

المكلاية

شرح بداية البدي

للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني

٥١١ - ٥٩٣ هـ

طبعة جديدة ملونة مع تعليقات مفيدة قام بإعداده
وتصحیح أخطائه العلمية والمطبعة وتخریج أحاديثه
(تخریجاً جديداً) نخبة من متخصصي الفقه والحديث

على أساس حاشية

الشيخ عبدالحی الكنوي

١٢٦٤ - ١٣٠٤ هـ

المجلد الثالث

كتاب النكاح - كتاب الرضاع - كتاب الطلاق - كتاب العتاق

مكتبة دار الفکر
كلية الشريعة

الْمُهَلِّلَاتُ

شرح بداية المبتدي

لِلْمَوْلَانِ الْبَرْهَانِ الْكَلْبُكِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْخُرَيْمِيِّ

المتوفى سنة ٨٥٩٣

المجلد الثالث

كتاب النكاح كتاب الرضاع كتاب الطلاق كتاب العتاق

طبعة جديدة مصححة ملونة بحواشي جديدة ومفيدة

قامت بإعداده جماعة من العلماء المتخصصين في الفقه والحديث

وراجعوا حواشيه وخرجوا أحاديثه وقاموا بتصحيح أخطائه



مكتبة الطباعة والنشر
بمعية شوهركوت محرمي القديرة (المنهد)
سرانشي، باكستان

اسم الكتاب :	الهداية شرح بداية المبتدي
تأليف :	للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني <small>رحمہ اللہ</small>
الطبعة الأولى :	۱۴۲۸ھ / ۲۰۰۷ء
الطبعة الجديدة :	۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء
عدد الصفحات :	۴۱۸
سعر مجموع ثماني مجلدات	1050/= روبية
(مکمل ۸ جلدیں = 1050 روپے)	

مکتبۃ البشیر

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاکس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مکتبۃ البشیر، کراچی، پاکستان +92-321-2196170

مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاہور. +92-321-4399313

المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بلک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح

قال: **النكاح** ينعقد بالإيجاب والقبول بلفظين يُعبرُ بهما عن الماضي؛ **لأن الصيغة** وإن كانت للإخبار وضماً، فقد جعلت للإنشاء شرعاً؛ **دفعاً للحاجة**، وينعقد بلفظين يعبر بأحدهما عن الماضي، وبالأخر عن المستقبل، مثل أن يقول **زَوَّجْتَنِي**، فيقول: **زَوَّجْتُكَ**؛ لأن هذا توكيل بالنكاح، والواحد يتولى طرفي النكاح على ما نبينه إن شاء الله تعالى.

أي قوله زواجني

كتاب النكاح: أخره عما تقدم؛ لأنه بالنسبة إليه كالبيسوط من المركب، فإنه معاملة من وجه وعبادة من وجه، أما معنى العبادة فيه؛ فلأن الاشتغال به أفضل من التخلي عنه لمحض العبادة، ولما فيه من حفظ النفس عن الوقوع في الزنا، وأما معنى المعاملة؛ فلما فيه من المال الذي هو عوض البضع، والإيجاب والقبول، والشهادة، ودخوله تحت القضاء. [مجمع الأثر ١/ ٤٦٦] **النكاح**: وهو في اللغة الضم، ثم يستعمل في الوطء؛ لوجود الضم فيه، والعقد؛ لأنه سببه. (الكفاية) **بالإيجاب**: الإيجاب في الشرع اللفظ الصادر من أحد المتعاقدين أولاً، وإنما سمي به؛ لأنه يوجب الجواب على المخاطب إما بنعم، أو بلا، إيجاباً عرفياً. **بلفظين**: مثل نكحتك وزوجتك، فيقول: قبلت أو فعلت أو رضيت. (فتح القدير)

لأن الصيغة [أي صيغة الماضي] **إلخ**: حاصل الكلام: أنه يحتاج إلى لفظ يدل على حدوث أمر في الحال، وليس في اللغة لفظ يدل على حدوث أمر في الحال دلالة صريحة، فاضطررنا إلى أن نعتبر ما اعتبره الشارع، وهو صيغة الماضي، فإنها وإن كانت إلخ. والمضارع كما هو يدل على الحال يدل على الاستقبال، فليس دلالة صريحة لاحتمال أن يراد الاستقبال، فيكون وعداً، نعم! قد يعتبر إذا كان هناك قرينة، ولا يكفي بذلك، بل اعتبر معه صيغة الماضي من الجانب الآخر حتى يتأكد جانب الحال، فلهذا لا يصح بمضارعين.

دفعاً للحاجة: إذ الحاجة ماسة إلى إنشاء هذا التصرف لما يتعلق به من مصالح الدارين.

طرفي النكاح: بخلاف البيع فإنه لا يتولى فيه الواحد طرفي العقد إلا الأب والجد استحساناً، والفرق بين النكاح والبيع أن الحقوق في البيع تتعلق بالوكيل، والوكيل بالنكاح ليس كذلك؛ لأنه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره. [البنية ١٢/ ٦] **نبينه**: يعني في أول فصل الوكالة في النكاح. (العناية)

وينعقد بلفظ النكاح، والتزويج، والهبة، والتمليك، والصدقة. وقال الشافعي رحمه الله: لا ينعقد إلا بلفظ النكاح والتزويج؛ لأن التملك ليس حقيقة فيه ولا مجازاً عنه؛ لأن التزويج للتفريق، والنكاح للضم، ولا ضم ولا ازدواج بين المالك والمملوكة أصلاً. ولنا أن التملك سبب لملك المتعة في محلها بواسطة ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح، والسببية طريق المجاز. وينعقد بلفظ البيع هو الصحيح؛ لوجود طريق المجاز، ولا ينعقد بلفظ الإجارة في الصحيح؛ لأنه ليس بسبب لملك المتعة، ولا بلفظ الإباحة، والإحلال، والإعارة؛ لما قلنا، ولا بلفظ الوصية؛ لأنها توجبُ الملكَ مضافاً إلى ما بعد الموت.

واهبة إلخ: أي بلفظ الهبة بأن يقول هي لي نفسك، فتقول وهبت، أو يقول لأبيها: هب لي ابتك، فيقول: وهبت. [البنية ١٥/٦] **والتمليك:** أي ولفظ التملك بأن يقول: ملكني بتك، فيقول: ملكتك. (البنية) **للتفريق:** لفقت الثوب ألفقه لفقا؛ وهو أن تضم شقة إلى أخرى فتخيطهما. ولفق الشقتين يلفقهما لفقا ولفقهما: ضم إحدهما إلى الأخرى فخطبهما، والتفريق أعم. [لسان العرب ٢١٨/١٣]

ولا ضم إلخ: لأن يد المالك اليد العليا، وليس للمملوك يد، فبين النكاح والتمليك تباين، فلا يجوز أحدهما عن الآخر. **في محلها:** أي في محل المتعة احترازاً عن تملك الغلمان والبهايم والأخت من الرضاعة والأمة المحوسية فإنها ليست محلاً لملك المتعة. (البنية) **طريق المجاز:** وإن لم يكن اتصالاً من جهة المعنى فصحت الاستعارة، فيكون من باب إطلاق السبب على المسبب. (البنية)

هو الصحيح: احتراز عن قول أبي بكر الأعمش: أنه لا ينعقد بلفظ البيع؛ لأنه خاص لتمليك مال، والمملوك بالنكاح ليس بمال. ووجه الصحيح وجود طريق المجاز. [العناية ١٠٧/٣] **بلفظ الإجارة:** بأن يقول

الأب: آجرت ابني بكذا، ونوى به النكاح وعلم الشهود الذين حضروا ذلك، فإنه لا يجوز. [البنية ١٨/٦]

في الصحيح: احتراز عن قول الكرخي فإنه قال: ينعقد بها. لأنه أي لأن لفظ الإجارة ليس بسبب لملك المتعة؛ لأن الإجارة لا تنعقد إلا مؤقتة والنكاح لا ينعقد إلا مؤبداً، وبينهما تغاير على سبيل المناقاة، فلا تصح الاستعارة. [البنية ١٩/٦] **لما قلنا:** أنه ليس سبباً لملك المتعة. (البنية) **الوصية:** بأن يقول الأب: أوصيت لك بابني. (البنية)

قال: ولا ينعقد نكاحُ المسلمين إلا بحضور شاهدين حُرَّين، عاقلين، بالغين، مسلمين، رجلين، أو رجل وامرأتين، عَدُولاً كانوا أو غير عدول، أو محدودين في القذف. قال: اعلم أن الشهادة شرط في باب النكاح؛ لقوله **عليه السلام**: "النكاح إلا بشهود" * وهو حجة على مالك في اشتراط الإعلان دون الشهادة. ولا بد من اعتبار الحرية فيها؛ لأن العبد لا شهادة له؛ لعدم الولاية، ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ؛ لأنه لا ولاية بدونهما. ولا بد من اعتبار الإسلام في أنكحة المسلمين؛ لأنه لا شهادة للكافر على المسلم.

نكاح المسلمين: احتراز عن غير المسلمين إذ سيأتي أن أنكحة الكفار بغير الشهود صحيحة إذا كانوا يدينون ذلك. [فتح القدير ١١٠/٣] **عاقلين بالغين:** رد لما ذهب إليه مالك من صحة النكاح بحضور الصبيان والجنان زعماً منه أن الشرط هو الإعلان دون الشهود. **في القذف:** والمراد من القذف نسبة شخص إلى الزنا. **النكاح إلخ:** وهو صريح في السببية، ومن البين أنه ليس ركناً فتعين كونه شرطاً. **على مالك:** وكذلك على ابن أبي ليلى وعثمان البتي فإلهم يقولون: الشهود ليسوا بشرط في النكاح إنما الشرط الإعلان حتى لو أعلنوا بحضور الصبيان والجنان يصح النكاح، ولو أمر الشاهدين بأن لا يظهر العقد لا يصح؛ لأنه عقد فلا تشترط لصحته الشهود كسائر العقود، وإنما شرط الإعلان؛ لقوله **عليه السلام**: "أعلنوا النكاح ولو بالدف". [الكفاية ١١٠/٣-١١١] **لعدم الولاية:** الولاية تنفذ القول على الغير، ولا ولاية له على نفسه فكيف يكون على الغير؟. **لا شهادة للكافر إلخ:** إذ لا ولاية له عليه، قال الله تعالى: **لَا تَجْعَلُ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا**.

* غريب بهذا اللفظ، وفي الباب أحاديث. [نصب الراية ١٦٧/٣] منها: ما أخرجه ابن حبان في "صحيحه" عن عائشة **رضي الله عنها** قالت: قال رسول الله **ﷺ**: لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له"، ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر. [صحيح ابن حبان ٢٨٦/٩، رقم: ٤٠٧٥] وأجاب الإمام فخر الإسلام بأن هذا حديث مشهور تلقته الأئمة بالقبول. [البنية ٤٩١/٤] لا يصح في هذا الباب شيء غير هذا السند يعني ذكر شاهدي عدل، وفي هذا كفاية لصحته. [المحلى، رقم: ١٨٢٩/٧٥]

ولا يُشترط وصف الذكورة حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين، وفيه خلاف الشافعي رحمهما الله، وستعرف في الشهادات إن شاء الله تعالى. ولا تُشترط العدالة، حتى ينعقد بحضرة الفاسقين عندنا خلافاً للشافعي رحمهما الله، له: أن الشهادة من باب الكرامة والفاسق من أهل الإهانة. ولنا: أنه من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة؛ وهذا لأنه لما لم يحرم الولاية على نفسه لإسلامه لا يُحرّم على غيره؛ لأنه من جنسه، ولأنه صلح مُقلداً فيصلح مقلداً، وكذا شاهداً. والمحدود في القذف من أهل الولاية، فيكون من أهل الشهادة تحملاً، وإنما الفاتئ ثمة الأداء بالنهي لجرمته، ولا يُيألى بفواته، كما في شهادة العميان، وابني العاقلين.

خلاف الشافعي رحمهما الله: فإن عنده لا يجوز فيه شهادة النساء لدلالة قوله رحمهما الله: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل"، فإن لفظ شاهدين يقع على ذكرين، أو على ذكر وأنثى، والثاني غير مراد بالإجماع فيتعين الأول. [البنية ٢٢/٦] **باب الكرامة:** لقوله رحمهما الله: "أكرموا الشهود فإن الله يحبيهم الحقوق". (البنية) وهذا: إشارة إلى جواب عما يقال: الولاية على نفسه ولاية قاصرة، فلا نسلم أن من كان من أهل الولاية على نفسه كان من أهل الشهادة. [البنية ٢٣/٦] **لما لم يحرم [أي] لم يمنع فسقه ولايته على نفسه [إخ:]** يعني أنه لم يسلب الولاية بنفسه لمعارضة إسلامه، يعني أن فسقه وإن كان يقتضي سلب ولايته كما قال الشافعي، فإسلامه ينافي سلبه فلا يسلب بالمعارضة، ويبقى كما كان، وإذا بقيت الولاية على نفسه بقيت على غيره. **لأنه:** أي لأن كونه أهلاً للولاية على غيره. (البنية)

من جنسه: أي من جنس كونه أهلاً للولاية على نفسه. [البنية ٢٣/٦] **ولأنه صلح [إخ:]** [دليل ثان لنا] يعني يجوز أن يكون الفاسق حاكماً، وجاز له أن يجعل الشخص الآخر قاضياً، وإذا صلح جعله الشخص قاضياً، جاز له أن يكون قاضياً بنفسه، وإذا جاز أن يكون قاضياً بنفسه، جاز أن يكون شاهداً؛ لأن الشهادة والقضاء من باب واحد؛ إذ في كل منهما تنفيذ الحكم على الغير.

تحملاً: يعني من حيث تحمل الشهادة، لا من حيث الأداء. (البنية) **ثمة الأداء:** أي إذا أدى هو الشهادة، لا يسمع. **بالنهي:** وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾، والنهي عن قبول الشيء يقتضي تحقق ذلك الشيء. [الكفاية ١١٣/٣] **بفواته:** أي بفوات ثمة الأداء. (البنية) **وابني العاقلين:** بأن يكون أحدهما ابناً لعاقد، والآخر ابناً لآخر، أما إذا كانا لواحد، فلا يسمع فيما يكون نافعاً له دون ما يكون ضاراً عليه.

قال: وإن تزوج مسلم ذمياً بشهادة ذميين جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما. وقال محمد وزفر رحمهما: لا يجوز؛ لأن السماع في النكاح شهادة، ولا شهادة للكافر على المسلم، فكأنهما لم يسمعا كلام المسلم. ولهما: أن الشهادة شُرِطَتْ في النكاح على اعتبار إثبات الملك؛ لوروده على محل ذي خطر، لا على اعتبار وجوب المهر؛ إذ لا شهادة تشترط في لزوم المال، وهما شاهدان عليها، بخلاف ما إذا لم يسمعا كلام الزوج؛ لأن العقد يتعقد بكلاميهما، أي الذميان أي البضع والشهادة شُرِطَتْ على العقد. ومن أمر رجلاً بأن يزوج ابنته الصغيرة، فزوجها - والأب حاضر - بشهادة رجل واحد سواهما: جاز النكاح؛ لأن الأب يجعل مباشراً لاتحاد المجلس، فيكون الوكيل سفيراً ومعبراً، فيبقى المزوج شاهداً، وإن كان الأب غائباً: لم يجز؛ لأن المجلس مختلف، فلا يمكن أن يُجْعَلَ الأب مباشراً، وعلى هذا إذا زوج الأب ابنته البالغة بمحضر شاهد واحد، إن كانت حاضرة: جاز، وإن كانت غائبة: لا يجوز.

لأن السماع: أي سماع كلام العقادين من الإيجاب والقبول. (البنية) **ذي خطر:** أي ذي قيمة، وإنما كانت الشهادة دالة على خطره؛ لأن الوصول إليه لا يكون سهلاً. **لزوم المال:** لأن إيجاب المال يصح بلا شهود كالبيع وغيره. (البنية) **بخلاف ما إذا إلخ:** جواب عن قياس محمد وزفر، وتقريره: أن الشهادة في النكاح شرط على العقد، والعقد يتعقد بكلاميهما، فإذا لم يسمعا كلام المسلم لم يشهدا على العقد. [العناية ١١٥/٣ - ١١٦] **سواهما:** أي سوى الأمر والمأمور. (البنية) **سفيراً ومعبراً:** لانتقال الوكالة إلى الأب. (البنية) **شاهداً:** [مع آخر] لأن المجلس متحد، فجاز أن يكون العقد الواقع من المأمور حقيقة كالواقع من الأمر حكماً لكون الوكيل في باب النكاح سفيراً ومعبراً. [العناية ١١٦/٣] **جاز:** فلا بد من نقل عبارة الأب إليها؛ ليصح العقد، وذلك؛ لأن الموجود من الوكيل واجب الانتقال إلى الموكل في باب النكاح ضرورة أن الوكيل سفير ومعبّر فيه، ومتى كانت البالغة حاضرة أمكن اعتبار الأب شاهداً، وأما إذا كانت غائبة فلا؛ لأن الشيء إنما يقدر تقديرًا إن لم يتصور تحقيقاً. (النهاية)

فصل في بيان المحرمات

قال: لا يحل للرجل أن يتزوج بأمه، ولا جداته من قبل الرجال والنساء، لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ والجدات أمهات؛ إذ الأم هو الأصل لغة، أو ثبتت حرمتهم بالإجماع. قال: ولا بينته لما تلونا ولا بينت ولده، وإن سفلت؛ للإجماع، ولا بأخته، ولا بينات أخته، ولا بينات أخيه، ولا بعمته، ولا بخالته؛ لأن حرمتهم منصوص عليها في هذه الآية، وتدخل فيها العمات المتفرقات، والخالات المتفرقات، وبنات الإخوة المتفرقين؛ لأن جهة الاسم عامة. قال: ولا بأم امرأته التي دخل بها أو لم يدخل، لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ من غير قيد الدخول،

فصل: لما كانت من بنات آدم من أخرجها الله عن محبة النكاح بالنسبة إلى بعض بني آدم احتاج إلى ذكرها في فصل على حدة. [العناية ١١٧/٣] والنساء: أي سواء كانت من جهة الآباء أو الأمهات. بناتكم: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَزَوَّجْتُمُ اللَّاتِي فِي خُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَالَاتُ آبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَحْمَمُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ إلخ. والجدات إلخ: اعلم أن حكم الجدات ثابت، إما بناءً على أن المراد من الأمهات المعنى اللغوي، وهي بحسب المعنى اللغوي تشمل الجدات، والقرينة على إرادة المعنى اللغوي ثابتة، والدليل على وجود القرينة الإجماع، فالإجماع كاشف عن القرينة. وإما بناءً على الإجماع، وهذا أظهر؛ إذ معنى الأصل معنى مهجور. ولا بينت ولده: أي ولا يحل أيضاً أن يتزوج بينت ولده وإن سفلت، ولفظ الولد يتناول الابن والبنات. [البنية ٣٠/٦] ولا بعمته: وكذا بعمة الأب، والأم، وخالتها بالإجماع. العمات المتفرقات: أي العمة لأب وأم، والعمة لأب دون أم، والعمة لأم دون أب. (البنية) جهة الاسم: أي الجهة التي وضع الاسم مع اعتبارها، فاسم الأخ مثلاً وضع لذات باعتبار نسبتها إلى أخرى بالمجاورة في صلب أو رحم. [فتح القدير ١١٨/٣]

ولا يثبت امرأته التي دخل بها؛ لثبوت قيد الدخول بالنص، سواء كانت في حجره أو في حجر غيره؛ لأن ذكر الحجر خرج مخرج العادة، لا مخرج الشرط، ولهذا اكتفى في موضع الإحلال بنفي الدخول. قال: ولا بامرأة أبيه وأجداده؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ولا بامرأة ابنه وبني أولاده؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ وذكر الأصلاب لإسقاط اعتبار التبني لا لإحلال حليلة الابن من الرضاعة، ولا بأمه من الرضاعة، ولا بأخته من الرضاعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾، ولقوله ﷺ: "يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسَبِ".*

التي دخل بها: وفي حكم الدخول المس بشهوة، بل لو لم تكن في نكاحها، ومسها بالشهوة حرم عليه بنتها. في حجره: المقصود أن تكون في تربته. مخرج العادة: إذ الغالب كون البنت مع الأم عند زوج الأم، وهو المراد بالحجر هنا. [فتح القدير ١١٩/٣ - ١٢٠] لا مخرج الشرط: بخلاف الدخول في قوله تعالى: ﴿مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، فإنه وإن كان غالباً معتاداً إلا أن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ قرينة على كونه شرطاً.

ولهذا اكتفى إلخ: أي ولأن ذكر الحجر خرج مخرج العادة اكتفى في موضع الإحلال وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، يعني اكتفى الله تعالى في هذه الآية بنفي الدخول، ولم يشترط نفي الحجر مع نفي الدخول. [البنية ٣٤/٦] مانكح آبائكم: واسم الأب يتناول الأجداد والأب الحقيقي باعتبار عموم المجاز، وهو الأصل. (البنية) ولا بأمه: أي لا بأصله الذي ثبت من الرضاعة، وهو يشمل الأمهات والجدات، والرضاعة تحصل بمصصة، ولا حاجة إلى شبع.

* هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه الطبراني في معجمه الكبير [٩٨/٢، رقم: ١٤٣٢] من حديث ثوبان [البنية، ٥١٣/٤] روي من حديث ابن عباس، ومن حديث عائشة ﷺ. [نصب الراية، ١٦٨/٣] أخرج البخاري عن جابر بن زيد عن ابن عباس ﷺ قال: قال النبي ﷺ في بنت حمزة، فقال: لا تحمل لي، يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، هي ابنة أخي من الرضاعة. [رقم: ٢٦٤٥، باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض]

وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ أُخْتَيْنِ نِكَاحًا وَلَا مَثَرَتَيْنِ وَطَأً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْمَعُنْ مَاءَهُ فِي رَجَمِ أُخْتَيْنِ".* فَإِنْ تَزَوَّجَ أُخْتُ أَمْدَلَهُ قَدْ وَضَعَهَا: صَحَّ النِّكَاحُ؛ لَصُدُورِهِ مِنْ أَهْلِهِ مُضَافًا إِلَى مَحَلِّهِ، وَإِذَا جَازَ لَا يَطَأُ الْأُمَّةَ وَإِنْ كَانَ يَطَأُ الْمَكْرُوحَةَ؛ لِأَنَّ الْمُنْكَوْحَةَ مَوْطُوءَةٌ حَكْمًا، وَلَا يَطَأُ الْمُنْكَوْحَةَ لِلْجَمْعِ إِلَّا إِذَا حُرِمَ الْمَوْطُوءَةُ عَلَى نَفْسِهِ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَحِينَئِذٍ يَطَأُ الْمُنْكَوْحَةَ؛ لِعَدَمِ الْجَمْعِ وَطَأً، وَيَطَأُ الْمُنْكَوْحَةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَطِئَ الْمَمْلُوكَةَ؛ لِعَدَمِ الْجَمْعِ وَطَأً؛ إِذَا الْمَرْقُوقَةُ لَيْسَتْ مَوْطُوءَةً حَكْمًا. فَإِنْ تَزَوَّجَ أَحَدُ فِي عَقْدَتَيْنِ وَلَا يَدْرِي أَيُّهُمَا أَوَّلَى:

نِكَاحًا. أَيُّ مِنْ حَيْثُ النِّكَاحُ، أَيُّ لَا يَكُونُ مَعَهُ يَعْقِدُ أَوْ عَقْدَيْنِ. (السَّايَةُ) وَطَأً أَيُّ مِنْ حَيْثُ الْوُضْعُ، قَيْدُ بِالْوُضْعِ لِأَنَّهُ يَحُورُ أَوْ تَجْمَعُ الْأُخْتَيْنِ الْأُمْتَيْنِ مِنْ حَيْثُ امْتِثَالُ. (السَّايَةُ) إِلَى مَحَلِّهِ. لِأَنَّ الْأُخْتَ الْمَمْلُوكَةَ وَطَئَهَا مِنْ بَابِ الْاسْتِعْدَادِ، وَهُوَ لَا يَمْنَعُ نِكَاحَ الْأُخْتِ. (الْعَنَاءَةُ)

مَوْطُوءَةٌ حَكْمًا أَيُّ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ، وَلِهَذَا تَسْتَحِقُّ الْوُضْعَ عَلَى الرُّوجِ، وَالْأُمَّةُ لَا تَسْتَحِقُّ الْوُضْعَ عَلَى الْمَوْنِ. [السَّايَةُ ٣٩/٦] فَإِنَّ حُكْمَ النِّكَاحِ هُوَ حُلُّ الْوُضْعِ، فَمَا صَارَتْ الْمَكْرُوحَةُ مَوْطُوءَةً حَكْمًا، فَلَا يَطَأُ الْأُخْرَى؛ بَلَا يَكُونُ حَامِعًا بَيْنَهُمَا وَطَأً. **سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ** كَاسْبِغٍ وَالتَّرْوِيعِ وَاهْتِجَافِ التَّسْلِيمِ وَبِالْإِعْتِاقِ وَالتَّكْتَانَةِ. (السَّايَةُ) **لَيْسَتْ مَوْطُوءَةً** لِأَنَّ مَثَرَتَهُ الْيَمِينُ لَمْ يَوْضَعْ لِلْوُضْعِ، وَلِهَذَا لَا يَشْتَرِكُ سَبَبٌ وَلَدَ الْمَرْقُوقَةَ بِلَا دَعْوَةٍ، وَفِي الْمُنْكَوْحَةِ يَثْبُتُ بِدَوْلَاهَا. [الْبَنَاءَةُ ٤٠/٦]

فِي عَقْدَتَيْنِ. لِأَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَهَا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ كَانَ النِّكَاحُ بَاطِلًا لِتَجْمَعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ، فَلَا يَسْتَحِقُّانِ شَيْئًا مِنَ الْمَهْرِ، وَقَيْدُ بَقْوَةِ: 'وَلَا يَدْرِي أَيُّهُمَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا أَوَّلَى' لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا أَوَّلَى. [الْبَنَاءَةُ ٤٠/٦]

* حَدِيثُ غَرِيبٍ، وَفِي الْمَذَاهِبِ أَحَادِيثُ. [نَصَبُ الرِّايَةِ ٣ ١٦٨] مِنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي "مُجْمَعِهِ" عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الْحِشَابِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ مَرْزُوقٍ الدِّيلَمِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَسْلَمْتُ وَنَحْيَ أَخْتَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنْتَ لَمْ تَسَلْ" [رَقْمُهُ: ١١٢٩]، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْلُمُ وَعِنْدَهُ اخْتَانٌ] وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

فرق بينه وبينهما، لأن نكاح إحداهما باطل ييقن، ولا وجه إلى التعيين؛ لعدم الأولوية، ولا إلى التنفيذ مع التجهيل؛ لعدم الفائدة، أو للضرر، فتعين التفريق، **ولهما نصف المهر**؛ لأنه وجب للأولى منهما وانعدمت الأولوية للجهل بالأولوية، فينصرف إليهما، وقيل: لا بد من دعوى كل واحدة منهما أنها الأولى، أو الاصطلاح؛ لجهالة المستحقة. **ولا يجمع بين المرأة وعمتها، أو حالتها، أو أيسة أحيها، أو أيسة أحتها؛**

فرق بينه إلخ، أي يحكم القاضي بطلان النكاح، وفي معنى التفريق المشاركة والتطبيق. **إلى التنفيذ**؛ أي تنفيذ نكاحهما مع جهل المحللة منهما؛ لأنه تفيد الجمع بين الأختين، أو تنفيذ نكاح إحداهما مع تجهيله بأن ينمذ أحد الدائر بينهما؛ لعدم الفائدة وهو حل الاستمتاع؛ إذ لا يقع إلا في معينة ولا حل في معينة، أو لنصرر عليه بالزامة النفقة وسائر المواجه مع عدم حصول المقصود. [فتح القدير ١٢٣/٣] **ولهما نصف المهر**، نقل الشيخ إله داد عن بعض شروح 'الهداية' أن موضوع المسألة فيما إذا كان مهرهما سواء. أما إذا تفاوتتا فإنه يجب ربع كل واحد منهما، ولم يتعرض به في الكتاب لعدم تفاوت مهر الأختين عادة. وقيل: إن لهما نصف المهر أي مهر كان إذا تساوى المهران، ونصف أقل المهرين إذا تفاوتتا، فإنه ثابت بيقين. وقال الفاضل عبد العمور: إن هذا إذا لم يدحل الزوج، أما إذا دخل، فإن دخل عليهما لرم أقل من مهر المثل والمسمى، فإنه ثابت بيقين، وذلك لأن الموطوءة إذا كانت مكوحة لرم المسمى، وإن لم تكن مكوحة، لرم مهر المثل، فالأقل ثابت على كل تقدير، وإن دخل على واحدة منهما دون الأخرى فللموطوءة أقل من مهر المثل والمسمى، وللأخرى ربع أقل المسمى.

وقيل إلخ؛ وهو اختيار الفقيه أبي جعفر اهندواني، كذا في الكافي، وأشار إلى هذا بقوله: وقيل إلخ. (البنابة) **من دعوى إلخ**؛ وإنما كان الأمر كذلك؛ إذ لو لم يكن الدعوى، ولا الاتفاق، فلا يصرف المال إليه، ولا يجوز للقاضي أن يصرف المال إلى من لا يدعي الاستحقاق وإن علم القاضي استحقاقه، فكيف إذا لم يعلم. ويزم من ذلك أنهما إذا سكتا لم يصرف نصف المهر إليهما.

أو الاصطلاح؛ وصورة هذا الاصطلاح: أن تقولاً عند القاضي: لنا عليه المهر، وهذا الحق لا يعدونا فنصطلح على أخذ نصف المهر، فيقبضي القاضي. [العناية ١٢٤/٣] **وعمتها** سواء كانت عمة قرية أو بعيدة، وكذا الحال في البواقي.

لقوله عليه السلام: "لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها، ولا على ابنة أخيها". * وهذا مشهور تجوز الزيادة على الكتاب بمثله. ولا يجمع بين امرأتين له كتاب إحداهما رجلاً، بخلافه أن يزوج لأخرى؛ لأن الجمع بينهما يفضي إلى القطيعة،

لا تنكح المرأة إلخ. هذه هي بضعة الحر وهو منع مما يكون منهي بصيغته، ثم ذكر منهي من حاشية لمصلحة في التحريم، أو لإزالة الإشكال، فربما يصح أن نكح بنت الأخ على أمة لا يجوز، ونكح أمة على بنت الأخ يجوز تفصيل الأمة، كما لا يجوز نكاح أمة على حره، ويجوز نكاح أمة على أمة. [الكفاية ١٢٤ ٣] وهذا مشهور: ومن كان من الأحاد، فقد ورد تخصيصاً للكتاب وتخصيص عام ثبت خصوصه حائز، وقد حصت الخوصية والوثنية من قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ مَا وراءَ ذَلِكَ﴾. فنخص هذه الصورة بهذا الخبر. [الكفاية ١٢٥/٣]

الكتاب أي قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ مَا وراءَ ذَلِكَ﴾ (الأساية) امرأتين نعيم بعد تخصيص. لأن الجمع إلخ. حاصل الكلام: أن عملاً من شرح حرمة لتزويج بين جماعة، وعملاً أن حرمة التزويج لإفصائه إلى قطع الرحم، فإن امرأة بصير كالمسوك، وهذا لا يصح أن ينكح أحد أخته، فهذا عملاً أن القرية لا يجمع النكاح لإفصائه إلى انقطاع، عملاً أن لا يجوز جمع بينهما في نكاح آخر؛ لأنه يؤدي إلى القطع، بل مادة القطع ههنا أكثر وأقوى؛ إذ كثيراً ما يكون بين الروحة والروح ملائمة نام، خلاف الروحيتين لواحد. القطيعة: أي قطيعة الرحم محرم انقطاع؛ لأن المعادة عادة بين لصبر لـ (الأساية)

* هذا الحديث رواه الترمذي عن عامر الشعبي عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أخيها". [الأساية ١١٢٦]، باب ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها. أخرجه الترمذي عن أبي هريرة عن عامر الشعبي والأعرابي. [نصب الراية ١٦٩ ٣ ١٧٠] هذا الحديث مشهور، وتنقته الأمة بالقول، واشتهر بين التابعين والتابعين مع رواية كبار الصحابة. وقد رواه من الصحابة ابن عباس وأبو هريرة وعبيد بن عمرو وابن سعيد وأبو أمامة وجابر وعائشة وأبو موسى وسمرة بن جندب وعبد الله بن مسعود وأبو بن مالك وعتاب بن أسيد. [البنية ٥٢٠/٤]

والقربة المحرمة للنكاح **مُحرمةً للقطع**، ولو كانت المحرمة بينهما بسبب الرضاع تحرم؛ لما روينا من قبل. **ولا نس** بل يجمع بين امرأة وست روح كان لها من قبل؛ لأنه لا قرابة بينهما ولا رضاع، وقال زفر **ح**: لا يجوز؛ لأن ابنة الزوج لو قدرتها ذكراً لا يجوز له التزوج بامرأة أبيه. قلنا: امرأة الأب لو صورتها ذكراً جاز له التزوج بهذه، والشرط أن يُصَوَّر ذلك من كل جانب. ومن زنى بامرأة: **حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَبَنَاتُهَا**، وقال الشافعي **رحمته**: الزنا أي عدم الجواز أي أصولاً وفروعاً لا يوجب حرمة المصاهرة؛ **لأنها نعمة**، فلا تنال بالمحذور. ولنا: أن الوطء سبب الجزئية بواسطة الولد حتى يضاف إلى كل واحد منهما كَمَلًا، فيصير أصولها وفروعها كأصوله وفروعه، وكذلك على العكس، والاستمتاع بالجزء حرام إلا في موضع الضرورة،

محرمة للقطع أي القرابة إذا كانت ممن يحرم اسكاحها يحرم قطعها؛ لأنه يفترض وصلها، والنكاح سبب لقطعها لحوار أن لا تطيع الروح فيما يأمر ويهوى فيؤدي إلى التشاجر كما هو العادة وهو سبب للقطع، واجمع بينهما يؤدي إلى القطيعة أبصاً بل القطيعة هما أكثر. [الباب ٦/٤٦٦]

لما روينا وهو قوله **ح**: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب"، سوى بينهما في التحريم، ومن ضرورته تحريم الجمع بينهما، وهذا الخبر وإن كان من الأحاد، فقولُه تعالى: **٥٥. م. ٥٥. ح** حص عنه البعض بالمشهور، فجاز تخصيصه بالواحد. **جاز**: لأنها بنت رجل أجنبي. (جمع الأمر)

لأنها نعمة: لأن الله تعالى من علينا بالمصاهرة كما بالنسب، قال الله تعالى: **٥٥. ح** هو الذي حص من نسبه **س. فجمع** **س. نسبه** **٥** والحكيم إنما يمتن بالنعمة؛ ولأن الأحسية لها تلحق بالأمهات حتى يخلو بها ويسافر بها. [الكفاية ١٢٧/٣] **سبب الجزئية** بين الواطئ والموطوءة يعني يصيران كشخص واحد بواسطة الولد، حتى لا يخل للزانية أن تتزوج أب الزاني ولا ابنه. [الباب ٦/٤٨] **يضاف**: أي الولد، يقال: ابن فلان وابن فلانة. (العناية) **منهما**: أي من الزاني والزانية. (البنية)

والاستمتاع الح. وأما أن الاستمتاع باخرء حرام، فلأن أول الإنسان آدم **س. ح**. وقد حرمت عليه ساته، فهو الأصل في حرمة الحرء، واستثنى موضع الضرورة وهي امرأته. [العناية ٣/١٢٨]

وهي الموطوءة، والوطء محرم من حيث إنه سبب الولد لا من حيث إنه زنا. ومن مسننه امرأة بشهوة: حرمت عليه أمها ونسها، وقال الشافعي رحمه الله: لا تُحرّم، وعلى هذا الخلاف مسنه امرأة بشهوة، ونظره إلى فرجها، ونظرها إلى ذكره عن شهوة. له: أن المس والنظر ليسا في معنى الدخول، ولهذا لا يتعلق بهما فساد الصوم والإحرام، ووجوبُ الاغتسال، فلا يلحقان به. ولنا: أن المس والنظر سبب دأع إلى الوطء، فيقام مقامه في موضع الاحتياط، ثم إن المس بشهوة: أن تنتشر الآلة، أو تزداد انتشاراً، هو الصحيح، والمعتبر النظر إلى الفرج الداخل، ولا يتحقق ذلك إلا عند اتكانها،

والوطء محرم إلخ. جواب عن قوله: فلا تنال ما يحظر. يعني أن الوطء موجب حرمة المصاهرة من حيث إنه سبب لولد، فكان قائماً مقام الولد؛ لأنه سبه، كما أقيم السفر مقام المشقة، ولا عدوان ولا معصية في المسبب الذي هو الولد، فكذا لأعصيان ولأعدوان في السبب الذي أقيم مقامه من ذلك الوجه، لا من حيث إنه زنا. (النهاية) ومن مسنه سواء كان ذلك المس عمداً أو خطأً أو ناسياً أو طائفاً أو مكرهاً إذا اشتبه. (الباية) عن شهوة. وكذا الخلاف في التقبيل والمفاحدة. (الباية)

في معنى الدخول أي في حكمه، وإنما المحرم هو الدخول، ومنه يعلم أن الكلام في المس الحلال إذا الدخول الحرام ليس محرم عند الشافعي رحمه الله. والأحرام بخلاف الدخول، فإنه إذا دخل قبل الوقوف بعرفات بطل إحرامه فيبطل حججه، بخلاف المس والنظر. هو الصحيح. احتراز عن قول كثير من المشايخ، قال في 'الذخيرة': وكثير من المشايخ لم يشترطوا الانتشار، وجعلوا حد الشهوة أن يميل قلبه إليها ويشتهي جماعها. [العناية ٣/١٣٠]، ثم معنى قوله: أن تنتشر الآلة أي إذا لم تكن منتشرة قبل النظر أو المس، وقوله. أو تزداد انتشاراً أي إذا كانت منتشرة قبل ذلك. [الباية ٦/٥٤]

والمعتبر إلخ. فإن الداخل فرج من كل وجه، أما الخارج فمن وجه، وفيه أن الاحتياط أن يعتبر النظر إليه مطلقاً. وجوابه أن الشبهة إن كانت تعتبر في موضع الاحتياط، فالتأثر عنها غير معتبر، وفي النظر إلى الفرج من وجه شبه الشبهة، فلا يعتبر. إلا عند اتكانها أي إذا كانت متكئة، أما إذا كانت قاعدة مستوية أو قائمة ونظر إليها لا تثبت حرمة المصاهرة. [الباية ٦/٥٥]

ولومس فأنزل، فقد قيل: إنه يوجب الحرمة؛ والصحيح: أنه لا يوجبها؛ لأنه بالإنزال تبين أنه غير مُفَضِّلٍ إلى الوطء. وعلى هذا إتيان المرأة في الدبر. وإذا طلق امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً: **لا يجوز له أن يتزوج بأختها حتى تنقضي عدتها**، وقال الشافعي رحمه الله: إن كانت العدة عن طلاقٍ بائن أو ثلاث: يجوز؛ لانقطاع النكاح بالكلية؛ إعمالاً للقاطع، ولهذا لو وطئها مع العلم بالحرمة يجب الحد. ولنا: أن نكاح الأولي قائم لبقاء أحكامه كالنفقة والمنع والفراش. والقاطع تأخر عمله، ولهذا بقي القيد. والحد لا يجب على إشارة كتاب الطلاق،

وعلى هذا **الح** يعنى إذا أتى دبر المرأة، فإن أبول فلا يوجب، وإلا فيوجب. **إتيان المرأة** أما لو لاط بعلاء لا يوجب ذلك حرمة عند عامة العلماء. (الساية) **بأختها**. وكذا لا يتزوج بأربع سواها. (الساية) **إعمالاً للقاطع**: [وهو الطلاق السائن أو الثلاث]، فإن القاطع إذا وجد يجب أن يتحقق أثره. **وهذا** أي لأجل انقطاع النكاح بالكلية. (الساية) **والمنع**: أي عن الخروج من البيت، والفراش أي وكبقاء الفرش، وهو صيرورة المرأة نحال لو جاءت بولد ثبت النسب منه. [الساية ٥٨/٦] **والقاطع** وهو الطلاق، وهو جواب عن قول الشافعي رحمه الله: يجوز لانقطاع النكاح بالكلية. (الساية) **القيد**. أي المنع عن الخروج. **والحد الح**. خاصته: أن ما قاله الشافعي رحمه الله: يجاب عنه، أما أولاً: فإنا لا نسلم وجوب الحد، كما هو مقتضى إشارة كتاب الطلاق من "المبسوط"، وأما ثانياً: فإنا سلمنا ذلك، كما هو مقتضى صريح كتاب الحدود عن "المبسوط" نقول: إن هذا الأمر أعني حل الوطء غير باق، لكن بقي آثار آخر كما ذكرنا، فالنكاح باق من وجه غير باق من آخر، فلما بقي النكاح من وجه، كان الشخص جامعاً بين الأختين في النكاح، ولا يجوز الجمع بين الأختين في النكاح، ولو كان ذلك نكاحاً في الحمل. **على إشارة**: معنى إشارته ما ذكر في باب ثبوت النسب أن الموطوءة إذا جاءت بولد لأكثر من سنتين أو لتمام سنتين من بعد الطلاق، فادعاه المطبق يثبت نسبه منه، فدل على أن هذه شبهة في المحل، والشبهة إذا كانت في المحل يستوي فيه العلم والظن في سقوط الحد عنه، بخلاف انشبهة في الفعل فإن النسب لا يثبت بها أصلاً، كما لو وطئ جارياً أبيه أو أمه أو زوجته وقال: ظننت أنها تحل لي. [الساية ٥٨/٦-٥٩] **كتاب الطلاق**: وهو قوله: إذا كان الطلاق بائناً، فله أن يتزوجها في العدة وبعد انقضائها؛ لأن حل المحل باق، فقوله: حل المحل باق إشارة إلى عدم وجوب الحد، كذا في الحاشية، وفيه نظر؛ لأن حل المحل لا ينافي وجوب الحد لوجوده في سائر الأحيان مع أن الحد يجب بوطئها.

وعلى عبارة كتاب الحدود يجب؛ لأن الملك قد زال في حق الحل؛ فيتحقق الزنا، ولم يرتفع في حق ما ذكرنا، فيصير جامعاً. ولا يتروح المولى أمنه، ولا امرأه عندها؛ لأن النكاح ما شرع إلا مثمراً ثمرات مشتركة بين المتناكحين، والمملوكية تناقض المالكية فيمتنع وقوع الثمرة على الشركة. ويجوز تزويج الكتاب؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ أي: العفائف، ولا فرق بين الكتابية الحرة والأمة على ما نبين من بعد إن شاء الله. ولا يجوز تزويج الخوصات؛ لقوله تعالى: ﴿سَتُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرَ نَاكِحِي نَسَائِهِمْ وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ﴾*.

ثمرات مشتركة أي مجموع ثمرات يكون بعضها في حق الروح كجمع الخروح والنوط، ويكون بعضها في حق الزوجة كطلب السكنى والنفقة. والمسلوك به إلح لأن المالكية تقتضي القاهرة، والمملوكية تقتضي المقهورة، ولا خفاء في التناهي بينهما. (الساية) الكتابيات قال الكاكي: الأولى أن لا يتروح الكتابية، ولا تؤكل ذبيحتهم إلا للضرورة. (البنابة)

أي العفائف. إما فسر به ليعلم أن ليس المراد من المحصنات المسلمات، كما فسر ابن عباس، وذلك؛ لأن النساء إذا صرن مسلمات يجوز نكاحهن. سواء كن كتابية أو غير كتابية، فلا يظهر إذاً مائدة قوله تعالى: ﴿مَنْ نَسِيَ نَفْسَهُ فِي الْقُرْآنِ فَأُولَئِكَ يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ﴾ وإما قال: العفائف؛ لأن الكلام خارج مخرج العادة، أو لبيان الأفضل. سئوا بهم أي استكروا بهم طريقتهم يعني عاموهم معاملة هؤلاء. (العاية) أهل الكتاب يعني من أسلم قبل منه، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية.

* غريب هذا اللفظ. [نصب الراية ١٧٠/٣] وروى ابن أبي شيبة عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي أن النبي ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام فمن أسلم قبل منه ومن لم يسلم صرت عليه الجزية غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم. [١٨٠/٤، باب في الحارثية النصرانية واليهودية تكون لرجل يطأ أم لا] قال ابن القطان في كتابه: هذا مرسل ومع إرساله ففيه قيس بن مسلم وهو ابن الربيع وقد اختلف فيه. وهو ممن ساء حفظه بالقضاء (أي بقبول القضاء) كشريك و ابن أبي ليلى. [نصب الراية ١٧٠/٣]

هذا مرسل وإجماع أكثر المسلمين عليه يؤكد. [البيهقي ١٩٢/٩ و ٢٨٥] قيس بن الربيع، وثقه الثوري وشعبة وعفان، وعن أبي الوليد: كان قيس ثقة، حسن الحديث، وقال ابن عيينة: ما رأيت بالكوفة أجود حديثاً منه. [تهذيب التهذيب ٢٥٠-٢٥١/٨]

قال: **ولا الوثنيات**؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ﴾، **وجوز** تزويج الصابنات إن كانوا يؤمنون بدين. **وتقرؤون بكتاب**؛ لأنهم من أهل الكتاب، وإن كانوا يعدون الكواكب. **ولا كتاب لهم**؛ لم نخر ما كذبهم؛ لأنهم مشركون، والخلاف المنقول فيه محمول على اشتباه مذهبهم، فكل أجاب على ما وقع عنده، وعلى هذا حل ذبيحتهم. قال: **ونحور للمحرم والمحرمة أن يروحا في حالة الإحرام**، وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز، وتزويج الولي المحرم وليته على هذا الخلاف، له، قوله رحمه الله: "لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمَ وَلَا يُنْكَحُ".*

ولا الوثنيات وهو جمع وثنية، والذكر وثني، وبسته إلى عبادة الوث، وهو ما له حثة من حشب، أو حجر، أو فضة، أو جوهر يثبت، والجمع أوثان. [الباب ٦/٦٣] **الصابنات** من صابن إذا خرج من الدين، وهم قوم عدلوا عن دين اليهودية والنصرانية، وعدوا الكواكب، وذكر في "الصحاح" أنهم حسن من أهل الكتاب، والتفصيل المذكور في حكمهم مني على هذين التفسيرين. [العناية ١٣٨/٣]

والخلاف المنقول فيه يعني بين أبي حنيفة وصاحبيه أن أنكحتهم صحيحة عنده، خلافاً لما محمول إلح. فوقع عند أبي حنيفة أنهم من أهل الكتاب يقرؤون الربور، ولا يعدون الكواكب، لكنهم يعظمونها كتعظيمنا القبل في الاستقبال إليها، ووقع عندهما أنهم يعدون الكواكب ولا كتاب لهم، فصاروا كعدة الأوثان، فإذا لا خلاف بينهم في الحقيقة. [العناية ١٣٨/٣]

ذبيحتهم فعند أبي حنيفة لا تحل ذبايحهم، وعندهما لا تحل. (الساية) **حالة الإحرام**. وهو قول عبد الله ابن مسعود، وابن عباس، وأبو مالك رحمه الله. (الساية) **هذا الخلاف** المذكور فعندنا يجوز، وعنده لا يجوز. (الساية)

*رواه الجماعة إلا البخاري. [نصب الرأية ١٧٠/٣] أخرج الترمذي في 'جامعه' عن نافع عن سيب بن وهب قال: أراد ابن عمر أن ينكح أمه فبعثني إلى أناس بن عثمان وهو أمير الموسم بمكة فأتيته فقلت: إن أحاك يريد أن ينكح أمه فأحب أن يشهدك ذلك، فقال: لا أراه إلا أعرابياً جافياً. **ولا ينكح ولا ينكح**. قال الترمذي حديث حسن صحيح. [رقم: ٨٤٠، باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم]

لقوله **عنه**: "لا تُنكحُ الأمةُ على الحرية"،* وهو بإطلاقه حجة على الشافعي **رحمه الله** في تجويزه ذلك للعبد، وعلى مالك **رحمه الله** في تجويزه برضا الحرية، ولأن للرق أثرًا في تنصيف النعمة على ما نقرره في الطلاق إن شاء الله، فيثبت به حلُّ المحلِّية في حالة الانفراد دون حالة الانضمام. وجور تزويج الحرية **عندها** لقوله **عنه**: "وتُنكحُ الحرية على الأمة"،** ولأنها من المحللات في جميع الحالات؛ إذ لا مُنصف في حقها.

وهو أي الحديث المذكور يقتضي إطلاقه. (النهاية) تجويزه ذلك **الح** أي تزويج الأمة على حرية للعبد، فإن عده يجوز للعبد أن يتزوج الأمة على الحرية، وبه قال أحمد **رحمه الله** في رواية. [الباب ٦/٧١]، وذلك لأن الطول هو المانع، كما هو مقتضى النص، والطول إنما يتصور في الحر لا في العبد. أثر **الح** والدليل عليه أن الشارع جعل العقوبة مقدرة في حق حرية مصففة في حق الأمة، كما في الربا، والعقوبة في مقابلة النعمة، فيرم أن النعمة في حق الأمة مصففة، بل في كل رق، ومحلية سكاح نعمة، فتكون مصففة في حقها. ولما كانت الحرية صالحة لسكاح في جميع الأحوال جعل المحلِّية في حق الأمة في نصف من أحوالها، وجميع الأحوال، هو الانفراد والاحتتماع، فاحتير حالة الانضمام؛ إذ لا معنى لأن يجوز الانضمام، ولا يجوز الانفراد؛ إذ فيه إهانة الشريفة دون الحسيسة. والمراد من الانفراد: الانفراد في حدوث السكاح بمعنى أن يكسح، وليس تحتها حرية، والانضمام مقابله، وذلك بأن يكسح أمة بعد حرية، أو يكسحها معاً. في الطلاق **الح**. قرره في آخر فصل ادمني باب صلاق أسنة على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى عر وحل. [الباب ٦/٧١] من المحللات: دليل قوله تعالى: **وَأَنْكِحُوا الْأَمَةَ بِرَبِّهَا**، وقوله تعالى: **وَأَنْكِحُوا الْأَمَةَ بِرَبِّهَا**، وطاب نكح من النساء مثنى وثلاث ورباع.

* روى الدار قطني في "سننه" من حديث مظاهر بن أسلم عن نفسه بن محمد عن عائشة **رضي الله عنها** قال رسول الله **ﷺ**: صلاق العبد ثنتان، ولا حل له حتى يكسح **رحمه الله**، وقوله: لا مة حصص، ويزوج حره على لمة. لا تزوج لمة على حرية. [٢٤/٣، رقم: ٣٩٥٧، كتاب الطلاق، مظاهر بن أسلم ضعيف] [نصب الراية ١٧٥، ٣] ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه أبو داود والترمذي وابن ماجه. [تهذيب التهذيب ١٠/١٦٦]

** روي من طريق عائشة واحسن وجابر وعلي. [نصب الراية ١٧٥، ٣] أخرج عبد الرزاق عن جابر: لا كسح لمة على حره، كسح حرية على لمة بإسناد صحيح. [٢٦٦/٧، رقم: ١٣٠٩٣، باب نكاح الأمة على الحرية]

قال بروج أمة على حرة في عدة من طلاق نائ، أو ثلاث: مخرج عبد أبي حنيفة، وجور عددهما؛ لأن هذا ليس بتزوج عليها، وهو المحرم، ولهذا لو حلف لا يتزوج عليها: لم يحنث بهذا، ولأبي حنيفة ^{أي الحرة} أن نكاح الحرة باق من وجه لبقاء بعض الأحكام فيبقى المنع احتياطاً، بخلاف اليمين؛ لأن المقصود أن لا يدخل غيرها في قسمها. ولحرج أن سروج أربعاً من الخمر، والإماء، وليس به أن سروج أكبر من ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾، والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه؛ وقال الشافعي: لا يتزوج إلا أمة واحدة؛ لأنه ضروري عنده، والحجة عليه ما تلونا؛ إذ الأمة المنكوحة ينتظمها اسم النساء، كما في الظهار.

وهو المحرم أي التزوج على الحرة. الأحكام وهو اسمع من التزوج والفراش حتى يشت النسب منه، وللمقة فكانت العدة حقاً من حقوق النكاح. (ساية) لأن المقصود [أي مقصود الخالف] الخ فإذا تزوجها في العدة، فما أشرت غيرها في قسمها. (لباية) أربعاً الخ أي أربعاً من النساء الحريرات، أو أربعاً من الإماء، أو أربعاً منهن إذا قدم الأمة. (لباية) مثنى وثلاث الخ ليس الواو معنى أو، كما توهم بعضهم، وإلا لزم أن يكون هم الخيار بين واحد من تلك الأمور، ولا يجوز لهم العدول إلى غيره، فلو ادعى بال معنى لأصبي أعني الجمعية المطلقة، وحاصله: أنه لا يجوز لهم التجاوز عن الأربعة.

والتخصيص الخ أي التخصيص على هذا الوجه يمنع الزيادة عرفاً، يقال: كل رقعة وبقمتين وثلاثاً، أو نقور: التخصيص على العدد ههنا يمنع الزيادة بصرف الوجوب استبعاد من الأمر إليه؛ لتعذر صرفه إلى النكاح، فيجب محافظة بعدد عدد النكاح، ومن ضرورته حرمة الزيادة، فلا يرد أن التخصيص بالشيء لا يقتضي نفي ما عداه، عدداً كان أو غيره.

جمع الزيادة: وأحار الروافض تسعاً من الحريرات، ونقل عن السجعي وابن أبي ليلى، وأحار الخوارج ثمانين عشرة، وحكي عن بعض الناس إباحة أي عدد شاء بلا حصر. [فتح القدير ١٤٤/٣] ما تلونا ههنا عن ههنا كخو ما صب خو (البنية) اسم النساء أي كما أن لفظة النساء يتناول الحريرات يتناول الإماء أيضاً. (البنية) كما في الظهار فإن آيته مذكورة بلفظ النساء، ويتناول الأمة المنكوحة. (العباية)

ولا يجوز للعد أن يتزوج أكثر من اثنين. وقال مالك **ح**: يجوز؛ لأنه في حق النكاح بمنزلة الحر عنده حتى ملكه بغير إذن المولى. ولنا: أن الرق مُنْصَفٌ فيتزوج العبد اثنتين، والحر أربعاً؛ إظهاراً لشرف الحرية. قال: فإن صحر أحرّاً بحدى الأربع **طلاقاً باننا**: لا يحرم أن يتزوج ربعة حتى تنقضي عدتها. وفيه خلاف الشافعي، وهو نظير نكاح الأخت في عدة الأخت. قال: **وإن تزوج حبلى من ربا حار سكاك**، ولا يطؤها حتى يصح حمها. وهذا عند أبي حنيفة ومحمد **ح**. وقال أبو يوسف **ح**: النكاح فاسد. **وإن كان الحمل ثابت بالنسب فملكه باطل بالإجماع**. لأبي يوسف **ح**: أن الامتناع في الأصل لحرمة الحمل، وهذا الحمل محترم؛ لأنه لا جناية منه،

ممرته الحر عنده لأن ملك النكاح من خواص آدمية، والرق لا يؤثر فيها فصار كالتقصص، فإنه يبقى على أصل الحرية فيه بالإجماع. [الساية ٧٥/٦] **طلاقاً باننا** قيد بالناس لينترب عليه خلاف الشافعي؛ إذ هو لا يخالف في الرجعي، أو ليشئت الحكم في الرجعي بالطريق الأول.

حتى تنقضي الح يُروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وريد بن ثابت، وبه قال سعيد بن المسيب والنخعي والثوري وأحمد، وبه قال الشافعي. [البنية ٧٦/٦] **خلاف الشافعي** - يعني يجوز عنده، وبه قال مالك وأبو ثور وأبو عبيد وابن اسد. (الساية) **وهو نظير الح** أي احتلاً وتعليلاً، أما الاختلاف فمدكور، وأما التعليل فهو أن نكاح المعتدة باق حكماً لبقاء بعض أحكامه كالنفقة، والمنع، والفرش، فهو تزوج رابعة لأرداد عددهن على الأربع. قال أي محمد **ح** في "الجامع الصغير". (الساية)

حبلى **ح** أراد بالحسني من الربا: من لا يكون حملها ثابت النسب من أحد حيث وقع ذلك بمقابلة قوله: فإن كان الحمل ثابت بالنسب. **النكاح فاسد** وبه قال ابن شريفة ورومر ومالك وأحمد. (الساية)

في الأصل أي في الحمل الثابت بالنسب. [العبارة ١٤٦/٣]، وهو صورة الإجماع يعني فيما إذا كان الحمل ثابت النسب، لحرمة الحمل وصيانة من سقيه ماء ررع غيره. فإن الحمل يرداد سمعه وبصره على حدة بالوطء. [البنية ٧٧/٦]

ولهذا لم يجز إسقاطه. ولهما: أنها من المحلات بالنص، وحرمة الوطاء كيلا يسقي ماءه زرع غيره، والامتناع في ثابت النسب لحق صاحب الماء، ولا حرمة للزاني. فان زرع غيره حمل من سبي: فانكاح فاسد؛ لأنه ثابت النسب، وب زرع أم ولده، وهي حامل منه: فانكاح باطل. لأنها فراش لمولاهها، حتى يثبت نسب ولدها منه من غير دعوة، فلو صح النكاح لحصل الجمع بين الفراشين، إلا أنه غير متأكد حتى ينتفي الولد بالنفي من غير لعان، فلا يُعتبر ما لم يتصل به الحمل. قال: ومن وطئ جاريته ثم رجع عنها: فانكاح: لأنها ليست بفراش لمولاهها؛ فإنها لو جاءت بولد لا يثبت نسب من غير دعوة،

وهذا أي ولعدم الحاية منه. (الساية) استفاض أي بالمعاجة، وهذا إذا استبان حقه، وإن كان غير مستبين خلق جور. أما أي الحسي من الرب. (الساية) بالنص وهو فوه تعالى. (الساية) يسقي ماءه الحج وهو حرمة؛ تقويه. من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه زرع غيره، يعني وطاء لحالي (الساية) ماء الحج والسقي باعتبار أن الحمل يريد سمعه وبصره بالحي. كما يدل عليه الحديث، وقيل: يحصل منه شعره. والامتناع جواب عن قول أبي يوسف: إنه لحرمة الحمل. (الساية) صاحب الماء وهو أبو الحمل، فإن هذه المرأة في نكاحه من وجه، وقوله: والامتناع الحج، مع ما ادّعى أنا لا نسلم أن ذلك للحمل بل لصاحب الماء ولا حرمة للزاني الحمل محترمة؛ لكونه آدمياً، واحترامه يقتضي أن لا يخور نكاح حسي من الرب ولا وطاءها، كما قال أبو يوسف، وعدم احترام الزاني يقتضي أن يجوز النكاح؛ فأجيز النكاح دون الوطاء عملاً بالجهتين.

لأنه [الحمل] ثابت النسب من روحها فكان الماء محترماً واجب الصيانة، وهذا بإجماع الأئمة الأربعة وكذا مهاجرة إبينا وكانت حاملاً. [ساية ٦ ٧٨] أم ولده أي من وددت ولد منه مرة. منه وإذا يكون الحمل منه إذا قرنه. (الساية) لأنها فراش الحج لوجود حده، وهو صيرورة امرأة متعينة لشوب نسب الولد منها (الساية) لفراشين وهما فراش الموتى وفراش النكاح، وأنه لا يخور؛ لأنه يؤدي إلى اشتباه الإنسان كنكاح المشكوكه. (الساية) وطئ جاريته الحج الظاهر أنه مخصوص بما إذا لم تكن حاملاً كما يفهم من فوه: وإذا جار النكاح فلروح أن يطاقها؛ إذ الوطاء مخصوص بغير الحسي. ليست بفراش لعدم حد الفراش وهو صيرورة امرأة متعينة لشوب نسب ولد الرجل ولم يوجد ذلك ههنا. (الساية)

إلا أن عليه أن يستبرئها صيانةً لمائه. **وبد حار النكاح: فبروح أن يطأها قبل الاستبراء** أي على مولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف **ح**. وقال محمد **ح**: لا أحب له أن يطأها قبل أن يستبرئها؛ لأنه احتمال الشغل بماء المولى، فوجب التنزه كما في الشراء. ولهما: أن الحكم يجاوز النكاح أمانة الفراغ، فلا يؤمر بالاستبراء لا استحباباً ولا وجوباً، بخلاف الشراء؛ لأنه يجوز مع الشغل، **وكذا إذا رأى امرأة تربي، فبروحها: حل له أن يطأها** عن ماء المولى **فصل أن يسبرئها عددها. وقال محمد: لا أحب له أن يطأها مدة يسبرئها، والمعنى ما ذكرنا. وكذا اشعة رخص.** وهو أن يقول لامرأة: أتمتع بك كذا مدة بكذا من المال.

أن يسبرئها: قال الشارحون: معنى 'عبية' الاستحباب دون الوجوب. [العناية ٣/١٤٨] وعدد رفر **ح** لا يجوز نكاحها حتى تحيض ثلاث حيض كما في الرابية عدده، فإنه يجب عليها ثلاث حيض عدده، وقال الشافعي ومالك وأحمد **ح** لا يجوز نكاحها قبل الاستبراء نحيصة. [الساية ٦/٧٩] **لا أحب له** المراد منه المعنى العربي أي المحبوب والمستحب، والمختهد إذا قال: لا أحب، أو أحب في مقابلة محتهد يريد أني أحكم هذا. **لأنه احتمال الح** ولو تحقق الاشتغال بماء الغير كان الوطء حراماً. (العناية) **الشراء** فإن الموجب فيه احتمال الشغل لكن حوار الإقضاء على النكاح أوثر ضعفاً في السب فيكون مستحباً. [العناية ٣/١٤٨] **النكاح** أي إذا لم يوجد دليل صريح على الشغل كالخل. **فلا يؤمر بالاستبراء الح** إذا حكم لا يشت بلا سب، وإنما قدم الاستحباب؛ لأن الخصم يقول به، فكان نفيه أهم. **تخلاف الشراء** جواب عن قياس محمد (العناية) **مع الشغل** أي من غير المولى بالنكاح. **والمعنى: أي ما ذكرنا من الجانبين في مسألة الجارية.** (البنية)

أن يقول **الح** قال شيخنا ريد الدين في 'شرح الترمذي': نكاح امتعة المحرم هو ما إذا صرح بالتوقيت فيه، أما إذا كان في نية الروح أنه لا يقيم معها إلا سنة أو شهراً أو نحو ذلك، ولم يشترط ذلك، فإنه نكاح صحيح عند عامة أهل العلم ماحلاً للأوراع، فإنه قال في هذه الصورة هي متعة ولا حير فيه. [الساية ٦/٨٢] **كذا مدد** طاهر التفسير يدل على أن المدة معتبرة فيها، وبدل عليه أيضاً قوله الآتي: أعني لأن التوقيت هو المتعة، ومن 'النهاية' يفهم أن تعيين الوقت ليس مأخوذاً فيه؛ لأنه باطل مطلقاً.

وقال مالك **رحمه الله** هو جائز؛ لأنه كان مباحاً، فيبقى إلى أن يظهر ناسخه. قلنا: ثبت النسخ بإجماع الصحابة **رحمهم الله**. وابن عباس **رحمهما الله** صح رجوعه إلى قولهم فتقرر الإجماع. **والنكاح المؤقت** **رحمهم الله** مثل أن يتزوج امرأة بشهادة شاهدين إلى عشرة أيام. وقال زفر **رحمهما الله** هو صحيح لازم؛ لأن النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة. ولنا: أنه أتى بمعنى المتعة، والعبرة في العقود للمعاني،

وقال مالك **رحمهما الله** سئته إلى مالك علف. [فتح القدير ١٥٠/٣]، ولا خلاف فيه بين الأئمة وعلماء الأمصار، إلا صائفة من الشيعة. هو حار. قال الأكملي متعدياً عن مصنف: يجوز أن يكون شمس الأئمة الذي أخذ منه المصنف اصنع على قول له على خلاف ما في 'المدينة' انتهى. فست: لم يذكر في كتاب من كتب المالكية روايه يجوز المتعة مع أن مالكا روى في 'الموطأ' حديث على بن أبي طالب **رحمهما الله** أن رسول الله **ﷺ** هي عن متعة النساء يوم حبير، وعادة مالك **رحمهما الله** أن لا يروي حديثاً في موطأ إلا وهو يذهب إليه، ويعمل به. [السياسة ٨٢/٦]

إجماع الصحابة بيان ذلك أنه وردت الأحاديث الدالة على نسخها. (السياسة)

واسن عباس **رحمهما الله** الخ جواب سؤال مقدر، وهو أنا لا نسلم أن الإجماع ثابت؛ لأن ابن عباس محتج في وقت الإجماع، وهو مخالف لما عده، فكيف يصح القول بالإجماع على المذهب المختار، وهو عدم الاكتفاء بالأكثر، بل بحسب اتفاق الكل. **صح رجوعه** فإن عبداً **رحمهما الله** قال له: أما عمت أم رسول الله **ﷺ** حرم متعة يوم حبير، فراجع عما كان يعتقد به بإباحته، وكان يقول: اللهم إني أتوب إليك من قولي في المتعة والصرف.

والنكاح المؤقت **رحمهم الله** اعرق بينه وبين متعة أن في النكاح المؤقت نكاح متزوج، وفي المتعة نكاح متزوج مع تعيين الوقت في كليهما. **شهادة الساهدين** إنما قال هذا بظهور أن بطلانه باعتناء التائيت، لا باعتناء انتفاء اشهادها، ويصح ذكر خلاف **رحمهم الله**. فإنه يجوز صحته إذا كان هناك شاهدين.

لازم أي لنكاح المؤقت صحيح، وانتوقيت باطل؛ لأنه أتى بالإيجاب واشترط الرائد على ما يتم به النكاح، فصح الإيجاب وبطل الشرط. **الفاسد** الشرط الفاسد ليس من مقتضى العقد.

انه أي الخ يعني أتى بمعنى المتعة بلفظ النكاح؛ لأن معنى المتعة هو الاستمتاع بالمرأة لا بقصد مقصد النكاح، وهو موجود فيما نحن فيه، لأنها لا تحصل في مدة قليلة. (البابية) **للمعاني** لا للألفاظ، ألا ترى أن

الكفالة شرط براءة الأصل حوالة، والحوالة بشرط مطالبة الأصل كفالة. [السياسة ٨٥/٦]

ولا فرق بين ما إذا طالت مدة التأقيت أو قصُرَتْ؛ لأن التأقيت هو المُعَيَّن لجهة المتعة، وقد وجد. ومن تزوج امرأتين في عقدة واحدة، وإحدهما لا يحل له كإحدهما، صح نكاح ابنتي حل كإحدهما وحل نكاح الأخرى؛ لأن المبطل في إحدهما، بخلاف ما إذا جمع بين حر وعبد في البيع؛ لأنه يبطل بالشروط الفاسدة، وقبول العقد في الحر شرط فيه، ثم جميع المسمى للتي حل نكاحها عند أبي حنيفة ^{في التوامع} ~~ح~~، وعندهما يُقسَّم على مهر مثليهما، وهي مسألة الأصل. ^(المسوط) ومن ادعت عليه امرأه أنه تزوجها، وأنفامت ^{مع بكارة} ببقائها فاجعها القاصي مرتة، ولم يكن تزوجها، وسعها اتفاقاً معه، وأن تدعيه جامعها، وهذا عند أبي حنيفة ^{في الواقع} ~~ح~~، وهو قول أبي يوسف ~~ح~~ أولاً، وفي قوله الآخر وهو قول محمد ~~ح~~ لا يسعه أن يطأها،

طالت مدة ~~الح~~ كان قال: ألف سنة، لاحتمال أن يبقى أكثر من ذلك، أما إذا قال: مدة حياتي، فليس ذلك تأقيتاً باطلاً؛ إذ النكاح لا يكون إلا في الحياة، ولا يتجاوز عنها. بخلاف ~~الح~~ فإنه باطل في كليهما. لأنه يبطل بخلاف النكاح، فإنه لا يبطل بها. وقول ~~الح~~ أي في تصحيح البيع في العبد، لأنه لو لم يكن كذلك لزم تفريق الصفقة وذلك حرام، وشرط قبول الحر شرط فاسد، والبيع يبطل بالشروط الفاسدة لا النكاح. [البناءة ٨٧/٦]

للتّي حل ~~الح~~ كأن يكون المسمى ألفاً ومهر مثل المحرمة ألفاً والمحللة ألف، فيلزم ثلث مائة وثلاثة وثلاثون وثلث درهم لتي صح نكاحها ويسقط الباقي، ولو كان دحل بالتي لا تحل المذكور في (الأصل) أن لها مهر مثلها بالعلم ما بلغ، والألف كلها للمحللة. قال في "المسوط": وهو الأصح على قول أبي حنيفة، وما ذكر في "الريادات" فهو قوفاً أن لها مهر مثلها ولا يتجاوز حصتها من الألف، ولو كان صح نكاحهما انقسمت الألف على مهر مثليهما اتفاقاً. [فتح القدير ١٥٣/٣]

ومن ادعت [هذه المسألة من الجامع الصغير] [العناية ١٥٤/٣] ~~الح~~ لقب المسألة أن القضاء بشهادة الرور في العقود والفسوح، ينفذ عند أبي حنيفة طاهراً وباطناً، إذا كان مما يمكن القاصي إنشاء العقد فيه. [فتح القدير ١٥٤-١٥٥/٣] وسعها ~~الح~~ فإن حكم القاضي بمنزلة إنشاء النكاح، أو حكم القاضي يجعل النكاح ثابته في الماضي من الرمان بحكم الاقتضاء. لا يسعه وعنى هذا الاختلاف في البيع. (الساية)

وهو قول الشافعي **١٥٦**، لأن القاضي أخطأ **الحجة**؛ إذ الشهود **كذبة**، فصار كما إذا ظهر أنهم عبيد أو كفار. ولأبي حنيفة **١٥٧** أن الشهود صدقة عنده، وهو الحجة؛ لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق، بخلاف الكفر والرق؛ لأن الوقوف عليهما متيسر، وإذا أثبت القضاء على الحجة، وأمكن تنفيذه باطناً بتقديم النكاح، نفذ قطعاً ^{بالأمارات} للمنازعة، بخلاف **الأمالك المرسلة**؛ لأن في الأسباب تراخياً فلا إمكان. والله أعلم.

الحج أي جعل ما لم يكن حجة حجة. **كذبه** بالفتح جمع كاذب. (الساية) **فصار الحج** و الخطأ في الحجة يجمع عن اليهود ناصراً، كما إذا صهرهم عبيد أو كفار. (العناية) **صدقه** بالفتح جمع صادق. (الساية) **عنده**: عند القاضي؛ لأن الغرض أنه لم يطلع على شيء مما يجرحهم. (العناية)

لتعذر الوقوف الحج في الأمر على كون لشهود صدقة عنده، بخلاف الكفر و رق. فالمرق بين شهادة ارور، و ظهور رق والكفر في اشهاد مني على أنه يسقط من القاضي ما لا طريق له في معرفة حقيقته، ولا يسقط عنه معرفة ما يمكن الوقوف عليه **والرق** هذا جواب عن فوهما: فصار كما إذا صهرهم عبيد، أو كفار. (الساية) **وامكن تنفيذه** إما أن يجعل هذا القول من القاضي إنشاء لنكاح، أو ثبت بالافتضاء إذا كان معمولاً على الخير.

سند **نكاح** جواب عما يقال. انقضاء بصهار ما كان ثانياً لا إثبات ما لم يكن. والنكاح لم يكن ثانياً، فكيف يعد انقضاء ناصراً. فأجاب بقوله بتقديم النكاح يعني بتقديم نكاح على انقضاء بطريق الافتضاء، كأنه قال: أنكحتك إياه وحكمت بينكما بذلك. [البنية ٨٩/٦]

الأساس **مرسله** أي المطبقة عن إثبات سبب الميث، بأن ادعى ملكاً مطلقاً في الجارية، و نطعام من غير تعيين شراء أو يرث، حيث يعد انقضاء طاهراً لا باطناً بالاتفاق، حتى لا يخل لمقتضى له وطؤها. [انكفاء ١٥٦/٣]

تراخياً فلا يمكن تنفيذه، بيده: أن في الأساس كثرة، ولا يمكن القاضي تعيين شيء منهما بدون الحجة فلم يكن محاضاً بالانقضاء بانث، وإي هو محاص بقصر بد ادعى عليه عن المدعي، وذلك نافذ منه طاهراً، فأما أن يعد باطناً بمرله إنشاء جديد فليس يقادر عليه لا سبب شرعي، بخلاف النكاح فإن طريقه متعين في الوجه الذي قلنا، فيمكنه إثباته وتنفيذه. [العناية ١٥٦/٣]

باب في الأولياء والأكفاء

ويعقد كاخ الحرة العاقنة البالغة برضاها وإن لم يعقد عسها ولي، بكر كاتب أو تب عبد أبي حسنة وأبي يوسف حجة في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف - رحمه الله - لا يعقد إلا بولي، وعبد محمد - رحمه الله - يعقد موقوفاً. وقال مالك والشافعي حجة: لا يعقد النكاح بعبارة النساء أصلاً؛ لأن النكاح يراد لمقاصده، والتفويض إليهن مُخلٌّ بها، إلا أن محمداً - رحمه الله - يقول: يرتفع الخلل بإجازة الولي. ووجه الجواز: أنها تصرفت في خالص حقها، وهي من أهلها؛ لكونها عاقلة مميزة، ولهذا كان لها التصرف في المال، ولها اختيار الأزواج، وإنما يطالب الولي بالتزويج؛ كيلا تنسب إلى الوقاحة.

باب الح ما فرع من المحرمات التي كان حبو المرأة منها شرط حوار النكاح، شرع في بيان باب الأولياء والأكفاء التي هي أحد شرائط النكاح، فقدم بيان المحرمات، إما لأن عامتها ثابتة بالكتاب، أو لأن حل المحبة شرط حوار النكاح بالاتفاق، بخلاف الأولياء والأكفاء. (النهاية) **في الأولياء** الح الولي من الولاية، وهي تنفيذ الأمر على الغير، والأكفاء جمع كفو، وهو النظير والمساوي. (مجمع الأهر) بولي أي بعبارة ولي وعقده، سواء كان الولي رجلاً أو امرأة. **موقوفاً** على إحارة الولي، سواء كان الروح كفواً لها أو لا، فإن أجاز الولي جاز، وإلا فلا. [الساية ٩١/٦] **يراد لمقاصده** ومقاصده معان تستدعي التوافق بينهما عادة ولا يوقف عليها إلا بالعقل الكامل، وعقلها ناقص بالحديث. [الساية ٩٣/٦] **محل لها** أي بمقاصد النكاح؛ لأهم سرحدات الاغترار سيئات الاحتيار لا سيما عند هيجان الشهوة (البناية) **أن محمداً** وتقرير ما قاله محمد: أن اصرار امهوم ينتهي بإحارة الولي، ولا حل في نفس العقد، فيصح موقوفاً بإحارة الولي. (الساية) **حقها** حتى كان البدل الواجب بمقابقتها لها. (الساية) **أهلها** أي المرأة من أهل التصرف. (الساية) **وهذا** أي ولأجل كونها عاقلة مميزة. (الساية) **اختيار الأرواح** بالاتفاق، وكل تصرف هذا شأنه فهو جائز. (البناية) **بالتزويج** هذا جواب عما يقال: إذا تصرفت في خالص حقها فلماذا أمر الولي؟ (البناية) **إلى الوقاحة** من وقح الرجل إذا صار قليل الحياء فهو وقح. (البناية)

ثم في ظاهر الرواية: لا فرق بين الكفء وغير الكفء، لكن للولي الاعتراض في غير الكفء. وعن أبي حنيفة وأبي يوسف **ح** أنه لا يجوز في غير الكفء؛ لأنه كم من واقع لا يرفع، ويروى رجوع محمد **ح** إلى قولهما. **ولا يجوز لولي جاهر سحر** **من الكاح**. خلافاً للشافعي **ح**. له: الاعتبار بالصغيرة، وهذا؛ لأنها جاهلة بأمر النكاح؛ لعدم التجربة، ولهذا يقبض الأب صدقها بغير أمرها. ولنا: أنها حرة فلا يكون للغير عليها ولاية الإجمار، والولاية على الصغيرة لقصور عقلها، وقد كمل بالبلوغ بدليل توجه الخطاب، فصار كالغلام، وكالتصرف في المال، وإنما يملك الأب قبض الصداق برضاها دلالة، ولهذا لا يملك مع نهيها. قال: **ويستدعي البكر البالغة** **ح** **أوصحك: فهو يد: لقوله** **ح** **البكر تستأمر في نفسها،** **اختياراً**

نرى دعواً للعار عنه. (الساية) **غير الكفء**، قال قاضي حاد: هذا أصح. **سند** **ثم من واقع الح** أي كم من قضية تقع ولا يقدر أحد على رفعها؛ لأنه ليس كل ولي بخس لمرافعة إلى القاضي، ولا كل قاضي يعدل. (الساية ١٠٠/٦) **ويروى رجوع الح** يعني يعقد نكاحها عنده أيضاً بلا ولي، ولا يتوقف على الإجارة. (الساية) **أي فوسف** أي إلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف **ح** يعني يعقد نكاحها عنده أيضاً بلا ولي ولا يتوقف على إجازته. (الساية) **الح** يريد أنه لا يزوجها بغير رضاها. (الساية) **بالصغيرة** لأن الصغيرة إذا كانت بكرًا تزوج كرهاً، فكذا البالغة، والجامع بينهما الجهالة. وهذا أي وجوب الاعتبار بالصغير. (الساية) وهذا أي لأجل كونها جاهلة بأمر النكاح. (الساية) **والولاية** جواب عن قياس الشافعي **ح** على الصغيرة. (الساية) **فصار كالغلام** فإنه إذا كان له كمال العقل كان له الولاية. **المال** فيها محتارة في التصرف في مالها. **وت** جواب عن قوله: وهذا يقبض الأب صدقها (الساية) **دلالة** يعني بالسكوت؛ لأن الظاهر أن البكر تنسحب عن قص صدقها. (الساية) **ستأمر** [الخبر من الشارع في أمثال هذا الموضع ممسرة الأمر] **الح** أي يطلب في حق نفسها الأمر والإجارة، وحق نفسها هو النكاح، وأما في حق غيرها كالمال فلا حاجة إلى التعريض؛ لأنه لا مدخل للولي هناك بخلاف النكاح، فإن الناس يطلبون من الولي.

لتظهر رغبتها فيه من رغبتها عنه، ولا تُسقط تسمية مهر. هو الصحيح؛ لأن
النكاح صحيح بدونه. وبوجهها منعها الخبر، فسكت. فهو على ما ذكرنا؛ لأن
وجه الدلالة في السكوت لا يختلف، ثم المخبر إن كان فضولياً يشترط فيه العدد أو
العدالة عند أبي حنيفة. خلافاً لهما، ولو كان رسولاً لا يشترط إجماعاً، وله
نظائر. وسأذن السب، فلا بد من رضاها بقول: لقوله: "الثيب تُشاورُ"،
ولأن النطق لا يُعدُّ عيباً منها، وقل الحياء بالممارسة، فلا مانع من النطق في حقها.

هو الصحيح احتراز عن قول من قال من المتأخرين: لا بد من تسمية المهر في الاستمرار. لأن رعتها تختلف
باختلاف الصديق في القنة والكثرة. [العناية ٣/١٦٦] صحيح بدونه أي بدون ذكر المهر، ولا يصح بدون
ذكر الروح. (السياسة) على ما ذكرنا أي من حصول رضا بالصحة، والسكوت دون الكاء. [السياسة ٦/١٠٦]
ثم المحر الخ لخاص، أن هذا القول خبر، وله حثية شهادة، فمن حيث إنه حر يسعي أن لا يعتبر ما
يعتبر في الشهادة، ومن حيث إنه شهادة يسعي أن يعتبر فيه ما اعتبر في الشهادة، وهو أحد الأمرين من
العدالة والعدد، وأما هما فيقولان: إنه حر محض، فلا حاجة إلى اشتراط أحد الأمرين.

فصولاً أي لا وبياً ولا رسولاً. هذا فإن عددهما الإحار كاف ولا يشترط العدد ولا العدالة. (السياسة)
وله نظائر أي لهذا الخلاف الذي وقع بين أبي حنيفة وصاحبيه في حمار الفصولي. نظائر من المسائل: وهي
عن الوكيل، وحجر بأدول، ووقوع العلم بنفسه الشركة، وسكوت الشفيع عن الطب. [السياسة ٦/١٠٦]

تُشاور وجه الاستدلال أن المشاورة من باب المفاعلة، وهي تقضي الفعل من محابين، وقد وجد النطق
من الوي بالسؤال، فلا بد من النطق منها في الجواب. وقيل المشاورة عبارة عن طلب الرأي بالإشارة إلى
الصواب. [العناية ٣/١٦٨] ولأن النطق إح حاصه: أن للبكر حياء؛ لأن التكميم يعدُّ عيباً في حقها، وليس في
ثيب العيب، ولا الحياء مانع عن النطق، ولما ارتفع المانع، وكان المقتضى موجوداً، وهو أصالة النطق اعتبر بالأصل.

عريب هذا اللفظ وتقدم معناه قريباً. [نصب الرأية ٣/١٩٥] روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس أن
النبي - قال: الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر، وإدخالها سكوتها. [رقم: ١٤٢١، باب استدلال
الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت]

وإذا رأت بكارها بوثة أو حيضة أو حراجه أو تعيس: فهي في حكم الأكابر؛ لأنها بكر حقيقة؛ لأن مصيها أول مصيب لها، ومنه الباكورة والبكرة، ولأنها تستحي لعدم الممارسة. وإذا رأت بكارها رباً: فهي كذلك عند أبي حنيفة رحمته. وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم لا يكتفى بسكوها؛ لأنها ثيب حقيقة؛ لأن مصيها عائد إليها، ومنه المثوبة والمثابة والثوب. ولأبي حنيفة رحمته: أن الناس عرفوها بكراً، فيعيونها بالنطق، فتمتنع عنه، فيكتفى بسكوها؛ كيلا تتعطل عليها مصالحها، بخلاف ما إذا وطئت بشبهة، أو نكاح فاسد؛ لأن الشرع أظهره حيث علق به أحكاماً، أما الزنا: فقد ندب إلى ستره، حتى لو اشتهر حالها لا يكتفى بسكوها.

وسد هي الحركة من فوق، والظفرة: الحركة إلى فوق، واتعيس: صور المكث حتى يروى بكارها. حصنة أي أو سب ورود الحبص. (الساية) تعيس من عست عوساً إذا جاورت وقت الترويح، فلم تروح. (الساية) في حكم إلح في كون إدما سكوها. (العناية) لأن مصيها إلح يعني إما سميت به؛ لأنها نخت لو أصابها رجل كان أول مصيب لها، واسكر إما سميت هذا الاعتبار. الباكورة والبكرة: وهما مشتقان من السكر لاشتراكهما في اللفظ والمعنى. لاشتماها على الأوية، فإن الساكورة أو فاكهة، والبكرة أول الصبح. فهي كذلك أي هي في حكم التي رأت بكارها بوثة ونحوها، لعدم ممارستها بالرجال. (الساية) لأن مصيها إلح يعني إما نخت لو أصابها رجل لعادت الإصابة، وفي العبارة أدنى شيء، وهو أن امصيب الأول لا يلزم أن يعود، ولعل المراد عود حسن المصيب لا شخصه، أو المراد عود كونه مصابة. المثوبة إلح المثوبة جراء العمل، وبما سمي به؛ لأنها لما ترتب جزاء كآبه عاد العمل، والمثابة محل العود إليه مرة بعد أخرى، ولهذا سمي مكة مثابة؛ لأن الناس يعودون إليه، والثوب إعلام بعد إعلام كحجتي على الصلاة. بخلاف إلح [حيث تصوير ثيباً بالإجماع] متصل بقوله: فيكتفى بسكوها، يعني أن من وطئت بشبهة، أو نكاح فاسد لا يكون إدما سكوها؛ لعدم الحياء ثمة؛ لأن الشرع أظهره، حيث علق به أحكاماً من لزوم العدة والمهر، وإثبات النسب، أما الزنا فقد ندب إلى ستره، حتى لو اشتهر حالها بإقامة احد عليها، أو لصيرورته عادة لها لا يكتفى بسكوها. [العناية ١٦٩/٣]

وإذا قال الروح: سمعت السكاح فسكت، وقعت: رددت، فالقول فوجها، وقال زفر: القول قوله؛ لأن السكوت أصل والردّ عارض، فصار كالمشروط له الخيار إذا ادعى الردّ بعد مضي المدة. ونحن نقول: إنه يدعى لزوم العقد وتملك البضّع، والمرأة تدفعه، فكانت منكراً كالمودّع إذا ادعى ردّ الوديعة، بخلاف مسألة الخيار؛ لأن الزوم قد ظهر بمضي المدة. وإن أقام الروح نفسه على سكوتها تبسكاح؛ لأنه نور دعواه بالحجة، وإن لم تكن له بينة فلا يمين عليها عند أبي حنيفة. وهي مسألة الاستحلاف في الأشياء الستة، وسيأتي في الدعوى إن شاء الله. وحجج سكاح صغير وصغيرة في رويتهما ليس، كبر كتب صغرة دأوسا، وأبوي هو العصبية. في باب الكاح

لأن السكوت الخ لأن السكوت عدم الكلام، والعدم هو الأصل في كل شيء، وامرأة تدعى عارصاً، والقول قول المتمسك بالأصل. [الباب ٦/ ١١٠] كالمشروط له [في البيع] الخ فإنه لا يعتبر قوله، بل القول قول من يدعى لزوم العقد بالسكوت بالإجماع؛ لأن السكوت هو أصل، والرد عارض، فكان القول قول من يدعى السكوت. [العناية ٣/ ١٧٠] بعد مضي دون قتل المضي، فإنه يرد به. ونحن نقول الخ وحاصله: أن طاهر الأمر وإن اقتضى أن يكون الروح مدعى عنه، والروحة مدعية، لكن بحسب المعنى يكون الأمر بالعكس، وذلك؛ لأن الروح ادعى السكاح وتملك البضّع، والروحة تنكر ذلك بحسب المعنى، فالأصل عدم السكاح وتملك البضّع. واعتبر المعاني لا لألفاظ وطاهر الأمر، ولهذا إذا ادعى مودّع الردّ كان القول قوله، لا قول صاحب الوديعة؛ لأنه ينكر الصمان، وصاحب المال يريد منه الصمان. كالمودّع فالقول قول المودّع. (الساية) خلاف مسألة الخيار جواب عن رفر، ووجهه أن يجعل القول من يشهد له الطاهر، والمروم قد طهر بمضي المدة، فهذا كان القول لساكت. [العناية ٣/ ١٧١] الاستحلاف أي مسألة أن لا يُحلف المدعى عليه عند أبي حنيفة، خلافاً لهما. السد وهي السكاح، والرجعة، والفيء في الإيلاء، والاستيلاء، والرق، والولاء. (الباب) الدعوى: أي في كتاب الدعوى. (الساية) هو العصبية: على ترتيب العصبات في الإرث. (العناية)

ومالك **رحم** يخالفنا في غير الأب، والشافعي **رحم** في غير الأب والجد، وفي الشيب الصغيرة أيضاً. وجه قول مالك **رحم**: أن الولاية على الحرة باعتبار الحاجة، ولا حاجة؛ لانعدام الشهوة إلا أن ولاية الأب ثبتت نصاً بخلاف القياس، والجد ليس في معناه، ^{للقصور شفقة} فلا يلحق به. قلنا: لا، بل هو موافق للقياس؛ لأن النكاح يتضمن المصالح، ولا تتوفر إلا بين المتكافئين عادة، ولا يتفق الكفء في كل زمان، فأثبتنا الولاية في حالة الصغر؛ إحرازاً للكفء. وجه قول الشافعي **رحم**: أن النظر لا يتم بالتفويض إلى غير الأب والجد؛ لقصور شفقته وبُعد قرابته، ولهذا لا يملك التصرف في المال مع أنه أدنى رتبة، فلأن لا يملك التصرف في النفس - وأنه أعلى - أولى. ولنا: أن القرابة داعية إلى النظر، كما في الأب والجد، وما فيه من القصور أظهرناه في سلب ولاية الإلزام،

بخالفنا **رحم** أي قال مالك: وليهما الأب ليس إلا، حتى لو روجهما الجد عند عدم الأب لا يجوز. وقال الشافعي: وليهما الأب والجد لا غير إذا كانت الصغيرة بكرًا، وإن كانت نسيًا فلا ولاية عليها، حتى لو روجها الأخ أو العم، أو روح الشيب الصغيرة الأب أو الجد كرهًا، لا يبعد النكاح. [العناية ١٧٢/٣]

نسب **بصا** **رحم** فإن أباً بكر روج عائشة من النبي **رحم** وهي ست سنين، وركت وهي ست تسع سنين. وصحح النبي **رحم** ذلك، فلا يقاس غيره عليه وهو الجد. [العناية ١٧٣/٣] **المصالح** من التماسل والسكن والاردواح وفصاء الشهوة. (الساية) **للكفء** لكل من يتأتى منه الإحراز، أنا كان أو غيره. (العناية)

أدنى رتبة لكونه وقايةً لنفس. (الساية) **أن القرابة** **رحم** يعني أن الولاية للطرف، وهو موحود في كل قريب؛ لأن القرابة داعية إليه، كما في الأب والجد؛ فإن النظر فيهما لم يثبت إلا من القرابة، غاية ما في الباب أنه متفاوت كمالاً وقصوراً بقرب القرابة وبعدها، لكن ما في العبرة من القصور ممكن التدارك، فأظهرناه في سلب ولاية الإلزام، فجعلناهما خيار البلوغ، فإذا بلغا ووجدوا الأمر على ما يسعي، مضيا على النكاح، وإن وجدوا قد أوقعا حداً بقصور الشفقة والنظر، فسحوا النكاح. [العناية ١٧٣/٣]

وما فيه أي والدي في غير الأب والجد من قصور النظر. (الساية) **الإلزام** يعني لم يكن ولاية الأخ والعم ملزمة بل كانت متوقفة إلى البلوغ، حتى جعلناهما خيار البلوغ. (البنية)

بخلاف التصرف في المال؛ لأنه يتكرر، فلا يمكن تدارك الخلل، فلا تفيد الولاية إلا ملزمة، ومع القصور لا يثبت ولاية الإلزام. وجه قوله في المسألة الثانية: أن الثبابة سبب لحدوث الرأي؛ لوجود الممارسة، فأدرنا الحكم عليها تيسيراً. ولنا: ما ذكرنا من تحقق الحاجة، ووفور الشفقة، ولا ممارسة تُحدثُ الرأي بدون الشهوة، فيدار الحكم على الصغير، ثم الذي يؤيد كلامنا فيما تقدم قوله "النكاح إلى العصبات" من غير فصل. والترتيب في العصبات في ولاية النكاح كالترتيب في الإرث، والأبعد محجوب بالأقرب. ^{كالأخ} ^{يعني: الصغير والصغيرة، بعد} بلوغهما؛ لأنهما كاملاً الرأي وافراً الشفقة، فيلزم العقد مباشرتهما، كما إذا باشراه برضاها بعد البلوغ.

لأنه يتكرر أي التصرف في المال بتكرر تداول الأيدي بأن يبيع الولي ثم يبيع المشتري من آخر، ثم وثم، بخلاف النكاح؛ لأنه بعد عمر. [أساية ٦/ ١١٤] السادة وهو قوله في الثيب الصغيرة أبصاً. (أساية) أن السادة الثبابة مصدر مستعمل في كلام العوام، وليس من كلام أهل اللغة، وكذا الثبوة كما في العرب. ^{لأن الرأي أمر باطل، والثبابة سبب حدوثه.} (أساية) ^{فأدرنا الحكم} أي ثبوت لولاية وعدمها بسبب الرأي، إذ الرأي أمر محض، فأقم سه مقام المسبب. ^{وهي موجودة في الأب واحد.} (السابة) ولا ممارسة ^{أي لا يتم حصول رأي الصغيرة بسبب الممارسة؛ لأن الرأي والعلم ببدء الجماع إنما يحدث عن مباشرة شهوة ولا شهوة ها.} [العناية ٣/ ١٧٤] ^{على التسعير} فكما ثبت اصغر ثبت اولاية. (السابة) كلامنا فيما تقدم يعني من إطلاق الولي في قوله: ويجوز نكاح الصغير والصغيرة إذا روجهما الولي. (العناية) من غير فصل: بين الأب والجد وغيرهما من العصبات. (فتح القدير)

ذكر هذا الحديث شمس الأئمة السرخسي وسط اس اخوري وم يخرجها أحد من الجماعة ولم يثبت، مع أن الأئمة الأربعة اتفقوا على العمل به في حق المألة. وقد اسروحي: روي عن علي موقوفاً ومرفوعاً: "لا نكاح إلا إلى العصبات" [البنية ٦/ ١١٤-١١٥]

إن شاء الله على المكاح، وإن شاء فسح. وهذا عند أبي حنيفة ومحمد جميعاً، وقال أبو يوسف: لا خيار لهما؛ اعتباراً بالأب والجد. ولهما: أن قرابة الأخ ناقصة، والنقصان يشعر بقصور الشفقة، فيتطرق الخلل إلى المقاصد عسى، والتدارك ممكن بخيار الإدراك، وإطلاق الجواب في غير الأب والجد يتناول الأم والقاضي، وهو الصحيح من الرواية؛ لنقصان الرأي في أحدهما، ونقصان الشفقة في الآخر، فيتخير. ويشترط فيه القضاء، بخلاف خيار العتق؛ لأن الفسخ ههنا لدفع ضرر خفي، وهو تمكن الخلل، ولهذا يشمل الذكر والأنثى، فجعل إلزاماً في حق الآخر فيفتقر إلى القضاء، وخيار العتق لدفع ضرر جلي،

اعساراً لجامع داعية القرابة. (العبادة) عسى كلمة وقعت ههنا محردة عن الاسم والجر، وانقدير عسى أن يتطرق الحسن إلى المقاصد، وأهل العربية يابون ذلك، كما قال العيني في كتاب الإحارات. وإطلاق الجواب [أي إطلاق جواب مقدوري]: وهو قوله: وإن روجها غير الأب والجد فلكل واحد منهما الخيار إذا سمع (الكفاية) تناول الخ يعني في إثبات خيار عبد يسوع. (السياسة) وهو الصحيح الخ احتراز عما روى خالد بن صبيح المروزي عن أبي حنيفة أنه لا ثبت لخيار فيما إذا روج القاضي اليتيم والشفعة، ووجهه أن للقاضي ولاية تامة تثبت في المأ والفسح جميعاً، فيكون ولايته في القوة كولاية الأب. [الكفاية ١٧٥-١٧٦] ويشترط فيه أي في فسح المكاح خيار يسوع القضاء، أي حكم القاضي. (السياسة)

خيار العتق حيث لا يشترط فيه القضاء. (البناية) لأن الفسخ [أي في خيار يسوع] خاصته: أن الفسخ فيما نحن فيه لدفع ضرر خفي، وهو فوت مصالحة المكاح، وهو لها أمر غير ظاهر، فيتصور ههنا مارة معقولة إلى اعتبار حكم القاضي، حتى يتقوى ما أودعه وهذا أي ولأجل تمكن الحسن. (السياسة) يشمل الخ لأن قصور الشفقة كما هو في حق الحاربة ممكن، كذلك في حق العلام. وإذا كان الضرر حقيقاً لا يطلع عليه؛ لأن فرض المسألة فيما إذا كان الروح كفواً والمهر تاماً، فرمما يكره الروح، فيحتاج إلى القضاء. [السياسة ١١٨/٦] فجعل الخ يعني لما كان هذا الدفع دفعاً لضرر حتمي جعل في حكم الإلزام على الغير بشيء، والإلزام منصب القاضي لا منصبهما. حق الآخر. كونه رفعاً حكم ثابت. (البناية)

لدفع ضرر جلي الخ فإن الروح قبل عتقها كان يملك عيها تطبيقين ويملك مراجعتها في قرين، ثم أراد ذلك بالعتق وهو أمر حلي ليس بالاتحاد فيه محال حتى يحتاج إلى الإلزام، لكن لها أن تدفع ذلك عن نفسها. [السياسة ١١٨/٦]

وهو زيادة الملك عليها، ولهذا يختص بالأنتى، فاعتبر دفعاً، والدفع لا يفتقر إلى القضاء.
ثم عندهما دليل على صحة دفعه عند **النكاح**، فسكت. فيه ص. ١٠٠ م. ١٠١ م.
الشرع، فيه حد من عدم فسكت. شرط العلم بأصل النكاح؛ لأنها لا تتمكن من
التصرف إلا به، والولي ينفرد به، فعذرت بالجهل، ولم يشترط العلم بالخيار؛ لأنها تتفرغ
لمعرفة أحكام الشرع، والدار دار العلم، فلم تُعذر بالجهل، بخلاف المعتقة؛ لأن الأمة
لا تتفرغ لمعرفة أحكام الشرع، فعذرت بالجهل بثبوت الخيار. ثم حيار المكر **فصل** م. ١٠٢ م.

فاعتبر دفعاً للزيادة؛ لأن ولاية المولى لا تكسر ثالثة في هذه الزيادة، وصار كأن العقد واحد لأن في حقها،
فكان الاختيار منها دفعاً لمحكمة عن الثبوت. [العناية ١١٨/٦] ثم عندهما أي عند أي حبيمه ومحمد .
حصبهما بالذكر؛ لأن مذهب أبي يوسف لا يرد ههما؛ لأنه لا يرى حيار السوء وإن كان المروء غير
الأب والجد. [العناية ١٧٧/٣] **بالنكاح** سواء عمت بأن ها الخيار، أو لم تعم من الفسخ والإحارة.
التصرف من الفسخ والإحارة. **ولكن ينفرد به** بفرده بالنكاح فكانت معدورة في الجهل. (العناية)
معرفة أحكام الشرع إما من المولى أو من غيره حتى يجوز لها أن تخرج من البيت وتتعلم.
خلاف المعتقة فإنها معدورة في الجهل، سواء كانت جاهلة بالاعتق أو بثبوت الخيار ها. (العناية)
لا ينفرد لمعرفة أحكام الشرع [أي معرفة أحكام الشرع] لكونها مشغولة بخدمة المولى، فإن قيل: المرأة أيضاً تكون
مشغولة بخدمة المولى، ألا ترى أنه لا يجب عليها الجمعة، وعليها المصنف لكونها مشغولة بخدمة المولى.
قيل: إن الخدمة غير مستحقة على الصغيرة لعجزها، فكانت متفرغة للتعم، فلا تعذر بالجهل. خلاف
الكبيرة حيث يجب عليها عمل داخل البيت ديانة، فيتعذر في ترك الجمعة.
ثم **حيار المكر** **الح** تعريض على حيار السلوع الشامل للذكر والأنثى، وبقريره: أن من به حيار السوء إذا كان
علماً فلع لم يطل حياره ما لم يقل: رصيت، أو بخي، منه ما يعلم أنه رضا. وإن كانت حارة وقد دخل ها
الزوج قبل السلوع فكدلك، وإن كانت بكرًا يطل حيارها بالسكوت؛ اعتساراً هذه الحالة خاصة ابتداء النكاح.
فإن الصغيرة السكر إذا أدركت واستؤمريت لسكاح، فسكنت عند ابتداء العقد، كان سكوتها رضا، فكدلك
إذا كان لها الخيار، فأدركت وسكنت كان سكوتها رضا، فيطل حيارها، والعلام والإحارة الثيب إذا استؤمرا
عند ابتداء عقد النكاح لم يكن سكوتها رضا، بل لا بد من الرضا صريحاً أو دلاله، فكدلك عند حيار السلوع
لم يكن السكوت منهما رضا، بل لا بد من ذلك. [العناية ١٧٨/٣]

ولا يعضل خيار العلام ماءً ثيباً؛ رخصت، أو يحجى منه ما نعتبه نهياً، وكذلك الجارية إذا دخل بها روح قبل سماعه؛ اعتباراً لهذه الحالة بحالة ابتداء النكاح. وخيار السوء في حق نكاح لا يمتد إلى آخر المجلس، ولا يعضل بالقيام في حق ثيب وعلام؛ لأنه ما ثبت بإثبات الزوج، بل لتوهم الخلل، فإنما يطل بالرضا، غير أن سكوت البكر رضا بخلاف خيار العتق؛ لأنه ثبت بإثبات المولى، وهو الإعتاق، فيعتبر فيه المجلس. كما في خيار المخيرة.

أو حىء محروم معطوف على قوله: يقل، يعني ما لم يأت بشيء مما يعلم أنه رضا كالقصة، والمس، والوطء. وكذلك احاربه أي وكذا لا يعضل خيار الجارية الثيب. (الباية) **الح** هذا متعلق بمجموع ما ذكر، وهو خيار المكر، وخيار العلام، وخيار الجارية التي دخل بها قبل السوء. (الباية)

بحال ابتداء النكاح يعني الاكتفاء في المكر بالسكوت، والتصريح في الثيب بالرضا وما يدور عليه، كما ذكرنا في الغلام أيضاً بالتصريح مقيس بابتداء النكاح، فيعتبر في آن اللوع، أو عند حصول الخير إليه ما يكون في ابتداء النكاح. **إلى آخر المجلس** يعني مجلس صيرورتها بالعة بأن رأت الدم في مجلس، وقد كان معها خير النكاح فسكت، أو مجلس بلوع الخير بالنكاح فسكت، بل يطل خيارها بمجرد السكوت في الوجهين جميعاً. [الباية ١٢٠/٦] **بالقيام** أي مجرد القيام حتى يلزم النكاح.

لأنه ما ثبت الح دليل عدم البطلان في حق الثيب خاصة، وتقريره: أن خيار بلوعها لم يثبت بإثبات الزوج وهو طاهر، وما لا يثبت بإثبات الزوج لا يقتصر على المجلس، فإن التفويض هو المقتصر على المجلس. كما سيحيى. [العناية ١٧٩/٣] **بل لتوهم الخلل** [بقصور الشفقة] **الح** دليل يشمل المكر والعلام، وتقريره: خيار البلوغ ثبت بعدم الرضا لتوهم الخلل، وما يثبت بعدم الرضا يطل بالرضا؛ لوجود منافيه، فإن الشيء لا يثبت مع منافيه غير أن سكوت البكر رضا دون سكوت الغلام، فيبطل خيارها بمجرد السكوت، ويمتد خياره إلى ما وراء المجلس. [العناية ١٧٩/٣]

كما في خيار المحيرة فإنه يقتصر فيه على المجلس [الباية ١٢١/٦] أي التي قال لها الروح: احتاري نفسك إن شئت فسحت، وإن شئت قررت، فإذا قامت لم يرتفع النكاح، بل النكاح باق، وجعل ذلك إغراضاً عما جعلت مالكة له، وهو الاختيار، ومثل المحيرة الأمة التي قال لها السيد: أعتقت؛ فإنه قوله: أعتقت عملة قول الزوج لها: احتاري، فإذا قامت من المجلس ألزمت النكاح، ولم يبق حينئذ لها خيار الفسخ.

ثم **تفرقة** حيا، **نسخ** **نسب بطلاق**، لأنها تصح من الأنتى، ولا طلاق إليها، وكذا
 بخيار العتق؛ لما بينا، بخلاف المخيرة؛ لأن الزوج هو الذي ملكها، وهو مالك للطلاق.
 ومن مات أحدهما قبل الآخر، **لا حر**، وكذا إذا مات بعد البلوغ قبل التفريق؛ لأن
 أصل العقد صحيح، والمالك ثابت به، وقد انتهى بالموت، بخلاف مباشرة الفصولي
 إذا مات أحد الزوجين قبل الإجازة؛ لأن النكاح ثمة موقوف فيطل بالموت، وههنا
 نافذ، فيتقرر به. قال: **ولا ولاية بعد ولا بعد**، لأنه لا ولاية لهم على
 أنفسهم، فأولى أن لا يثبت على غيرهم، ولأن هذه ولاية نظرية، ولا نظر في التفويض
 إلى هؤلاء. **ولا ولاية على مسلم** لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى
 الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾. ولهذا لا تقبل شهادته عليه، ولا يتوارثان. أما الكافر فتثبت له ولاية
 الإنكاح على ولده الكافر؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾،

طلاق بل فسخ لا ينقص عدد اطلاق، فهو حددا عدة مدث ثلاث. (فتح تقدير) **الها** أي لا طلاق مقوص
 بينها. **خيار العوى** أي كذا افرقة خبير لعتق ليس بطلاق. (السيدة) لما **سا** أنه يصح من الأنتى. (السيدة)
 هو الذي ملكها أي ملك امرأة اطلاق بالتخيير إليها. (السيدة) صحيح وهذا يدل على أن بطلانها
 مالم يفرق القاضي انتهى بالموت فإن موت من لا قطع، أي بالموت لا يبقى محل العقد، بخلاف
 اطلاق فإنه قاطع إذ يبقى محل العقد. **الفصولي** بأن عقد بين ارجل وامرأة غير إحداهما؛ فإن العقد فيه
 موقوف على الإجازة. (البنية) **قبل الإجازة**: فلا يرث من أحدهما للآخر. (البنية)

موقوف لا يترتب عليه لأحكام. **إلى هؤلاء** أي إلى الصبي والمجنون؛ فمحرر عن تحصيل الكفاءة، وأما
 إلى العبد فكذلك؛ لاشعاع خدمة الموتى [اعيايه ٣ ١٨٠] **ولن يجعل الخ** فإن هذا يقتضي هي اسبيل
 من كل وجه؛ لأن أسكره في موضع لفي نعم، لكن ليس قد ثبت حقيقة، فيرد به في السبيل حكما،
 كقبول الشهادة والولاية واقضاء والورثة. [الكفاية ٣ ١٨٠] **لا يقبل شهادته** أي شهادة لكافر على
 المسلم. (البنية) **ولا يتوارثان**: أي المسلم والكافر فلا يرث المسلم من الكافر. (البنية)

أُحْرَجَ الترمذي عن ابن حريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله قال: إنما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإنا اشتجرنا السلطان ولي من لا ولي له قال الترمذي. هذا حديث حسن. [رقم: ١١٠٢، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي]

وهذا أقرب إلى الفقه؛ لأنه لا نظر في إبقاء ولايته حينئذ. **وبدا** حتم في خيرة **أوه**
فيها فأنى في **بكرها** بها في **فوت** في **حبقة** في **يوسف** **جهد** **فوت** **محمد** **فوت**
أوه لأنه أوفر شفقة من الابن، ولهما: أن الابن هو المقدم في العصوبة، وهذه الولاية
 مبنية عليها، **ولا** معتبر بزيادة الشفقة كأب الأم مع بعض العصابات، والله أعلم.

أي المقدم أي إلى العلم، أي بالنظر إلى الدلائل الفقهية. **حبس** أي حين فوت الكفء.
أوفر **سقف** بدليل أن ولاية الأب تعم النفس والمال، والابن ليس له الولاية في المال. (العاية)
العصوبة ألا ترى أن الأب معه يستحق السدس بالفريضة فقط. (الناية) **ولا** **معتبر** هذا جواب محمد،
 وأبو الأم أوفر شفقة من ابن الأخ ولا يقدم أبو الأم عليه بالإجماع. (الناية) **بعض** **العصب** كابن ابن العم.

فصل في الكفاءة

قال **مفسر** "ألا لا يُزوّجُ النساءُ إلا الأولياءُ ولا يُزوّجنَ إلا من الأكفاء" * ولأن انتظام المصالح بين المتكافئين عادة؛ لأن الشريفة تأتي أن تكون مستفرشة للخسيس، فلا بد من اعتبارها، بخلاف جانبها؛ لأن الزوج مستفرش، فلا تغيّظه دناءة الفراش.

فصل في الكفاءة لما كانت الكفاءة معتبرة على ما تقدم أن عدمها يمنع الحوار، أو يمكن لأوساء من الفسخ، حاشى أن يذكرها في فصل على حده. والكفاءة بالمفتح مصدر، والاسم منه الكف، وهو صغير من كافأه إد ساواه. [العبارة ٣/ ١٨٦] **مفسر** أي يعتبر وجودها في حق الروم في السكاح، فعدمها كان للأولياء حق الاعتراض بالتفريق. [الكفاية ٣/ ١٨٦]

البيان الفصير إصافي أي لا يزوج النساء الفصول، فهي كقولها "سكاح إلى العصاة". **استدراك المصالح** الخ من المسكن والصحة والألفة والتوالد وتسايل وتأسيس بين متكافئين عادة؛ لأن انتظام المصالح لا يكون إلا بهذا، بخلاف غير متكافئين والمتكافئين متساويان. [السنة ٦/ ١٣١] **سكن** يشير إلى اشتراط التكافؤ في حسي، فكأنه تعليل، سمي امرأة مكافئة تعنياً، أي المصالح إما سظم إذا كان الرجل كفواً للمرأة؛ إذ شريفة إذا صارت مستفرشة لخسيس حقها ونقومها من الإهانة ما لا يحيط لها بعبارة، أما كون الخسيسة مستفرشة لشريف، فلا يوجب عاراً له أصلاً. **عبر** من حاشى الزوج أي اعتبار الكفاءة. (السياسة) **حاشى** أي لا يشترط أن تكون المرأة كفواً حواراً أن تكون خسيسة.

أخرجه **إسناد قصي** في 'سنة' عن مشر بن عبيد، حدثني الحجاج بن رطاة عن عطاء وعمروس دينار عن حار بن عبدالله قال: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال الدر فطحي: مشر بن عبيد متروك الحديث أحاديثه لا يتابع عليها. [٣/ ١٥١، كتاب السكاح] وقال البيهقي: وفي اعتبار الكفاءة أحاديث، وأمثها حديث عبي وميه: هذا الحديث رواه الترمذي في الصلاة. وفي الحارة حديث فيثنه أخرجه الحاكم في 'مستدرکه'، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. [البياضة ٤/ ٦١٨]

فدأبوا أن يفرقوا بين: دفعاً لضرر العار عن أنفسهم. ثم كفاءة بعد في النسب؛
لأنه يقع به التفاخر. ففرش بعضهم كفاء بعض، وعرب بعضهم كفاء بعض
والأصل فيه قوله: "قريش بعضهم أكفاء لبعض، بطن بطن، والعرب بعضهم
أكفاء لبعض، قبيلة بقيلة، والموالي بعضهم أكفاء لبعض، رجلٌ برجل".

أن يفرقوا ما لم يجر من الولي دلالة الرضا كقصه المهر أو السقة أو المحاصمة في أحدهما وإن لم يقص
وكانت جهير وحوه كما لوروحها على السكت فظهر عدمها خلاف ما إذا اشترط العاقد الكفاءة أو أحرمه
الروح بها حيث كان له التفريق أما إذا لم يشترط ولم يحرمه فذكر في الفتاوى الصغيرة فيمن روجت
نفسها ممن لا يعلم حاله فإذا هو عبد ما دون له في الكاح ليس لها الفسخ بل للأولياء، أو روحها الأولياء
ممن لا يعلمون حاله ولم يحرمهم نحرته ورفقه فإذا هو عبد ما دون له في الكاح ليس لهم فسخ ولو أحر
نحرته أو شروا ذلك فظهر خلافه: كان للعاقد الفسخ ولا يكون سكوت الولي رضا إلا أن سكت إلى
أن ولدت فليس له حينئذ التفريق. [فتح القدير ١٨٧/٣]

فصل [أي كل قبيلة] قال الربيع بن نكار: العرب ست طبقات: شعب وقبيلة وعمارة ووطن وفخذ
وفصيلة. فالشعب يجمع القبائل، والقبيلة تجمع العائلات، والعمارة تجمع النطرون، والوطن يجمع الأفخاذ،
والأفخاذ تجمع الفصائل، فمصر شعب وربيعة شعب وحمير شعب، وسميت شعوباً لأن الفصائل تتشعب،
فكناية قبيلة، وقريش عمارة، وقصي بض، وهاشم فخذ. [الساية ١٣٤/٦]

والموالي ح والمراد بالموالي العتقاء، لما كانت غير عرب في الأكثر عنت على العجم. (العناية)
رجل برجل إشارة إلى أن النسب لا يعتبر فيهم، قال القفال وأبو عاصم من أصحاب الشافعي فإنهم
ضيعوا أنسابهم، فلا يكون التفاخر بينهم بالنسب بل بالدين. [البنية ١٣٥/٦]

روى الحاكم حدثاً الأصم ثنا الصعالي ثنا شجاع بن الوليد ثنا بعض إخواننا عن ابن جريح عن عبدالله
بن أبي مليكة عن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله

... قال صاحب

"اشقيح": هذا مقطوع؛ إذ لم يسم شجاع بن الوليد بعض أصحابه. [نصب الراية ١٩٧/٣]

قال السروجي لما روي أنه قال: ... فذكر الحديث، ثم قال: إنما ذكرنا بصيغة التمريص
لأنه لم أحده في كتب الحديث، وإنما ذكر في كتب الفقه فهذا لم أحرم به. [الساية ١٣٣/٦]

ولا يُعتبر التفاضل فيما بين قريش؛ لما روينا. وعن محمد ^{عليه السلام} إلا أن يكون نسباً مشهوراً كأهل بيت الخلافة. كأنه قال؛ تعظيماً للخلافة، وتسكيناً للفتنة. وبنو باهلة ليسوا بأكفاء لعامة العرب؛ لأنهم معروفون بالخصاسة. ^(الأب والجد) فهو من الأكفاء يعني لمن له آباء فيه. ^(من نسب نفسه أو له حصة من المال) لأن تمام النسب بالأب والجد. وأبو يوسف ^{عليه السلام} ألحق الواحد بالثني كما هو مذهبه في التعريف. ^(من نسب نفسه أو له حصة من المال) لأن التفاخر فيما بين الموالى بالإسلام،

لما روي عن قوله: 'قريش بعضهم أكفاء لبعض' قابل البعض ببعض من غير اعتبار التفصيلة بين قائمتهم، ألا ترى أن الذي رُوِيَ عنه رقية من عثمان ^{عليه السلام} وكان من بني عبدشمس. [العبارة ١٩٠/٣] وعن محمد ^{عليه السلام} يعني قال محمد: لا يعتبر التفاضل فيما بين قريش إلا أن يكون النسب نسباً مشهوراً في الحرمة كأهل بيت الخلافة، فحينئذ يعتبر التفاضل حتى لو تزوجت قرشية من أولاد الحفماء قرشياً ليس من أولادهم، كان للأولياء حق الاعتراض. قال المصنف: كأنه يعني محمداً قال ذلك تعظيماً إلخ. [العبارة ١٩٠/٣] للفتنة: أي على المفتي، أو على الناس الطامعين لتزوج بنات الخلفاء.

وسمى محمد ^{عليه السلام} استثناء من قوله: 'والعرب بعضهم أكفاء لبعض'، وباهلة في الأصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معمر بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان، فسب ولده إليها، وهم معروفون بالخصاسة، قيل: كانوا يأكلون بقية الطعام مرة ثانية، وكانوا يأخذون عظام أمينة ويصحبونها ويأخذون دسومتها. [فتح القدير ١٩٠/٣] فهو من الأكفاء: يعني أن من له أبوان في حكم من له آباء.

بالأب والجد: يعني إذا أراد تعريف نفسه، كما في الشهادات، يجب ذكر لجد عنده أي يسب نفسه إلى أبيه وحده، فإذا كان الأمر كذلك يجب ذكر الجد، ولو لم يكن مستمراً أحق العار به.

في تعريف الشخص في الشهادة، فإن الشهود إذا ذكروا اسم العائ، واسم أبيه يحصل به التعريف عند أبي يوسف، ولا حاجة إلى ذكر الجد، وعندهما لا بد من ذكر الجد. [العبارة ١٩١/٣]

والكفاءة في الحرية نظيرها في الإسلام في جميع ما ذكرنا؛ لأن الرقَّ أثر الكفر، وفيه معنى ^(أي نظير الكفاءة) ^{مكانه كفر} الدُّلَّ، فيُعتبر في حكم الكفاءة. قال: **وَيُعْتَبَرُ أَيْضاً فِي الدِّينِ أَيْ الدِّيَانَةِ**، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف **هو الصحيح**؛ لأنه من أعلى المفاخر، والمرأة تُعَيَّرُ بفسق الزوج فوق ما تُعَيَّرُ بضعه نَسَبِهِ. وقال محمد **لا تُعْتَبَرُ**؛ لأنه من أمور الآخرة، فلا تبتني أحكام الدنيا عليه، إلا إذا كان يُصَفَّعُ، وَيُسْخَرُ منه، أو يَخْرُجُ إلى الأسواق سكران، ويلعب به الصبيان؛ لأنه مستخفٌّ به. قال: **وَيُعْتَبَرُ فِي الْمَالِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَالِكاً لِنَفْسِهِ وَالنَّفْسِ** ^{بالضَّم} ^{الرَّوْحِ}.

ما ذكرنا من الوفاق والاحلاف، فإن العبد لا يكون كفوًّا لمن هي حرة الأصل، وكذلك المعتق لا يكون كفوًّا لها، والمعتق أبوه لا يكون كفوًّا لمنها أبوان في الحرية. [العناية ١٩١/٣]

قال أي قال محمد في "اجامع الصغير". (الساية) **في الدس** أي وتعتبر أيضاً الكفاءة في الدين. (العناية) **أي الديانة** وهي التقوى والصلاح واحسب وهو مكارم الأخلاق، وإنما فسره بالديانة؛ لأن مطلق الدين الإسلام، ولا كلام فيه؛ لأن إسلام الزوج شرط جوار نكاح المسلمة، إنما الكلام في حق الاعتراض للأولياء بعد انعقاد العقد، وذلك لا يكون إلا في الدين بمعنى الديانة. [العناية ١٩١/٣]

وهو الصحيح أي قرأ قول أبي يوسف مع أبي حنيفة **حتى تكون الكفاءة في الدين قولهما جميعاً هو الصحيح**. واحترز بذلك عن رواية أخرى عن أبي يوسف أنه لم يعتبر الكفاءة في الدين حيث قال: إذا كان الفاسق ذا مروءة يكون كفوًّا. [العناية ١٩١/٣]

صعده بفتح الصاد المعجمة والعين المهملة وأصله وضع والهاء عوض عن الواو، يقال: في حسنه صعة وضعة بكسر الصاد أيضاً، ومه الوضيع، وهو الذي من الناس. والمعنى امرأة يعبرها الناس بفسق زوجها بأكثر ما تعبر بدناءة نسب زوجها. [البناية ١٣٧، ٦] **إذا كان يصنع** [صنع بالفتح] أي يصرب على فقاهه عرض الكف، ويسخر منه، أو يخرج إلى الأسواق سكران، فيلعب به الصبيان، فإنه لا يكون حينئذ كفوًّا لامرأة صالحة من أهل البيوتات، قيل: وعليه الفتوى. [العناية ١٩٢/٣]

مالكاً إلح يبين أن المراد بالمهر: ملك ما تعرفوا تعجيله، وإن كان كله حالا، وم يبين إيراد ملك النفقة، واحتلف فيه قيل: المعتبر ملك نفقة شهر، وقيل: نفقة ستة أشهر، وفي "جامع شمس الأئمة" سنة، وفي 'الاحتى': الصحيح أنه إذا كان قادراً على النفقة على طريق الكسب كان كفوًّا. [فتح القدير ١٩٢/٣]

وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية، حتى إن من لا يملكهما، أو لا يملك أحدهما لا يكون كفوًّا؛ لأن المهر بذل البضع فلا بد من إيفائه. وبالنفقة قوامُ الازدواج ودوامه. والمراد بالمهر: قدرُ ما تعارفوا تعجيله؛ لأن ما وراءه مؤجل عرفاً. وعن أبي يوسف - أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر؛ لأنه تجري المساهلة في المهور، ويُعدُّ المرء قادراً عليه بيسار أبيه. فأما الكفاءة في الغنى فمعتبرة في قول أبي حنيفة ومحمد - حتى إن الفائقة في اليسار لا يكافئها القادر على المهر والنفقة؛ لأن الناس يتفاخرون بالغنى ويتعبرون بالمقر. وقال أبو يوسف - لا يُعتبر؛ لأنه لا ثبات له؛ إذ المال غادر رائج. - تعتبر في - وهذا عند أبي يوسف ومحمد -، وعن أبي حنيفة - في ذلك روايتان. وعن أبي يوسف - أنه لا يعتبر إلا أن يفحش كالحجَّام والحائك والدَّبَّاح، وجه الاعتبار: أن الناس يتفاخرون بشرف الحِرَف ويتعبرون بدنائتها.

المرء أي القدرة على تسليمه. مؤجل عرفاً من حيث العرف، وليس بمطالب به، فلا تسقط الكفاءة. (السياسة) وعن أبي يوسف هذا غير ظاهر الرواية، وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف أنه قال: كفو هو الذي يقدر على المهر والنفقة، فإن كان يملك مهر دون النفقة، قال: ليس بكفء. [السياسة ٦/١٣٩] بيسار المرء وأمه وجدته وجدته، ولا بعد قادراً على النفقة بيسار الأب؛ لأن لاء في العادات يتحمنون المهور عن الأولاد دون النفقة الدائرة. [العناية ٣/١٩٢] عاد ورائح أي لأن المال لا يستمر في يد شخص؛ لأنه يروح ويأتي. (السياسة) روايتان في رواية لا تعتبر وهو الظاهر، حتى يكون استصار كفوًّا لعطار. [العناية ٣/١٩٣] واحسب الخ فحائك، أو حجام، أو كاس، أو دباغ، أو بيطار، أو حداد، أو حفاف. وأحسن من كنههم حاد المظنة وإن كان ذا مال كثير؛ لأنه من اكتمل دماء الناس وأموالهم، كما في المحيط. غير كفء لعطار، أو بزاز، أو صراف، فالعطار والبزاز كفوان. [المجموع الأثر ١/٥٠٤] وجه الاعتبار أي اعتبر الكفاءة في الصنائع. (السياسة) بدائتها أي دناءة الحرف، قال الناس أكفاء إلا الحائك والحجام، كذا ذكره الكاكي. والله تعالى أعلم بصحته. (البيان)

وجه القول الآخر: إن الحرفة ليست بلازمة، ويمكن التحول عن الخسيسة إلى النفيسة منها. قال: وإذا رَوَّحَتْ مرةً ونصبت عن مهرٍ مثلها: فلا ولاء إلا عيراص عسها عند أبي حنيفة **بأن** حتى يَمَّها مهرٌ منها، ونفارتها. وقالوا: ليس لهم ذلك. وهذا الوضع إنما يصح على قول محمد **بأن** على اعتبار قوله المرجوع إليه في النكاح بغير الولي، وقد صح ذلك، هذه شهادة صادقة عليه. لهما: أن مازاد على العشرة حقها، ومن أسقط حقَّه لا يُعترض عليه، كما بعد التسمية. ولأبي حنيفة **بأن** أن الأولياء يفتخرون بغلاء المهور، ويتعَيرون بنقصانها، فأشبه الكفاءة بخلاف الإبراء بعد التسمية؛ لأنه لا يتغير به. وإذا رَوَّحَ الأب بعد التصغير، ونصبت من مهرها، أو بعد التصغير، وإذا رَوَّحَ الأب بعد ذلك عسها، ولا حيز ذلك غير الأب والجد. وهذا عند أبي حنيفة **بأن**. وقالوا: لا حيز لمحمد **بأن** يردده **بأن** يتغابن ما بين **بأن**.

وحد القول الآخر وهو عدم الاعتبار. (الساية) ليست بلازمة وفيه نظر؛ إذ الفقر والفسق أيضا غير لازم، وقد اعتبرت الكفاءة في الديانة والعق. مهر مثلها أي عما لا يتعاب الناس في مثله. (البنية) وهذا الوضع أي وضع القدوري **بأن** هذه المسألة على هذا الوجه. (البنية) اعتبار قوله أي جواز النكاح بغير ولي. وقد صح ذلك أي الرجوع، وهذه شهادة صادقة عليه أي على رجوع محمد إلى قومه في النكاح بغير ولي. (الساية ١٤١/٦) كما بعد التسمية يعني لو أُرأت بعد تسمية امهر لا يكون للولي الاعتراض؛ لأنه بدل بضعها، فلها التصرف فيه كيف شاءت. (البنية)

فأشبه الكفاءة يعني في تعير الأولياء لكل واحد منهما وتعير الأولياء مؤثر في الباب. (البنية) بعد التسمية لأنه إبراء وهبة، وهذا من باب امرؤة فليس لهم اعتراض. (الساية) لا يتغير به وذلك؛ لأن الأولياء لا يشتعنوا باستيفاء امهور عادة، وربما يعنونه صرباً من التؤم في العادات. (البنية) يتعاب أي بالغيب اليسير، وبه قال الشافعي. والظاهرية فعدهم لا يحوز إلا مهر الشئ، ويكمل النقص ويسقط الزيادة. (الساية ١٤٢/٦)

ومعنى هذا الكلام: أنه لا يجوز العقد عندهما؛ لأن الولاية مقيدة بشرط النظر، فعند فواته يَظُلُّ العقد، وهذا لأن الخطَّ عن مهر المثل ليس من النظر في شيء، كما في البيع، ولهذا لم يَمْلِكْ ذلك غيرهما. ولأبي حنيفة ^(بطلان العقد) أن الحكم يدار على دليل النظر، وهو قرب القرابة، وفي النكاح مقاصد تَرَبُّو على المهر. أما المالية فهي المقصودة في التصرف المالي، ^(تريد) والدليل عدمناه في حق غيرهما. ^{أي قرب القرابة الأب والجد} وهي تصحيد حله، أو ربحه ^{أي ربح} ^(جواز النكاح) لأن الإعراض عن الكفاءة لمصلحة تفوقها، وعندهما: هو ضرر ظاهر؛ لعدم الكفاءة فلا يجوز، والله أعلم.

ومعنى هذا الكلام الخ بيانه: أن هذا الكلام وهو قوله: وقالوا: لا يجوز الخط والريادة إلا بما يتعبد الناس فيه، بظاهره يدل على أن العقد صحيح، والريادة والنقصان لا يجوز؛ لأن المنع من قبل التسمية وفسادها لا يمنع صحة النكاح، كما لو تركها أصلاً أو روجها على حمر أو حشير، وهو قول بعض مشايخنا. وقال آخرون: معناه: أن نفس النكاح لا يجوز، وهو مختار شمس الأئمة السرخسي ومحر الإسلام والمصنف [العناية ١٩٥/٣] كما في **للع** ولا نظر فيما إذا خط عن مهرها، أو راد عن مهره، فيكون العقد باطلاً كما إذا باع الأب بائناً من لقيمة عن فاحش، أو اشترى بأكثر مما بدت. [العناية ١٩٥ ٣] وهذا أي ولأجل تقييد الولاية بالنظر. (السياسة) غيرهما أي غير الأب والجد بالانفاق (السياسة) قرب المراء: الداعية إليه، وهو موجود ههما، فيترتب عليه الحكم، وهو جواز النكاح. (السياسة) وفي **للكاح الخ** لأن المقصود منه ليس حصول المال استة، بل فيه مقاصد تربو على المهر من الكمالات المطلوبة في الأختين والعرائس، فيجوز أن يكون نظر الأب في الخط والريادة إلى ذلك، ويجوز أن لا يكون فكان النظر والضرر باطين، فأدير الحكم على الدليل، بخلاف البيع فإن المالية هي المقصودة في التصرفات المالية، فم يمكن في مقاستها شيء يخبر به حبل عن فاحش، حتى يقع التردد بين النظر والضرر. [العناية ١٩٥ ٣] **المالية:** هذا جواب عن قولهما: كما في البيع. (البنية) **والدليل:** هذا جواب عن قولهما: فلماذا لا يملك ذلك غيرهما. (البنية)

هـ. ح. لاس العمارة - مع ست عمده من نفسه. وقال زفر: لا يجوز. هـ. ح. أدبت

لا يجوز. لهما: أن الواحد لا يتصور أن يكون مُمْلِكاً ومُتَمَلِّكاً، كما في البيع، إلا أن الشافعي يقول في الولي ضرورة؛ لأنه لا يتولاه سواه، ولا ضرورة في حق الوكيل. ولنا: أن الوكيل في النكاح مُعَبَّرٌ وسفير، والتمانع في الحقوق دون التعبير، ولا ترجع الحقوق إليه، بخلاف البيع؛ لأنه مباشر حتى رجعت الحقوق إليه. وإذا تولى طرفيه فقوله: "زَوَّجْتُ" يتضمن الشَّطْرَيْنِ، ولا يحتاج إلى القبول. قال: **وروي**

(الإيجاب والقبول)

عن أبيه عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا تزوج رجل امرأة فقبلها وقبلته فلهما مهر.

فصل لما كانت الوكالة نوعاً من الولاية من حيث إن تصرف الوكيل يعد على الموكل كتصرف الولي على موكله عليه، ناسب أن يذكرها في باب الأولياء في فصل على حدة [العبارة ١٩٦٣] **وعنه** أي غير الوكالة كشكاح المصوي. (العبارة) **لاس العلم الح** أي لموي إذا كان محصوراً فيه، سواء كان من عم أو غيره أن يتولى الطرفين، سواء روح لنفسه أو لغيره، كما إذا روحها من من أح له، ولأنه أن يكون است صغيرة، حتى يظهر التولي من الحدين؛ إذ لو لم تكن صغيرة، يكون من فقه إذا لم يكن برضاها كالقصولي.

ب عنه أي ست عمه الصغيرة بعير إدها، والبالغة بإدها (العبارة) **من نفسه** والشافعي يوافق فيه. (العبارة)

ب المراد به التوكيل **ب** **ح** وقد جمع بين دليل رفر والشافعي لاشتراكهما في معنى، وهو أن الواحد لا يكون مملوكاً ومتملكاً لشيء واحد في زمان واحد، واستثنى الشافعي الولي. [العبارة ١٩٦٣] **في البيع** لا يجوز أن يكون الواحد وكيلاً للنابع والمشتري. **معبر** **وسنبر** والواحد يجوز أن يكون معبراً عن اثنين، والسمير في اللغة: امصلح بين القوم. (العبارة) **في الحفوي** كالتسليم والتسليم والإيفاء والاستيفاء، وهي لا ترجع إليه؛ لأنه سمير لا مباشر. (العبارة) **دون النعر** ولا تمنع في التعبير بأن يقول. تزوجت ست عمي فلانة على صداق كذا. (العبارة) **ماسر** أي عاقد، لا معبر. **السد** أي إلى الوكيل في البيع. (العبارة)

وتزويج الح: سواء كان المزوج العبد أو الأمة، أو غيرهما كالأجنبي.

وَأَمَّا إِذَا رُفِخَ حِلٌّ مِنْهُ بِغَيْرِ مِلَاحَةٍ أَوْ حِلٍّ مِنْهُ بِغَيْرِ مِلَاحَةٍ، وَهَذَا عِنْدَنَا، فَإِنْ كَلَّ عَقْدُ
صَدْرٍ مِنَ الْفُضُولِيِّ وَلَهُ مَجِيزٌ، انْعَقَدَ مَوْقُوفًا عَلَى الْإِجَازَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَصَرُّفَاتُ
الْفُضُولِيِّ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ وَضَعَ لِحُكْمِهِ، وَالْفُضُولِيُّ لَا يَقْدِرُ عَلَى اثْبَاتِ الْحُكْمِ،
فَتَلْعَوُ. وَلَنَا: أَنَّ رَكْنَ التَّصْرِيفِ صَدْرٌ مِنْ أَهْلِهِ مَضَافًا إِلَى مَحَلِّهِ، وَلَا ضَرَرُ فِي انْعِقَادِهِ،
فَيَنْعَقِدُ مَوْقُوفًا حَتَّى إِذَا رَأَى الْمَصْلُحَةَ فِيهِ يَنْفِذُهُ. وَقَدْ يَتَرَاخَى حُكْمُ الْعَقْدِ عَنِ الْعَقْدِ. وَمَنْ
قَالَ: مَنِ انْعَقَدَ أَوْ قَدْ انْعَقَدَ فَانْصَحَ بِخَيْرٍ، وَلَوْ قَالَ: فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ قَالَ آخَرُ
سَمِعَهُ. لَمْ يَنْصَحْ بِشَيْءٍ، فَانْصَحَ بِخَيْرٍ وَجَرَى حِلٌّ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْفُضُولِيَّ لَا يَنْصَحُ بِشَيْءٍ
قَالَتْ جَمِيعُ ذَلِكَ. وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَابْنِ أَبِي يُونُسَ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: إِذَا رُفِخَ
نَفْسُهَا غَائِبًا، فَلْيُغَيَّرْ فَأَجَازُ: جَازٌ. وَحَاصِلُ هَذَا: أَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصِحُّ فَضُولِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ،
أَوْ فَضُولِيًّا مِنْ جَانِبٍ وَأَصِيلًا مِنْ جَانِبٍ عِنْدَهُمَا، خِلَافًا لَهُ. وَلَوْ جَرَى الْعَقْدُ بَيْنَ الْفُضُولِيِّينَ،
الْفُضُولِيُّ هُوَ مَنْ لَا يَكُونُ أَصِيلًا، وَلَا وَلِيًّا، وَلَا وَكِيلاً. وَلَهُ مَجِيزٌ أَيُّ قَابِلٍ يَقْبَلُ الْإِجَابَ سَوَاءً كَانَ فَضُولِيًّا
أَوْ وَكِيلاً، أَوْ أَصِيلًا. (الْعَايَةُ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ. (السَّيَةِ) صَدْرٌ مِنْ أَهْلِهِ، وَهُوَ الْخَرِ
لِعَاقِلٍ شَائِعٍ، مَضَافًا إِلَى مَحَلِّهِ. وَهُوَ الْأَشْيُ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ. وَلَيْسَتْ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ. (الْعَايَةُ)
وَقَدْ تَرَاخَى أَحِبُّ حُجُوبٍ عَنْ قُوَّةِ: لَأَنَّ الْعَقْدَ وَضَعَ لِحُكْمِهِ، وَتَقْرِيرُهُ. اقْبُولُ بِمَوْجِبِ يَعْنِي سَمَّا ذَلِكَ لِكَيْ
حُكْمُهُ يَهْبِطَ تَأْخُرَ إِلَى الْإِجَارَةِ، وَالْحُكْمُ قَدْ يَتَرَاخَى عَنِ الْعَقْدِ، كَمَا فِي سَبْعِ بَشَرِ الْخِيَارِ، فَإِنْ لَرُومُهُ مَتَرَاخٍ إِلَى
سَقُوطِ الْخِيَارِ. [الْعَايَةُ ١٩٩، ٣] فَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ خِلَافًا لِأَبِي يُونُسَ. [السَّيَةِ ١٤٨/٦]
يَدُ كَانِ الْإِجَابَ بِسَوْنٍ صَبِيغَةَ اقْبُولُ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ اقْبُولُ أَيُّ رُوحِهَا مِنْ نَفْسِي، فَيَسَّ بَاطِلًا.
وَإِنْ قَالَ آخَرُ أَخِي وَالتَّغَرُّقُ بَيْنَ امْتِثَالَيْنِ أَوْ الْأَوَّلُ لَا يَغَيِّرُهَا فَلَا تَتَوَقَّفُ، وَالتَّابِيَةُ هِيَ مَجِيزٌ فَسَوْفَ نَأْتِي بِمَا نَقْدُمُ أَنْ
شَرَطَ التَّوَقُّفَ وَحُجُودَ خَيْرٍ. [الْعَايَةُ ١٩٩، ٣] ذَلِكَ جَمِيعُ ذَلِكَ يَعْنِي إِذْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ: «شَهِدُوا» أَيْ قَدْ تَزَوَّجْتُ فَلَا مَا
وَخَاطَبَتْ عَنْهُ وَاحِدٌ فِي الْخَمْسِ، فَقَالَ: رُوحَتِي يَاكَ، فَسَمِعَهَا الْخَيْرَ، فَأُجَارَتْ فَهُوَ حَاطَرٌ لَوْ حُودَ الْخَيْرِ. [السَّيَةِ ١٤٨/٦]
وَهَذَا أَيُّ مَحْمُودٍ مَادَكَرَ. (السَّيَةِ) وَحَاصِلُ هَذَا أَنَّ أَيُّ حَاصِلٍ مَا ذَكَرَ مِنَ الصُّورِ. (السَّيَةِ)

أو بين الفضولي والأصيل جاز بالإجماع. هو يقول: لو كان مأموراً من الجانبين ينفذ، فإذا كان فضولياً يتوقف، وصار كالخلع والطلاق والإعتاق على مال. ولهما: أن الموجود شرط العقد؛ لأنه شرط حالة الحضرة فكذا عند العيبة، وشرط العقد لا يتوقف على ما وراء المجلس، كما في البيع، بخلاف المأمور من الجانبين؛ لأنه ينتقل كلامه إلى العاقدين. وما جرى بين الفضوليين عقد تام، وكذا الخلع وأختاه؛ لأنه تصرف

والأصيل تعدد العاقدين حقيقة. **لو كان مأموراً** [وكيلاً] الخ لأن كلام الواحد عقد تام في السكاح باعتبار الإذن ابتداء فكذا باعتبار الإحارة انتهاء؛ لأن الإحارة اللاحقة كأنوكاله السابقة، كما في الخلع والطلاق والإعتاق على مال. [العناية ٣/٢٠٠] **يتوقف** لأن الفرق بين المأمور وغير المأمور لا الاعتقاد (الكفاية) **كالخلع** الخ بأن قال: جازعت امرأتي على كذا ببيعها الخبر فقلت، أو قال: طلقته امرأتي على كذا، فبيعها الخبر فقبلت، أو قال: أعتقت عبدي على كذا فبيعه الخبر فقبله. [الكفاية ٣/٢٠٠]

لأنه شرط حتى يثبت الرجوع قبل قبول الآخر، ويصل بالقيام قبل قبول الآخر، ولو كان عقداً تاماً لم يكن كذلك، فكذا عند العيبة؛ لأن الدان على ذلك المعنى هو النصعة، وهي لم تختلف، وشرط العقد لا يتوقف على ما وراء المجلس كما في البيع. [العناية ٣/٢٠١] **كما في البيع** كما إذا قال الرجل: بعت عبدي من فلان، ولم يقل من المشتري أحد، أو قال: اشتريت عبد فلان، ولم يقل عن مانع أحد، أو قال: بعت عبد فلان من فلان ولم يقل عنهما أحد، فلما لم يتوقف لم يعد بالإحارة اللاحقة بعد المحس. [إساية ٦/١٥٠] **لأنه يسقط** الخ فكان العاقد متعدداً، خلاف القصوي الواحد، فإنه لا ينتقل حال العقد إليهما. **العاقدين** لتحقق الطرفين حقيقة عليه. **وأختاه** أي الطلاق على المال والإعتاق عليه. (السياسة)

لأنه تصرف الخ وحاصله: إذا قال الزوج: جازعتها على ألف يصح، لا لكونه أصلاً من جانب فضولياً من جانب المرأة، بل لأن الخلع تصرف يمين من قبل الزوج حتى لا يصح رجوعه. ولا يبطل بالقيام عن المحس، ونصرف اليمين يتم بالخالف، فلا يحتاج إلى جعله فضولياً من قبل المرأة، نعم! هو معاوضة من جانب المرأة. ولكن إذا بدت امرأة، وقالت: قد جازعت نفسي منه بألف، وهو عائب، فبيعه فأجار م يصح؛ لأن الخلع ومعاوضة من جانبها، فلا يتوقف على ما وراء المحس. وهكذا الحكم في الطلاق والإعتاق على مال؛ فإنه يمين من جانب الزوج والمولى، ومعاوضة من قبل المرأة والعبد.

باب المهر

قال: ويصح **مكاح** **مهر** **نسيئة** **مهر** **مهر** لأن النكاح عقد انضمام وازدواج لغته، فيتم بالزوجين. ثم المهر واجب شرعاً؛ إبانة لشرف المحل، فلا يحتاج إلى ذكره لصحة النكاح، وكذا إذا تزوجها بشرط أن لا مهر لها؛ لما بينا، وفيه خلاف مالك **وفي مهر حرة درهم**. وقال الشافعي: ما يجوز أن يكون ثمنًا في البيع، يجوز أن يكون مهرًا لها؛ لأنه حقها، فيكون التقدير إليها.

باب المهر لما ذكر ركن النكاح وشرطه، شرع في بيان المهر؛ لأنه حكمه فإن مهر المثل يجب بالعقد، فكان حكمًا له. [الغاية ٢٠٤/٣] ويصح قد ذكرت غير مرة أن هذه الواو للاستفتاح، كما سمعت من أساتذتي الكبار. [الغاية ١٥٤/٦] لأن النكاح الح. يعني أن معناه اللعوي هو الازدواج، لا مبادلة مال مال، حتى يقتضي المال **فسم بالزوجين** ويصح بلا تسمية المهر، قال عروجل: فهو شرطًا للتسمية فيه لزدنا على النص. [البنية ١٥٥/٦]

ثم **المهر** **اح** هذا جواب عما يقال: المهر واجب شرعاً، فكيف يصح النكاح مع اسكوت، فأجاب بقوله: المهر واجب شرعاً، يعني وجوبه ليس لصحة النكاح. [الغاية ١٥٥/٦] **واجب سرعاً** لقوله تعالى: **... ما ساء ما ساء** أن النكاح عقد انضمام فيتم بالزوجين. (الغاية)

وفي حديث **مات** أي فيما إذا تزوجها بشرط أن لا مهر لها، فإن هذا النكاح لا يجوز عنده، فإن قيل: النكاح عقد معاوضة يقتضي أن المهر كالبيع يقتضي أن الثمن ثم يفي الثمن يفسد البيع، ففي المهر يبني أن يفسد النكاح، قلنا: الثمن عوض أصلي في البيع لاقتضائه الثمن لعة وشرعاً؛ إذ هو لعة تمليك شيء بشيء، وشرعاً تمليك مال مال فترك تسميته يفسده كترك تسمية أحد الزوجين، وأما المهر فليس بعوض أصلي. [الكفاية ٢٠٥/٣] **درهم** الدرهم نصف مثقال وخمسة، وهو يصير أربعة عشر شعيرة، والمثقال عشرون قيراطاً، والقيراط خمس شعيرات، والمراد من العشرة: المضروبة.

حقيق شرعه الله تعالى لها؛ صيانة لصعها عن الاستدال محناً. [الغاية ٢٠٥/٣-٢٠٦]

مذحج يساوي عشرة دراهم بور ٣٤,٠٢ حرام من قصة في عصرنا هذا، فتعتبر هي أو قيمتها أقل المهر شرعاً في هذه الأيام.

ولنا: قوله: "ولا مهر أقل من عشرة"، ولأنه حق الشرع وجوباً؛ إظهاراً
 لشرف المحل، فيقدر بما له خطر، وهو العشرة؛ استدلالاً بنصاب السرقة. ^{وله حتى}
 من عشرة: فيها عشرة عندنا، وقال زفر: ^{لها مهر المثل؛ لأن تسمية ما}
 لا يصلح مهراً كإعدامها. ولنا: أن فساد هذه التسمية لحق الشرع، وقد صار مقضياً
 بالعشرة. فأما ما يرجع إلى حقها، فقد رصيت بالعشرة لرضاها بما دونها، ولا معتبر
 بعدم التسمية؛ لأنها قد ترضى بالتميث من غير عوض تكرماً، ولا ترضى فيه بالعوض
 اليسير، ولو طلقها قبل الدخول بها تحب خمسة عند علمائنا الثلاثة ^{عنده: تحب}
 المتعة، كما إذا لم يسم شيئاً. ^{ومن حتى مهر عشرة فما زاد: فعنه تسمى إلى دخول}

نصاب السرقة | عشرة درهم | لأنه سيف به عضو محترم، فلا سيف به مائة يصح كان أولى | السبعة ٦ | ١٥٧ |
 مهر مثل فاساً على عدم التسمية، هكذا تسمية، الأقل تسمية مالا يصلح مهراً، وتسمية مالا يصلح
 مهر كعدمه، فتسمية الأقل كعدم التسمية، وعدم التسمية فيه مهر مثل، فتسمية الأقل فيه مهر مثل.
 [فتح القدير ٢٠٨/٣] مهراً: كما في تسمية الخمر والخنزير، وهو القياس. (العناية)

ولا معتبر الخ هذا جواب عن قوله: كعدمه، بقرينه أن القياس غير صحيح، لأنها قد ترضى بالتميث
 الخ (السنة) ولو طلقها فيما إذا بكحها من دون العشرة، لم يسم شيئاً. وصنف قبل الدخول، تحب المتعة

أخرجنا برسمي من طريقين إلى عن حار وعبي. [نصب ربه ١٩٩٣] حدثنا عمرو بن عبد الله
 الأودي حدثنا وكيع عن عمار بن منصور قال: حدثنا القاسم بن محمد قال سمعت حار ^{يقول: قال.}
 سمعت رسول الله ^{يقول.} ولا مهر من مهر من الحديث الصحيح رواه ابن حاتم، قال خافض
 ابن حجر إنه هذا الإسناد حسن ولا أقل منه، وحسنه المعري كما في شرح البحاري لنسب برهان الدين
 الحلبي. [إعلاء السنن ١١/٧٩-٨٢]

أو مات عنها؛ لأنه بالدخول يتحقق تسليم المبدل، وبه يتأكد البدل، وبالموت ينتهي
 النكاح نهائياً، والشيء بانتهائه يتقرر ويتأكد، فيتقرر بجميع مواجبه. وإن طلقها من
 الدخول مباحة فيها حتى ينسحب النكاح لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 تَمْسُوهُنَّ﴾ الآية، والأقيسة متعارضة ففيه تفويت الزوج المالك على نفسه باختياره،
 وفيه عود المعقود عليه إليها سالماً، فكان المرحع فيه النص. وشرط أن يكون قبل
 الخلوة؛ لأنها كالدخول عندنا على ما نبينه إن شاء الله. قال: **مَنْ أَحْبَبَ وَهُوَ مُسَمَّرٌ**
مِنْهَا، أَوْ أَحْبَبَهَا عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا، فَفِيهَا مَهْرٌ مِنْهَا إِنْ دَخَلَ فِيهَا، أَوْ مَاتَ عَنْهَا
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ شَيْءٌ فِي الْمَوْتِ، وَأَكْثَرُهُمْ: عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِي الدَّخُولِ.

سَمِيَ النِّكَاحُ الْخ وذلك؛ لأن النكاح يتوقف إلى آخر الحياة، فتحقق به كماله، والشيء إذا تحقق كمال
 ترتب عليه مواجبه، خلاف ما إذا طلقها فإنه فسخ النكاح، فالطلاق قاطع، وبموت منه، والاسهاء لا يقتضي
 البقاء؛ لحوار أن يصير الشيء كاملاً، وينتهي. **وَالْطَّلَاقُ أَيُّهَا الْمَرْأَةُ أَيُّ سَمِيَ مَهْرَهَا.**
الْأَدَبُ وَتَمَامُهَا هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ... **الْأَقْيَسَةُ الْخ** الأقيسة جمع
 قياس وهو معروف، هذا جوب اشكال، وهو أن يقال: يسعى أن يسقط الكل؛ لأن الطلاق قبل الدخول
 يعود المعقود عليه (وهو المضع) إليها سالماً، يسعى أن يسقط كل البدن، كما إذا تبايعا ثم نقايلا، فأجاب
 عنه بقوله: والأقيسة متعارضة، يعني هذا القياس يقتضي هكذا، لكن ههنا قياس آخر يقتضي وجوب كل
 المهر؛ لأنه فوت ما ملكه باختياره. [البنية ١٦٥/٦]

فَقَدْ تَبَوَّأَ الرُّوحُ الْخ فهو متمرلة ما إذا أتت المشتري المضع قبل تسليم الساع، فإن عليه الثمن.
وَسَرَّطَ أي القدوري؛ لأن المسئلة من مسائله. (الساية) **أَوْ مَاتَ عَنْهَا** وكذا إذا ماتت عنه هي فإنه يجب
 أيضاً مهر المثل لورثتها (فتح القدير). **الموت** أي لا يجب لها إذا مات عنها قبل الدخول. (الساية)
وأكثرهم أي وأكثر أصحاب الشافعي. (الساية) أنه يجب لاستيفائه مفاع المضع

وهو قول الكرخي في المتعة الواجبة؛ لقيامها مقام مهر المثل، والصحيح: أنه يُعتبر حاله عملاً بالنص، وهو قوله تعالى: ﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾، ثم هي لا تُزاد على نصف مهر مثلها، ولا تُنقص عن خمسة دراهم، ويعرف ذلك في الأصل. وإن - وجهه - سمها مهر. ثم - مما عني - سمي مهر في الدحل هو - ما عني - من صحتها من صحتها في الرجل - منها سعد، وعلى قول أبي يوسف - الأول نصف هذا المفروض، وهو قول الشافعي - ؛ لأنه مفروض فيتصرف بالنص.

في المتعة الواحدة قيد به؛ لأن اعتبر عنده في المستحقة حال الرجل. مهر المثل لأنها تحب عند سقوط مهر المثل، وفي مهر المثل يعتبر نكاحها، فكذا في حقه، وهكذا في النفقة والكسوة. (البنية)

ثم هي وفي بعض السح: ثم هو فالتأنيث عني إرادة المتعة، والتذكير عني إرادة قدر المتعة. [البنية ٦/١٧١]

لا تزد يعني أن المتعة الواجبة إنما ينظر فيها إلى حال المرأة، أو حال الرجل إذا لم ترد على نصف، وم تنقص من الخمسة، أما إذا راد عليه، فلا تحب تلك الزيادة في المتعة، وإذا نقص من الخمسة لا يجوز أن ينقص من الخمسة، بل يجب أن يصل إلى الخمسة.

لا تزد ووجه قال الشافعي في قول، وفي قول: لا يعتبر بمهر المثل. [البنية ٦/١٧١] لأن المسمى أقوى من مهر المثل بوجوبه بالعقد والتسمية، ومهر المثل يحب بالعقد محسب، ولا يزد على نصف المسمى إذا طبقها قبل الدخول في النكاح، فلأن لا يزد على نصف مهر المثل أو، كذا في 'الكافي'.

ولا ينقص الخ لأن المتعة وجبت عوضاً عن الصنع، وكل العوض لا يجوز أن يكون أقل من عشرة، فنصف العوض لا يجوز أن يكون أقل من خمسة. [البنية ٦/١٧١]

ويعرف أي يعرف وجه عدم الزيادة والنقصان في 'الأصل' أي استوفى. هذا المفروض أي لها نصف المفروض الذي فرض لها. (البنية) بالنص أي قوله تعالى: ولا فصل فيه بين المفروض في العقد، وبين المفروض بعد العقد، فيتصرف هذا كما يتصرف ذلك. (غاية البيان)

ولنا: أن هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد، وهو مهر المثل، وذلك لا يتنصف، فكذا ما نزل منزله، والمراد بما تلا الفرض في العقد؛ إذ هو الفرض المتعارف. قال: فإن ردها في مهر بعد عقد، ردها زيادة خلافاً لفرع ١٠٠. وسذكره في زيادة الثمن والمثمن إن شاء الله. وإذا صحت الزيادة تسقط بالطلاق قبل الدخول، وعلى قول أبي يوسف ١٠١. أولاً تتنصف مع الأصل؛ لأن التنصيف عندهما يختص بالمفروض في العقد، وعنده المفروض بعده كالمفروض فيه على ما مر. ومن حطت عنه من مهرها صح حطها؛ لأن المهر بقاء حقها، والحط يلاقيه حالة البقاء. ودحاها من مهرها. وليس هناك مانع من ذلك، ثم صحتها، فهي كمال المهر.

حلوله صحيحة

إن هذا الفرض الخ يعني أن المفروض بعد العقد تعيين مهر المثل، ومهر المثل لا يتنصف فكذا ما قام مقامه، وهذا؛ لأن الواجب بهذا العقد كان مهر المثل؛ لأنه تروجه و م يسم لها مهراً، فوجب مهر المثل بحكم العقد، ثم المفروض بعد العقد هو م يكن تعييناً لذلك، لوجب مهر المثل والمسمى جميعاً، الأول بحكم العقد، والثاني بحكم التسمية، وذلك لا يجوز. (غاية البيان) والمراد الخ فإن أصل مطلق، والمطلق يصرف إلى المتعارف، والمتعارف هو المفروض حالة العقد لا بعده، فيتنصف ذلك، لا هذا. (غاية البيان)

حلاف لفرع ١٠٢ فإنه يقول: الزيادة هبة متدأة لا تحقق بأصل العقد إن قصت مكنت، وإلا فلا. (الغاية) وسذكره الخ أي في فصل يذكر بعد باب المراجعة والتولية. (الساية) عندهما أي عند أبي حنيفة ومحمد. وهو قول أبي يوسف في قوله المرجوع إليه. (الساية) في العقد ساء على أنه يصرف على المتعارف. كصريح عملاً بظاهر قوله تعالى: «من غير فصل». (الغاية)

على ما مر يعني في المسألة المتقدمة. (الساية) حالة البقاء أي الخط يلاقي حقها حالة لبقاء لا حالة الابتداء. (الساية) وليس هناك مانع سواء كان حبساً، أو ضعياً، أو فرعياً.

كمال المهر هذا بيان أن الحلوة الصحيحة مصرية اندحور في حق لروم كمال المهر وغيره عندها خلافاً للشافعي فإنه يقول: لها نصف المهر. [العناية ٣/٢١٥]

وقال الشافعي **جحد**: لها نصف المهر؛ لأن المعقود عليه إنما يصير مستوفى بالوطء، فلا يتأكد المهر دونه. ولنا: أنها سلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك وسعها، فيتأكد حقها في البدل؛ اعتباراً بالبيع. **وإن كان** أحدهما مريضاً، أو حائضاً، أو مصاباً، أو محرماً بحجٍّ فرض، أو نفل، أو بعمره، أو كنت حائضاً: فسبب حيوة صحته، حتى لو طلقها كان لها نصف المهر؛ لأن هذه الأشياء موانع: أما المرض فالمراد منه ما يمنع الجماع، أو يلحقه به ضرر، وقيل: مرضه لا يعرى عن تكسر وفطور، وهذا التفصيل في مرضها، وأما صوم رمضان؛ لما يلزمه من القضاء والكفارة، والإحرام؛ لما يلزمه من الدم وفساد النسك والقضاء، والحيض مانع طبعاً وشرعاً.

سلمت الحج وتقريره: أن الواجب لا يكون إلا مقدوراً، والمقدور للمرأة تسليم المبدل برفع الموانع، وقد وجد منها ذلك، فيتأكد حقها في البدل كما في السبع، فإن التحلية فيه برفع الموانع تسليم يجب به تسليمه لثمن على المشتري. [العناية ٣/ ٢١٦] **وإن كان** هذا شروع في بيان الموانع. (السياسة) أو **عمره** هي عذرة عن الطواف والسعي، وإيراد من العمرة أيضاً أعم من الفرض والمنفل. **لو طلقها** أي بعد حيوة مع هذه الموانع. **موانع** يعي المرض وصوم رمضان والإحرام مطلقاً والحيض. (السياسة) **ما يمنع الجماع**. أما في جانب الزوج، فكما كان في غاية الضعف، وأما في جانب الزوجة، فكما حدث لها تشنج، أو ورم في المجرى.

وقيل الحج حاصله: أن المرض في جانبها يتنوع بلا خلاف، وأما المرض من جانبها فقد قيل: إنه أيضاً يتنوع، وقيل: إنه غير متنوع، وأنه يمنع صحة الخلوة على كل حال، وجميع أنواعه في ذلك على السواء، قال الصدر الشهيد: هو الصحيح، ووجهه ما قاله المصنف: مرضه لا يعرى عن تكسر وفطور. [العناية ٣/ ٢١٧]

تكسر وفطور والتكسر في الأعضاء والفطور في الذكر (السياسة) من **الدم** يدرج عمن، أو بل مثلاً. **طبعاً** أما طبعاً: فلا في من التلوث بالدم الجس، وأما شرعاً: فلقوله تعالى: ٥٥. لا يشاء من عند ٥٥.

«... أحدهما صائماً تصه غداً فيها مهر كئيد» لأنه يباح له الإفطار من غير عذر في رواية "المنتقى"، وهذا القول في المهر هو الصحيح، وصوم القضاء والمنذور كالتطوع في رواية؛ لأنه لا كفارة فيه، والصلاة بمنزلة الصوم فرضها كفرضه ونقلها كنفله. وإذا خلا الخوب بامرأة، ثم طلقها فيها كمال مهر عند أبي حنيفة... «...»
«...» لأن أعجز من المريض، بخلاف العتيد؛ لأن الحكم أدبر على سلامة الآلة، ولأبي حنيفة... أن المستحق عليها التسليم في حق المستحق، وقد أتت به.

اسم كتاب في الفقه صنفه الحاكم الشهيد أبو الفصّل محمد بن أحمد السلمي المروزي، وهو صاحب الكافي الذي يسمونه (شرحه) مبسوطاً. [السّاية ١٧٨/٦] في المهر أح إشارة إلى وجوب كل المهر في صوم التطوع، واحترار بالصحيح عن قول من قال: صوم التطوع وأحواله تمنع صحة حيوة؛ لأنه لا يحل إبطاله إلا بعذر. [البنية ١٧٨/٦]

لا يتعارض فيه. احاصل: أنه لا كفارة فيه لكن فيه إثم، فمن نظر إلى الإثم يجمعه في حكم صوم التطوع، ومن أغمض عنه ونظر إلى أنه لا كفارة فيه جعل في حكم صوم التطوع.

تسمي الصوم تشبيه في الحكم لا في وجه الحكم، فإن الدليل مختلف، وذلك لعدم الكفارة ههنا، وبمراد من الفرض أعم من الفرض الاعتقادي والعملي، فيشمل الوتر. كئيد أي فرض الصلاة كفرص الصوم، ومنع الصلاة كمنع الصوم في أن الفرض فيهما يمنع صحة حيوة، وأن المنع فيها لا يمنع. [السّاية ١٧٨/٦]

وإن شاء فإن التحية فيه تسليم حتى يبت على اشتري الثمن، فكذا ههنا. وجوب وهو الذي استؤصل ذكره وحديثه، من الحب وهو القطع. (السّاية) خلاف العبد هو كون الرجل لا يقدر على الجماع، أو على جماع الكرك، أو على جماع امرأة معينة أو جاءت بولد يشبهه مطلقاً. [مجمع الأهر ٥١٥/١]

سما لأنه يعني حلوة العبد صحيحة توجب كمال المهر اتفاقاً؛ لأن آتته سالمة فأدبر حكمه، وهو وجوب كمال المهر على سلامة الآلة، ولا آلة سمجوب فافتراقاً. (السّاية) المستحق عليها أي على امرأة المحبوب. وقد أتت به: أي بالتسليم المستحق عليها. (البنية)

قال: **وعسها عدد في جمع هذه المسائل:** احتياطاً استحساناً لتوهم الشغل، والعدة حق الشرع والولد، فلا يُصدق في إبطال حق الغير، بخلاف المهر؛ لأنه مال لا يحتاط في إيجابه. وذكر القدوري في شرحه: أن المانع إن كان شرعياً، تجب العدة؛ لثبوت التمكن حقيقة، وإن كان حقيقياً كالمرض والصغر لا تجب؛ لعدم التمكن حقيقة.

قال: **منسحب بعد كل مقصد إلا سقيمة واحدة، وهي التي صنفها جمع من**
الدخول بها وقد سمي لها مهراً،

قال أي محمد في "الحامع الصغير". (الساية) **هذه المسائل** أي عند صحة الخلوة وفسادها بالموانع المذكورة. (الساية) **استحساناً** والقياس أن لا تجب العدة؛ لأنه لم توجد الخلوة فلا تجب العدة. [الساية ١٧٩/٦]

لوهم السعل أي شغل الرحم بالوطء وبالسحق. **حق الشرع**. أما أنها حق الشرع، فيدل عليه أن الزوجين لا يمكن إسقاطها والتدخل يجري فيها، وحق العدة لا يتداخل، وأما أنها حق الولد؛ فنقوله **فإن** "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقى ماء ررع غيره"، والمقصود منه رعاية نسب الولد، وهو حقه فلا يصدق المرأة في إبطال حق الغير بقولها: لم يطأني. وقيل: معناه: فلا يصدق الروح في إبطال حقها بقوله: لم أطأها. [العناية ٢١٩/٣]

بخلاف المهر: فإنه لا يجب بالخلوة الفاسدة. [الساية ١٧٩/٦]

شرح: أي شرح مختصر الكرحي. (العناية) **شرعياً**. كالصلاة والصوم ونحوهما. (الساية)

لثبوت التمكن أي لثبوت تمكنه من الوطء حقيقة بلا شك، ولكن لا يتمكن شرعاً، فدارت بين الوجوب وعدمه، فتجب احتياطاً. [الساية ١٨٠/٦] **سعى لها مهراً** ليس المراد به التسمية في صلب العقد، حتى يشكل بما ذكر في "المسوط" وغيره: أن المتعة تستحب في التي صنفها قبل الدخول قد سعى لها مهراً، فلا يصح الاستثناء، بل المراد التسمية بعد العقد بأن تزوجها، ولم يسم لها مهراً، ثم تراضيا على تسميته، والمتعة هذه ليست بمستحبة، بل واجبة. ثم لما استثنى هذه صارت التي تزوجها، ولم يسم لها مهراً، لا في صلب العقد ولا بعده مستثناة بطريق الدلالة، فلا يشك الصدر ولا الاستثناء.

وقال الشافعي: يجب لكل مطلقة إلا هذه؛ لأنها وجبت صلةً من الزوج؛ لأنه أَوْحَشَهَا بالفراق إلا أن في هذه الصورة نصف المهر طريقة المتعة؛ لأن الطلاق فسخ في هذه الحالة، والمتعة لا تتكرر. ولنا: أن المتعة خَلَفَ عن مهر المثل في المفوضة؛ لأنه سقط مهر المثل، ووجبت المتعة، والعقد يوجب العوض فكان خفياً، والخلف لا يجمع الأصل، ولا شيئاً منه، فلا تجب مع وجوب شيء من المهر،

لكل مطلقه بقوله تعالى: **فَقَدْ أَوْحَى** المتعة بكل مطلقة.

في هذه وهي التي طلقها قبل الدخول بعد تسمية المهر، فبسبب المتعة عنده واحد لها على القول أحديد، وعنى قوله أقدم تحب المتعة. (السياسة) **بالفراق** فأوحىها صلة؛ دفعاً لَوْحَشَهَا لفراق. [النهاية ٦/١٨٢]

نصف المهر: أي نصف المفروض دون المتعة.

صريحه **المتعة** **الح** يعني أن نصف المهر يجب بطريق المتعة؛ لأن الصفاق فسخ معنى في هذه الحالة، يعود ماها إليها سائداً، وحدث يقتضي سقوط مهر كنه، كما في فسخ البيع، لكن الشرع أوجب نصف المهر بصريق المتعة، والمتعة لا تتكرر فلا تحب المتعة هذه اصطيقاً، وتحب لغيرها. [العناية ٣/٢٢٠]

أن السعد **الح** يعني أن المتعة خلف عن مهر المثل في المفوضة، لوجود حد الخلف؛ لأن مهر المثل سقط بالطلاق قبل الدخول، ووجبت المتعة، والحال أن العقد يوجب العوض لا يثبت عنه بقوله تعالى: **فَقَدْ أَوْحَى** **الح** عنى ما عرف في الأصول، فكان وجوب المتعة مضافاً إلى عقد بعد مهر مثل، ولا يعني بالخلف إلا ما يجب بعد سقوط شيء مضافاً إلى سبب ذلك شيء، كالتيمم مع الوضوء، فثبت لها خفيف، والخلف لا يجمع الأصل، فالمتعة لا يجمع مهر المثل، ولا شيئاً متصلاً به. [العناية ٣/٢٢١]

المفوضة بكسر الواو، وهي التي صلقتها قبل الدخول، ولم يسم لها مهرأ، أو تزوجها عني أن لا مهر لها. (السياسة)

لا يجمع الأصل: أراد بالخلف: المتعة، وبالأصل: المهر. (البنية)

ولاسب منه أي من الأصل، فلا تحب المتعة بوجوب المهر ككل المفروض عند الصفاق بعد الدخول وبعض المفروض عنده قبله. [البنية ٦/١٨٣]

وهو غير جان في الإنحاش، فلا تلحقه الغرامة به، فكان من باب الفضل. وإذا زوج الرجل نسائه على أن يزوج واحدة لآخر سنة أو أكثر؛ ليكون أحد العقدین عوضاً عن الآخر؛ فاعقدان حائزاً، وكل واحدة منهما مهر منتهى. وقال الشافعي رحمه الله: بطل العقدان؛ لأنه جعل نصف البضع صداقاً والنصف منكوحةً، ولا اشتراك في هذا الباب، فبطل الإنجاب. ولنا: أنه سمي ما لا يصلح صداقاً، فيصح العقد ويجب مهر المثل، كما إذا سمي الخمر والخنزير، ولا شركة بدون الاستحقاق. وإن تزوج حر امرأة على خدمته إياها سنة، أو على تعيم ثمران؛ فهذا مهر منتهى. وقال محمد رحمه الله: ما قيسة خدمته سنة.

وهو غير جان جواب عن قوله: أوحشها بالعراق، وتقريره: سلمنا أنه أوحشها بالعراق، لكنه لم يكن في الإنحاش حائزاً؛ لأنه فعل ما فعل بإذن الشرع، فلا تلحقه الغرامة بوجوب استعة، فكان المنفعة تتأويل امتناع من باب الفصل أي الاستحباب. [العناية ٢٢١/٣] وإذا زوج الرجل هذا الكاح يسمى نكاح الشعار من الشعور وهو الرفع والإحلاء، وهو من أنكحة الحاهية. [الساية ١٨٣/٦ - ١٨٤] ليكون أحد العقدین الخ لو قال: أحد الصغير عوضاً عن الآخر لكان أولى، وذلك بأن يزوج الآخر سنة، أو أكثره على أن يكون بضع كل واحدة صداقاً للآخرى. لأنه لما جعل سنة منكوحة الآخر وصداق سنة اقتضى ذلك انقسام مافع بضعها عليهما نصيبين، فيصير النصف للزوج بحكم الكاح، والنصف لسنة بحكم المهر، فيلزم الاشتراك، والاشتراك في هذا الباب مطلق للإنجاب. [العناية ٢٢٢/٣] والخنزير: فإنه حينئذ يجب مهر المثل.

ولا شركة الخ جواب الخصم، وبناه: أن الصع ما لم يصلح صداقاً لم يتحقق الاشتراك؛ لأن مافع بضع المرأة لا تصلح أن تكون مملوكة لامرأة أخرى، فبقى هذا شرطاً فاسداً، والكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة. [العناية ٢٢٢/٣] وإن تزوج الخ: هذه من مسائل القدوري.

وقال محمد رحمه الله: قال فخر الإسلام الرودي في "شرح الجامع الصغير": قال الفقيه أبو جعفر: يسعى أن يكون قول أبي يوسف مثل قول محمد، وقال بعض مشايخنا: أن قوله مثل قول أبي حنيفة - رحمه الله - [الساية ١٨٥/٦]

وقال الشافعي -

لها تعليم القرآن والخدمة في الوجهين؛ لأن ما يصلح أخذ العوض عنه بالشرط، يصلح مهراً عنده؛ لأنه بذلك تتحقق المعاوضة، وصار كما إذا تزوجها على خدمة حر آخر برضاه، وعلى رعي الزوج غنمها. ولنا: أن المشروع إنما هو الابتغاء بالمال، والتعليم ليس بمال، وكذلك المنافع على أصلنا، وخدمة العبد ابتغاء بالمال؛ لتضمنه لقرآن تسليم رقبته، ولا كذلك الحر، ولأن خدمة الزوج الحر لا يجوز استحقاقها بعقد النكاح؛ لما فيه من قلب الموضوع بخلاف خدمة حر آخر برضاه؛

واحدة من الوجهين أي فيما إذا كان الزوج حراً أو عبداً؛ لأن كل ما حار أحد العوض عنه، فإنه يكون مهراً، ويجوز أحد العوض عن تعيينه لقرآن، والإمامة، والأداء عنده، فيجوز أن يكون مهراً، وكذا خدمة الحر، فإنه يجوز أحد العوض عنه عنده عند العقد بالإجماع، فيصلح مهراً. (عناية البيان)

عنه أي عند الشافعي لأن المقصود تحقق المعاوضة. (السياسة) لأنه بذلك أي بأحد العوض عنه. عسب فإنه يرمح حيثما ما قال. ولنا الإمام محمد داخل في قوله: 'وننا' بالنسبة إلى تعينه لقرآن، ولذا قال: ولنا، وليس بداخل بالنسبة إلى الخدمة، فقال في الأخير: ثم عني قول محمد. لا عسب أي اطلب ناماً؛ لقوله تعالى: (السياسة) ليس تمان فلا يكون الانتعاء به مشروعاً (العناية)

بأنه يدفع كخدمة آخر على سيد لأنها لا تنقي رمايين، والتمويل يعتمد النقاء رمايين، فلا يكون خدمة مالاً فلا يكون الانتعاء به مشروعاً. [العناية ٣ ٢٢٣] ولا تدفع الخمر لأنه لا يتضمن رقبته، وعلى هذه النكتة يمنع جواز النكاح على خدمة حر آخر ورعي الغنم. (البنية)

عند سكر فبد به؛ لأنه يجوز استحقاقها بعقد الإحارة، فإن المرأة لو استأجرت روحها لخدمتها حار في ظاهر الرواية، ولكن به أن يرفع الأمر إلى إقاضي، فيفسخه. من ثبت الموضوع لأن موضوع النكاح أن يكون الزوج مالكا، قال الله تعالى: لا تزنا عسى نساء هـ والمراد بالقوامه المالكية، ومقتضى النكاح أن تكون المرأة حادمة، والروح محدوداً؛ لقوله "النكاح رق، وفي جمعه خدمة الروح مهراً

كان الرجل خادماً والمرأة محدومة، وهذا خلاف موضوع النكاح فلا خلاف. [السياسة ٦/١٨٧]

لأنه لا مناقضة، وبخلاف خدمة العبد؛ لأنه **يخدم مولاه** معني حيث يخدمها بإذنه ^{إذا خدم ربه} وبأمره، وبخلاف رعي الأغنام؛ لأنه من باب القيام بأمور الزوجية، فلا مناقضة على أنه **منوع في رواية**. ثم على قول محمد **ح**: **تجب قيمة الخدمة؛ لأن المسمى مال إلا أنه** ^{وهو الخدمة} **عجز عن التسليم؛ لمكان المناقضة، فصار كالتزوج على عبد الغير.** وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف **ح**: **يجب مهر المثل؛ لأن الخدمة ليست بمال؛ إذ لا تستحق فيه بحال، فصار كسمية الخمر والخنزير، وهذا؛ لأن تقوّمه بالعقد للضرورة،** ^{أي بالإجارة}

منوع في رواية وهي رواية الأصل والجامع وهو الأصح، ويحور عن رواية ابن سماعه، وعليها بقوله. **'لأنه من باب القيام بأمور الزوجية'**. [البناية ١٨٧/٦] **المناقضة** وهي كون المخدم حادماً، والخدام مخدماً. (البناية) **على عبد الغير**: فاستحق، فيلزمه قيمته. (البناية)

إذ لا تستحق إلح أي لا تستحق الخدمة في الكاح حال، ولو كانت مالا لاستحققت؛ لأنه وحده لمقتضى، وهو العقد لصادر من الأهل انصاف إلى محل، وانتهى المانع، وهو كون المهر غير مال، وذكر بعض الشارحين أن سماعه في هذا المكان بكلمة أو هكذا؛ أو لا تستحق فيه حال، وهو حسن لمعيين؛ أحدهما: أن يكون كل واحد من قوله: **لأن الخدمة ليست بمال**، وقوله: **أو لا تستحق حال فيه دليل على وجوب مهر المثل**. ويكون الأول إشارة إلى قوله: **ولأن أن المشروع هو الانتعاء بالمال**، والثاني: إشارة إلى قوله: **ولأن خدمة الروح آخر لا يحور استحقاقها عقد الكاح**. والمعنى الثاني: أن قوله: **إذ لا تستحق فيه بحال** لا دلالة له على أن الخدمة ليست بمال إلا عما يفهم من وجود مقتضى وانتهاء المانع، وهو لا ينم؛ لأن للحصم أن يقول: لا سلم أنها لو كانت مالا لاستحققت فيه، وقوله: **لأنه وحده مقتضى وانتهى المانع**، وهو كون المهر غير مال يقول: **المانع غير محصور في ذلك، بل كونه مفضياً إلى مناقضة مانع آخر عن الاستحقاق**، لكن سماعي بكلمة **إذ**. [العناية ٢٢٤/٣]

الخمر والخنزير إذا عقد وسماهما أو أحدهما فإنه يجب مهر المثل. (البناية) **وهذا**: أي وجوب مهر المثل. **للضرورة**: أي لضرورة حاجة الناس في العقود. (البناية)

فإذا لم يجب تسليمه في العقد لم يظهر تقوُّمه، فيبقى الحكم على الأصل، وهو مهر
 المثل. فإن روجع على ألف، فقصتها ووجبتها، ثم صنفها من الدخول لها رجع
 عليها حسماً؛ لأنه لم يصل إليه بالهبة عين ما يستوجبه؛ لأن الدراهم والدنانير
 لا تعينان في العقود والفسوخ، وكذا إذا كان المهر مكيلاً، أو موزوناً أو شيئاً آخر في
 الدمة؛ لعدم تعينها. فإن لم ينقص ألف حتى وجبتها، ثم صنفها من الدخول لها
 رجع واحد منهما على صاحبه شيء، وفي القياس: يرجع عليها بنصف الصداق،

لم يصل إليه [الزوج] بخلاف لأن الزوج يستوجب عليها الرجوع بنصف ما قصت مهرها بالطلاق قبل
 الدخول، فإنه بنصف صداق بائناً، ولم يصل إليه عين ما يستوجبه بالهبة؛ لأن الدراهم والدنانير
 لا تعين بالتعيين في العقود والفسوخ، فكانت هبة هذه الألف كهبة ألف أخرى، وإذا لم يصل إليه عين
 ما يستوجبه كان له الرجوع، وكذا إذا كان المهر مكيلاً، أو موزوناً أو شيئاً آخر في الدمة غير الدراهم
 فقصته، ثم وهته ثم طلقها قبل الدخول لها، يرجع عليها بنصف ذلك؛ لعدم التعين وهذا، لم يجب عليها رد
 عين ما قبضت. [العناية ٢٢٥/٣]

عن ما يستوجب [الزوج] أي عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول؛ لأنه يستحق به نصف المهر،
 والمقبوض يس مهر، بل هو عوض عنه، وهذا؛ لأن المهر دين في الدمة، والمقبوض عين فكان مثله لا عبه،
 فصارت هبة المقبوض كهبة مال آخر، وحقه في سلامة نصف الصداق ولم يسلم، فله الرجوع، وهذا؛ لأن
 الدراهم والدنانير لا تعينان في العقود والفسوخ. [البناء ١٨٨/٦]

لا نعلم الخ أما في العقود: كما إذا اشترى شيئاً بدرهم حاضر جاز للمشتري أن يعطي من غير إشار
 إليه. وأما في الفسوخ: فكما إذا أقال البيع بدرهم حاضر، جاز أن يعطي من غير إشار إليه، وإذا عرفت
 ذلك، فإذا وهت الألف لم يعطه ما يستوجبه، لأن مستوجبه هو النصف المطلق أعظم من أن يكون في
 ضمن هذه الدراهم أو غيرها، فذلك المتعين غير متعين لأداء ما استوجبه.

وكذا أي وكذا يرجع عليها بالنصف. (إساية) أو شئاً آخر أي غير الدراهم والدنانير، والمراد به:
 الحديد والرصاص وأمثاهما. في الدمة و إنما قيد به؛ إذ لو كان المكيل والموزون من إشار إليه يتعين.
 مبهما أي من الزوجين على صاحبه شيء من ذلك في قوهم جميعاً أي في قول أي حيفة وصاحبه استحساناً. (الناية)

وهو قول زفر **رحمته**: لأنه سلم المهر له بالإبراء، فلا تبرأ عما يستحقه بالطلاق قبل الدخول. وجه الاستحسان: أنه وصل إليه ^{الزوج} عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول، وهو براءة ذمته عن نصف المهر، ولا يُنَالى باختلاف السبب عند حصول المقصود. **وَمِنْ قَبَضَتْ حَمْسَمَانَهُ، ثُمَّ وَهَبَتْ الْأَنْفَ كَتَبَهَا الْمَقْصُودَ وَغَرَّدَ، أَوْ وَهَبَتْ اسَاقِي، ثُمَّ ضَمَّهَا قَبْلَ الدَّخُولِ كَمَا: لَمْ يَرْجِعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ سَيِّءٌ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَفِي: يَرْجِعُ عَلَيْهَا نِصْفُ مَا قَبِضَتْ: اعْتِبَارًا لِلْبَعْضِ بِالْكُلِّ، وَلِأَنَّ هَبَةَ الْبَعْضِ حُطٌّ** فيلتحق بأصل العقد. ولأبي حنيفة **رحمته**: أن مقصود الزوج قد حصل، وهو سلامة نصف الصداق بلا عوض، فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق، والخط لا يلتحق بأصل العقد في النكاح،

عما يستحقه أي الروح بالطلاق قبل الدخول وهو النصف. (الساية) أنه وصل **الح** حاصه: أن المقصود وحصول حقه إليه، وقد حصل، والأسباب ليست مقصودة بتمامها حتى يراعى حالها. ولا يأتى **الح** أي أنه وصل إلى حقه ولو بالإبراء، والمقصود الوصول إلى حقه بأي سبب كان. **المقصود** وهو براءة ذمة الزوج عن نصف المهر. (الساية) **اعتباراً للعص** فلو قبضت الكل ثم وهبت لزوج، ثم صلتها قبل الدخول رجع عندها عليها نصف ما قبضت، فكذلك إذا قبضت العص. [العناية ٢٢٦/٣] **ولأن هبة العص**. أي بعض الذي لم يقصده حط، وخط يلتحق بأصل العقد، فكأنه تزوجها ابتداء على إحسانة المقوضة. (العناية) **والخط الح** جواب عن قولهما ولأن هبة العص حط، تقريره: أن الخط لا يلتحق بأصل العقد في النكاح؛ لأنه ليس بعقد معانة، ولا مبادلة مال بمال، فلا تقع الحاجة إلى دفع العن، فلا يلتحق بأصل العقد. [البنية ١٩٠/٦]

لا يلتحق الح ألا ترى أن من تزوج على عشرين درهماً، فوهبت له خمسة عشر منها لا يجب عشرة، ولو التحق الخط بأصل العقد، لصار كأنه تزوجها على خمسة، ولو تزوجها على خمسة يجب عشرة. **في النكاح** إنما قيد به إذ في البيع يلتحق بأصل البيع فيصير بيعاً آخر، بخلاف النكاح.

ألا ترى أن الزيادة فيه لا تلتحق حتى لا تنصف، ولو كانت وهبت أقل من النصف، وقبضت الباقي، فعنده: يرجع عليها إلى تمام النصف، وعندهما: يُنصَّفُ المقبوض. ولو كان له وجه على عرض، فتنصف له من نصف وجهه، ثم خصمها من الدخول كما: لم يرجع عليه شيء، وفي القياس - وهو قول زفر - يرجع عليها بنصف قيمته؛ لأن الواجب فيه ردُّ نصف عين المهر على ما مر تقريره. وجه الاستحسان: أن حقه عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها وقد وصل إليه، ولهذا لم يكن لها دفع شيء آخر مكانه، بخلاف ما إذا كان المهر ديناً، وبخلاف ما إذا باعت من زوجها؛ لأنه وصل إليه ببدل.

لا يلتحق حتى لا تنصف زيادة مع الأصل بالاتفاق وكذلك الخص. (الغاية) لا تنصف إذا راد على المهر حمسين، ثم صلح قبل الدخول لا ينصف حمسوه. يرجع عليها إذا رجع الرجوع بسلم له نصف الصداق ولو بأي شيء كان يصف المقبوض يعني يرجع عليها بأربعمائة، لأن عدده ما سلم للزوج معتبر، وعندهما المقبوض معتبر فكانه تزوجها على ما قبضت، فيتنصف المقبوض. [البنية ١٩١/٦]

لأن الواجب فيه أي في الطلاق قبل الدخول رد نصف عين المهر، وفيه: أن ارد إلى يظهر فيما إذا قبضت، أما إذا لم تقبض فلا. من يرد به يعني في قوله: لأنه سلم له المهر بالإبراء، فلا تبرا عما يستحقه. (الغاية) من جهتها إنما قيد بذلك، إذ لو وهبت لشخص آخر، ثم وهبت هذا الشخص للزوج يرجع الزوج لها؛ لأنه لم يصل إليه من جهة زوجة. ولهذا أي ولأجل وصور حقه إليه. (البنية)

مكانه: أي مكان ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعييه في الرد. (البنية)

إذا كان المهر دساً [يعني الدرهم والدينار في بدمية] وهي المسألة الأولى حيث يرجع عليها بالنصف؛ لأن حقه لم يكن في نصف المقبوض؛ لعدم اتعيين، وهذا لو دفعت مكانه شيئاً آخر حار. (الغاية)

إذا باعت يعني الصداق العرض من زوجها؛ لأنه وصل إليه ببدل، وهو يستحق عليها نصف المهر بلا بدل، فلا يوجب عما يستحقه بالطلاق قبل الدخول، فذلك يرجع عليها بنصف المهر. [الغاية ٢٢٨/٣]

ولو روجها على حيوان أو عروس في الدمة: **فكذلك الجواب**: لأن المقبوض متعين في الرد، وهذا؛ لأن الجهالة **تُحْمَلُ** في النكاح، فإذا عُيِّنَ فيه يصير كأن التسمية وقعت عليه. وإذا روجها على نصف عتيق أو لا يُخْرِجها من السدد، أو على أن لا يتزوج عليها أخرى، فإن وفى بالشرط فيها المسمى؛ **لأنه صلح مهراً** وقد تم رضاها به. وإن تروح عليها أخرى، أو أخرجها منها مهر منها؛ **لأنه سمي ما لها فيه نفع** من سبه

على حيوان يعني مثل الفرس والحمار ونحوهما لا مطلقاً، أو عروس في الدمة، بأن قال: على ثوب هروي، بين جسده وبوعه، فإنه حيث يدب الوسط مما سمي ويشت ديباً في الدمة، فيشبه النقود، فكذلك الجواب يعني إذا وهنت له ثم صبقها قبل الدخول بها لم يرجع عليها شيء قضت، أو لم تقض؛ لأن المقبوض متعين في الرد يعني أنها لو قضته تعين عليها رده بعينه، وكل ما كان المقبوض منه متعيناً في الرد كان من جنس ما يتعين بالتعيين، فإن كانت أهبة بعد القصد فقد وصل إليه عين حقه؛ لأن اختلاف السب غير معتبر، وإن كانت قلته فقد وصل إليه حقه، وهو براءة دمه عن نصف المهر، ولا معتبر باختلاف السب. [الغاية ٢٢٩/٣]

فكذلك الجواب أي لا يرجع عليها شيء قصت أو لم تقض، وعلى قول الشافعي لا تصح التسمية وينع مهر المثل، وعن مالك في رواية، وأحمد في رواية يفسد النكاح؛ لجهالة المسمى، وعندما صح العقد ووجب الوسط. [البنية ١٩١/٦-١٩٢]

وهذا [أي تعينه في الرد] أشار به إلى شيئين: أحدهما إلى جوار النكاح بالحيوان والعروس بلا تعيين، والآخر: إلى أن المقبوض متعين في الرد، (البنية) **تحمّل الخ** لأن مباحة على المسامحة عادة، وإنما قيد بقوله. **تحمّل في النكاح**؛ احترازاً عن المعاوضات المحضة، حيث لا يتحمل فيها الجهالة، كما لو اشترى فرساً أو حملاً لا يجوز لما عرف أن مساه على المضايقة، فيؤدي إلى المارعة. [البنية ١٩٢/٦]

لا يزوج عليها أي أو يتروح بشرط أن لا يتروح عليها امرأة أخرى فالنكاح صحيح، وإن كان شرط عدم المسافرة أو عدم التروح فاسداً، لأن فيه المانع عن الأمر المشروع. [البنية ١٩٢/٦]

لأنه صلح مهراً أي لأنه سمي ما لها فيه نفع، وهو عدم إخراجها من السدد وعدم التروح عليها. (البنية) **لأنه سمي** أي لأن الزوج ذكر ما لها فيه نفع، فالظاهر أن نقصان المهر في مقابلة ذلك النفع.

لهما: أن المصير إلى مهر المثل لتعذر إيجاب المسمى، وقد أمكن إيجاب الأوكس؛ إذ الأقل متيقن، وصار كالخلع والإعتاق على مال. ولأبي حنيفة ~~ح~~ أن الموجب الأصلي مهر المثل؛ إذ هو الأعدل، والعدول عنه عند صحة التسمية، وقد فسدت لمكان الجهالة، بخلاف الخلع والإعتاق؛ لأنه لا موجب له في البدل، إلا أن مهر المثل إذا كان أكثر من الأرفع، فالمرأة رضيت بالخط، وإن كان أنقص من الأوكس، فالزوج رضي بالزيادة، والواجب في الطلاق قبل الدخول في مثله المتعة،

هما **ح** الحاصل أنهما يجعلان التسمية أصلاً، وأما الإمام فيجعل مهر المثل أصلاً. **اد الأقل منفص** فيه أن الأقل متيقن إذا كان من جنس غير الأقل، وليس كذلك؛ لأن صورة الأوكس مخالفة بصورة الأرفع، وإنما يصح ذلك في الدراهم والدينار، فإن الأقل منهما مدرج في الأكثر منهما، نعم لو قيل: بقيمة الأوكس يصح ذلك لكهما لا يقولان ذلك. **وصار كالخلع** على ألف أو ألفين، والإعتاق أي وصار كالإعتاق على ألف أو ألفين. (البنية)

اد هو الأعدل لأنه لا يقلل الريادة والنقصان؛ لأنه قيمة مافع البضع، وقيمة الشيء لا تقلل الريادة والنقصان، بخلاف التسمية؛ لأنها تقللها. [العناية ٢٣٤/٣] **والعدول عنه** **ح** يعني أن الإمام يجعل مهر المثل أصلاً في السكاح، فلا يجوز العدول عنه بلا ضرورة، وإذا عرفت ذلك فكان الأصل ههما مهر المثل. وإنما يعدل عن هذا الأصل لصحة التسمية، ولم يصح التسمية لجهالة التسمية فيرجع إلى الأصل.

بخلاف الخلع **ح** يعني أن الشارع لم يجعل للخلع والإعتاق شيئاً، حتى لو قال: حالعتك، أو أعتقتك بلا شيء كان صحيحاً، بخلاف ما إذا تزوج. **إلا أن مهر المثل** **ح**. جواب عما يقال: إذا كان مهر المثل هو الأعدل، كان المصير إليه واجباً في الأحوال الثلاثة، ووجهه: أنه كذلك إلا أن مهر المثل **ح**. [العناية ٢٣٤/٣] **رست بالخط** عن مهر المثل فيحكم بالأرفع. **رصي بالزيادة** على مهر المثل فيحكم بالأوكس.

والواجب **ح** جواب عما يقال: إذا كان كذلك كان الواجب أن يغيب نصف الأرفع فيما يجب فيه الأرفع مهراً؛ لأن الواجب في الطلاق قبل الدخول بنصف المسمى، ووجهه: أن الواجب في الطلاق قبل الدخول في مثله، وهو ما تكون التسمية فيه فاسدة المتعة، ونصف الأوكس يريد عليها عادة فوجب لاعتراه بالريادة **ح**. [العناية ٢٣٥/٣] **في مثله** أي في مثل هذا العقد الذي فسدت التسمية فيه. (الساية)

ونصف الأوكس يزيد عليها في العادة، فوجب لاعترافه بالزيادة. وإذا تزوجها على حيوان غير موصوف، صحب مسميته، وإذا لم يسمه، وجب محير إن شاء أعطاها ديت، وإن شاء أعطاها مسميه. قال ^{سعد} : معنى هذه المسألة أن يُسمَّى جنس الحيوان دون الوصف، بأن يتزوجها على فرس أو حمار، أما إذا لم يسم الجنس بأن يتزوجها على دابة: لا تجوز التسمية ويجب مهر المثل، وقال الشافعي ^{سعد} : يجب مهر المثل في الوحيين جميعاً؛ لأن عنده ما لا يصلح ثمناً في البيع لا يصلح مُسمًى في النكاح؛ إذ كل واحد منهما معاوضة. ولنا: أنه معاوضة مال بغير مال، أي البيع والنكاح.

ونصف الأوكس الخ يعني أن نصف الأوكس يجب على فقير مسوونه بمتعة، أو ربادته على المتعة، أما إذا كان أقل من متعة فبمعنى وجوب متعة، وإنما حكما نصف الأوكس، بحره محرى أعالت، فإن أعالت رباده نصف لأوكس على المتعة. وإذا تزوجها الخ هذه مسألة من مسائل القادوري. (السيه)

على حيوان الخ صورته مسألة أن يسمى جنس الحيوان دون وصف، يريد أنه لا يقل جيد أو وسط أو رديء، بل غير ديت من أوصافه. [السيه ٦: ١٩٦] محير إن شاء الخ أما الأول: فلاصلته من وجه، وأما الثاني: فلأن مرتبة الوسط تعرف بالقيمة، فيجوز العمل بكلا الأصلين.

جنس الحيوان أي نوعه، وإيراد من نوع الحيوان معنى يشترك فيه أفراد يكون المقصود الأصلي منها واحداً، فعلى هذا ذكر ولأشئ من الإنسان نوعاً؛ لتفاوت المقاصد منهما. وأما الذكر والأشئ من غيره، فالمقصود منهما: الركوب، أو أكل لحمه منهما، وهو واحد. دون الوصف أي من الجيد والوسط والرديء. دابة وم يرد به الفرس. لا يصلح أي مجهول لا يصلح ثمناً.

بغير مال [مائع البضع]، وهو البضع، فكأنه يعطي مالاً محالاً ليس في مقايسته شيء، وفيه أهم فائز: إن البضع فيه خطر، فهذا يجب في مقايسته مال وم بضع هتة خلاف المال، فكما أن المال يقتضي عوضاً كذلك البضع، بل أقوى من ذلك.

فجعلناه التزام المال ابتداءً حتى لا يفسد بأصل الجهالة كالدية والأقارير، وشرطنا أن يكون المسمى مالاً وسطه معلوم؛ رعايةً للجانبين، وذلك عند إعلام الجنس؛ لأنه ^(يشترط) يشتمل على الجيد والرديء، والوسط ذو حظ منهما، بخلاف جهالة الجنس؛ لأنه لا وسط له لاختلاف معاني الأجناس، وبخلاف البيع؛ لأن مبناه على المضايقة والمأكسة. أما النكاح فمبناه على المسامحة، وإنما يتخير؛ لأن الوسط لا يعرف إلا بالقيمة، فصارت أصلاً في حق الإيفاء، والعبد أصل تسمية فيتخير بينهما.

فجعلناه أي جعلنا النكاح التزام المال ابتداءً بمسرة أنه التزام ابتداءً على نفسه شيئاً كما في الإقرار، حتى لا يفسد بأصل الجهالة أي الالتزام الابتدائي لا يفسد بالجهالة، فكذا ههنا. ونظيره الإقرار، فإنه إذا أقر بشيء جار، نكس عليه التعيين، وكذا الدية، فإن الشارع عيّن ابتداءً الإبل والدرهم، وهما جهل باعتبار أنهما غير مختصة بإبل معين، وجار هذه الجهالة لوجود معين، وهو القاضي يحكم الله تعالى.

كالدية فإن الشرع جعل فيها مائة من الإبل غير موصوفة، وكما في الأقارير فإن من أقر لإنسان بشيء، صح إقراره. [العبارة ٢٣٥/٣] والأقارير وهو جمع إقرار فإنه يلزم فيهما مال من غير أن يكون في مقابلهما عوض مالي. (الساية) **وشرطنا الخ** قال الكاكي: هذا جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: لما شابه عقد النكاح الإقرار في كونه التزام مال ابتداءً، ويسعى أن تصح التسمية فيما إذا سمي الحيوان ولم يبين نوعه كما لو أقر بشيء يصح الإقرار ويرمه البياض، فقال: وشرطنا أن يكون المسمى مالاً وسطه معلوم. [الساية ١٩٨ ٦] **رعايةً للجانبين** يعني جانب الروح وجانب المرأة. (الساية)

على المصافحة أي متى اتبع على المضايقة بين المتبايعين؛ لأن كلاً منهما يضيق على الآخر في أمور العقد. (الساية) **على المسامحة** أي المساهمة، فلا يفسد بالجهالة ما لم تفحش. (الساية)

لأن الوسط الخ أي لا يعرف جمهور الناس إلا بالقيمة. **فصارت** [قيمتها] **أصلاً الخ** ويعتبر قيمة الوسط بقدر العلاء والرحص عندهما، وهو الصحيح وعينه الفتوى، وإنما قدر أبو حنيفة " بأربعين ديناراً في السود، وفي البيض خمسين ديناراً" بمشاهدة في زمانه، وهما بين الفتوى على الأوقات والأمكنة كنهها، والأمر على ما قلناه؛ إذ القيمة تختلف باختلاف العلاء والرحص. [الساية ١٩٩/٦]

بأن الروحاني على أن يكون موصوف. فبها منه **مس.** ومعناه: أنه ذكر الثوب ولم يزد عليه. ووجهه: أن هذه جهالة الجنس؛ لأن الثياب أجناس، ولو سمي جنساً بأن قال: هروي، يصح التسمية ويُخَيَّر الزوج؛ لما بينا، وكذا إذا بالغ في وصف الثوب، في ظاهر الرواية؛ لأنها ليست من ذوات الأمثال، وكذا إذا سمي مكيلاً، أو موزوناً، وسمى جنسه دون صفته، وإن سمي جنسه وصفته لا يُخَيَّر؛ لأن الموصوف منهما يثبت في الذمة ثبوتاً صحيحاً. وإن تروح **مس.** على **مس.** فـ **مس.** فاسد حرم. **مس.** لأن شرط قبول الخمر شرط فاسد، فيصح النكاح ويلغو الشرط، بخلاف البيع؛ لأنه يبطل بالشروط الفاسدة، لكن لم تصح التسمية؛

لأن الباطن أحاس أي أوع كالقطن والكتان والإبريسم ونحوها. (الساية) وحر الروح يعني بين القيمة والوسط. (الساية) في ظاهر الرواية احتراز عما روي عن أبي حنيفة أن الروح يحجر على تسليم الوسط، وهو قول رفر لأنه بالمخالفة فيه يتحقق بدوات الأمثال، ولهذا يجوز فيه السلم، وعن أبي يوسف أنه إن ضرب الأجل يحجر على الدفع، وإلا فلا؛ لأنه نصرب الأجل صار بطير السلم، وجه الظاهر ما ذكره أنها ليست من ذوات الأمثال؛ بدليل أن مستهلكها لا يضمن المثل، فصارت كالعبد. (العناية) سمي مكيلاً الخ مثل أن يقول: تروجتك على كره حطة، أو من من رعفران، ولم يرد على ذلك، كان الروح محيراً بين الوسط وقيمه. [العناية ٢٣٧/٣] لا خير في إعطاء الوسط وقيمه.

ثبوتاً صحيحاً حالاً، أو مؤجلاً ولهذا جاز استقرضه واسلم فيه. (العناية) فان تروح هذه من مسائل القدوري. (الساية) شرط فاسد والشرط الفاسد لا يبقي النكاح. خلاف البيع لأن الشرط فيه معنى الربا وهو يفسده، وفي قوله: خلاف البيع إشارة إلى رد قياس مذهب النكاح على البيع، فإنه قال: تسمية الخمر والخمرير جمع وجوب عوض حر، ولا يمكن إيجاب الخمر والخمرير بالعقد على التسمية فكان كما لو باع عيناً بهما. [العناية ٢٣٨/٣]

لأنه يبطل الخ وذلك؛ لأن حقيقة البيع مبادلة مال بمال، بخلاف النكاح فإنه ليس مبادلة مال بمال بل حقيقة ليست مبادلة أصلاً، حتى يصح النكاح وإن شرط عدم المهر، لكن يجب مهر أمثل.

لما أن المسمى ليس بمال في حق المسلم، فوجب مهر المثل. فإن تزوج مرة على هذا الدن من حل فإذا هو حرم: فهذا مهر متنها عند أبي حنيفة حرم، وإفالا: فما مثل وزنه حلا. وإن تزوجها على هذا العقد، فإذا هو حر: يجب مهر مثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، وقال أبو يوسف حرم: أحب اسمه. لأبي يوسف رحمه: أنه أطمعها مالا، وعجز عن تسليمه، فتجب قيمته، أو مثله إن كان من ذوات الأمثال، كما إذا هلك العبد المسمى قبل التسليم. وأبو حنيفة رحمه يقول: اجتمعت الإشارة والتسمية، فتعتبر الإشارة؛ لكونها أبلغ إلى الروحة

في المقصود، وهو التعريف. فكأنه تزوج على حرم أو حر. ومحمد رحمه يقول: الأصل أن المسمى إذا كان من جنس المشار إليه يتعلق العقد بالمشار إليه؛ كالعبد والحر

المسمى أي الحر والحرير. ليس بمال أي بمال له قيمة يتصور فيه التمليك، فإنهما وإن كانا مائين، لكن ليس لهما قيمة شرعاً، ولا يتصور التمليك، ويجب على الزوج تمليك مال له قيمة.

مثل ورنه أي الدن وبه قال أحمد والشافعي رحمه في قول، وفي قول آخر كقول أبي حنيفة رحمه (البابية)

أو مثله أي في هذا الدن. ذوات الأمثال هي المكمل والموزون والمعدود المتقارب.

العبد المسمى في العقد بأن تزوجها عليه فهذه. (الساية) اجتمع الح الحمير والحل متحدان ذاتاً؛ لتساويهما في الصورة، وفي الاختلاف لا بد من اختلاف الصورة والمنفعة معاً، والحر والحل وإن اختلفا معاً لكن اتحدتا صورة، وكذا العبد والحر، ففي صورتين يعتبر المشار إليه. الباع الح لأن الإشارة بمنزلة وضع اليد على الشيء، ويحصل لها كمال التمييز؛ لأن الإشارة إلى الشيء وإرادة غيره ممتنعة، وأما التسمية فمن باب استعمال اللفظ، ويجوز إطلاق اللفظ وإرادة غير ما وضع له. [الغاية ٢٣٩/٣]

الأصل الح أي ذهب محمد إلى أن الحر والحل ليسا متحدين؛ لاختلافهما في المنفعة، والمعيار في الاختلاف هو اختلاف المنفعة. وإلى أن العبد والحر متحدان ذاتاً؛ لقلة اختلاف المنفعة، والاختلاف إنما يؤثر لو كان كثيراً. يتعلق العقد: فيجب مهر المثل في الحر.

لأن المسمى موجود في المشار ذاتاً، والوصف يتبعه، وإن كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى؛ لأن المسمى مثل للمشار إليه وليس بتابع له، والتسمية أبلغ في التعريف من حيث إنها تُعرِّف الماهية، والإشارة تُعرِّف الذات، ألا ترى أن من اشترى فصاً على أنه ياقوت، فإذا هو رجاج لا ينعقد العقد؛ لاختلاف الجنس، ولو اشترى على أنه ياقوت أحمر، فإذا هو أخضر ينعقد العقد؛ لاتحاد الجنس، وفي مسألتنا العبد مع الحر جنس واحد؛ لقلة التفاوت في المنافع، والخمر مع الخل جنسان؛ لفحش التفاوت في المقاصد. وإن عُدَّ على هذا الجنس، فإنهما جنس واحد لا يسمى بهما جنس واحد.

عبد مسمى، ووجوب المسمى - وإن قل - يمنع وجوب مهر المثل.

لأن المسمى الخ لأن التسمية هناك لا تدل على ماهية أخرى، وإنما تدل على صفة، والصفة تنعكس الموصوف في الاستحقاق، والموصوف موجود في المشار إليه، لأنه هو المشار إليه بولا الصفة، ولم تعتبر الصفة لتعريفها. (العناية) لأن المسمى في استحقاق أن يكون مراداً ولا يكون تابعاً له؛ لأن المقتضي لعدم شيء لا يتبعه، فيتعارضان في الاستحقاق. [العناية ٢٣٩/٣]

والتسمية الملع إذا كان من حسيين. (العناية) يعرف الماهية المراد بالماهية هو الحقيقة من حيث هي، والنداب هو الموجود في الخارج يصح أن يكون مشاراً إليه بإشارة حسية. وفي مسألتنا أراد به قوله: وإذا روجها على هذا العبد فإذا هو حر. (النسابة) حسنة فإن أحدهما لا يسد مسد الآخر، وما يصلح له الخل لا يصلح له الخمر، والخل بعد استحكامه لا ينقلب حمراً. [البنية ٢٠٦/٦]

لأنه مسمى لأنه يعتبر الإشارة، والإشارة إلى آخر نخرج عن العقد، فكان تسمية العبد الثاني لغواً، وكأنه تزوجها على عبد فليس لها إلا ذلك، ولا يحب مهر المثل؛ لأهمها لا يهتمعان. وانصف ذكر في دليل أبي حنيفة قوله: لأنه مسمى؛ بناء على ما ذكرنا أن الإشارة أنطقت العبد الثاني. [العناية ٢٣٩ ٣-٢٤١]

يمنع: لكن يجب التمييز إلى العشرة.

وقال أبو يوسف ح: لها العبد، وقيمة حر لو كان عبداً؛ لأنه أطمعها سلامة العبدين، وعجز عن تسليم أحدهما فتجب قيمته. وقال محمد - وهو رواية عن أبي حنيفة - : لها عبد الناقى وتقام مهر منتهى إن كان مهر منتهى أكثر من قيمة العبد؛ لأنهما لو كانا حُرَّين يجب تمام مهر المثل عنده، فإذا كان أحدهما عبداً يجب العبد وتقام مهر المثل. وإذا فرق الفاضل بين المروءة في النكاح الفاسد قبل الدخول: **١٠ مهرها**؛ لأن المهر فيه لا يجب بمجرد العقد؛ ^{للعبد} لفساده، وإنما يجب باستيفاء منافع البضع، **١١ بعد الخلوة**؛ لأن الخلوة فيه لا يثبت بها التمكن، فلا تقام مقام الوطء. ^{من الوطء} فإن دخل بها: فنها مهر منتهى لا رد على منسى عندنا، **خلافاً لزفر** - ^{الخلوة} هو يعتبره بالبيع الفاسد. ولنا: أن المستوفى ليس بمال، وإنما يتقوم بالتسمية،

سلامة العبد أي من غير نقصان شيء منهما. **١٢** وتده الخ أي يتم مهر مثلها. **مهر المثل** كما مر في المسألة المتقدمة. **عنده** أي عند محمد . وإنما قيد بقوله. عند محمد؛ احترازاً عن قول أبي يوسف - ولو طهر عبد الصداق حرّاً يجب قيمته لو كان عبداً، فكذا إذا ظهر العبدان حُرَّين يجب قيمتهما أيضاً. (الساية) **في النكاح الفاسد** مثل النكاح بغير شهود، ونكاح الأخت في عدة الأخت في الطلاق الناقص، ونكاح الخامسة في عدة الرابعة، ونكاح الأمة على الحرية. [البنية ٢٠٨/٦] **لا يجب الخ** أي لا كلاً ولا جزءاً؛ لفساد النكاح، بخلاف ما إذا نكح نكاحاً صحيحاً، فإنه يجب نصف المهر قبل الدخول **بعد الخلوة** أي وكذا لا يجب المهر في النكاح الفاسد إذا وجد التفريق بعد الخلوة الصحيحة أيضاً. [الساية ٢٠٨/٦] **خلافاً لزفر** فإنه يقول: يجب مهر المثل بالعماء ما بلغ، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد . [البنية ٢٠٩/٦] **بالباع الفاسد** أي يقيسه عليه، حيث يجب القيمة في البيع الفاسد بالغة ما بلغت وإن زادت على الثمن، فكذلك مهر المثل. (البنية) **المستوفى**: هو البضع وليس بمال؛ لأنه ليس بمتمم في نفسه. (البنية)

فإذا زادت على مهر المثل لم تجب الزيادة؛ لعدم صحة التسمية، وإن نقصت لم تجب الزيادة على المسمى؛ لعدم التسمية، بخلاف البيع؛ لأنه مال متقوم في نفسه، فيتقدر بدله بقيمته. **وعبها العدد**. إلحاقاً للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط، وتحزراً عن اشتباه النسب. **وأعبر** ^{بشيء من} **وقت التفريق**. لا من حرمة العقد. **هو الصحيح**؛ لأنها تجب باعتبار شبهة النكاح، ورفعها بالتفريق، **ونسب** ^{نسب} **نسب**. لأن النسب يُحتاط في إثباته إحياءً للولد، فيرتب على الثابت من وجهه. وتعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد.

قوله **د ح** يعني إن مقدار مهر المثل مما كان باعتبار التسمية، فإذا رادت التسمية اعتبر قدر مهر المثل من التسمية، ولم يعتبر الزيادة عليه، لعدم صحة التسمية، وإذا نقصت التسمية عن مهر المثل نقص عن مهر المثل؛ إذ ليس في مقابلة مهر المثل شيء من التسمية، فالخاص: أنه يأخذ مهر المثل كله أو بعضه من التسمية، ففي الصورة الأولى. تأخذ الكل، وفي الصورة الثانية تأخذ البعض؛ إذ ليس في مقابلة الزيادة من مهر المثل شيء في التسمية، كما أشار إليه بقوله: لانعدام التسمية.

لعدم النسب أي لأنها لم تسمها، فكانت راضية بالخص مسقطة حقها في لريادة إلى تمامه حيث لم تسم تمامه. (فتح القدير) **خلاف البيع** جواب عن قول رمر وهو واضح. (العناية)

وعبها العدة أي المرأة المذكورة التي دخل بها في الكاح الفاسد. (السياسة) **إلحاق الح** وحدث لأن العدة عبارة عن حرمان تفصي إلى أجل، وهي حرمة الخروج، والتروح بروح آخر، والترين. واشبهة كحرمانات في الحقيقة. **انسداد النسب** عند احتلاطه، والنسب مما يختلط فيه. (السياسة)

وقت التفريق أي وقت تفريق القاضي، أو العزم على ترك الوطء. (السياسة) **هو الصحيح** احتراز عن قول رمر. (العناية) **شبهة النكاح** يعني من حيث وجود ركه من الإيجاب والنسب. (العناية)

إحياء للولد لأن الولد الذي ليس له أب معروف كانت؛ لأنه ليس له من يربيه ويطعمه ويسقيه (السياسة) **عند محمد** وقال أبو حنيفة وأبو يوسف من وقت الكاح، كما في الكاح الصحيح؛ لأن حكم الفاسد يؤخذ من الصحيح والفتوى على قول محمد. [العناية ٢٤٥/٣]

فَحَسْبُ عَذَابٍ لِّمَا أَكْفَأْتُمُ النَّاسَ لَمَّا أَنهَا مِنْ قَوْمٍ أُبْيِهَا، وَيُعْتَرْ فِي مِيقَاتِهِمْ نِسْأَى الْمَرَاتِلِ فِي (الأم)

أيضاً في البكارة؛ لأنه يختلف بالبكارة والثبوت. **د. صمس الولي** **صه** **صمانه**.

لأنه من أهل الالتزام، وقد أضافه إلى ما يقبله، فيصح، ثم روي في نسخة أخرى: ^{الولي}

واسلد فإن البلاد تتفاوت حالها في اعتبار المنهر، وكذا الأوقات، فبهذا قال: واعصر. **والسوية** فإن صاحب 'المعرب'. أثبت من أسماء التي قد تزوجت فماتت بوجه، وأجمع ثيات والثباتة ولثوية في مصدرها فليس من كلامهم، وقال الخوهري: رجل ثب وامرأه ثيب، الذكر والأشي فيه سواء. [النهاية ٢١٤/٦]

صمس الوفي يعني إذا روح الوفي انتته وصمم له المهر صح صمائه، سواء كان الروح صغيراً أو كبيراً، وسواء كان من حاسب الروح أو الروحقة، لكن في الصغير إذا روحها أبوه فلمرة أن تصال الأب بامهر، وإن لم يصممه باللفظ، ذكره في شرح الصحاوي. [أساية ٦ ٢١٥] **صح صمسه** ابولي إذا عقد حار أن يصمم ذلك؛ لأنه ليس أصيلاً في العقد. لأن أحكام السكاح راجعة إلى المولية، بخلاف السبيع، فإنه إذا باع بالوكالة أو الولاية كان أصيلاً في ذلك العقد، والمنوكل في حكم العدم، فإذا عبر الصمان لرم اجتماع أمرين متقابلين بشيء واحد.

أو **وتبها** اعتباراً بسائر الكفالات، ويرجع الولي إذا أدّى على الزوج إن كان بأمره، كما هو الرسم في الكفالة. وكذلك يصح هذا الضمان وإن كانت الزوجة صغيرة، بخلاف ما إذا باع الأب مال الصغير، وضمن الثمن؛ لأن الولي سفير ومُعبر في النكاح، وفي البيع عاقد ومباشر، حتى ترجع العهدة عليه، والحقوق إليه، ويصح إبراءه عند أبي حنيفة ومحمد **رحمهما**، ويملك قبضه بعد بلوغه، فلو صح الضمان يصير ضامناً لنفسه، وولاية قبض المهر للأب بحكم الأبوة، لا باعتبار أنه عاقد، ألا ترى أنه لا يملك القبض بعد بلوغها، فلا يصير ضامناً لنفسه. قال: **وسمرد أن سنع نفسها حتى يحد المهر، وتنع أن تحرقها؛ أي يسافر بها؛ ليتعين حقها في البذل،**

الكفالات لأن الحكم في الكفالة هكذا أن المكفول له إن شاء صالت الكفيل، وإن شاء صالت الأصيل على ما عرف في موضعه. [الباب ٢١٥/٦] أن كان [الكفالة] **بأمره** أما إذا لم يكن بأمره فدللت تبرع ليس له الرجوع. **العهدة** ملاحظة حال المبيع من السلامة من العيب، ومن التسليم إلى غير ذلك. **ضامناً لنفسه** [أحل نفسه] وهذا لا يمكن؛ إذ الضمان عبارة عن صم دمة إلى دمه في المطالبة، وهذا لا يتحقق إذا صم لنفسه. **وولاية إلح** هذا جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن يقال: كيف قسم: إن الأب سفير لا يرجع حقوق العقد إليه، وله ولاية قبض مهر الصغير، وقال الكاكي: تقدير السؤال: أن يقال الأب يملك قبض الصداق كالوكيل يملك قبض الثمن، فلو صح صمانه يصير ضامناً لنفسه، وإذا لا يجوز هناك، وكذا في الأب، فأجاب عنه بقوله: وولاية قصص المهر للأب. [الساية ٢١٦/٦ ٢١٧]

قال أي محمد **رحمهما** في "الجامع الصغير". (الباب) **نفسها** دخل بها أو لم يدخل. **المهر** هذا إذا كان المهر عاجلاً، أما إذا كان مؤجلاً ففيه اختلاف بين أصحابنا. (الساية) **لسعين حقها** أي يصير حقها مشحواً، كما أن المدل مشخص، وإنما كان المدل مشحواً، وإن كان المدل حقيقة هو المفعة؛ لأن ما يحصل منه المفعة يقام مقام المفعة، فكان المبدل مشحواً، وما تشخص المدل يرم تشخص البذل؛ لأن عقد المادلة يقتضي التساوي. فإن كان من أحد الجانبين معيماً، لزم أن يكون من الجانب الآخر أيضاً، وتعين البذل فيما إذا كان البذل في الذمة لا يحصل إلا بالقصص، لكن بقي ما إذا كان جعل عرص معين مهراً، فإنه يتعين بدون القبض، فلا يلزم تقديم القبض، وحيث لا يكون البذل والمبدل متعينين.

كما تعين حق الزوج في المبدل، وصار كالبيع. وليس المبيع أن يمنع من سببه.
 وسواء كان من نفسه أو من غيرها، حتى لا يمنعها منه. أي المعجل؛ لأن حق الحبس
 لاستيفاء المستحق، وليس له حق الاستيفاء قبل الإيفاء. وإن كان مبيعاً فمجرد البيع
 ضابط يمنع نفسها؛ لإسقاطها حقها بالتأجيل كما في البيع، وفيه خلاف أبي يوسف.
 وإن دخل بها فكذاك الجواب عند أبي حنيفة. وقالوا: ليس لها أن تمنع نفسها،
 والخلاف فيما إذا كان الدخول برضاها، حتى لو كانت مكرهة، أو كانت صبية أو مجنونة:
 لا يسقط حقها في الحبس بالاتفاق، وعلى هذا الخلاف الخلوة بها برضاها، ويؤتى على
 هذا استحقاق النفقة. لهما: أن المعقود عليه كنه قد صار مُسَلِّماً إليه بالوطأة الواحدة
 أو بالخلوة، ولهذا يتأكد بها جميع المهر، فلم يبق لها حق الحبس كالبائع إذا سلم المبيع،

وصار كالبيع في أن الناع له أن يحبس المبيع حتى يأخذ الثمن تسوية بين الدليلين في التعيين. (العناية)
 الاند، أي قل أن يوفي حقها وهو المهر. (الساية) البيع يعني أن الثمن إذا كان مؤجلاً ليس للناع أن
 يحبس المبيع، فكذاك لا تحبس المرأة نفسها إذا كان المهر مؤجلاً. [البنية ٢١٨/٦]
 خلاف أبي يوسف. فإن موجب الكاح عند الإضلاق تسليم المهر أولاً، عيماً كان أو ديباً، فحين قل
 لزوج الأجل مع علمه توجب العقد، فقد رضى تأخير حقه إلى أن يوفي المهر بعد حلول الأجل، وبه فارق
 البيع؛ لأن تسليم الثمن أولاً ليس من موجبات بيع لا محالة، ألا ترى أن البيع لو كان مقايضة لم يجب تسليم
 أحد الدليلين أولاً، فلم يكن المشري راضياً بتأخير حقه في استيعاب أن يوفي الثمن. [العناية ٢٤٩/٣]
 فكذاك الجواب يعني بمرأة أن تمنع نفسها حتى تأخذ المهر (العناية) وعلى هذا الحق أي إن كانت برضاها
 فعلى الاختلاف، وإن كانت بغير رضاها لم يسقط حقها بالاتفاق. (العناية) ستحذف لنفسه تستحقها مدة الميع
 عنده؛ لأنه مع حق، ولا تستحقها عندهما لأنها باشرة. ولهذا أي ولأجل كون المعقود عليه مسلماً بالوطأة
 الواحدة أو بالخلوة. تكده أي أي بالوطأة الواحدة أو بالخلوة. [الساية ٢١٩/٦] منع فليس له حق الحبس.

وله: أنها مَنَعَتْ منه ما قابل البدل؛ لأن كل وطأة تصرف في البُضْع المحترم، فلا يُخْلَى عن العَوْضِ؛ إبانة لخطره. والتأكيد بالواحدة لجهالة ما وراءها، فلا يصلح مزاحماً للمعلوم، ثم إذا وُجِدَ وطء آخر، وصار معلوماً تحققت المزاوجة، وصار المهر مقابلاً بالكل، كالعبد إذا جنى جنابةً يدفع كله بها، ثم إذا جنى جنابة أخرى وأخرى يدفع بجمعها. ^{بكر نوصات} **وإذا أوفاهها مهرها: نفسها إلى حيث شاء.** ^{بكر نوصات} **لقلوه تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾، وقيل: لا يخرجها إلى بلد غير بلدها؛ لأن الغريبة تُؤدَّى، وفي قرى المصر القريبة لا تتحقق الغربة. قال: ومن رَوَّحَ مرة ثم احتلفا في مهر.**

بالواحدة: جواب عن قوهما: أي تأكد المهر بالوطأة الواحدة. **لجهالة ما وراءها** أي لأجل جهالة ما وراء الوطأة الواحدة. (السياسة) **تحققت المزاوجة** في راجم الأول؛ لكونه معيوماً ويصير المهر مقابلاً له ولأول، وإذا وجد آخر فكذلك. [السياسة ٢١٩/٦] **يدفع كله.** الحاصل: أن عند شخص إذا جنى جنابة كان عليه إما تسليم أو إعطاء موجب الجنابة، قيل: إن يسم العبد إذا جنى جنابة أخرى ليس عليه أن يؤخذ بجنابة، ويقال: إن العبد صار في مقابلة جنابة، وإذا جنى أخرى يؤخذ منه شيء آخر. **لقلوه تعالى الخ** قد يقال: الصمير في أسكوهن للمطلقات بدليل سياق الآية وساقها، حتى احتج به علماؤنا على وجوب الفقة للمتونة، فلا يتنهص دليلاً على جوار نقل أسكوحة حيث شاء. **حيث سكنتم** به قال الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم ^{هـ} (السياسة) **وقس** قاله الفقيه أبو البيث. وقال الأتراري: هو محمد بن سلمة، قلت: لا يصح ذلك؛ لأن كلاً من أبي البيث ومحمد بن سلمة قائل بذلك. [السياسة ٢٢٠/٦] **غير بلدها** وذكر في 'التحسيس': والفتوى على أن الروح أن يسافر بها إذا أوفاهها المعجل؛ لقوله تعالى: ^{هـ} **سكنوهن** [السياسة ٢٢٠/٦] **قال** أي محمد ^{هـ} في 'الجامع الصغير'. (السياسة) **ثم احتلفا الخ** الاختلاف في المهر إما في أصله أو في قدره، وكل منهما إما في حال الحياة أو بعد موتهما، أو موت أحدهما، وكل منهما إما بعد الدخول أو قبله، فإن اختلفا في حال الحياة في قدره بعد الدخول قبل الطلاق أو بعده حكم مهر المثل، فمن كان جهته كان القبول قوله مع يمينه، وإن لم يكن من جهة أحد بأن كان بين الدعويين تحالفاً، ويعطي مهر المثل، هذا على قول أبي حنيفة ومحمد على تخريج الراري، وعلى تخريج الكرخي يتحالفاً في الفصول كلها، ويحكم مهر المثل. وقال أبو يوسف: القول للزوج مع يمينه في الكل إلا أن يأتي شيء قبيل، وفسره المصنف وجماعة بأن يذكر ما لا يتعارف مهرها. [فتح القدير ٢٥٠/٣-٢٥١]

ولهما: أن القول في الدَّعَاوَى قول من يَشْهَد له الظاهر، والظاهر شاهد لمن يشهد له مهرُ المثل؛ لأنه هو الموجبُ الأصليُّ في باب النكاح، وصار كالصَّبَاغ مع رب الثوب إذا اختلفا في مقدار الأجر: يُحْكَمُ فيه قيمة الصبغ، ثم ذَكَرَ ههنا: أن بعد الطلاق قبل الدخول القول قولُه في نصف المهر، وهذا رواية "الجامع الصغير" و"الأصل". وذكر في "الجامع الكبير": أنه يُحْكَمُ متعة مثلها، وهو قياس قولهما؛

من يَشْهَد له الخ هذا اتفاقي، وإما النزاع في أن ما نحن فيه كذلك، أم لا؟ فقال: والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل، ولا يرم من جعته شاهداً يجابه حتى يرد علينا ما ذكره أبو يوسف من أن تقوم منافع البصع الخ؛ إذ نحن لم نوجب مهر المثل، بل جعله شاهداً حتى يجب شيء من المسمى، إما في جانب الزوج، أو الزوجة. وصار كالصَّبَاغ الخ أي صار تحكيم مهر المثل في الاختلاف في مقدار المهر كاختلاف الصباغ مع رب الثوب، بيانه: أن رب الثوب قال: صبغته بدرهم، وقال الصباغ: بدرهمين. [الساية ٢٢٣/٦]

نحكم فيه الخ يعني يقوم الثوب بلا صبغ، ثم يقوم معه، فحينئذ ينظر إن وافق قول الصباغ يقبل قوله، وإن وافق قول صاحب الثوب يقبل قوله. والظاهر أن ذلك قبل الصبغ؛ لأن كلاهما مدع ومدعى عليه، فإن صاحب الثوب يدعي أن يملك وجوب الصبغ، والصباغ ينكر ويدعي زيادة شيء، وصاحب الثوب ينكر فإذا يرجع إلى قيمة الصبغ، ويجعل حكماً كما ذكرناه. وأما بعد الصبغ فلا يتحقق ههنا لصاحب الثوب دعوى؛ إذ مجرد صبغ الثوب حصل مقصوده؛ لأنه بمنزلة أنه قبض المبيع، فحينئذ يسغي أن يكون القول قول صاحب الثوب، هذا عندهما. وأما عند محمد: لا يفرق بين ما إذا ما حصل القبض أو لم يحصل، فإنه يقول: أن يجعل كل منهما مدعى عليه باعتبار أصل العقد، فكان صاحب الثوب: يقول عنده ما تحقق بهذا المقدار، والصباغ يقول: بذلك المقدار، وإذا كان كذلك م يكن فرق بين ما قبل الصبغ وما بعده، لكنهما يقولان: لا ثمرة هذا النزاع، ولا حاصل له إلا طلب الصباغ للزيادة، وأما صاحب الثوب فلا يطلب. فباس فوهما أي قول أبي حنيفة ومحمد، وإما حصهما بالذكر؛ لأن عند أبي يوسف القول قول الزوج في جميع الصور. (البنية)

لأن المتعة موجبة بعد الطلاق كمهر المثل قبله، فُتَحَكَمَ كهُوَ. ووجه التوفيق: أنه وضع المسألة في "الأصل" في الألف والألفين، والمتعة لا تبلغ هذا المبلغ في العادة، فلا يفيد تحكيمها، وَوَضَعَهَا في الجامع الكبير في المائة والعشرة، ومتعة مثلها عشرون، فيفيد تحكيمها، والمذكور في "الجامع الصغير" ساكت عن ذكر المقدار، فَيُحْمَلُ على ما هو المذكور في "الأصل". وشرح قولهما فيما إذا اختلفا في حال قيام النكاح: أن الزوج إذا ادَّعى الألف والمرأة الألفين، فإن كان مهر مثنها ألفاً، أو أقل، فالقول قوله، وإن كان ألفين أو أكثر: فالقول قولها، وأيهما أقام البينة في الوجهين: تُقْبَلُ،

موجه الح يعني أن الواجب بالطلاق قبل الدخول فيما إذا كان المهر مسمى هو متعة المقدر بقدر النصف ما عرف أن نصف مهر صريقه طريق المتعة، فلما وقع الاختلاف في نصف المفروض فحدث في المعنى اختلاف في قدر متعة الواحدة ابتداء. وفي الظاهر هو الاختلاف في نصف المفروض، واعتبار الظاهر يوجب تحكيم مهر المثل لظهور أن معرفة نصف المسمى لا يحصل إلا بمعرفة الكل، والمرجع في معرفته هو مهر المثل، واعتبار المعنى يوجب تحكيم متعة إلا أنه في المعنى اختلاف في قدر متعة الواحدة ابتداء، كأنه يقول: المتعة الواحدة على خمس مائة، وهي تقول. بل هي ألف، ولو احتكما على هذا الوجه كان الواجب هو تحكيم المتعة، فكذا هذا؛ اعتباراً لمقصود من الاختلاف دون الصور.

كهُوَ أي كمهر المثل قبل الصلح. (السياة) **ووجه التوفيق** أي بين رواية الجامع الكبير وبين رواية 'المسعودي' و'الجامع الصغير'. (البنابة) **الألف والألفين** أي قال الزوج: لرم عني ألف، وقال الزوجة: ألفان. **فلا ينفذ تحكيمها**. أي تحكيم المتعة؛ لأن الزوج معترف بنصف الألف. (السياة)

في المائة والعشرة بأن قالت الزوجة: مائة، وقال الزوج: عشرة. **فيفيد** حيث يؤيد جانب الزوجة. **فيحصل الح** [فإن الأصل هو الأصل] وقيل. إن المسود نصف أولاً، ثم الجامع الصغير، فيكون المذكور في 'المسعودي' كالمعهود، وقيل: في مسألة رويها. [السياة ٦ ٢٢٤] **قولها** أي قول أبي حنيفة ومحمد. (البنابة) **فالقول قوله** أي مع اميم؛ لأن بظاهر شاهد به؛ لأن في ادعائي القول لمن يشهد له الطاهر (السياة) **قولها**: أي قول المرأة مع عيمها. (البنابة)

وإن أقاما البينة في الوجه الأول: تقبل بيئتها؛ لأنها تُثبِتُ الزيادة، وفي الوجه الثاني: بيئته؛ لأنها تُثبِتُ الخط، وإن كان مهر مثلها ألفاً وخمسة مائة: تحالفاً، وإذا حلفا يجب ألف وخمسة مائة، هذا تخريج الرازي. وقال الكرخي: يتحالفان في الفصول الثلاثة، ثم يُحكَّم مهر المثل بعد ذلك. **ولو كان الاحتلاف في أصل المسمى** مهر من الإجماع؛ لأنه هو الأصل **عندهما**، ^{أي يوسف} وعنده تعذر القضاء بالمسمى فيصار إليه، **ولو كان الاحتلاف بعد موت أحدهما: وجوب فيه كالخوف في حياتهما؛**

نسب الزيادة والزيادة خلاف الظاهر، كما إذا كان شيء في يد شخص وكان له بينة على أنه ماله، وإذا أقام شخص آخر، فالقول قول هذا الشخص. **نسب الخط** أي خط أحد الألفين، والأصل في هذا هو أن البينة ثبت ما ليس بثابت ظاهراً. (الباية) **الفا الح** أي رائداً على ما قاله الروح، وباقتصاً عما قالته المرأة. **تحالفاً** لأن المرأة تدعي الزيادة عليه وهو يسكر، والزوج يدعي عليها الخط عن مهر المثل وهي نكر. (الباية) **الف ا ح** [أي نفس مهر المثل] يجب ألف بطريق التسمية لا يجر الروح فيها؛ لاتفاقهما على تسمية الألف، ويجب خمسمائة باعتبار مهر المثل يجر فيها الزوج وأيهما أقام البينة قلت بيئته. [الباية ٦/ ٢٢٥]

تخريج الرازي أي وجوب التحالف في فصل واحد، هو ما إذا حالف مهر مثل قوهما هو تخريج الشيخ أبي بكر الحصاص أحمد بن عبي الرازي المعتزلي من كبار علماء العراقيين صاحب التصانيف ولد سنة خمس وثلاث مائة، ومات بعدد سنة سبعين وثلاث مائة. [الباية ٦/ ٢٢٥] **الكرخي** هو الشيخ أبو الحسن الكرخي استاذ المحققين، وهو استاذ أبي بكر الرازي، ولد سنة ستين ومائتين، ومات سنة أربعين وثلاثمائة. [الباية ٦/ ٢٢٥] **في الفصول الثلاثة** أي فيما إذا وافق مهر المثل الزوج أو الزوجة، أو لم يوافق أحداً منهما، وذلك لاحتمال أن يظهر المسمى، وظهوره بالنكول.

مهر المثل ا ح أي في صورة الموافقة لأحدهما، وأما في صورة المحالفة لكليهما، فيعتبر مهر المثل. **في أصل المسمى** بأن يدعي أحدهما التسمية ويكر الآخر. (الباية) **عندهما** أي عند أبي حنيفة ومحمد ^{سب} (الباية) **ولو كان الاحتلاف** سواء كان في المقدار أو في الأصل بعد موت أحدهما، فالخواب فيه كالخواب في حياتهما، ففي الصورة الأولى: يحكم مهر المثل على التفصيل الذي ذكرناه في الحياة، وفي الصورة الثانية: يعتبر نفس مهر المثل. **في حياتهما:** أي حال قيام النكاح في الأصل والمقدار. (الباية)

ولأبي حنيفة **ج** أن موثقاً يدلُّ على انقراض أقراهما، بمهر من يُقدَّر القاضي مهر المثل؟ ومن بحث في أمره شد، فقال: هو هبة، وقال له ح هب من مهر فاحمل قوله؛ لأنه هو المملَّك، فكان أعرف بجهة التملك، كيف وأن الظاهر أنه يسعى ^{مع يمينه} في إسقاط الواجب؟ قال: لا في الطعام الذي في كلِّه فإنَّه قد سقط منه والمراد منه ما يكون مهياً للأكل؛ لأنه يتعارف هدية، فأما في الخنطة والشعير: فالقول قوله؛ لما بينا. وقيل: ما يجب عليه من الخمار، والدَّرْع وغيره ليس له أن يحتسبه من المهر؛ ^{فحبس المرأة كمتاع البيت} لأن الظاهر يكذبه، والله أعلم.

انقراض أقراهما أراد بانقراض الأقراء: لا يجد القاضي امرأة من أقراها حتى يقدر مهر مثله بتلك المرأة، وقيل: إذا لم يتقادم العهد يقضي مهر مثله عده أيضاً. [الباية ٢٢٨/٦] **فسهر من الح** فيه إشارة إلى أن القاضي لو قدر مهر مثله في حال حياتهما، ثم ماتا يؤخذ من تركته؛ إذ المتعذر هو تقدير مهر مثله بعد موتها، أما لو كان قد قدر حال حياتهما، فلا تعدر في شيء ولا تعسر. **انه يسعى الح** لأن ذلك شيء في ذمته، فالظاهر من حاله أنه يريد إبراء ذمته. **قال** أي محمد في "الجامع الصغير" (الساية) والمراد منه أي المراد من الطعام الذي يؤكل. (الناية) **يتعارف هديه** أي لأن مثل هذه الأشياء عرفت هدية، فالقول قوفاً فيها. (الباية) لما بينا إشارة إلى قوله: وأن الظاهر أنه يسعى في إسقاط الواجب. (العناية) **ما يجب عليه** إنما قيد بالوجوب؛ لأنه إذا بعث الخف والملاة كان له أن يحتسبه من المهر؛ لأن ذلك لا يجب عليه. [العناية ٢٥٦/٣] **الخمار** أي ما تخمر به الرأس أي تعصي. **لأن الظاهر يكذبه** إذ هو واجب عليه أيضاً، هذا إذا كان الخمار والدراع من جنس ما يجب عليه، أما إذا كان أعلى مما يجب عليه فالقول قوله.

فصل

وبدا نروح البصري نصرانية على سنة في غير مهر - وذلك في دينهم حرام -
 ودخل بها، أو طلقها قبل الدخول بها، أو مات عنها: فليس لها مهر. وكذلك الحربان
 في دار الحرب، وهذا عند أبي حنيفة ~~حرام~~ وهو قولهما في الحربين، وأما في الذميمة،
 فلها مهرٌ مثلها إن مات عنها أو دخل بها، والمتعة إن طلقها قبل الدخول بها. وقال
 زفر ~~...~~ لها مهرٌ المثل في الحربين أيضاً. له: أن الشرع ما شرع ابتغاء النكاح إلا بالمال،
 وهذا الشرع وقع عاماً، فثبت الحكم على العموم. ولهما: أن أهل الحرب غير ملتزمين
 أحكام الإسلام، وولاية الإلزام منقطعة لتباين الدار، بخلاف أهل الذمة؛ لأنهم التزموا
 أحكامنا فيما يرجع إلى المعاملات كالربا والزنا، وولاية الإلزام متحققة لاتحاد الدار.
 يعقد الذمة

فصل لما ذكر أحكام النكاح في حق المسلمين، وهم الأصوب في الشرائع، ذكر من هو نفع ضم في المعاملات،
 ومن المعاملات أحكام النكاح في حق الكفار. [العناية ٢٥٩/٣] **نصرته** هذا القيد اتفاقي؛ لأن الحكم في
 كل أهل الذمة هكذا، وهذا ذكر في المسوط بلفظ الدمى. (الساية) **وذلك** أي النكاح غير مهر في دينهم
 حرام. (العناية) **فليس لها مهر** أي مهر مثل حق أو ترافعاً إلى انقاصي لا يقضي بشيء. (الساية)
وكانت الحربان أي الروح والروحة في دار الحرب، والمراد منه: دار لا يخري فيها حكم حاكم
 المسلمين وإن أرسلوا الهدايا إلى المسلمين، وبقرينة مقابلة البصري بالحربي في دار الحرب يعلم أن المراد من
 البصري: بصري يكون في دار المسلمين أما خصوصه فلم يستوف الأقسام كلها؛ لخروج اليهودي وغيره،
 وأما بعمومه يعني من ليس حربياً فيشمل الأقسام كلها.

وهذا عند أبي حنيفة أي عدم وجوب المهر في لدميين والحربيين. (العناية) **وأما في الذممة** أي وأما
 الحكم في الذمة إذا تزوجت ذمياً (الساية) في الحربين أي في الصوريين، وأما في صورة إطلاق قبل الدخول،
 فتعين المتعة. **بالمال** لقوله تعالى: **م - - -** (العناية) **وقع عاماً** لأنه بحث إلى الكل
 لأن النكاح من باب المعاملات، والكفار مخاطبون بالمعاملات. (العناية)
كالربا والزنا: فإنهم ينهون عن ذلك، ويقام عليهم الحد. (العناية)

ولأبي حنيفة **ح** أن أهل الذمة لا يلتزمون أحكامنا في الديانات وفيما يعتقدون خلافه في المعاملات، وولاية الإلزام بالسيف وبالْحَاجَّةِ، وكلُّ ذلك منقطع عنهم باعتبار عقد الذمة، فَإِنَّا أَمَرْنَا بِأَنْ تَرْكِبَهُمْ وَمَا يَدِينُونَ، فصاروا كأهل الحرب، بخلاف الزنا؛ لأنه حرام في الأديان كلها، والربا مستثنى عن عقودهم؛ لقوله **ح** "إلا من أرتبى فليس بيننا وبينه عهد". وقوله في الكتاب: "أو على غير مهر" يحتمل نفى المهر، ويحتمل السكوت، وقد قيل في الميثة والسكوت: روايتان، الأصح: أن الكلَّ على الخلاف. **فإن روح الذمي دمه على حمره أو حمره، ثم أسلمناه أو أسلم أحدهما: ففيها الخمر والخمرير، ومعناه: إذا كانا بأعيانهما والإسلام قبل القبض،**

وولاية الإلزام **الح** هذا جواب عن قوهما: وولاية الإلزام. (الباية) **فإن امرأته** أي لا تعرض فيما وافق عقيدتهم وإن حالف مذهبها. **خلاف الزنا** جواب عن قوهما. كالزنا، بانه: أن القياس عليه غير صحيح؛ لأنه حرام في الأديان. (الباية) **عن عقودهم** أي على أن الزنا حرام في أديانهم أيضاً، كما نقله إله داد عن فخر الإسلام. **لقوله** **ألا** | حرف تسيه | من أرى **الح**: قال أبو عبيد: وإنما غلظ عليهم أكل الزنا دون غيره من المعاصي مع أنهم يمتنعون مما أعظم منه كالشرك، وشرب الخمر، وأكل الخنزير، وغير ذلك؛ لأن في معصيتهم منه كف المسلمين عن أكل الزنا، ولولا المسلمون لكانوا في الزنا سائر ما هم فيه من المعاصي. **رواه** أي عن أبي حنيفة **ح** في رواية: يجب مهر المثل لها، كما قالوا، وفي رواية لا يجب شيء، والأصح أن الكل على الخلاف رواية واحدة، فعنده لا شيء لها، وعندهما مهر المثل. (الباية) **الذمي** هذه من مسائل 'الجامع الصغير'. (الباية) **أسلم أحدهما** فإنه لا يجوز للمسلم التملك، ولا التملك، فكما أن إسلامهما مانع كذلك إسلام واحد منهما مانع، إما من التملك أو التملك. **فلنقص** أي إسلامهما، أو إسلام أحدهما كان قبل القبض أي قبل قصص الخمر والخمرير (الباية)

عريب. [نصب الرأية ٣/ ٢٠٣] وروى ابن سعد في "طبقاته" عن الزهري وكتب رسول الله ﷺ لأهل نجران. وفيه من أصل **ح** من أصل **ح** من أصل **ح** الحديث. [٢٨٨/١، ذكر بعثة رسول الله ﷺ الرسل بكتبه إلى الملوك]

وإن كانا بغير أعيانهما: فلها في الخمر القيمة، وفي الخنزير مهر المثل، وهذا عند أبي حنيفة ١٠٠ وقال أبو يوسف ١٠١ لها مهر المثل في الوجهين، وقال محمد ١٠٢ لها ^{المعين وغير المعين} القيمة في الوجهين. وجه قولهما: أن القبض مؤكّد للملك في المقبوض، فيكون له شبهة بالعقد، فيمتنع بسبب الإسلام كالعقد، وصار كما إذا كانا بغير أعيانهما. وإذا التحقت حالة القبض بحالة العقد، فأبو يوسف ١٠٣ يقول: لو كانا مسلمين وقت العقد يجب مهر المثل، فكذا ههنا. ومحمد ١٠٤ يقول: صحت التسمية؛ لكون المسمى مالاً عندهم إلا أنه امتنع التسليم للإسلام، فتجب القيمة، كما إذا هلك العبد المسمى قبل القبض. ولأبي حنيفة ١٠٥ أن المِلْك في الصداق المعين يتم بنفس العقد، ولهذا تَمْلِكُ ^{هو جوب القيمة} التصرف فيه، وبالقبض ينتقل من ضمان الزوج إلى ضمانها،

وإن كانا بعين كالأدين في الدمة. (الساية) هذا أي هذا كله سواء كانا عيين أو دينين. (الساية) مؤكّد للملك ١٠٦ يعني أن لقبض تأكيد للملك كما في اسيع، فإن اسبيع مأم يقبض ليس له التصرف، وبالقبض يتأكد الملك، وكل ما هو مؤكّد لشيء كان له حكم ذلك الشيء، فالقبض بمنزلة الملك، فقبض الخمر والخنزير حالة الإسلام بمنزلة عقد النكاح عنيهما حالة الإسلام، وهو ممتنع حينئذ، فكذا القبض، وإذا لم يجز القبض فأبو يوسف ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

وذلك لا يمتنع بالإسلام، كاسترداد الخمر المغصوب، وفي غير المعين القبض موجب ملك العين، فيمتنع بالإسلام، بخلاف المشتري؛ لأن ملك التصرف فيه إنما يُستفاد بالقبض. وإذا تعذر القبض في غير المعين: لا تجب القيمة في الخنزير؛ لأنه من ذوات القيم، فيكون أخذ قيمته كأخذ عينه، ولا كذلك الخمر؛ لأنها من ذوات الأمثال، ألا ترى أنه لو جاء بالقيمة قبل الإسلام تُجبر على القبول في الخنزير دون الخمر. ولو طلقها قبل الدخول بها: فمن أوجب مهر المثل أوجب المتعة، ومن أوجب القيمة أوجب نصفها. والله اعلم.

ودلك [أي انتقل الصمان]، إشارة إلى الانتقال من صمان الروح إلى صمان الروحة، لا إلى الانتقال المطلق، يعني الانتقال من يد إلى يد، وحسب القياس على استرداد الخمر غير ظاهر؛ لأن المسم إذا كان له خمر بالإرث، أو بغير ذلك وغضه كان له أن يسترد. أما إذا تلف في يد العاصب ليس للمعصوب منه شيء على العاصب، لا يقال: يفرض المسألة أن مسماً غصب من دمي، فإن للذمي أن يأخذ الصمان من المسلم؛ لأننا نقول: أحد الذمي الصمان، واسترداده من المسلم ليس إلا لكونه دميًا، والمقصود بيان أن الإسلام لا يمنع من الأخذ والاسترداد، نعم لو جعل اسم الإشارة إشارة إلى مطلق الانتقال يصح.

بخلاف المشتري [يخور بفتح الراء وكسرهما]، متصل بقوله: إن الملك في الصداق المعين إجماع بخلاف ما إذا باع الذمي الخمر أو الخنزير، أو اشترى، ثم أسلم قبل القبض، فإنه لا يخور له القبض، بل يفسح العقد؛ لأن المبيع يستفاد ملك التصرف فيه بعد القبض لا قبله، والإسلام مانع منه. [العناية ٢٦٢/٣ - ٢٦٣]

لا تجب القيمة بل يجب مهر المثل. **كأخذ عينه** فكان فيه تقرير حكم عقد باشره في الكفر لا على وجه الشرع. (الباية) **دواب الأمثال** لأن لها مثلاً من جنسها. (الباية) **لو جاء** الزوج في غير المعين. **في الخنزير** لأن الخنزير من ذوات القيم دون الخمر. **فمن أوجب الخ** يعني قول أي حيفة في المعين لها نصف العين، وفي غير المعين في الخمر لها نصف القيمة، وفي الخنزير لها المتعة؛ لأن مهر المثل لا يتصف بالطلاق قبل الدخول بل في كل موضع كان الواجب مهر المثل قبل الطلاق، فالواجب المتعة بعد الطلاق، وعند أبي يوسف: لها المتعة على كل حال، وعند محمد لها بعد الطلاق نصف القيمة على كل حال. [العناية ٢٦٣/٣]

باب نكاح الرقيق

لا يجوز نكاح عبد ولا مملوك ولا يملكه إلا مولاه. وقال مالك: لا يجوز للعبد؛ لأنه يملك الطلاق فيملك النكاح. ولنا: قوله: "أبما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر"، ولأن في تنفيذ نكاحهما تعيبهما؛ إذ النكاح عيب فيهما، فلا يملكانه بدون إذن مولاهما. وكذا المكاتب، لأن الكتابة أوجبت فك الحجر في حق الكسب فبقي في حق النكاح على حكم الرق، ولهذا لا يملك المكاتب تزويج عبده،

نكاح الرقيق ما فرغ من بيان نكاح من له أهلية النكاح من غير توقف من المسلمين وغيرهم شرع في بيان نكاح من ليس به ذلك، وهو الرقيق؛ والرقيق: المملوك يصدق على الواحد والجمع. [العمدة ٣/٢٦٣] لا يجوز أي لا يقد؛ فإنه يعقد موقوفاً عبداً. (فتح القدير) **للعبد** قيد بالعبد؛ لأنه لا يجوز للأمة بالإجماع؛ لأن النكاح من خواص الإنسان، فيبقى على أصل الحرية؛ إذ هو ممنون للمولى من حيث إنه آدمي، ألا يرى أنه يملك الصلح، وهو أثر النكاح، فيملك سبه، وهو النكاح؛ لأن من يملك رفع شيء يملك وضعه. [العمدة ٦/٢٣٧] **ول قوله الخ** هذا الدليل يشب المختلف فيه يعني العبد، وأما الأمة فمتفق على أنه لا يجوز نكاحها. **عاهر** أي ران، فإنه الخطي وغيره. (البناية) **عيب فيهما** لمرور اشتغالهما بشغل الروح أو الروحة، ألا ترى أنه لو اشترى عبداً، وكان متزوجاً، ولم يعلم حاله جاز له أن يرد.

المكاتب أي لا يجوز تزوجه بغير إذن مولاه. (العمدة) **أوجب الخ** احصل: أن العبد محجور عن كل تصرف، فإذا كُتبت صلح حجره في الكسب أي في حق تحصيل المدفع دون غيره، والنكاح تصرف ليس فيه تحصيل المنافع، بل يثبت به الضرر للزوم المهر والنفقة.

^١ روي من حديث جابر ومن حديث ابن عمر: [نصب الرية ٣/٢٠٣] روى الترمذي في 'جامعه' عن ابن جريح عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يجوز نكاح عبد ولا مملوك ولا يملكه إلا مولاه". قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [رقم: ١١١١، باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده] قال الحاكم: حسن صحيح الإسناد لم يُخرجه. [العمدة ٦/٢٣٨]

وتملك تزويج أمته؛ لأنه من باب الاكتساب، وكذا المكاتب لا تملك تزويج نفسها بدون إذن المولى، وتملك تزويج أمتها؛ لما بينا. وكذا المدبر وأمه الولد؛ لأن الملك فيهما قائم. وإذا تزوج العبد بادن مولاه؛ فالمهر دين في رقبته يباع فيه؛ لأن هذا دين وجب في رقبة العبد؛ لوجود سببه من أهله، وقد ظهر في حق المولى؛ لصدور الإذن من جهته، فيتعلق برقبته؛ دفعا للمضرة عن أصحاب الديون كما في دين التجارة. والمدبر ونكاح بسعدها في المهر ولا باعاه فيه؛ لأنهما لا يحتملان النقل من ملك إلى ملك مع بقاء الكتابة والتدبير، فيؤدى من كسبهما لا من نفسيهما. وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه، فقال مولى: صنفها أو فارها، ففس هذا بإحارة؛

تزويج أمته أي من حر، أو من عبد لغيره، أما لو زوجها من عبد نفسه، فلا يجوز في ظاهر الرواية؛ لأنه ليس من باب الاكتساب. الاكتساب إذا به يحصل المهر والنفقة؛ إذ كل مهر وجب للأمة بعقد أو دخول فهو للمولى. (الساية) تزويج نفسها وإن كان من باب الاكتساب إلا أن هذا التزويج ليس لاكتساب المال، بل لتحصيل العفة، فإن مقصودها من تزويج نفسها شيء آخر سوى المال، فلم يكن مما يتناوله عقد الكتابة، بخلاف تزويج أمتها؛ لحوار أن يكون مقصودها مه مال، ومن المهر، والنفقة، والولد، فافترقا. لما بينا: إشارة إلى قوله: لأنه من باب الاكتساب. (البنية)

فالمهر دين في رقبته حتى لو مات العبد سقط المهر والنفقة؛ لأن محل الاستيفاء قد فات، كذا ذكره التمرتاشي. وبه قال أحمد، وبعض أصحاب الشافعي. [الساية ٢٣٩/٦] فيتعلق أي يؤدى من رقبته. دفعا للمضرة الخ لا يقال: دفع الضرر يحصل بالسعي والعمل؛ لأننا نقول: ذلك أمر يحصل بالتدريج، ولا يصار إليه إلا بعد الضرورة، كما في صورة المكاتب والمدبر. في دين التجارة. أي كما يباع في دين التجارة؛ قياساً على دين الاستهلاك، والجامع دفع الضرر عن الناس. (الساية)

مع بقاء الكتابة والتدبير يفهم منه أنه يجوز رفعهما أما رفع الأول فظاهر، وأما رفع الثاني فلا يجوز عندهم، نعم يجوز عند الشافعي، فإذا حكم انقاضي على مذهب الشافعي، كان له حكم العبد.

وله: أن اللفظ مطلق فيجري على إطلاقه كما في البيع، وبعض المقاصد في النكاح الفاسد حاصل، كالنسب ووجوب المهر والعدة على اعتبار وجود الوطاء، ومسألة اليمين ممنوعة على هذه الطريقة. ومن روح عند مادون به مسيويا مراد حارة وامرأة أسوة لغيرها في منها، ومعناه: إذا كان النكاح بمهر المثل، ووجهه: أن سبب ولاية المولى ملكه الرقبة على ما نذكره، والنكاح لا يلاقي حق الغرماء بالإبطال مقصوداً إلا أنه إذا صح النكاح وجب الدين بسبب لا مرد له، فثبته دين الاستهلاك، وصار كالمريض المدين إذا تزوج امرأة، فبمهر مثلها أسوة للغرماء. ومن روح أمه، فليس عند أن يئونها بـ الروح، ويكنها خدم المولى، وقال تروح: من ضربت كما وطئتها؛

اللفظ وهو قوله: تروح. (الساية) كما في البيع أي كما أن الأمر بالنسب مطلق يتطعم الفاسد والصحيح. (الساية) وبعض المقاصد كأن هذا جواب عما يقال: لا شيء يقصد به في النكاح، فأجاب بقوله: وبعض المقاصد حاصل. [الساية ٢٤٢/٦] على هذه الطريقة يريد طريقة إجراء اللفظ المطلق على إطلاقه، ولئن كان قول الكل، فالعذر لأبي حنيفة * أن معنى الأيمان على العرف. [العناية ٢٦٧/٣-٢٦٨] ومعناه: أي معنى قولنا: وامرأة أسوة للغرماء. (الساية) ما نذكره أي بعد هذه المسألة بقوله: ولنا أن الإنكاح إصلاح ملكه؛ لأن فيه تخصيصه عن الرنا الذي هو سبب الهلاك. (الساية) مقصوداً إنما قال: مقصوداً؛ لأن المانية إنما تتحقق بذلك، وأما إذا كان ضمياً، فلا معتبر به، وهما كذلك؛ لأن محلبة النكاح بالادمية، وحق الغرماء لا يلاقيها. (العناية) النكاح: بولاية المولى تخصيصاً للملك. (البناءة)

فسمها مثلها الخ و إذا كان أكثر منه فلا تساويهم، بل يؤخر إلى استيفائهم حقهم كدين الصحة مع دين امراض. (العناية) ان يئونها [التبوية أن يعلى بيه ويسها] يقال: بؤت لرجل مبرلاً، و بؤته مبرلاً أي هيأته، ومكنت له فيه. (العناية) وطنها فليس للسيد ولاية الملع إلا قبل أخذ المعجل، وليس للروح أن يجمعه من أن يستخدمها؛ لأن المستحق للروح ملك الحل لا غير. [مجمع الأهر ٥٣٧/١]

وله: أنه منع المبدل قبل التسليم، فيجَازَى بمنع البدل، كما إذا ارتدت الحرة، والقتل في أحكام الدنيا جعلَ إتلافاً حتى وجب القصاصُ والدية، فكذا في حق المهر. وإن هُتِلت حرة نفسها قل أن يدخل بها زوجها: فبها المهر، خلافاً لزفر رحمته هو يعتبره بالردة، وبقتل المولى أمته، والجامع ما بيناه. ولنا: أن جناية المرء على نفسه غير معتبرة في حق أحكام الدنيا، فشابه موتها حتفَ أنفِها، بخلاف قتل المولى أمته؛ لأنه يُعتبر في أحكام الدنيا حتى تجب الكفارة عليه. وإذا تزوج أمة: فالإدراك في العزل إلى المولى عند أبي حنيفة رحمته، وعن أبي يوسف ومحمد رحمتهما أن الإذن إليها؛ لأن الوطء حقها، حتى تثبت لها ولاية المطالبة، وفي العزل تنقيصُ حقها، فيشترط رضاها كما في الحرة،

ارتدت الحرة: تحارى مع البدن عند عدم تسليمها المبدل. (العناية) الحرة: قيد بالحرة؛ لأن الأمة إذا ارتدت، أو قبلت ابن الزوج، فمهم من قال بعدم سقوط المهر؛ لأن اسم ما جاء من قبل من له الحق، وهو المولى، ومهم من قال: بسقوطه؛ لأنه أولاً يجب لها، ثم ينتقل إلى المولى إذا فرغ عن حاجتها حتى لو كان عليها دين يصرف إلى دينها. والقتل إلخ: جواب عن قومه؛ لأن أميت مقتول بأجله. (العناية)

والدية أي في الحصة، وهنا لا يجب القصاص على المولى؛ لاستحالته أنه يجب عليه له لكن عليه الإثم. (السياسة) والجامع أي الجامع بين المقيس وهو قتل الحرة نفسها، وبين المقيس عليه، وهو ردة الحرة قبل الدخول، وقتل المولى أمته. [السياسة ٦/٢٤٨] ما بيناه. أنه مع المبدل قبل التسليم. (العناية)

فشابه إلخ: إذا لا يمكن إضافة القتل إليها حقيقة؛ لأن تمام القتل بالموت، ولا يتم إلا عند سقوط أهلية الفاعل، فلا يصح تحقيق القتل منها. لأنه يعتبر: فلا مهر حيث رجعاً تحب الكفارة عليه: [المولى] يعني إذا قتلها حصاً، وكذلك يجب الضمان على المولى إن كان عليها دين. (العناية) أمة: هذه المسألة من مسائل الجامع الصغير. (غاية البيان) في العزل: وهو أن يطأها، ويعزل شهوته عنها كيلا يتولد الولد. (السياسة)

ولاية المطالبة: فلا يجوز بيع رضاها. (البيان) في الحرة: أي كما يشترط الرضى في الحرة؛ لأن لها مطالبة الزوج بالوطء بالإجماع؛ لأن النكاح شرع صيانة لها عن السفاح، ودا بقضاء الوطء. [السياسة ٦/٢٥٠]

بخلاف الأمة المملوكة؛ لأنه لا مطالبة لها، فلا يعتبر رضاها. وجه ظاهر الرواية: أن العزل يُخلُّ بمقصود الولد، وهو حقُّ المولى فيعتبر رضاه، وبهذا فارقت الحرية. **و** **من** **حب** **بدر** **مذ** **له**، **ثم** **أعتب** **فلها** **الحيار** **حر** **كان** **و** **حب** **د** **عند** **ل** **قوله** **ل** **بريرة** **حين** **أعتقت**: 'مَلَكْتَ بُضْعَكَ فَاخْتَارِي'، **فالتعليل** بملك البضع **صَدَرَ** **مطلقاً**، فينتظم **الفصلين**، **والشافعي** **يخالفنا** فيما إذا كان زوجها حراً، وهو **محجوج** به،

الأمة المملوكة حيث يجوز مولاها أن يعز عنها رصبت أو لم ترص. (أساية) **لا مطالبة** لها فلا حاجة إلى ردّها في العز. **فأرقت الحرية** لأنّها الحق في الولد دون لامة، فمما وحد الفارق بطل القياس. [أساية ٦/ ٢٥١] **فلها حيار** إن شاءت أقامت معه، وإن شاءت فارقت سواء كان زوجها حراً أو عبداً. (العناية) **لبريرة الح** وحنفت الروايات في روح بريرة، هل كان حراً أو عبداً حين حيرت، فإن أصحابنا لا يفرقون بين الحر والعبد في ثبوت الحيار لها. [نصب الرأية ٣-٢٠٤-٢٠٥] **اعتب** أي أعتقتها عائشة **فالتعليل** **الح** بما قال: فالتعليل؛ لأنه من باب قوة: سها فسجد (العناية) **صدر مطلق** يعني أن الذي جعل علة ثبوت الحيار منبث الصنع، ولم يقصص بهما إذا كان زوجها حراً أو عبداً. [أساية ٦/ ٢٥٢] **الفصلين** وهو ما إذا كان زوجها حراً أو عبداً. (الأساية) **خالفنا** أي إن كان عبداً، فيها حيار، وإن كان حراً فلا حيار لها. وهو **محجوج** به أي الشافعي **محجوج** بهذا الحديث؛ لأن التعليل بملك الصنع مطلقاً ينتظم الفصلين. [البنية ٦/ ٢٥٢-٢٥٣]

أخرجه الترمذي من ثبوت صرق عن عائشة. [نصب الرأية ٣-٢٠٥-٢٠٤] وروى البخاري في 'صحيحه' عن أنس بن مالك قال: كان في بريرة ثلاث شمس. أرادت عائشة أن تشربها فعتقتها، فقال أهلها: ولنا الولاء، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: لو شئت شرطتنيهم، فلما لولاء من أعتق، قال: **من** **حب** **بدر** **مذ** **له** **و** **دحل** **رسول** **الله** **يوماً** **عنى** **عائشة** **وعنى** **لبار** **بريرة** **نعمور**، **فدعا** **بالعداء** **فأني** **حبر** **وإدام** **من** **أدم** **النيت**، فقال: **ألم** **أر** **خماً** **قالوا**: **بلى** **يا** **رسول** **الله** **ولكنه** **لم** **تصدق** **به** **بريرة** **فأهدته** **سا**، فقال: هو صدقة عيها وهدية لنا. [رقم: ٥٤٣٠، كتاب الأصعمة باب الأدم]

ولأنه يزاد الملك عليها عند العتق، فيملك الزوج بعده ثلاث تطليقات، فتملك رفع أصل العقد؛ دفعاً للزيادة. وكذلك المكاتبه يعني: إذا تزوجت بإذن مولاهما ثم عتقت: وقال زفر ^{رحمته} لا خيار لها؛ لأن العقد نفذ عليها برضاها، وكان المهر لها، فلا معنى لإثبات الخيار، بخلاف الأمة؛ لأنه لا يعتبر رضاها. ولنا: أن العلة ازدياد الملك وقد وجدناها في المكاتبه؛ لأن عتقتها قرءان وطلاقها ثنتان. **باب تزوجت أمة بغير إذن مولاهما، ثم عتقت: صحيح سكاك:** لأنها من أهل العبرة، وامتناع النفوذ لحق المولى، وقد زال، ولا حرج ^{في}؛ لأن النفوذ بعد العتق، فلا تتحقق زيادة الملك كما إذا تزوجت نفسها بعد العتق. **باب تزوجت بغير إذن مولاهما، ثم عتقت: صحيح سكاك:** لأنها من أهل العبرة، وامتناع النفوذ لحق المولى، وقد زال، ولا حرج ^{في}؛ لأن النفوذ بعد العتق، فلا تتحقق زيادة الملك كما إذا تزوجت نفسها بعد العتق.

ولابد بروداد الخ دليل معقول يراه: أن ملك الزوج يرداد. (الساية) **بطلان** فيرداد ملك الزوج عليها بسبب العتق بتطليقة، فيملك ثلاث تطليقات، ثم هي لا تملك دفع تلك الزيادة إلا برفع أصل السكاك. (الساية ٦/٢٥٤) **دفعاً للزيادة** أي دفعاً لصرر زيادة ملك الزوج عليها، وهذا الصرر يبرمها قصداً، خلاف صرره في بطلان ملكه، فإنه يبرمه ضمناً لدفعها لزيادة عليها، والصرر القصدي أقوى، فيدفع لتحمل الأدنى. وكذلك المكاتبه كان لها خيار سواء كان الزوج حراً، أو عبداً للزيادة الملك عليها. (العناية) **عتقت: بأداء بدل الكتابة.** (البنية)

أن العتق أي عتق إثبات خيار للأمة بعد العتق. (الساية ٦/٢٥٥) **بزوج مد** وفي "المسوط" وكذا الحكم في العتق. (الساية) **لأنها** [أمة] الخ أي بوجود مقتضي صلوة تركب لمدى هو لإيجاب وصول من أهله؛ يكونها من أهل العباد، وانتهى مانع؛ لأن مناح استود كان لحق المولى وقد ران [العناية ٣/٢٧٦] **على ألف الخ** وبما قل في صورة المسألة أن يسمى ألف، ومهر المئاة ليعتد أن يسمى وإن رد على مهر مثل، فهو بمولى إذا كان بدحول قبل العتق، وكان يسعى أن يكون ما يراه مهر مثل لمولى، وما رد للمرأة؛ لأن مهر المثل قيمة الصنع من كل وجه دون الرائد عليه، وصنع ملك المولى، فكان قيمته له، لا الرائد على قيمته ملكه، وجوابه ما ذكر في الكتاب بقوله: **ولابد بأن مهر الخ.** [العناية ٣/٢٧٧]

تم اعتقها مولاها: فأنهر ^{الألف} سموي؛ لأنه استوفى منافع مملوكة للمولى. وإن لم يدخلها حتى اعتقها، فأنهر ^{الألف} ها؛ لأنه استوفى منافع مملوكة لها، والمراد بالمهر: الألف المسمي؛ لأن نفاذ العقد بالعتق استند إلى وقت وجود العقد، فصحت التسمية ووجب المسمى، ولهذا لم يجب مهر آخر بالوطء في نكاح موقوف؛ لأن العقد قد اتحد ^{نكاح العضوي} باستناد النفاذ، فلا يُوجب إلا مهراً واحداً. ومن وصي أمه أو بنته: فهي أم ولد له، وعليه قيمتها، ولا مهر عنه. ومعنى المسألة أن يدعيه الأب، ووجهه: أن له ولاية تملك مال ابنه؛ للحاجة إلى البقاء، فله تملك جاريته للحاجة إلى صيانة الماء، غير أن الحاجة إلى بقاء نسبه دونها إلى إبقاء نفسه، فلهذا يتملك الجارية بالقيمة، والطعام بغير القيمة، ثم هذا الملك يثبت قبيل الاستيلاء شرطاً له؛ إذ المصحح حقيقة الملك أو حقه، وكل ذلك غير ثابت للأب فيها حتى يجوز له التزوج بها، ^{للأب} ^{الجارية} ^{بهاية الابن}

مملوكة لها فيجب الدل لها. (الساية) المسمى للمولى إن اعتقها بعد الدخول، والأمة إن اعتقها قبله. (العناية) ولهذا أي ولأجل نفاذ العقد مستنداً إلى وقت وجوب العقد وصحة التسمية. (الساية) وعليه قيمتها أي على الأب قيمة جارية. (الساية) ومعنى المسألة الخ: بما قال: معنى المسألة أن يدعيه الأب؛ لأن محمداً لم يذكر الدعوة في "الجامع الصغير" [العناية ٢٧٨/٣] مال الله مأكولاً، أو مشروباً. أي البقاء أي صيانة نفسه، لقوله - "أنت ومالك لأبيك". (الساية) هذا الملك أي ملك الأب جارية الابن. شرطاً له أي حال كونه شرطاً للاستيلاء أي صحة الاستيلاء (الساية)

إذ المصحح [يعني للاستيلاء] الخ معناه: أن المصحح للاستيلاء حقيقة الملك، كما هو ظاهر الرواية، أو حقه كما هو مروي عن أبي يوسف، فإن ما للمولى من حق الملك في مال مكاتبه يكفي لصحة الاستيلاء في رواية عنه حتى لو ادعى ولد جارية مكاتب ثبت نسبه منه حتى يجوز الخ فنت. هذا لا يصلح استدلالاً، لأن الخصم لا يسلمه، فإن الشافعي لا يجوز تزوج جارية الابن للأب، فكان ذكره تفريراً، لا تأييداً، ولكن المحل التأيد.

فلا بد من تقديمه، فتبين أن الوطاء يلاقي ملكه، فلا يلزمه العقر. وقال زفر والشافعي **ح**. يجب المهر؛ لأنهما يُثبتان الملك حكماً للاستيلاد كما في الجارية المشتركة، وحكم الشيء يعقبه، والمسألة معروفة. قال: **و** لو كان الأس رَوَّحَهَا أَنَاهُ، ^{أي (إضافه)} **ف** لو لم يولد له ولا فيه حب، ^{أي} وعنده مهر، ^{أي} وروَّحَهَا حَرْبًا؛ لأنه صح التزويج عندنا - **خ** - خلافاً للشافعي **ي** - لخلوها عن ملك الأب، ألا يُرى أن الابن ملكها من وجه، فمن المحال أن يملكها الأب من وجه؟ وكذا يملك من التصرفات ما لا يبقى معه ملك الأب لو كان، فدل ذلك على انتفاء ملكه، ^{أي} إلا أنه يسقط الحدُّ للشبهة،

تقديمه أي تقدم الملك على الوطاء كيلا يقع فعنه حراماً، أو لكونه شرطاً لصحة الاستيلاد وشرط الشيء يسبقه. [الساية ٢٥٩/٦] **العقر** في استيلاد الخوهره: العقر في الحرائر مهر امثل، وفي الإماء عشر قيمة الكبر، ونصف عشر قيمة التيب، وقيل: في الخواري يطر إلى مثل تلك الحارية حملاً ومولى بكم تزويج، فيعتبر بذلك، وهو المختار. (رد المحتار) **حكماً للاستيلاد**: فإنه سقط الإحصان بهذا الوطاء، ولو كان في الملك لما سقط، وحد قاذفه. [البنابة ٢٥٩/٦]

الحارية المنسركة فإنه إذا استولدها أحدهما وادعى ولده، فإنه يثبت سبه، ويجب عليه نصف العقر. [الساية ٢٦٠/٦] **والمسألة معروفة** يعني في شروح 'إجماع الصغير' وغيرها أن الملك عندما يثبت قبل الاستيلاد شرطاً له، وعنده بعده حكماً له، والذي ذهبا إليه هو الصواب؛ لأنهما قد اتفقا على أن استيلاد الأب حارية ولده صحيح، ومن شرط صحته وقوع الوطاء في الملك، حتى لو حلا عنه أصلاً لم يصح، كما في حارية الأجنبي، فلا بد من تقديمه صيانةً لفعله عن الحرمة، وصيانةً للولد عن الرق. [العناية ٢٧٩/٣]

خلافاً للشافعي لأن للأب حق الملك في مال ولده، حتى لو وطئ حارته علماً بحرمتها عليه لم يرمه الحد، وكل من له حق الملك في حارية لا يجوز تزويجه بها كامولاً إذا تزوج أمة من كسب مكاته. [العناية ٢٧٩/٣] **فمن المحال إلح** لأنه إذا ثبت له من وجه لا يثبت للأس من ذلك الوجه.

من التصرفات. كالوطء والبيع والتزويج والهبة والإعتاق والإحارة وغيرها. (الساية) **أنه يسقط إلح** جواب عن قول الخصم: لو وطئ حارته علماً بحرمتها عليه لم يحد، ولم يذكره في الكتاب. [العناية ٢٨٠/٣]

فإذا جاز النكاح صار ماؤه مصوناً به فلم يثبت ملك اليمين، فلا تصير أمّ ولد له؛ ولا قيمة عليه فيها، ولا في ولدها؛ لأنه لم يملكهما، وعليه المهر؛ لالتزامه بالنكاح، وولدها حرّاً؛ لأنه منكه أخوه، فعتق عليه بالقرابة. قال: **وإذا كنت حرّاً حبست** **ففسد لمولاه أعنته على** **فمعتق ففسد له** **ج**. وقال زفر **لا يفسد**. وأصله: أنه يقع العتق عن الأمر عندنا حتى يكون الولاء له، ولونوى به الكفارة يخرج عن عهدها، وعنده يقع عن المأمور؛ لأنه طلب أن يعتق المأمور عبده عنه، وهذا محال؛ لأنه لا عتق فيما لا يملكه إن آدم، فلم يصح الطلب فيقع العتق عن المأمور. ولنا: أنه أمكن تصحيحه بتقديم المالك بطريق الاقتضاء؛ إذ الملك شرط لصحة العتق عنه، فيصير قوله: "أعتق" طلب التملك منه بالألف، ثم أمره بإعتاق عبده الأمر عنه، وقوله: "أعتقت" تملكاً منه، ثم الإعتاق عنه، وإذا ثبت الملك للأمر ففسد النكاح لالتنافي بين الملكين. **وإذا فسد المهر** **ففسد المهر** **ج**. **والولاء للسنة**. وهذا عند أبي حنيفة ومحمد **ج**. وقال أبو يوسف **ج**. هذا والأول سواء؛

ولا فسد عليه أي ولا قيمة بواحدة على الأب في الحرية (اساية) **جود** أي لاس ماله الحارية. قال أي محمد في الجمع صغير (اساية) **أعنته** تقديره: عتق عبده الذي هو لك في الحال عند بيعك بـ **د** نصيبك أنه كان عبي فمعتق أمره بعتاق عبده الأمر عنه. [إعانة ٣ ٢٨١] **للكفارة** أي ولو نوى بعتقه الكفارة أي عليه أي كفارة كذب (اساية) **تسك منه** وقوله: **أعتقت** يكون بمعنى قوله: بعتته منك، وأعتقته عنك. (العناية) **بين الملكين**: أي بين منك الرقبة وملك المتعة. (البناية) **والولاء للسنة** وتسقط الكفارة عنه إذا نوى، ولا يبرأ الألف. وقال زفر يقع العتق عن المأمور حتى يكون لولاء له، وتسقط الكفارة عنه إذا نوى، ولا يبرأ الألف على الأمر. [اساية ٦ ٢٦٣]

لأنه يُقدَّم التملك بغير عوض؛ **تصحیحاً لتصرفه**، ويُسقط اعتبار القبض، كما إذا كان عليه كفارةً ظاهراً، فأمر غيره أن يُطعم^{بغيره} عنه. ولهما: أن الهبة من شرطها القبض، بالنص فلا يمكن إسقاطه ولا إثباته اقتضاءً؛ لأنه فعل حسيّ بخلاف البيع؛ لأنه تصرف شرعي، وفي تلك المسألة الفقير ينوب عن الأمر في القبض، أما العبد فلا يقع في يده شيء؛ لينوب عنه.

نصحاً لتصرفه أي لتصرف الأمر؛ لما أن تصحيح كلام العاقل واجب مهما أمكن، وقد أمكن ههنا بإسقاط اعتبار القبض؛ لأنه شرط، وقد أمكن ذلك بإسقاط القول الذي هو الركن، فلأن يمكن بإسقاط الشرط أولى. [العناية ٢٨٢/٣] **الفصل** الذي لا بد منه في الهبة. **النص** وهو قوله: "لا تصح الهبة إلا مقبوضة". (العناية) **لأنه فعل حسي** [والفعل الحسي لا يمكن اعتبار سقوطه] يعني أنه ليس من جنس القول، فلا يمكن أن يكون ثابتاً في ضمن قوله: أعتقت. [العناية ٢٨٢/٣]

بصرف شرعي أي فيصح أن يثبت في ضمنه. (العناية) **وفي تلك المسألة** أي في مسألة الأمر بالإطعام: الفقير ينوب عن الأمر في القبض كالفقير في باب إركاء ينوب قبضه عن الله تعالى، ثم يصير قابضاً لنفسه. أما العبد فلا يقع في يده شيء؛ لأن الإعتاق إتلاف الملك. [العناية ٢٨٢/٣]

باب نكاح أهل الشرك

باب نكاح أهل الشرك - وفي عدة كافر - وحدث في نسخة -
وهذا عند أبي حنيفة - وقال زفر - النكاح فاسد في الوجهين
إلا أنه لا يُتَعَرَّضُ لهم قبل الإسلام والمرافعة إلى الحكام. وقال أبو يوسف ومحمد -
في الوجه الأول كما قال أبو حنيفة - وفي الوجه الثاني كما قال زفر - له: أن
الخطابات عامة على ما مر من قبل فلتزمتهم، وإنما لا يُتَعَرَّضُ لهم لذمتهم إعراضاً
لا تقريراً، وإذا ترافعوا أو أسلموا والحرمة قائمة: وجب التفريق. ولهما: أن حرمة نكاح
المُعْتَدَّةِ مُجْمَعٌ عليها، فكانوا ملتزمين لها، وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيها،

نكاح أهل الشرك لما ذكرنا نكاح الرقيق للمساة التي ذكرنا، ذكر من هو أدون مسرة، وأحسن منهم
رثة، وهم أهل الشرك الذين لا كتاب لهم. (العناية) بغير شهود هذه من مسائل القنبري، كذا في 'عناية البيان'.
وفي نظره: لأن كلاماً في أهل الشرك، ولا يجوز للمسلم نكاح مشركة حتى تكون في
عدته، ويجوز أن يصور بأن أشركت بعد الطلاق - وبعيد بالله - وهي في عدة المسلم. [العناية ٣ ٢٨٣]
الوجه الأول: وهو الزوج بغير شهود. (العناية)

في الوجه الثاني وهو الزوج في عدة كافر آخر. (العناية) أن الخطابات كقوله - 'لا نكاح إلا بشهود'
وجوه (العناية) من - إشارة إلى ما قال في أول الفصل الذي فيه ترويح النصارى بقوله: وهذا الشرع
وقع عاماً فنزل الحكم على العموم. (السياسة) غراض كما تركناهم وعادة الصم إعرافاً. (العناية)
والحرمة قائمة: أي حرمة النكاح متحققة في صورتها الترافع والإسلام.

وجب التفريق بين من كان منهم من الأرواح والروحات. (السياسة) فكانوا ملتزمين فكان باطلاً
في حقهم أيضاً؛ لأنهم أمتاع لنا، ولكن لا يتعرض عقد الدمة، فلم ترافعوا أو أسما وجب الحكم بما هو
حكم لإسلام. [السياسة ٦/٢٦٦] مختلف فيها فإن ملكاً وس أبي ليلى بخوارنه. (العناية)

ولم يلتزموا أحكامنا بجميع الاختلافات. ولأبي حنيفة **رحمه الله**: أن الحرمة لا يمكن إثباتها حقاً للشرع؛ لأنهم لا يُخاطبون بحقوقه، ولا وَجْهٌ إلى إيجاب العدة حقاً للزوج؛ لأنه لا يعتقده، بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم؛ لأنه يعتقده. وإذا صح النكاح، فحالة المرافعة والإسلام حالة البقاء، والشهادة ليست شرطاً فيها، وكذا العدة لا تنافيها كالمكروهة إذا وطئت بشبهة. **فإذا تزوج المجوسي أمه أو أخته، ثم نسما: فرق بينهما؛ لأن نكاح المحارم له حكم البطلان فيما بينهم عندهما، كما ذكرنا في العدة، ووجب التعرض بالإسلام فيُفرَّق،**

أن الحرمة **الح**: أي حرمة النكاح إما هي للعدة؛ لكونه نكاح المكروهة من وجه، وثبت العدة إما أن يكون للشرع، أو لزواج، لا سبيل إلى الأول؛ لأنهم لا يُخاطبون، ولا إلى الثاني؛ لأنه لا يعتقده. [العناية ٢٨٤/٣] **لا يُخاطبون** وهذا لا يتعرض لهم في الحمر والخمر. (الساية) **حقوقه**: [أي حقوق الشرع] الحق وإن كان راجعاً إلى العباد، لكن إذا كان نفعه عاماً غير متعلق بمصلحة خاص، فهو مضاف إلى الشرع، وإن كان راجعاً إلى شخص مخصوص، فهو مضاف إلى العبد، فيقال: حق العبد.

لأنه [أي لأن الروح] **لا يعتقده**: يعني أن إثبات الحرمة لا يجوز أن يكون من جهة الشرع؛ لعدم توجه الخطاب، ولا يجوز أن يكون من جهة الروح؛ لأنه لم يعتقد ذلك، فإذا لم يكن معتقداً لم يثبت له حق؛ لأن الحق فرع الاعتقاد. **تحت مسلم** لأنه وإن لم يثبت حقاً للشرع، لكنه يثبت حقاً للروح؛ لأنه معتقد.

شرطاً فيها أي في حالة البقاء، وهذا لو مات الشهود لم يطل النكاح. (الساية) **كالمكروهة الح** يعني إذا تزوج مكروهة شخص، ووطئها بتوهم أنه مات زوجها، وبعد ذلك طهر أنه حي، يجب العدة مع بقاء النكاح الأول، فظهر عدم منافاة العدة لقاء النكاح. **فإذا تزوج المجوسي**: لعل التحصيل به ما عني أن حوار نكاح المحارم محض بالمجوس. **فيما بينهم أي في حقهم عندهما حتى لا يترتب عليه إرث ولا غير ذلك من الأحكام**، لكن إنما لم يتعرض لهم بعد الدمة فإنه مابع للتعرض، فإذا أسلموا بطل عقد الدمة فتعرض هم. **في العدة** أشار به إلى ما ذكر في المسألة المتقدمة بقوله: ولهما أن حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها فكانوا مترمين. [الباية ٢٦٧/٦]

وعنده: له حكم الصحة في الصحيح إلا أن المحرمة تنافي بقاء النكاح، فيُفَرَّقُ،
 بخلاف العدة؛ لأنها لا تنافيه. ثم بإسلام أحدهما يفرَّق بينهما، وبمرافعة أحدهما
 لا يُفَرَّقُ عنده بخلاف لهما. والفرق: أن استحقاق أحدهما لا يَبْطُلُ بمرافعة صاحبه؛ إذ
 لا يَتَغَيَّرُ به اعتقاده، أما اعتقادُ المُصْرِّ بالكفر لا يعارض إسلامَ المسلم؛ "لأن الإسلام
 يعلو ولا يُعْلَى"، ولوترافعا يُفَرَّقُ بالإجماع؛ لأن مرافعتهما كتحكيمهما. ولا حرج
 لأنه مستحق للقتل،

سواء على ما ذكرنا أن المحرمة إما أن تكون للشرع، أو لمروح إلخ، وقوله: في الصحيح؛
 احتراز عن قول مشايخ الفرق: إن له حكمه بقصد عده؛ لأنه لو كان له حكم الصحة لما فرق بينهما
 في لبقاء، وقوله: لا أن المحرمة، حوت عن هذا التشكيك. [لعاية ٣ ٢٨٥ | نداء النكاح كما أنها تنافي
 حدوثه، مثال ذلك أنه نزوح صغيرة، فتنتأها شريكة الدس، فإنها تضير أختاً رضاءاً له، فيصل نكاحها.
 بإسلام أحدهما: أي فيما إذا تزوج المحوسي.

بالتفاق، وكذلك بمرافعة أحدهما وصحت حكم الإسلام عدهما؛ لأن إسلام أحدهما
 كإسلامهما في حد ذاته يفرق، فكذلك مع أحدهما يكون كمرافعتهم؛ لأنه برفعة العقد حكم الإسلام كما
 رد اسم. [عامة ٣ ٢٨٥ | زحف على من يفرق بإسلام أحدهما، وحدهم من من يرافعه أحدهما. (السمه)
 يستحق أحدهما [بقاء هذا نكاح] أي مستحقه سبب له باعتقاده لا بفصل مرافعة صاحبه، بل
 باعتقاده صار معارضاً لاعتقاد الآخر، فبقى حكم الصحة على ما كان، كما في 'الكافي'.

لأنه سببهم ح. وبحكمه رجلا وصحت منه حكم الإسلام، أنه أن يفرق بينهما، فيفاسي أن يثبت
 عدم ولاه [عامة ٣ ٢٨٦ | استلهمه] وبسبب تحكما حقيقة، إذ معنى مدفوعة عرض لأحوال
 لأجل حكمه، فبسبب مرافعة حكيم، نعم سببها حكيم لأنه مستحق للقتل. أي لأن مرتد مستحق
 بفصل نفس برده؛ فلو من سبب دسه وقتونه، فلا نسقم نكاحه مضاعفة من سبب ولا ردوح
 والتناسل؛ لأن ذلك للبقاء، وهو مستحق للقتل فصار كالمرتد. (النهاية)

والإمهال ضرورة التأمل، والنكاح يشغله عنه، فلا يُشرع في حقه. **ولا يبروحها مسلم ولا كافر؛ لأنها محبوسة للتأمل، وخدمة الزوج تشغلها عنه، ولأنه لا ينتظم بينهما المصالح، والنكاح ما شرع لعينه بل لمصالحه. فان كان أحد** **مسماً: فالولد على دمه، وكانت إن أسلم أحدهما** **بإسلامه؛ لأن في جعله تبعاً له نظراً له.** **كتابي؛ لأن فيه نوع نظير له؛ إذ الجوسية شر منه، والشافعي يخالفنا فيه؛ للتعارض،** **و نحن بينا الترجيح. ود سبب مردوده كافر.** **أسمة: فهي امرأته، وإن نكح أسمة، وإن أسمة الروح وتحت محبوسية؛ حرمت غيباً.**

والإمهال الخ هذا جواب سؤال، وهو أن يقال: يسعى أن لا يعمل المرتد؛ لأنه مستحق للقتل، فأجاب بقوله: والإمهال أي إمهال المرتد ثلاثة أيام بضرورة التأمل، ليتأمل فيما عرض له من الشهية، فيما وراء ذلك جعل كاه لا حياة له حكماً. [الساية ٢٦٩/٦] **ولا كافر** م يتعرض للمرتد، إما لاندراجه في الكافر، أو لأنه علم من السابق أنه لا يجوز للمرتد أن يتزوج. **لأن محبوسه** ولا تقتل بل تحبس حتى يظهر عليها الدليل، أو تموت في السجن. **فإن كان أحد** **الروح مسلماً والروحة كتابية، أو كانت الروحة مسمة والروح كافراً، وصورته: أهما كافران، ثم أسلمت الزوجة، وبعد الإسلام قل التفريق ولدت، وبما قيدنا بأهما كافران؛ إذ لا يجوز أن تكون الزوجة مسلمة، والروح كافراً. إن أسلم أحدهما** **لأن فيه** أي في جعل الصغير كتابياً نوع نظر له. (الساية) **حائلاً** أي في جعل الولد تبعاً للكتابي (للتعارض)؛ جعله تبعاً للكتابي يوجب حل الديعة والنكاح، وجعله تبعاً للمحبوسي يوجب حرمة ذلك، فوقع التعارض إذ الكفر مئة واحدة، والترجيح للمحرم، ونحن بينا الترجيح، وهو قوله؛ لأن فيه نوع نظر. [العناية ٢٨٧/٣] **كافر** أطلق الكفر في قوله: وروحها كافر؛ لعدم نكاح المسلمة مع كافر أي كافر كان. (العناية) **وتحت محبوسية** قيد الزوجة بالمحبوسية؛ لأنها إن كانت كتابية فلا عرص ولا تفريق. (العناية)

وإن أنت: فرق القاصي بينهما، ولم يكن لفرق بينهما طلاقاً. وقال أبو يوسف - : لا تكون الفرقة طلاقاً في الوجهين، أما العَرَضُ فمذهبننا. وقال الشافعي - : لا يُعَرِّضُ الإسلام؛ لأن فيه تعرُّضاً لهم، وقد ضمناً بعقد الذمة أن لا تتعرَّض لهم إلا أن ملك النكاح قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفس الإسلام، وبعده متأكد فيتأجل إلى انقضاء ثلاث حيض كما في الطلاق. ولنا: أن المقاصد قد فاتت فلا بد من سبب يمتن على الفرقة، والإسلام طاعة لا يصلح سبباً لها، فيُعَرِّضُ الإسلام؛ لتحصل المقاصد بالإسلام، أو تثبت الفرقة بالإباء. وجه قول أبي يوسف - : أن الفرقة بسبب يشترك فيه الزوجان فلا يكون طلاقاً كالفرقة بسبب الملك. ولهما: أن بالإباء امتنع عن الإمساك بالمعروف مع قدرته عليه بالإسلام، فينوب القاضي منابه في التسريح كما في الحب والعنة، أما المرأة فبيست بأهل للطلاق، فلا ينوب منابها عند إبانها. ثم إن فرق القاصي بينهما بينهما. فيها مهر إن كان دحل كما؛ لتأكده بالدخول، وإن لم يكن دحل كما؛ فلا مهر كما؛

ثلاث حيض قال الشراح: قوله: ثلاث حيض ليس بصواب، بل الصواب ثلاثة أشهر؛ لأن العدة عنده بالأضهار. وقيل: معناه كأن الشافعي يقول: يعني أن يتأجل عدكم إلى انقضاء ثلاث حيض. [الباية ٢٧٢/٦] في الطلاق يريد أن نفس الطلاق قبل الدخول يرفع اسكاح، وبعده لا يرفع إلا بانقضاء العدة. (الباية) فاتت أي بالإسلام أحد الروحين. سببها لأنه سبب لإثبات العصمة وتأكيد الملك به. (النهاية) أن الفرقة الح يعني أن سبب هذه الفرقة يشترك فيه الزوجان على معنى أنه يتحقق منهما، وهو الإباء واردة، ومثل هذه الفرقة تكون بغير طلاق كالفرقة الواقعة باحرمية ومثك أحد الروحين صاحبه. (النهاية) بالانباء أي إباء الروح عن الإسلام. كما في الحب والعنة أي كما إذا وجدت روحاً محبوباً، وهو مقطوع الذكر والخصيتين، أو وجدته عيباً، فإن القاصي يفرق بينهما عند صب المرأة. [الباية ٢٧٤/٦] إبانها: لعدم تصور التسريح منها. (الباية)

لأن الفرقة من قبلها والمهر لم يتأكد، فأشبهه الردة والمطاوعة. وإد سبب له دار الحرب وروحها كافر، أو أسلم أخري وخته محوسية: م تقع الفرقة منها، حتى يحض ثلاث حيض. ثم تبين من روجها؛ وهذا لأن الإسلام ليس سبباً للفرقة، والعرض على الإسلام متعذر؛ لقصور الولاية، ولا بد من الفرقة؛ دفعاً للفساد، فأقمنا شرطها - وهو مضي الحيض - مقام السبب كما في حفر البئر، ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها. والشافعي رحمه الله يفصل كما مر له في دار الإسلام. وإذا وقعت الفرقة والمرأة حرة، فلا عدة عليها، وإن كانت هي المسلمة فكذلك عند أبي حنيفة رحمهما خلافاً لهما،

الردة أي إن ارتدت، أو طاعت من الروح قبل الدخول، فلا مهر لها. ومطاوعة قال الأتراري: المطاوعة بفتح الواو لا كسرهما؛ لأنه مصدر أي مطاوعة المرأة من روجها، قلت: يجوز كسر الواو أيضاً، ويكون اسم الفاعل من طأوع. [الساية ٢٧٤/٦]

فأقمنا شرطها إلخ لما أن انقضاء ثلاث حيض شرط السبوة في الطلاق الرجعي، وشرط انقطاع علائق النكاح في الطلاق البائن. مقام السبب: قال في 'النهاية': وهو تفرق القاضي عند إباء الروح الإسلام فكأنه أراد أنه سبب بطريق البينة وإلا فقد تقدم أن سبب الفرقة هو الإباء. (العناية)

في حفر البئر يعني في قيام الشرط مقام السبب ودلت لأن الأصل إضافة النكاح إلى فعل الواقع في الشر التي حصرت على قارعة الطريق لأنه هو العلة لكنه تعذر ذلك لكونه طبيعياً لا تعدي فيه ثم إضافته إلى السبب وهو المشي وقد تعذرت كذلك لأن المشي في الطريق مباح لا محالة فأصيب إلى الشرط وهو حفر البئر لأنه لم تعارضه العلة والسبب وله شبه بالعلة من حيث تعيق الحكم به وجوداً وفيه تعدد لأنه في غير ذلك الحافر وموضعه أصول الفقه ثم المرأة إذا كانت مسلمة فهي كالمهاجرة على ماسياتي حكم المهاجرة وإذا كان الزوج هو المسلم فلا عدة عليها بالاتفاق. [الكفاية ٢٩٠/٣]

والشافعي رحمهما يفصل حيث يقول: إن كان قبل الدخول تقع الفرقة في الحال، وإن كان بعد الدخول يتوقف على انقضاء ثلاث حيض. (الناية) كما مر له: أي من قوله: فإن كان قبل الدخول إلخ. (الساية) فلا عدة عليها: أي بالإجماع؛ لأن حكم الشرع لا يشت في حقها، ذكر في شرح الطحاوي سواء كان قبل الدخول أو بعده. [البنية ٢٧٥/٦]

وسياتيك إن شاء الله تعالى. **ود** المسم به ح كسامة: فهما على كجهما، لأنه يصح النكاح بينهما ابتداءً، فلأن يبقى أولى. **قال:** **ود** جرح أحد الزوجين من دار الحرب ^(المسلم والكافية) مسماً، **ودفع** لسمه **سهم**، وقال الشافعي: لا تقع، **ود** شئ أحد الزوجين، **ودفع** **سهم** **سهم** **يعبر** **دفع**، **ود** **سهم** **دفع** **سهم**، وقال الشافعي: **دفع** وقعت. فالحاصل: أن السبب هو التباين دون السببي عندنا، وهو يقول: **بعكسه**. له: أن التباين أثره في انقطاع الولاية، وذلك لا يؤثر في الفرقة، كالحربي المستأمن والمسلم المستأمن. أما السبي: فيقتضي الصفاء للسبي، ولا يتحقق إلا بانقطاع النكاح، ولهذا يسقط الدّين عن ذمة السبي. ولنا: أن مع التباين حقيقةً وحكماً لا تنظم المصالح فشاها المحرمية،

وساست أي في مسألة المهاجرة، قال الأتراري: بعد ثلاثة عشر خطأ، وقال الكاكي في باب العدة: والأول هو الأصوب. [السابع ٢٧٦/٦] **وي** لأن البقاء أسهل من الانتداء، فكم من شيء يتحمل في النكاح حالة النقاء وإن لم يتحمل في الانتداء، ألا ترى أن أسكوحة إذا وطئت بشبهة تعدل له، وتفي المعتدة من وطء شبهة ابتداء. [العناية ٢٩١/٣] **بعكسه** أي الشافعي يقول: بعكس ما قلنا، حيث يقول: إن السبي هو سبب البينة لا التباين. [البنية ٢٧٦/٦]

كالخري المسام الخ أي كالحربي إذا دخل داراً بأمان، فإن ولايته قد سقطت؛ إذا أراد بانقطاع الولاية سقوط مالكيته عن نفسه وماله، وكالمسلم إذا دخل دار الحرب بأمان، فإن ولايته انقضت، ولم يؤثر في الفرقة، وهذا الإبطال دليل الخصم. [العناية ٢٩١/٣] **الصف** أي الخلو، أي يقتضي صفاء السبي [أي كونه حائضاً لسبي]. (البنية) وهذا أي ولأن السبي يقتضي الصفاء. (الساية)

حفن **وحكماً** أي من حيث الحقيقة، ومن حيث حكمه، أما حقيقة فإن يكون أحدهما في دار الحرب، والآخر في دار الإسلام، وأما حكماً فإن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع، بل يكون على سبيل القرار والسكنى. وفي قوله: حكماً جواب عن قوله: كالحربي المستأمن، والمسلم المستأمن؛ لأن الحربي المستأمن وإن كان في دار الإسلام حقيقة، ولكن هو في دار الحرب حكماً؛ لأنه على بية الرجوع، فذلك م يترتب عليه حكم التباين، وكذلك المسلم المستأمن حتى لو انقطعت بية الرجوع، كان حكم التباين ثابتاً في حقه. [الساية ٢٧٧/٦]

والسبي يوجب ملك الرقبة، وهو لا ينافي النكاح ابتداءً، فكذلك بقاء فصار كالشراء، ثم هو يقتضي الصفاء في محل عمله - وهو المال - لا في محل النكاح، وفي المستأمن لم تتباين الدار حكماً؛ لقصد الرجوع. **وإذا حررت امرأة سباً منها حرة:** **حار أن تتزوج، ولا عدة عليها عند أبي حنيفة.** وقالوا: عليها العدة؛ لأن الفرقة وقعت بعد الدخول في دار الإسلام، فيلزمها حكم الإسلام. ولأبي حنيفة: أنها أثمر النكاح المتقدم وجبت إظهاراً لخطره، ولا خطرَ لملك الحربي، ولهذا لا تجب العدة على المسيبة. **وباب كتاب حاملاً:** **لم تتزوج حتى تضع حملها.** وعن أبي حنيفة: أنه يصح النكاح، ولا يقربها زوجها حتى تضع حملها، كما في الخبلى من الزنا، وجه الأول: أنه ثابت النسب، فإذا ظهر الفراش في حق النسب، يظهر في حق المنع من النكاح احتياطاً.

والسبي هذا رد دليل الخصم. (الساية) **بدء** بأن روح أمته لغيره. (الساية) **فصار** أي صار السبي كالشراء من حيث إن النكاح لا يفسد بالشراء، فكذلك بالسبي لعدم المنفعة. [العناية ٢٩٣/٣] **ثم هو إلح** أي سيما أن السبي يقتضي الصفاء لكن في محل عمله وهو المال، حتى يثبت الملك في رقبة السبي يسالي على الخصوص، لا في محل النكاح، وهو منافع البضع؛ لأن ذلك من خصائص الإنسانية لا المالية، وقد اندرج في هذا الجواب عن قوله: ولهذا يسقط الدين عن دمة السبي؛ لأن الدين في الدمة، وهي من محل عمله؛ لأنها هي الرقبة. [العناية ٢٩٣/٣] **وفي المستأمن إلح** جواب عن قوله: كالحربي المستأمن، أو المسلم المستأمن. (العناية) **حكماً** وكان قد احترق بقوله: وحكماً عن ذلك، فإن التباين وإن وجد في المستأمن حقيقة لكنه لم يوجد حكماً؛ لقصد الرجوع. [العناية ٢٩٣/٣] **ولهذا** أي ولأجل أن ليس لملك الحربي خطر. (الساية) **حاملاً** أي المرأة الحارثة إليها مهاجرة. **يصح النكاح** أي لأنه لا حرمة للحربي، فحرؤه أولى. (العناية) **الخبلى من الزنا:** لا يصح الوطء حتى تضع حملها. (البنية)

قال: وإذا ردت امرأة حرة عن الإسلام، فعلى الزوج أن يردّها، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف **ممنوع**. وقال محمد: **إن كانت الرّدة من الزوج، فهي فرقة بطلاق**. هو يعتبره بالإباء، والجامع ما بيناه، وأبو يوسف **منع** من علي ما أصّلنا له في الإباء، وأبو حنيفة **فرّق** بينهما، ووجه الفرق: أن الرّدة منافية للنكاح؛ لكونها منافية للعصمة، والطلاق رافع، فتعذر أن تُجعل طلاقاً بخلاف الإباء؛ لأنه يفوت الإمساك بالمعروف، فيجب التسريح بالإحسان على ما مر، ولهذا تتوقف الفرقة بالإباء على القضاء، ولا تتوقف بالردة. **ثم إن كان الزوج قد ردت عنها قبل أن يدخل بها، ويصنف مهرها ما يدخل فيه، وإن كان قد ردت عنها قبل أن يدخل بها، فلا يدخل فيه، ولا نفقة لها قبلها.** قال: وإذا ردت معتمة مسأمة معها، فهي على نكاحها استحساناً، وقال زفر: **يطلق؛ لأن ردة أحدهما منافية،**

ان كتب الخ وإن كانت من المرأة فهي غير طلاق، هو يعتبره بالإباء، والجامع ما بيناه يعني قوله: امتنع عن الإمساك بالمعروف. (العناية) بالإباء عن الإسلام إذا أسمت المرأة. **على ما أصّلنا** وهو أن الفرقة سبب يشترط فيه الزوجان، والطلاق مما يختص بالزوج. (العناية) **وأبو حنيفة فرّق** بين الإباء والارتداد، فجعل الفرقة بإباء المرأة طلاقاً دون الرّدة، ووجه الفرق: أن الرّدة منافية للنكاح؛ لكونها منافية للعصمة؛ لأنها تسح النفس والمال، وتطل أمك والنكاح. والطلاق ليس منافي للنكاح؛ لأنه رفع له بعد تحققه مسأمة، والمنسب عن الشيء الراجع له لا ينافيه، فلا تكون الرّدة طلاقاً، بخلاف الإباء؛ لأنه يفوت إمساكاً بالمعروف وليس منافي للنكاح، فيجب التسريح بالإحسان. [العناية ٢٩٧/٣]

خلاف لاباء لأن الإباء امتناع عن الإمساك بالمعروف مع قدرته على الإمساك، فيسبب القاصي منه في التسريح [الساية ٦- ٢٨٢] وهذا أي لكون الرّدة منافية للنكاح دون الإباء. (العناية) **من فنيها** يعني فكانت كالناشئة، ولا نفقة لها. (العناية)

وفي ردّهما ردة أحدهما. ولنا: ما روي أن بني حنيفة ارتدوا ثم أسلموا، ولم يأمرهم الصحابة ^{بأن} بتجديد الأنكحة، والارتداد منهم واقع معاً لجهالة التاريخ، ولو أسلم أحدهما بعد الارتداد فسد النكاح بينهما؛ لإصرار الآخر على الردة؛ لأنه مناف كابتدائها. ^{الردة}

أن بني حنيفة هم حي من العرب ارتدوا مع الزكاة، وبعث إليهم أبو بكر الصديق ^{عليه السلام} الجيوش فأسلموا. (العناية)

باب القسم

وإذا كان ندر حل امرأتان خبرتان فعليه أن يغسل منهما في القسم، كبرس كتاب
 أو نس، ثم أحدهما خبر، والأخرى ساء؛ لقوله "من كانت له امرأتان ومال
 إلى إحدهما في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل"، وعن عائشة رضي الله عنها: "أن النبي
 كان يعدل في القسم بين نسائه وكان يقول: اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذي
 فيما لا أملك" يعني: زيادة المحبة، ولا فصل فيما روينا، والقديمة والجديدة سواء؛
 لإطلاق ما روينا، ولأن القسم من حقوق النكاح، ولا تفاوت بينهما في ذلك،

باب القسم لما ذكر حوار عدد من النساء لم يكن بد من بيان العدد الوارد من إشارع في حقهن في باب
 على حدة، لكن اعتراض ما هو أهم بالذكر من بيان حوار النكاح وعدمه الراجعين إلى أمر الفروج وغيرهما
 أوضح تأخيرها. وإذا كان يعطى الذكر وإن كان مستنداً إلى المؤث الحقيقي لفروج الفصل كما في
 قولك: حصر القاضي اليوم امرأة. (الساية) ولا فصل يعني بين أسكر والثيب. (العناية) سواء. وقال الشافعي:
 إن كانت الجديدة بكر فعصها سبع نيا، وإن كانت ثيباً فثلاث، ثم التسوية بعد ذلك. [العناية ٣/٣٠١]
ما روينا: من غير تفرقة بين الجديدة والقديمة. (العناية)

* روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث أس. [نصب الرأية ٣/٢١٤] روى الترمذي عن همام بن يحيى
 عن قتادة عن الضمر بن أس عن بشير بن هيثم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله
 همام، وحديث همام أشبه، وهو ثقة حافظ. [رقم: ١١٤١، باب ما جاء في التسوية بين الصرائر]
 ** أخرجه الريلي من طريقين أي من حماد بن سلمة وابن عينة. [نصب الرأية ٣/٢١٤، ٢١٥] أخرج أبو داود
 عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة قالت: كان رسول الله
 في القسم بين النساء وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. [الساية ٤/٧٩٧]

١٠ رواه الجماعة من حديث عائشة [نصب إرابة ٢١٦/٣] رواه البخاري عن عائشة أن النبي ﷺ إذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث، فقالت حفصة: ألا تركين الليلة بعيري وأركب بعيرك تطيرين وأنظري.... الحديث.

[رقم: ٥٢١١، باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرًا]

كتاب الرضاع

قال: قليل الرضاع وكثيره سواء، إذ حصل في مدة رضاع يتعدى به تحريمه.

وقال الشافعي: لا يثبت التحريم إلا بخمس رضعات؛ لقوله: "لا تُحَرِّمُ الْمِصَّةُ وَلَا الْمِصَّتَانِ وَلَا الْإِمْلَاجَةُ وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ". ولنا: قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ الآية، وقوله: "يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ".

كتاب الرضاع لم يذكر عامة مسائل الرضاع في فصل المحرمات، وأنى بكتاب به على حدة؛ لما أن به أحكاماً مهمة مخصوصة به لا يشاركه فيها غيره. والرضاع: بفتح الراء وهو الأصل، وبكسرهما وهو لغة فيه مص اللبن من الثدي، وفي الشريعة: عبارة عن مص شخص مخصوص، وهو أن يكون صبياً رضيعاً من ثدي مخصوص، وهو ثدي الأدمية في وقت مخصوص على ما يذكر. [العناية ٢٠٤/٣]

لا نسب الخ لحديث عائشة: أنها قالت: كانت فيما أُرسل في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، فمسحت بخمس رضعات معلومات يحرمن، وكان ذلك مما يتنى بعد رسول الله. وهو ضعيف؛ لأن سح التلاوة بعد رسول الله لا يخور. **رضعات** يكتفي بصبي بكل واحدة منها. (العناية) **لقوله الخ** وجه التمسك له بهذا الحديث أهم تصدد بهي مذهباً، وهو ثبوت حرمة الرضاع وإن قل الارتضاع، لكن لما اتقى به مذهباً ثبت مدعاه ضرورة عدم القائل بالفصل أي بين القليل وبين خمس رضعات. والمصة من فعل الرضيع، والإملاحة من فعل المصع، يقال: أمصحت المرأة الصبي أي أرضعته، كذا في 'النهاية'.

أخرجه الأريعي من طريقين: أي عبدالله بن الربيع عن عائشة وعبدالله بن الزبير عن أبيه، [نصب الرتبة ٢١٧/٣] رواه ابن حبان في "صحيحه" حديثاً واحداً نحو رواية المصنف من رواية محمد بن دينار، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن الربيع عن أبيه قال: قال رسول الله: "رضعته من ثديي" **ولا الإملاحة والإملاحتان**. [٢٩٣/٦، كتاب الرضاع]

أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عباس، ومن حديث عائشة، وقد تقدم أول السكاح. [نصب الرتبة ٢١٨/٣] أخرجه البخاري في "صحيحه" عن ابن عباس قال: قال النبي: "في ست حمرة". **من** من حمرة من حمرة، من حمرة من حمرة. [رقم: ٢٦٤٥، باب الشهادة على الأسباب]

من غير فصل، ولأن الحرمة وإن كانت لشبهة البعضية الثابتة بنشور العظم وإنبات اللحم، لكنه أمر مبطن، فتعلق الحكم بفعل الإرضاع، وما رواه مردود بالكتاب، أو منسوخ به، وينبغي أن يكون في مدة الرضاع؛ لما نيين. **ثم مدة الرضاع ثلاثون شهرا** عند أبي حنيفة، وهو قول الشافعي. وقال زفر: **ثلاثة أحوال**؛ لأن الحول حسن للتحول من حال إلى حال، ولا بد من الزيادة على الحولين؛ لما نيين، فيقدر به. ولهما: قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، ومدة الحمل أَدْنَاهَا ستة أشهر، فبقي للفصال حولان، وقال النبي: "لا رضاع بعد حولين" وله هذه الآية. ووجهه: أنه تعالى ذكر شئين، وضرب لهما مدة، فكانت لكل واحد منهما بكماها، ^{الحمل والفصال} ^{ثلاثون شهرا}

من غير فصل يعني في الكتاب والسنة، والزيادة على الكتاب خبر الواحد لا خور على ما عرف. [العناية ٣٠٧/٣] **ولأن الحرمة الخ** دليل معقول يتضمن جواب سؤال مقدر، تقديره: تحريم الرضاع باعتبار إنبات اللحم، وإنبات اللحم، وليس ذلك في اقليل، وتقرير الجواب: الحرمة وإن كانت لشبهة البعضية الثابتة بنشور العظم وإنبات اللحم، لكنه أمر مبطن فتعلق الحكم بفعل الإرضاع. [العناية ٣٠٧/٣] **مصل** أي فيه حفاء، والرضاع سب صاهر. (الساية) **مردود بالكتاب** جواب عن استدلال الخصم. لأن العمل به أقوى على تقدير أن يكون الكتاب قبله، أو منسوخ إن كان بعده. [العناية ٣٠٧/٣]

أن يكون أي أن يكون الرضاع الذي يتعلق به التحريم. (الساية) **للتحول** هذا دليل زفر. **الحول** أي صانع للتحول، أي لتغير صفة البعضية. (الساية) **حب** أي حال باعتبار حولان الحول الموحى لتغير الطباع في أهل البعس. (الساية) **لما سن** في وجه قول أبي حنيفة. **وله** أي ولأبي حنيفة هذه الآية يعني قوله: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ﴾. (البنية)

أخرجه المصنف من ثلثة طرق عن الهيثم بن جميل عن أس عبيدة ومعمّر عن أس عبيدة وثورس بن زيد عن أس عباد. [نصب الرأية ٢١٨/٣ - ٢١٩] أخرجه للدارقطني في 'سننه' عن الهيثم بن جميل عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أس عباس قال، قال رسول الله ﷺ: قال الدارقطني: لم يسنده عن أس عبيدة غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ [٥٨/٤، رقم: ٤٣١٨، كتاب الرضاع]

كالأجل المضروب للدَّيْنَيْنِ، إلا أنه قام المنقصُ في أحدهما، فبقي في الثاني على ظاهره،
ولأنه لا بد من تغَيُّر الغذاء؛ لينقطع الإنبات باللبن، وذلك بزيادة مدة يتعود الصبيُّ فيها
غَيْرَه، فَقُدِّرَتْ بأدنى مدة الحمل؛ لأنها مغيَّرة، فإن غذاء الجنين يغيّر غذاء الرضيع، كما
يغيّر غذاء الفطيم، والحديث محمول على مدة الاستحقاق، وعليه يُحْمَلُ النصُّ المقيّدُ
بحولين في الكتاب. قال: وإذا مضى مدة الرضاع لم ينعزل عنه حتى يحمله.

كلا حل المضروب مثل أن يقول لملأ: عبي ألف درهم وخمسة أقمرة حطلة إلى شهرين، يكون الشهران
أجلاً لكل واحد من الدينيين بكماله. [العناية ٣٠٨/٣] **فإن مضى من تلك المدة وهو حديث عائشة**
"الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من ستين ولو بمسكة معزل". [العناية ٣٠٨/٣]
ولأنه لا بد [حين إذا ترك الرضاعة] **الح** أي لأنه لا بد من تعير الغذاء؛ لينقطع الإنبات باللبن، ويحصل
التعير ببقاء حياته، وذلك أي التعير يكون بزيادة مدة يتعود الصبي فيها غيره؛ لأن القطع عن اللبن دفعة من غير
أن يتعود غيره مهمك. وهذا هو الذي وعده المصنف لمرور لكمة قدره بسنة، كما في العيين، وقدره بأدنى مدة
الحمل؛ لأنه معيرة فإن غذاء الجنين يغيّر غذاء الرضيع، فإن غذاء الجنين كان غذاء أمه، ثم صار لبناً حالصاً،
كما أن غذاء الرضيع يغيّر غذا الفطيم؛ لأن غذاء الرضيع اللبن، وغدا الفطيم اللبن مرة والطعام أخرى؛ لأنه يعظم
تدريجاً، فكان الحاصل أنه لا بد من تعير الغذاء بستة أشهر، فلا بد من ستة أشهر. [العناية ٣٠٨/٣-٣٠٩]
والحديث يعني قوله "لا رضاع بعد حولين". (العناية) **مدة الاستحقاق** قالوا: المراد من قوله:
"لا رضاع بعد حولين" أي لا يستحق الولد الرضاع بعد الحولين، وقال بعضهم: المراد من الحديث. هي استحقاق
الأجرة، وقال في "المحيط": كثير من المشايخ قالوا: إن مدة الرضاع في حق استحقاق الأجر على الأب مقدر بحولين
عد الكل، حتى لا يستحق المطقة أجرة الرضاع بعد الحولين بالإجماع، وتستحق في الحولين بالإجماع (النهاية)
وعليه **يحمل الح** أي وعلى الاستحقاق يحمل النص المقيّد بحولين في الكتاب يعني قوله تعالى:
"ولا يرضع من لبن ما يرضعه أمه إلا قليلاً". دليل قوله تعالى بعده: "ولا يرضع من لبن ما يرضعه أمه إلا قليلاً".
ذكر نخوف الفاء معقفاً له بالتراضي، ولو كان الرضاع بعده حراماً لم يعق به؛ لأنه لا أثر للرضاع في براءة
المحرم شرعاً. [العناية ٣٠٩/٣]

لقوله . "لا رضاع بعد الفصال"،* ولأن الحرمة باعتبار النشوء، وذلك في المدة؛ إذ الكبير لا يترتب به، ولا يُعتبر الفطام قبل المدة إلا في رواية عن أبي حنيفة . إذا استغنى عنه، ووجهه: انقطاع النشوء بتغير الغذاء، وهل يباح الإرضاع بعد المدة؟ قد قيل: لا يباح؛ لأن إباحته ضرورية؛ لكونه جزء آدمي. قال: **وبحرارة من الرضاع** . وهو مكرم القدوري . **للحديث الذي روينا، إلا أم أحد من الرضاع؛ فيه حرمة** . **والأخت** . لأنها تكون أمه، أو موطوءة أبيه، بخلاف الرضاع. **وجوز تزوج أحد من الرضاع، ولا حرمة ذلك من النسب.**

لا يبيح له أي نكاح عادة بوجوب تعديته بغيره (الساية) **ولا يعتبر الخ** أي إذا قطع قبل المدة . يعتبر لقصاص إلا في رواية عن أبي حنيفة . حتى لو قطع صبي قبل الحولين، أو قبل ثلاثين شهراً عند أبي حنيفة، ثم أرضعته امرأة قبل أن تحصى عليه مدة الرضاع تعمق به التحريم في طاهر الرواية دون رواية الحسن إذا استغنى عنه. [العناية ٣/٣٠٩] **النشوء** والحرمة باعتبار نشوء. **روينا** وهو قوله . يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، وقد ذكره في أوائل كتاب النكاح. [البنية ٦/٣٠٢] **من الرضاع** حار أن يتعنى بالأخت، مثل أن يكون للرجل أخت من الرضاعة، ولها أم من النسب، وحار أن يتعنى بالأم، مثل أن يكون له أخت من النسب، ولها أم من الرضاعة، وحار أن يتعلق بهما جميعاً، مثل أن يجتمع النسبي والنسبي الأحسان على نكاح امرأة واحدة تحسية، وللقصة أم أخرى من الرضاعة. [العناية ٣/٣١١] **من النسب** لأن أخت أمه من النسب إن كانت أمه، فهي بنته، وإن لم تكن أمه بأن كانا من أم، فهي ربيبة، والربيبة تحرم بالدخول، ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع حتى لو لم يوجد أحد هذين المعنيين في النسب، بأن كانت أمة مشتركة بين اثنين، فجاءت بولده، فدعيها حتى يشت النسب بينهما، ولكل منهما ست من امرأة أخرى حار لكل واحد من المولدين أن يتزوج ست شريكه، وإن كان كل من المولدين متزوجاً بأخت ابنه من النسب.

روي من حديث علي، ومن حديث حابر. [نصب الرتبة ٣/٢١٩] رواه عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا معمر عن جوير عن الصحاح عن مراحم عن الميراث عن سيرة عن علي عن النبي . **الفصل** . [٦/٤١٦، رقم: ١١٤٥٠، باب الطلاق قبل النكاح]

لما روي إشارة إلى قوله: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب". (العناية) **ذكر الأصناف** هذه جواب عما يقال: إنه تعالى حرم حليّة الابن من الصلب، وحليّة الابن من الرضاع يسفي أن لا تحرم؛ لأن هذا ليس من صلبه، فأجاب بقوله: وذكر الأصناف في النص، وهو قوله تعالى: **والساية ٣٠٤/٦** **لاستقاط الح** فإن حليّة الابن المتنى كانت حراماً في الحاهلية، وأما حرمة حليّة ابن الرضاع، فثابتة بالحديث المشهور، وهو قوله **علاء**: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب". [العناية ٣١٢/٣]

وليس الفحل من باب إضافة الشيء إلى سبه؛ لأن سب النسب إنما هو الفحل. (العناية)

وهو أن الح إنما ذكره تبهيّاً على أنه ليس المراد لس الفحل، وهو أن ينزل النسب، فأرضع صبية؛ لأن بإرضاعه لا يتعق التحريم بالإجماع. **لشهادة العصه** باعتبار الشؤء والماء. **ماروي** وهو قوله **الساية**

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب. (الساية) **من الحاسب** أي من حاشي الرجل والمرأة. (الساية)

من الرضاعة: والعم من الرضاع لا يكون إلا من الفحل.

* أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن عائشة. [نصب الراية ٣/ ٢٢٠]

أخرجه البخاري عن عائشة . قالت: جاء عمي من الرضاعة، فاستأذن عليّ، فأبيت أن أذن له حتى يسأل رسول الله . فجاء رسول الله . فسأله عن ذلك، فقال: . قالت: فقلت: يا رسول الله! إنما أرضعتي المرأة ولم يرصعي الرجل، فقال رسول الله . ففتح عليّ

[رقم: ٥٢٣٩، باب ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع]

وإن كان اللبن غالباً عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: إذا كان اللبن غالباً يتعلق به التحريم. قال رحمته الله: قولهما فيما إذا لم تَمَسَّه النار، حتى لو طُبِخَ بها لا يتعلق به التحريم في قولهم جميعاً. لهما: أن العبرة للغالب، كما في الماء إذا لم يَغَيِّرْه شيء عن حاله، ولأبي حنيفة رحمته الله أن الطعام أصل، واللبن تابع له في حق المقصود، فصار كالمغلوب. ولا مُعْتَبَر بتقاطر اللبن من الطعام عنده هو الصحيح؛ لأن التغذية بالطعام؛ إذ هو الأصل. احتسب رحمته الله بدواء اللبن علب. نعتق به التحريم؛ لأن اللبن يبقى مقصوداً فيه؛ إذ الدواء لتقويته على الوصول، وإذا احتلظ لبن من الساء، وهو العالب نعتق به التحريم. وإن علب لبن الشاة: لم يتعلق به التحريم؛ اعتباراً للغالب كما في الماء. رحمته الله من امرأتين: نعتق التحريم بأغلبهما عند أبي يوسف رحمته الله؛ لأن الكل صار شيئاً واحداً،

في قولهم جميعاً. يعني سواء كان عالماً أو معلوماً، أما إذا كان معلوماً، فظاهر، وأما إذا كان عالماً؛ فلاه إذا صبح بالصعام يصير اللبن تبعاً للطعام. وإن كان عالماً حتى لا يسمى لساً مصقفاً. [العناية ٣/٣١٦] المقصود وهو الأكل بالوصول إلى المعدة، ولهذا يأكل ولا يشرب، وغير المانع يستتبع المانع. (الساية) كالمغلوب أي الكاف رائدة، أي فصار اللبن معلوماً، وإن كان عالماً. هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم في قول أبي حنيفة رحمته الله. إن ذلك عنده إذا لم يتقاطر اللبن من الصعام عند حمل القيمة، فأما إذا كان يتقاطر منه فتشت به الحرمة عنده؛ لأن القصرة من اللبن إذا دخلت حتى الصبي كانت كافية لإنات الحرمة، والأصح: أنه لا يثبت على كل حال عنده؛ لأن التعدي بالطعام؛ لأنه الأصل دون اللبن، والمعتبر لما يقع به التغذية الموجب لإنات اللحم. [العناية ٣/٣١٦]

إد الدواء إلخ. لأنه يجعل فيه ليصل به إلى ما لا يصل هو بنفسه، هذا من المخربات، والتجربة تورث الظن العالب. على الوصول: أي على الوصول إلى ما لا يصل بافراده. (الساية) وهو العالب أي إذا احتلظ لبن المرأة لبن شاة، ولبن المرأة عالب. (البنية) كما في الماء أي كما بالماء حيث يعتبر العلبه. (البنية) عند أبي يوسف رحمته الله وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمته الله. (البنية)

أما الحرمة في الوطء؛ لكونه ملاقياً لمحل الحرث، وقد زال بالموت، فافتراقا. **وإدخال** **النسب** **بدم** **م** **يتعلق به التحريم** **وعن محمد** **أنه تثبت به الحرمة كما يفسد به الصوم**. **ووجه الفرق على الظاهر**: أن المفسد في الصوم إصلاح البدن، ويوجد ذلك في الدواء، فأما المحرم في الرضاع معنى النشوء، ولا يوجد ذلك في الاحتقان؛ لأن المغذي وصوله من الأعلى. **وإذا نزل لرجل لبن، فأرضع صبياً** **م** **يتعلق به التحريم** **لأنه ليس بلبن على التحقيق، فلا يتعلق به النشوء والنمو؛ وهذا لأن اللبن إنما يتصور مما يتصور منه الولادة**. **وإذا شرب صبيان من لبن ساة** **م** **يتعلق به التحريم** **لأنه لا جزئية بين الآدمي والبهايم، والحرمة باعتبارها**. **وإذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة، فأرضعت الكبيرة الصغيرة** **حرمتا على الزوج**؛ لأنه يصير جامعاً بين الأم والبنت رضاعاً، وذلك حرام كالجمع بينهما نسباً. **ثم إن لم يدخل بالكبيرة: فلا مهر لها**؛ لأن الفرقة جاءت من قبلها ^{الأم والبنت} قبل الدخول بها، **وللصغيرة نصف المهر**؛ لأن الفرقة وقعت لا من جهتها، والارتضاع

أما الحرمة **الح** جواب عن قوله: ولهذا لا يوجب وطؤها حرمة المصاهرة، يعني أن حرمة المصاهرة بالوطء إنما تثبت علاقته بمحل الحرث؛ لتثبت به الحرمة، ومحل الحرث قد زال بالموت، فافتراقا. [العناية ٣/٣١٨] **ووجه الفرق**. بين الصوم والتحريم في باب الاحتقان. **لأنه ليس بلبن الح** **ثم تسميته لساً لقوله** **وإذا نزل للرجل لبن** لتصوره بصورة اللبن، كما يقال: "دم السمك" مع أنه ليس بدم على التحقيق؛ لتصوره بصورة الدم. (النهاية) **فأرضعت الكبيرة**؛ يعني بلبن هذا الروح، أو بين زوج آخر.

حرمتا على الزوج فأما الكبيرة؛ فإن حرمتها مؤبدة، وكذلك الصغيرة إن كان دخل بالكبيرة، وإن لم يدخل بها جاز التزوج بالصغيرة؛ لأنها ربيبة لم يدخل بأُمها. [العناية ٣/٣٢٠] **فلا مهر لها** إن تعمدت الفساد أو لم تعمد. (العناية) **والارتضاع الح** **فإن قيل**: العلة للفرقة الارتضاع، وهي فعلها، فلم لم تضاف الفرقة إليها؟ أجاب بقوله: والارتضاع **الح**. (العناية)

وإن كان فعلاً منها، لكن فعلها غير مُعْتَبَرٍ في إسقاط حقها، كما إذا قتلَتْ مورثها.

وإن كان فعلاً منها، لكن فعلها غير مُعْتَبَرٍ في إسقاط حقها، كما إذا قتلَتْ مورثها.

وإن كان فعلاً منها، لكن فعلها غير مُعْتَبَرٍ في إسقاط حقها، كما إذا قتلَتْ مورثها.

الرواية؛ لأنها وإن أكّدت ما كان على شَرَفِ السقوط، وهو نصف المهر، وذلك يجري

مجري الإتلاف، لكنها مُسَبَّبة فيه، إما لأن الإرضاع ليس بإفساد للنكاح وضعاً، وإنما ثبت

ذلك باتفاق الحال، أو لأن إفساد النكاح ليس بسبب لإلزام المهر، بل هو سبب لسقوطه،

إلا أن نصف المهر يجب بطريق المتعة على ما عُرِفَ، لكن من شرطه إبطال النكاح،

كما إذا قتل لم تحرم عن ميراث بلا خلاف. (الساية) وإن لم تعد بأن قصدت دفع اهلاك عنها

حوقاً. (العناية) في الوجهين يعني في تعدد افساد وعدمه؛ لأن من أصبه أن المنسب كالمشتر، وهذا جعل

فتح باب القفص، والإسطن، وحل قيد الآتي موجهاً بصحة على ما عرف في الأصول، وفي المباشرة:

المتعدي وغير المتعدي سواء، وكذلك في النسب. [العناية ٣/٣٢١] السقوط بتقيل من الروح إذا نعت

حداً تشهيه. (العناية) ودلت أي تأكيد ما كان على شرف السقوط. (الساية)

بإفساد للنكاح وضعاً لأن وضعه لتربية الصغيرة، لا لإفساد النكاح، وإنما يشتر الإفساد باتفاق الحال

لتأديته إلى الجمع بين الأم والابن في مثل رجل نكاحاً. [العناية ٣/٣٢٢] ليس بسبب الخ لأنه غير

مضمون بالاتفاق، كونه غير متقوم في نفسه؛ لأنه ليس بمثل عين، ولا مفعلة على التحقيق، وهذا لا يقدر

على بيعه وهبته وإنجازه، وإنما هو مثل ضروري يظهر في حق الاستيفاء، بل هو سبب لسقوطه؛ لأن ما

يموت به المدل يموت به المدل أيضاً. فإن قيل: إذا لم يكن سبباً للإلزامه كيف وجب على الروح نصف

المهر، أحاط بقوته؛ إلا أن نصف المهر يجب بطريق المتعة على ما عرف في باب المهر، والمتعة تحب بالنسب

ابتداءً بقوله تعالى: ... لأن المعقود عليه عاد إليها سالماً، لكن من شرط وجوبه أي وجوب

نصف المهر بطريق المتعة إبطال النكاح، فكانت صاحبة شرط، فهي مسسة. [العناية ٣/٣٢٢ ٣٢٣]

عرف: في باب المهر أن المتعة تجب بالمهر ابتداءً. (البنائية)

وإذا كانت مسببةً يشترط فيه التعدي **كحفر البئر**. ثم إنما تكون متعدية إذا علمت بالنكاح وقصدت بالإرضاع الفساد، أما إذا لم تعلم بالنكاح، أو علمت بالنكاح ولكنها قصدت دفع الجوع والهلاك عن الصغيرة دون الإفساد لا تكون متعدية؛ لأنها ^{الكبيرة} مأمورة بذلك، ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون متعدية أيضاً، وهذا ممّا اعتبارُ الجهل؛ لدفع قصد الفساد لا لدفع الحكم. **ولا فصل في إرضاع شهاده** **المسألة مفردات**، وإنما يستشهد به **رجل واحد**، وقال مالك: **يثبت** بشهادة امرأة واحدة إذا كانت موصوفةً بالعدالة؛ لأن الحرمة حقٌّ من حقوق الشرع فيثبت بخبر الواحد، كمن اشترى لحماً، فأخبره واحد أنه ذبيحة المجوسي. ولنا: أن ثبوت الحرمة لا يقبل الفصل عن زوال الملك في باب النكاح، وإبطال الملك لا يثبت إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، بخلاف اللحم؛ لأن حرمة التناول تنفك عن زوال الملك، فاعتبرَ امرأً دينياً، والله أعلم.

كحفر البئر فإنه لو حفرها في ملكه لا يضمن ما وقع فيها، ولو حفرها في الصريق، أو في ملك غيره يضمن ما وقع فيها. [الباب ٦ ٣١٧] **بذلك** أي بالإرضاع لدفع الهلاك. (العناية) **مفردات** أي عن الرجل، أحييات كن أو أمهات أحد الزوجين، واحدة كانت أو أكثر. (العناية) **فاحرره واحد** **أخ** فإنه يبعي للمسمم أن لا يأكل منه، ولا يصعب غيره؛ لأن المحرر أحمره حرمة معين، وبطلان ملك، فتنت الحرمة مع بقاء الملك، ثم لما ثبتت الحرمة مع بقاء الملك لا يمكنه الرد على بائعه، ولا أن يجبس الثمن عن البائع. [العناية ٣/٣٢٤] **لا فصل** **أخ** فإن بقاء النكاح لا يتصور مع ثبوت الحرمة مؤبدة، فإذا لم يضمن النكاح خبر الواحد لا يثبت حرمة. **تنفك**: لأن الحرمة مع ملك اليمين يجتمعان، كما في الخمر. (الباب)

كتاب الطلاق

باب طلاق السنة

قال: **خلاف** من **لا** **ي** **ز** **ي** **د** **و** **ا** **ف** **ي** **ال** **ط** **ل** **ا** **ق** **ع** **ل** **ى** **و** **ا** **ح** **د** **ة** **،** **ح** **ت** **ى** **ت** **ن** **ق** **ض** **ى**

ح **ل** **و** **ا** **ل** **ل** **ص** **ح** **ا** **ب** **ة** **،** **و** **ا** **ن** **ه** **ذا** **أ** **ف** **ض** **ل** **ع** **ن** **د** **ه** **م** **ن** **أ** **ن** **ي** **ط** **ل** **ق** **ال** **ر** **ج** **ل** **ث** **ل** **أ** **ث** **أ** **ع** **ن** **د** **ك** **ل** **ط** **ه** **ر** **وا** **ح** **د** **ة** **،** **و** **ل** **أ** **ن** **ه**

ل **أ** **ن** **الص** **ح** **ا** **ب** **ة** **،** **ك** **ا** **ن** **و** **ا** **ي** **س** **ت** **ح** **ب** **و** **ن** **أ** **ن** **ل** **ا** **ي** **ز** **ي** **د** **و** **ا** **ف** **ي** **ال** **ط** **ل** **ا** **ق** **ع** **ل** **ى** **و** **ا** **ح** **د** **ة** **،** **ح** **ت** **ى** **ت** **ن** **ق** **ض** **ى**

ال **ع** **د** **ة** **،** **و** **ا** **ن** **ه** **ذا** **أ** **ف** **ض** **ل** **ع** **ن** **د** **ه** **م** **ن** **أ** **ن** **ي** **ط** **ل** **ق** **ال** **ر** **ج** **ل** **ث** **ل** **أ** **ث** **أ** **ع** **ن** **د** **ك** **ل** **ط** **ه** **ر** **وا** **ح** **د** **ة** **،** **و** **ل** **أ** **ن** **ه**

أ **ب** **ع** **د** **م** **ن** **ال** **ن** **د** **ا** **م** **ة** **،** **و** **أ** **ق** **ل** **ض** **ر** **ر** **أ** **ب** **ال** **م** **ر** **أ** **ة** **،** **و** **ل** **ا** **خ** **ل** **ا** **ف** **ل** **أ** **ح** **د** **ف** **ي** **ال** **ك** **ر** **ه** **ا** **ة** **،** **و** **ل** **أ** **ن** **ه**

ه **و** **ال** **ط** **ل** **ا** **ق** **الس** **ن** **ة** **،** **و** **ل** **أ** **ن** **ه** **ذا** **أ** **ف** **ض** **ل** **ع** **ن** **د** **ه** **م** **ن** **أ** **ن** **ي** **ط** **ل** **ق** **ال** **ر** **ج** **ل** **ث** **ل** **أ** **ث** **أ** **ع** **ن** **د** **ك** **ل** **ط** **ه** **ر** **وا** **ح** **د** **ة** **،** **و** **ل** **أ** **ن** **ه**

ب **د** **ع** **ة** **،** **و** **ل** **ا** **ي** **ت** **أ** **ح** **إ** **ل** **ا** **وا** **ح** **د** **ة** **؛** **ل** **أ** **ن** **الأ** **ص** **ل** **ف** **ي** **ال** **ط** **ل** **ا** **ق** **ه** **و** **ال** **ح** **ظ** **ر** **،** **و** **الإ** **ب** **ا** **ح** **ة** **ل** **ح** **ا** **ج** **ة** **ال** **خ** **ل** **ا** **ص** **،**

ك **ت** **اب** **ال** **ط** **ل** **ا** **ق** **،** **و** **ي** **الم** **ع** **ر** **ب** **؛** **ال** **ط** **ل** **ا** **ق** **م** **ص** **د** **ر** **م** **ع** **ى** **الت** **ط** **ل** **ي** **ق** **،** **و** **ل** **أ** **ن** **ه** **ذا** **كان** **ال** **ط** **ل** **ا** **ق** **م** **ت** **أ** **ح** **ر** **أ** **ع** **ن** **ال** **ك** **ا** **ح** **ط** **ع** **ا** **،** **أ** **خ** **ر** **ه**

ع **ن** **د** **و** **ص** **ع** **ا** **؛** **ل** **ي** **و** **ا** **ف** **ا** **ق** **ال** **و** **ض** **ع** **ال** **ط** **ع** **،** **و** **ال** **ط** **ل** **ا** **ق** **ف** **ي** **الل** **ع** **ة** **؛** **ع** **ا** **ر** **ة** **ع** **ن** **ر** **ف** **ع** **الق** **ي** **د** **،** **و** **ي** **ع** **ر** **ف** **ال** **ف** **ق** **ه** **ا** **؛** **ع** **ا** **ر** **ة** **ع** **ن** **ح** **ك** **م**

ش **ر** **ع** **ى** **ر** **ف** **ع** **الق** **ي** **د** **ال** **ك** **ا** **ح** **ى** **ب** **أ** **ل** **ف** **ا** **ط** **م** **ح** **ص** **و** **ص** **ة** **،** **و** **س** **ب** **ه** **؛** **ال** **ح** **ا** **ج** **ة** **ال** **م** **ح** **و** **ج** **ة** **إ** **ل** **ي** **ه** **،** **و** **ش** **ر** **ص** **ه** **؛** **ك** **و** **ن** **ال** **م** **ط** **ل** **ق** **ع** **ا** **ق** **ل** **أ** **ع** **ا** **،** **ب** **ال** **ع** **ا** **،**

و **ال** **م** **ر** **أ** **ة** **ف** **ي** **ال** **ك** **ا** **ح** **،** **أ** **و** **ع** **د** **ت** **ه** **ال** **ت** **ى** **ت** **ص** **ل** **ح** **ب** **ا** **م** **ح** **ل** **أ** **ل** **ط** **ل** **ا** **ق** **،** **و** **ح** **ك** **م** **ه** **؛** **ر** **و** **ا** **ل** **ال** **م** **ل** **ك** **ع** **ن** **ال** **م** **ح** **ل** **،** **[** **ال** **ع** **ا** **ي** **ة** **٣٢٥-٣٢٦** **]**

ب **ال** **ط** **ل** **ا** **ق** **س** **ن** **ة** **،** **و** **ه** **و** **م** **د** **ك** **و** **ر** **أ** **ص** **ا** **ل** **ة** **،** **و** **إ** **ن** **م** **ا** **ذ** **ك** **ر** **ال** **د** **ع** **ى** **؛** **ل** **أ** **ن** **الأ** **ش** **ي** **اء** **ت** **ن** **ب** **ر** **ب** **أ** **ص** **د** **ا** **ه** **ا**

ص **ر** **ر** **أ** **ب** **ال** **م** **ر** **أ** **ة** **،** **ح** **ي** **ث** **ل** **ا** **ي** **ط** **و** **ل** **ع** **ل** **ي** **ها** **ال** **ع** **د** **ة** **ن** **ح** **ا** **،** **أ** **م** **ا** **ل** **و** **ط** **ن** **ق** **ها** **أ** **ك** **ث** **ر** **م** **ن** **وا** **ح** **د** **ة** **،** **ف** **ال** **ع** **د** **ة** **ر** **م** **ا** **ي** **ط** **و** **ل** **ب** **أن**

ي **ص** **ن** **ق** **ها** **ث** **م** **ي** **ر** **ا** **ح** **ع** **ها** **،** **ث** **م** **ي** **ط** **ل** **ق** **ها** **،** **ف** **ي** **ال** **ك** **ر** **ه** **ا** **،** **أ** **ي** **ل** **ا** **خ** **ل** **ا** **ف** **ف** **ي** **ع** **د** **م** **ال** **ك** **ر** **ه** **ا** **،** **ي** **ع** **ى** **ل** **م** **ي** **ق** **ل** **أ** **ح** **د** **ك** **ر** **ه** **ا**

إ **ق** **ب** **اع** **ال** **وا** **ح** **د** **،** **ب** **خ** **ل** **ا** **ف** **ال** **ح** **س** **،** **ف** **ا** **ن** **ه** **ف** **ي** **ه** **خ** **ل** **ا** **ف** **م** **ال** **ك** **،** **ف** **ي** **ك** **و** **ن** **ه** **ذا** **أ** **ح** **س** **،** **[** **ال** **س** **ا** **ي** **ة** **٣٢٣/٦** **]**

ه **و** **ال** **ط** **ل** **ا** **ق** **الس** **ن** **ة** **،** **إ** **م** **ا** **س** **م** **ى** **ب** **ه** **-** **م** **ع** **أ** **ن** **ال** **ق** **س** **م** **الأ** **و** **ر** **أ** **ي** **ص** **ا** **س** **ة** **،** **ب** **ل** **الأ** **و** **ل** **م** **ت** **ف** **ق** **ع** **ل** **ي** **ه** **،** **ف** **ك** **ا** **ن** **ذلك** **ل** **ن** **س** **ب** **ة**

أ **و** **ل** **ى** **؛** **ن** **ر** **د** **ع** **ل** **ى** **م** **ال** **ك** **،** **أ** **م** **د** **ح** **و** **ل** **ها** **،** **إ** **م** **ا** **ق** **ي** **د** **ب** **ه** **؛** **ل** **أ** **ن** **ع** **ي** **ر** **أ** **م** **د** **ح** **و** **ل** **ب** **ا** **ل** **ا** **ي** **ت** **ص** **و** **ر** **ف** **ي** **ح** **ق** **ها** **الت** **ف** **ر** **ي** **ق** **،**

ال **ح** **ظ** **ر** **؛** **أ** **ي** **ال** **م** **ن** **ع** **؛** **ل** **ق** **و** **ل** **ه** **؛** **ت** **ز** **و** **ج** **وا** **و** **ل** **ا** **ت** **ط** **ل** **ق** **وا** **،** **ر** **وا** **ه** **أ** **ب** **و** **د** **ا** **و** **د** **،** **(** **ال** **ب** **ن** **ا** **ي** **ة** **)**

احترازاً عن تطويل العدة، والأظهر: أن يطلقها كما طهرت؛ لأنه لو أخر ربما يجامعها، ومن قصده التطليق، فيبتلى بالإيقاع عقيب الوقاع. **وإذا طهر بعدة واحدة** يصحبها **بكلية واحدة**، أو **ثلاثاً في طهر واحد**، فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان **مباحاً**. وقال الشافعي: كل طلاق مباح؛ لأنه تصرف مشروع، حتى يستفاد به الحكم، والمشروعية لا تجامع الحظر، بخلاف الطلاق في حالة الحيض؛ لأن المحرم تطويل العدة عيها، لا الطلاق. ولنا: أن الأصل في الطلاق هو الحظر؛ لما فيه من قطع المكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية، والإباحة للحاجة إلى الخلاص.

صدور العدة فيه لو جامعها كان بناحر عنده؛ لأن هذا طهر يصح به أيام لعدة، وهي ثمه حيض. **والأصهر** وبم قال مصنف: والأصهر؛ لأن محمد قال في الأصل: فإذا ردت يصحبها ثلاثاً، صبقها واحدة ردت طهرت من الحيض. [سنة ٦ ٣٢٦] **الوقوف** أي الجماع، فيكون طلاق بدعي. (لسنة) **بكلية واحدة** في الصهر أو حيض، وكذا ثين، وكذا واحد في حيض وواحد في صهر جامعاً فيه. **بصرف مشروع** مشروع عده مأخوذ من الشرع، وستسبب عيه ترتب أثر شرعي عيه، فإن كل ما ترتب عيه أثر شرعي، فهو مشروع، وهما ترتب أثر شرعي، وهو وقوع طلاق **بفساد** بضم فسد؛ لأنه حال أي يستفاد بطلاق حكمه (سنة) **خلاف الطلاق** أي هذا جواب عما بقار. كيف يصح لعموم، وطلاق في حال حيض حرم، فأجاب بقوله. **خلاف طلاق** في حالة الحيض. [سنة ٦ ٣٢٧] في حالة الحيض، وخلاف ما لو صبقها في صهر جامعها فيه؛ لأنه يؤدي إلى تيسر أمر العدة عيها؛ لأنه لا يدري أيها حامل، فتعتمد بوضع الحمل، أو حائل، فتعتمد بالأقراء، كذا في 'الكافي'.

تطويل العدة: فإن العدة عنده بالأطهار، وبالحيض عندنا، لكن لا يثبت هذا الحيض. **المصالح الدسدة** من تخصيص الفرج عن رب محرم في جميع لأديان، ودنيوية، لما فيه من مسكن، والاردوح، وكنسب بوند، وكل ما هو كدسب يسعى له لا يجوز وقوعه في شرع، لأنه أضر لمصلحة إلى الخلاص كما تقدم، ولا حاجة إلى الجمع بين الثلاث. [العناية ٣/٣٣١]

ولا حاجة إلى الجمع بين الثلاث، وهي في المُفَرَّقِ على الأطهار ثابتة؛ نظراً إلى دليلها، والحاجة في نفسها باقية. فأمكن تصويرُ الدليل عليها، والمشروعية في ذاته من حيث إنه إزالة الرق لا تنافي الحظر لمعنى في غيره، وهو ما ذكرناه، وكذا إيقاعُ الثنتين في الطهر الواحد بدعة؛ لما قلنا. واختلفت الرواية في الواحدة البائنة: قال في "الأصل": إنه أخطأ السنة؛ لأنه لا حاجة إلى إثبات صفة زائدة في الخلاص، وهي البينونة، وفي رواية "الزيادات": أنه لا يُكره للحاجة إلى الخلاص ناجزاً. ^{في الحال} ^{في السنة} في الصادق من وجنتين سنة في حوب، سنة في تعدد، سنة في عدد سبوت فيها مدحون كذا، وغير مدحون لها. وقد ذكرناها. ^{في السنة} في حوب سنة في مدحون كذا حصة، وهو أن يصنفها في طهر، لجمعها سنة لأن المراعى دليل الحاجة، ^{الوجه المرعى}

والحاجة في نفسها هذا جواب عما يقال: دليل الحاجة إنما يقام مقام الحاجة فيما يتصور وجودها، وهما لا يتصور. لأن الحاجة إلى الخلاص عن عهدة اسكاج في الظهر لثني والثالث مع ارتفاع اسكاج الأولى غير متصور، فأجاب بقوله: والحاجة في نفسها أي في ذاتها باقية. [السياسة ٦ ٣٢٩] والمشروعية هذا جواب عن قوله: والمشروعية لا يجمع خصص. (سياسة) ما ذكرناه من فوت مصالح الدين والدنيا. (السياسة) ما ثبت أنه لا حاجة إلى الجمع بين الثلاث. (السياسة) الأصل أي المسود في كتاب الطلاق. (السياسة) أخطأ السنة: أي تجاوز السنة، وحفظ لسانه أن يقول: بدعة مع أنه بدعة. رَوَاهُ الرِّبَادَاتُ قال الأثراري: يعني أن يقول: وفي 'ريادات الريادات'؛ لأن محمداً ذكر هذه مسألة فيها لا في 'الريادات'، فحتمل أنه وقع سهواً من الكاتب، أو يحتمل أنه قد قل كذا؛ لأن 'ريادات الريادات' من تنمة 'الريادات' كأنها مسألة الريادات. [السياسة ٦ ٣٣٠] ذكرناه يعني في أول كتاب يعني أن السنة في الطلاق من حيث العدد أن يصنفها واحدة، ويترك حتى تقصي عدتها. [السياسة ٦ ٣٣٠] وهو أي السنة في حق المدحون بها. في طهر الخ لاند من فيود أخرى بأن يقال: يصنفها في طهر لم يجمعها فيه، ولم يطلقها فيه، ولا في الحيض التي تليه.

ثم إن كان الطلاق في أول الشهر تُعتبر الشهور بالأهلة، وإن كان في وسطه، فبالأيام في حق التفريق، وفي حق العدة كذلك عند أبي حنيفة رحمته. وعندهما: يُكَمَّلُ الأول بالأخير، والمتوسطان بالأهلة، وهي مسألة الإجازات. قال: **وَيَحُوزُ أَنْ يُطْلَقَهَا وَلَا يَحُوزُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا بِرَمَانٍ**، وقال زفر رحمته: يفصل بينهما بشهر؛ لقيامه مقام الحيض، ولأن بالجماع تَفْتَرُ الرغبة، وإنما تتحدد بزمان، وهو الشهر. ولنا: أنه لا يُتَوَهَّمُ الحَبْلُ فيها، والكراهية في ذوات الحيض باعتبارها؛ لأن عند ذلك يشبهه وجه العدة، والرغبة الآيسة والصغيرة وإن كانت تفتّر من الوجه الذي ذكر لكن تَكْثُرُ من وجه آخر؛ لأنه يرغب في وطء غير مُعْلَقٍ؛ فراراً عن مَوْنِ الولد، فكان الزمان زمان الرغبة، فصار كزمان الحبل. **صَاحِبُ الْحَامِلِ حَرَامٌ عَقِبَ الْحَمَامِ**؛ لأنه لا يؤدي إلى اشتباه وجه العدة، وزمان الحبل زمان الرغبة في الوطء؛

كذلك أي إن كان اختاؤها من الوسط فبالأيام. **الأول** يكمل الشهر الأول بالشهر الأخير بالأيام. (الساية) وهي مسألة **الح** قال صاحب "أهداية" في كتاب الإجازات: ثم إن كان العقد حين يهل الهلال، فشهور السنة كلها بالأهلة، وإن كان في أثناء الشهر، فالكل بالأيام عند أبي حنيفة رحمته. وهو رواية عن أبي يوسف رحمته. وعند محمد رحمته. وهو رواية عن أبي يوسف رحمته. الأول بالأيام والباقي بالأهلة. **وَيَحُوزُ** المسألة من "مختصر القُدوري". **أَنْ يُطْلَقَهَا** أي ويحوز أن يطلق الآيسة أو الصغيرة. (الساية) **لِقِيَامِهِ** **الح** فيمن تحيض، وفيها يفصل بين طلاقها ووطئها تحيضاً، فكذا هما بشهر. (الباية) **بِرَمَانٍ** على ما عليه الجملة السليمة. **وَالْكَرَاهَةُ** أي في كراهية الطلاق بعد الجماع. (البناية) **وجه العدة** أي وجه عدها، فلا يدري أها حائل، فتعتمد الأقراء، أو حامل، فتعتمد بوضع الحمل. [البنية ٣٢٣/٦] **والرعة** هذا جواب عن قول زفر رحمته وإنما تتحدد الرعة. (البنية) **مَوْلٍ** بصم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنث. (الساية) **فصار كزمان الحبل** فإن طلاق الحامل حائز عقيب الجماع؛ لأنه لا يؤدي إلى تلبيس وجه العدة، ولأنه زمان الرغبة؛ لأنه غير معلق. **الحامل**: المسألة من القُدوري.

لكونه غير مُعْلَق، أو يرغب فيها لمكان ولده منها، فلا تقل الرغبة بالجماع، **وطلقها** —

— **فصل** **في** **الحمل** **والإباحة** **لعل** **الحاجة** **باعتبار** **الحاجة** **لأن** **الأصل** **في** **الطلاق** **الخطر**، **وقد** **ورد** **الشرع** **بالفرق** **على**

فصول **العدة**، **والشهر** **في** **حق** **الحامل** **ليس** **من** **فصولها**، **فصار** **كالمُتَدَّة** **طهرها**، **ولهما**:

أن الإباحة لعل الحاجة، **والشهر** **دليلها** **كما** **في** **حق** **الآنسة** **والصغيرة**؛ **وهذا** **لأنه** **رمان**

تجدد **الرغبة** **على** **ما** **عليه** **الحيلة** **السليمة**، **فصلح** **علماً** **ودليلاً**، **بخلاف** **المتددة** **طهرها**؛

غير **معنى** **أي** **لكون** **الوصء** **غير** **معلق** **أي** **غير** **محمل**، **(الآنسة)** **أو** **برعت** **فيها** **عطف** **على** **قوله** **في** **بوطه**،

والضمير **يرجع** **إلى** **الحامل** **عني** **أن** **رمان** **الحمل** **من** **الرغبة** **في** **الوصء** **لأنه** **في** **حاله** **الحمل** **غير** **معلق**، **وهو**

رمان **برعة** **في** **الحمل**، **(الآنسة ٦ ٣٣٤)** **وطلقها** **أح** **هذا** **أيضاً** **من** **مسائل** **مختصر** **لقدوري** .

وقد **ورد** **الشرح** **أح** **يعني** **قوله** **نعم**، **فإن** **من** **عاش** **أي** **إحصاء** **عدها**،

فهي **دوات** **أفراء** **فرق** **على** **أصهار**، **وفي** **الآنسة** **والصغيرة** **على** **أشهر**؛ **لأنها** **في** **حقها** **كالأفراء** **في** **حق**

دوات **الحبص** **والشهر** **في** **حق** **حامل** **من** **فصول** **عدة**؛ **لأن** **مدة** **الحمل** **وب** **صحت**، **فهو** **صهر** **وحد**

حقيقه **وحكما**، **لأن** **نرى** **أن** **نقصاء** **عدة** **لا** **يعني** **بها**، **فصار** **كالمُتَدَّة** **صهرها**، **وب** **مد** **شهوراً** **فهو** **فصل** **وحد**

لا **تفرق** **تصنفات** **فيه**، **(عدة ٣ ٣٣٧)** **فصل** **عدد** **والمراد** **من** **فصول**؛ **ما** **يعد** **هذه** **عني** **شهر**

من **فصول** **فصل** **فإن** **عدة** **الحامل** **ليس** **بالحبص**، **ولا** **بالأشهر**، **بل** **بوضع** **الحمل**، **(وهو)** **أي** **كون**

شهر **دليلاً** **في** **حق** **الآنسة** **والصغيرة**، **(الآنسة)** **حدد** **الرعدة** **فيه** **حت**؛ **لأن** **تحدد** **برعة** **في** **حق** **حامل**

موقوف **على** **مضي** **الشهر** **أو** **لا**، **فعني** **الأول** **يعني** **أن** **لا** **يصلفها** **في** **استنهار** **الصل** **بالوصء**، **وعني** **شهر**

ولا **يكون** **تحدد** **الرعدة** **موقوفاً** **على** **مضي** **لشهر**، **عند** **وذلك** **والحكم** **يدر** **عني** **دستها**، **فإن** **وحد** **ما** **يُح**

لأجله **الطلاق**، **فيكون** **مباحاً**، **(العناية ٣/٣٣٧)**

خلاف **مسند** **أح** **جواب** **عن** **قياس** **قول** **محمد** **بأن** **هناك** **لا** **يصلح** **شهر** **أن** **يكون** **عند**؛ **لأن**

اعني **على** **الحاجة** **في** **حقها** **الصهر** **أي** **تحدده**، **وهو** **موجود** **فيها** **في** **كل** **رمان**؛ **لأن** **يمكن** **أن** **حبص**، **فتصهر**

ولا **يرجى** **تحدد** **الطهر** **مع** **الحمل**؛ **لأن** **الحامل** **لا** **يحبص**، **(العناية ٣/٣٣٧)**

لأن العزم في حقها إنما هو الطهر، وهو مرَجُوٌّ فيها في كل زمان، ولا يُرجى مع الحبل.
وإذا طلق رجل امرأته في حائضه، وقع الطلاق. لأن النهي عنه لمعنى في غيره،
وهو ما ذكرنا، فلا ينعدم مشروعيتها. ويستحب أن لا يجعها، لقوله لعمر
"مر ابنك فليراجعها"، وقد طلقها في حالة الحيض، وهذا يعيد الوقوع، والحث على
الرجعة، ثم الاستحباب قول بعض المشايخ. والأصح: أنه واجب؛ عملاً بحقيقة الأمر،

وإذا طلق رجل امرأته في حائضه، وقع الطلاق. وإنما بإجماع الفقهاء. (السبب)
لأن النهي الحائض نقل صاحب "النهاية" عن شيوخه أن المراد بالنهي ههنا هو النهي المستفاد من ضد الأمر.
 في قوله تعالى: **ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** أي لأصهار عدنان، أو لأمر المذكور في قوله: **عمر: أمر ابنك فليراجعها**.
 ما أنه كان مأموراً برفع الطلاق الواقع في حال الحيض لأجل الحيض. كان مهيأً عن إيقافه في حالة حيض. (عناية)
وهو ما ذكرنا يعني من قوله: **لأن محرم بطون عدة؛ لأن حيضه سي يقع فيها فطلاق لا تكون**
محسوبة منها، فتطول العدة عليها. [العناية ٣/٣٣٨]

وسحب ح هذا لفظة القنوري. ووفى محمد في الأصل: **سعي له أن يراجعها.** (السبب)
طلقها أي وأجل أن ابن عمر قد كان صلى أمرته. (السبب) **الوقوف** أي وقوف لطلاق؛ لا يقو
 لرجعة بدون الوقوف. (السبب) **قول بعض المشايخ** أنه قال لشافعي وأحمد. [السبب ٦/٣٣٧]
ووجهه أن أدلى الأمر لاستحباب، فصرف إليه بقرينه أن رجعة حق له، ولا وجوب على الاستحباب
 هو حقه. (عناية) **والأصح** أنه أي أن امرجة أو رجعة ذكر نصير على ما قبل رجوعه. (السبب)
حسنه لأن مصدق الأمر بالوجوب حقيقته، قال الأثرري: قال صاحب "هدية": **والأصح أنه واجب،**
ولأن فيه نظر محمد يذكر في الأصل: **قط لوجوب، من قول: سعي له أن يراجعها.** [السبب ٦/٣٣٧]

أخرجه الأئمة ستة عن ابن عمر. [نصب رية ٣/٢٢١] **أخرج نحاري في صحيحه** عن ابن
 بن سيرين قال: سمعت ابن عمر قال: **قال: سعي له أن يراجعها** **قال: سعي له أن يراجعها**
قال: سعي له أن يراجعها **قال: سعي له أن يراجعها** **قال: سعي له أن يراجعها** **قال: سعي له أن يراجعها**

ورفعاً للمعصية بالقدر الممكن برفع أثره، وهي العدة، ودفعاً لضرر تطويل العدة.
 قال: فإذا صهرت وحصب، ثم صهرت، فإن ساء صنفها وبس، فسكنها. قال: وهكذا.
 ذكر في "الأصل"، وذلك صحيح، أنه يصقها في الطهر الذي يلي الحيضة الأولى،
 قال أبو الحسن الكرخي: ما ذكر الطحاوي قول أبي حنيفة، وما ذكر في "الأصل"
 قولهما. ووجه المذكور في "الأصل": أن السنة أن يفصل بين كل طلاقين بحيضة،
 والفصل ههنا بعض الحيضة، فتكمل بالثانية، ولا تتجزأ، فتكامل. وإذا تكاملت الحيضة
 الثانية، فالطهر الذي يليه زمان السنة، فأمكن تطليقها على وجه السنة. وجه القول الآخر:
 أن أثر الطلاق قد انعدم بالمراجعة، فصار كأنه لم يُطْلَقْها في الحيض، فيسن تطليقها
 في الطهر الذي يليه. ومن قال لا، فإنه لا يسن من دوت خمس، وقد دخل بها -
 حتى لا يسن، ولا يسن، فهي طهر عند أبي حنيفة؛ لأن "اللام" فيه للوقت،

ورفعاً للمعصية أي ولأجل رفع المعصية؛ لأن إيقاع الطلاق في الحيض معصية، والسبيل في رفع المعاصي
 برفعها. [النبأ ٣٣٧/٦] العدة أي أثر الطلاق الذي هو معصية، وهو العدة. (النبأ)

في "الأصل" أي المبسوط؛ لأنه قال فيه: فإذا طهرت من حيضة أخرى طلقها واحدة قبل إجماع، وهذا
 يدل على أن الطهر الذي يقع في الطلاق هو الطهر الذي بعد حيضة أخرى، لا الطهر بعد حيضة أوقع
 فيها الطلاق. [النبأ ٣٣٧/٦] الحيضة: لأن الطلاق وقع في الحيضة.

القول الآخر أراد به ما ذكره الصحاوي. (النبأ) الطلاق أي الواقع في الحيض. وقد دخل بها لأنه لو قال
 غير مدحول بها، أنت طلاق ثلاثاً للسنة يقع في حال واحدة، سواء كانت حائضاً أو صاهرة، ويتعلق الثاني بالترويح
 ثانياً، والثالثة بالترويح ثالثاً؛ لأن الطلاق السني المرتب في حق غير المدحون بها لا يتصور إلا على هذا الوجه.
 للوقت [بأن يستعار الوقت فكأنه قال: وقت السنة] وذلك؛ لأن امتداد من السنة الطلاق الذي في مقابلة
 البدعة، وإذا تدار منه ذلك يتأخر لام الوقت، ولأن حمل اللام على الأجل تكلف نحسب المعنى.

ووقت السنة طهر لا جماع فيه. **وإن نوى أن يقع ثلاثاً ساعة، أو عند ركن كل**
سنة، أو عند: فمجرد نية ما نوى. سواء كانت في حالة الحيض أو في حالة الطهر. وقال
 زفر **لا تصح نية الجمع؛ لأنه بدعة، وهي ضد السنة.** ولنا: أنه محتمل لفظه؛ لأنه
 سني وقوعاً من حيث إن وقوعه بالسنة، لا إيقاعاً، فلم يتناوله مطلق كلامه، ويتنظمه عند
 نيته. **وإن كانت آيسة، أو من ذوات الأشهر:** ومعب **ساعة، أو عند ركن كل**
أحد، أو عند شهر أخرى؛ لأن الشهر في حقها دليل الحاجة كالطهر في حق ذوات
الأقراء على ما بينا. **وإن نوى أن يقع ثلاثاً ساعة، أو عند ركن كل** بخلاف ما إذا
 قال: أنت طالق للسنة، ولم ينص على الثلاث حيث لا تصح نية الجمع فيه؛ لأن نية
 الثلاث إنما صحّت فيه من حيث إن اللام فيه للوقت، فيفيد تعميم الوقت، ومن ضرورته
 تعميم الواقع فيه، فإذا نوى الجمع بطل تعميم الوقت، فلا تصح نية الثلاث.

ما نوى أي من وقوع المجموع ساعة، ومن وقوع الثلاث متفرقة. محتمل لفظه وهو السنة من حيث
 الوقوع. (الباية) بالسنة وهو قوله. من طلق امرأته ألفاً بابت منه ثلاث، والباقي رد عليه. (الباية)
 كلامه أي لم يؤخذ عند الإطلاق. **السنة** وقد قال لها: أنت طالق ثلاثاً. **ذوات الأشهر** يعني صغيرة
 مدحوراً بها فقال: أنت طالق ثلاثاً للسنة. (الباية) على ما **س** إشارة إلى ما ذكر في التعليل قريباً من
 ورقة بقوله: لأن الشهر في حقها قائم مقام الحيض. [الباية ٦/٣٤٠]

مدحوراً إشارة إلى قوله: لأنه سني وقوعاً. (الباية) **فيه** أي فيما إذا قال: أنت طالق للسنة. **الوقت** أي كل وقت
 السنة. **تعميم الواقع فيه** أي في الوقت لأنه جعل الوقت ظرفاً للواقع، وقد تكرر الظرف فيتكرر المظروف،
 فإذا نوى الجمع بطل تعميم الوقت، فيبطل تعميم الواقع فيه؛ لأن بطلان المقتضي يوجب بطلان المقتضي،
 فلا تصح نية الثلاث، بخلاف ما إذا ذكر ثلاثاً؛ لأن الثلاث مذكور صريحاً، فتصح نيته. [الباية ٣/٣٤٢]

فصل

ويقع طلاق كل زوج إذا كان عاقلاً بعد ولا يقع طلاق نكحى وحدثان والنائم؛ لقوله **«كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمجنون»**، ولأن الأهلية بالعقل المميز، وهما عديم العقل، والنائم عديم الاختيار. **وصف مكره** وقع خلافاً للشافعي **«هو يقول: إن الإكراه لا يجمع الاختيار، وبه يُعتبر التصرف الشرعي، بخلاف المأزول؛ لأنه مختار في التكم بالطلاق. ولنا: أنه قصد إيقاع الطلاق في منكوحته في حال أهليته، فلا يغرى عن قضيته؛ دفعاً لحاجته اعتباراً بالطائع؛ وهذا لأنه عرف الشرين، واختار أهونهما، وهذا آية القصد؛ والاختيار، إلا أنه غير راضٍ بحكمه، وذلك غير مُحلٍّ به كماهزل»**.

فصل ما ذكر صلاح سبعة؛ لأنه لأصل، وذكر ما يفيد من صلاح سبعة، شرع في بيان من يقع طلاقه ومن لا يقع. [سنة ٣٤٠٦] **«وتقع طلاق»** خ هذا من بدوري. **إذا كان عاقلاً** المراد بعقل: من يترك عني عقده لأثر، وله قوة تمير، فيخرج النائم. **حار** أي دفع، وبما فسره به؛ لأن الإباحة لثمة. **المأزول** فيه يقع صلاحه. **في حال أهليته** أي في حال عقده وتمييره، وكونه محاصداً، ولا يكره لا يخرج عن ذلك. [سنة ٣٤٤٦] **فصل** أي عن حكمه، فلا يبرم تخلف حكمه عن عقده. (سنة) **دفعاً لحاجته** أي حاجة مكره، وحاجته: أن يحصل عند نوعه من قتل أو خرح وجو ذلك. [سنة ٣٤٤٦] **السريرين**: أي وقوع ما أكره به، ووقوع الطلاق. **وهذا**: أي معرفة الشرين، واختيار الأهون. **أنه القصد** وهذا جواب عن قوله: **«إكراه لا يجمع لاختيار»**. (سنة) **ودلك** أي عدم إرضاء حكم لطلاق. (البنية)

* حديث غريب. [نصب الراية ٢٢١/٣] روى ابن أبي شيبة في 'مصنفه' حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن عمار بن ربيعة عن عمار بن عمار قال: **«كل طلاق جائز إلا طلاق معتوه»**. [١٣/٥]، باب ما قالوا في طلاق المعتوه] وروي أيضاً عن حفص بن غياث عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس قال: **«لا يجوز طلاق الصبي»**. [٣٤/٥]، باب ما قالوا في الصبي] رجاله رجال مسلم والبحاري إلا أن حجاجاً أخرجه له البحاري متابعة. [إعلاء السنن ١٧٥/١١]

وطلاق السكران . فع، واختيار الكرخي والطحاوي **جاء** أنه لا يقع، وهو أحد قولي الشافعي **جاء** لأن صحة القصد بالعقل، وهو زائل العقل، فصار كزواله بالبنج والدواء. ولنا: أنه زال بسبب هو معصية، فجعل باقياً حكماً زجراً له، حتى لو شرب فصدغ، وزال عقله بالصداع، نقول: إنه لا يقع طلاقه. **وطلاق الحرس** وقع بالإسراء؛ لأنها صارت معهودة، فأقيمت مقام العبرة؛ دفعاً للحاجة، وستأتيك وجوهه في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى. **وطلاق الأمة** حررت **بها** أو **عبد**، **وطلاق الحر** حررت **بها** أو **عبد**، وقال الشافعي **جاء** عدد الطلاق معتبر بحال الرجال؛ لقوله **جاء** "الطلاق بالرجال والعدة بالنساء". ولأن صفة المالكية كرامة، والأدمية مستدعية لها، ومعنى الأدمية في الحر أكمل، فكانت مالكيته أبلغ وأكثر.

وطلاق لسكران وكذا يصح إعتاقه وحبسه، وبه قال شافعي **جاء** في مخصوص، والأصح وهو فور الثوري ومالك وأحمد في رواية. [ساية ٦ ٣٤٥] إيراد من أسكران في هذا مقام. من به ثمانية سكر، وهي أن لا يعرف لأرض من أسماء. **كرواله بالسج** أي كروا العقل باستعمال السج وشرب دواء، فإن فيهما لا يقع الطلاق بالاتفاق، وكذا إذا أكل الأفيون، وشرب لبن اليرمكة فسكر به. [ساية ٦ ٣٤٦] إنه لا يقع طلاقه: لأن حكمه يصير كحكم الإغماء. (البنائية)

حال الرجال فطلاق آخر ثلاث، وطلاق العبد ثلث. بالرجال ولا يحق أن يسادر منه أنه صده للاعتبار، فكأن مراتب الطلاق تفاوت باعتبار تفاوت الرجال، **جاء** يرد منه يتفاح طلاق، ولا يكون الحال من الرجال، كما لا يحق على المدب في التراكيب. **والعدة** عدة حرة ثلاث حيض، والأمة حيضتان.

عريب مرفوعاً. [نصب المرأة ٣ ٢٢٥] روى عن أبي شيبه في 'مصنفه' عن عكرمة عن ابن عباس قال: اطلاق بالرجال والعدة بالنساء. [٣٨/٥] من قال الطلاق بالرجال والعدة بالنساء

ولنا: قوله: "طلاق الأمة ثنتان، وعِدَّتْها حِيضَتان"، ولأن حلَّ المحلِّية نعمة في حقها، وللرق أثر في تنصيف النَّعم، إلا أن العُقْدَةَ لا تتجزأ، فتكامل عقدتان، وتأويل ما رَوَى: أن الإيقاع بالرجال. لأن ملك النكاح حق العبد، فيكون الإسقاط إليه دون المولى.

صدق الأمة حلاله باللام، فيتناول الحرس، فيكون طلاق الأمة التي تحت الخمر ثنتين، وفيه وقع السراخ. ان الإيقاع بالرجال يعني قوله: «الطلاق بالرجال أي إيقاع الطلاق بالرجال، فإن قيل: هذا معلوم فلا يحتاج إلى ذكره، أحب بل كان إلى ذكره حاجة؛ لأن المرأة في الحاهلية إذا كرهت الروح غيرت أبيت، وكان ذلك طلاقاً معها، فرفع ذلك بقوله 'الطلاق بالرجال' [النهاية ٣٥٢/٦]

روي من حديث عائشة، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث ابن عباس. [نصب الراية ٢٢٦/٣] أخرجه الترمذي في 'جامعه' عن عائشة أن رسول الله قال: قال الترمذي: حديث عائشة حديث عريب لا يعرفه مرفوعاً إلا من حديث مصاهر بن أسلم، ومظاهر لا يعرفه له في العلم غير هذا الحديث. [رقم: ١١٨٢، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان] ذكره ابن حبان في الثقات من أتباع التابعين، وقال الحاكم في 'المستدرک': لم يذكره أحد من مقتدى مشايخنا مخرج، فالحديث إذاً صحيح، وحقق ابن الهمام في "فتح القدير" أنه إن لم يكن صحيحاً فهو حسن، ومما بصح الحديث عمل العلماء على وفقه، قال ترمذي: والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله وغيرهم، وقال مالك رحمه الله: شهرة الحديث تفني عن السند. [إعلاء السنن ١٨١/١١]

باب إيقاع الطلاق

الطلاق على صريح، صريح وكذب، فاصريح فمذهبنا، وفكذب،
وصفت، فهذا يقع في خلاف الرجوع، لأن هذه الألفاظ تُستعمل في الطلاق،
ولا تُستعمل في غيره، فكان صريحاً، وأنه يُعقَّب الرجعة بالنص، ولا يصح في اليمين،
لأنه صريح فيه؛ لغلبة الاستعمال. وكذا دعي لأنه لا يثبت الرجعة إلا باليمين،
الشرع بانقضاء العدة، فيرد عليه. ولو دعي خلاف عن وثاق، لم يثبت في نفسه؛
لأنه خلاف الظاهر، وبُني على ما لا يثبت، لأنه يحتمله، وهو ما لا يثبت في
الطلاق.

فتح الطلاق لما فرغ من بيان أصل الطلاق ووصفه شرع في بيان توحيده. (الغاية) **الطلاق** هذه من مسائل "مختصر القدوري" أي ألفاظ يقع بها الطلاق بالمعنى المتبادر، أو بمعنى التطبيق، وإنما أولنا العبارة؛ لأن الصريح والكفاية قسمان للفظ. **يعقب الرجعة** أي يصححها، وهذا لم يقل: يوجبها، وأعلم أن للصريح حكيمين: أحدهما: أنه لا يحتاج إلى الية، وثانيهما: أنه طلاق يصح به الرجعة من غير تعدد السكاح. **بالص** وهو قوله تعالى: **فإن قلتم: لم يزل يرد على ربه** في ذلك سماه بعلًا، فدل على أن الطلاق الرجعي لا يبطل الزوجية، فإن قلتم: لفظ الرد يدل على روال ملكه، قلت: أطلق اسم الرد بعد انعقاد سب زوال الملك، فيكون ردًا لسب من إثبات روال الملك، ويكون مسحًا للسب، ويطلق الرد على الفسخ كما يقال رده بالغيب وأنه مسح. [الساية ٣٥٣/٦] **السد** هذا بإجماع الفقهاء. (الساية) **وكذا** أي وكذا يكون معقبا للرجعة. (الساية) **لا اله الخ** يعني أن الشارع اعتبر في الطلاق أن يحصل البيونة بمضي العدة حيث قال: **فإن قلتم: لم يزل يرد على ربه** وهو اعتبر البيونة في الحال. **عن وفاق** بفتح الواو وكسرهما لعتان، والفتح أفصح، يعني لو سوى الطلاق عن قيد لم يدين في القضاء يعني لم يصدق قضاء. وفي "المعرب": قولهم: يدين أي يصدق. [الساية ٣٥٣/٦ ٣٥٤] **لا اله يحمده** خلاف ما إذا لم يحتمله العبارة، كما إذا قال مثلاً: أنت طالق، وأراد أنت أكلت لم يعتبر بيته، فصار بيته كلا بيته.

وكرر أي يريد المصدر وكادة، أي تأكيداً. (الساية) **فصار** **مسرلة** **ح** أي قوه أنت الطلاق عمرة قوله: أنت صالِق. (الساية) **فع** بأنه معى صالِق، و**احلاف** في قوله: أنت الطلاق صريح أو كاية. فعندنا وعند مالك وأحمد صريح، وقال الشافعي: إنها كاية. [الساية ٣٥٧/٦] **رجع** أي الطلاق الواقع ههنا. **به** **بعثنا** لأن المصدر يَحْتَمِل الواحد والاثني، ولهذا يصح أن يوصف به، فتصح النية، لأنه يَحْتَمِل لفظة. ويقول رفر قال مالك والشافعي [الباية ٣٥٧/٦] **لكوه** **حسب** يكون الثلاث حساً بطلاق من حيث العدد. (الساية) **عدد** أي عدد محص لا واحد حقيقة، ولا واحد اعتباراً. (الساية)

ويقال: فلان رأسُ القوم، ووجه العرب، وهلك روحه، بمعنى: نفسه، ومن هذا القبيل الدم في رواية، يقال: دمه هدرٌ، ومنه النفس، وهو ظاهر. **و كسبت أن صدق** جزء **تسعة من أن يقول: صدقت أو كسبت صدق**: لأن الجزء الشائع محل لسائر التصرفات كالبيع وغيره فكذا يكون محلاً للطلاق، إلا أنه لا يتجزأ في حق الطلاق، فيثبت في الكل ضرورة. **وله قال: دك صدق، أو رختك صدق لم يقع الطلاق**. وقال زفر والشافعي **ج** يقع، وكذلك الخلاف في كل جزء معين لا يُعبرُ به عن جميع البدن. لهما: أنه جزء مُستمتع بعقد النكاح، وما هذا حاله يكون محلاً لحكم النكاح، فيكون محلاً للطلاق، فيثبت الحكم فيه قضية للإضافة، ثم يسري إلى الكل **حكم بطلاق** كما في الجزء الشائع، بخلاف ما إذا أضيف إليه النكاح؛ **الجزء المعين**

رأس القوم أي كبيرهم وليس المراد به العضو بل الشخص. (الساية) **في رواية** هي رواية كتاب الكمال، فإنه لو كمل بدم إنسان يصح، وأشار في كتاب العتاق أن إضافة الطلاق إلى الدم لا تصح، فإنه لو قال: دمك حر لا يعتق، وإما قال من هذا القبيل؛ لأن القدوري لم يذكر هذا. [الباية ٦/٣٦٠] **دمه هدر** أي لا يترتب عليه قصاص ولا دية، لا يقال: يجوز أن يراد معناه الحقيقي؛ لأنما يقول: يصح هذا المعنى فيما لم يكن هناك دم، كما قتل بالخنق. **وهو ظاهر**: لأن النفس عبارة عن الذات. (البنية)

محل الخ والسر فيه أن الجزء الشائع في حكم الكل؛ لتلازمهما وجوداً وعدماً. **لنطلاق** لأنه من التصرفات. **لم يقع الطلاق** لأنه لا يعبر به عن جميع البدن حتى لو عبر باليد عن الذات عند قوم يقع الطلاق بالإضافة إليه. **جميع البدن** كالإصبع، واليد والرجل. (الساية) **حكم الكاح** وهو الاستمتاع، فيكون محلاً لطلاق أي لحكمه؛ فإن الطلاق والكاح إما يقصدان لآثارهما. **قصه للإضافة** أي توفية لإضافة الطلاق فيه. (الساية) **الجزء الشائع** فإن الطلاق إذا وقع عليه، يسري إلى الكل.

خلاف ما الخ وهذا جواب عما يقال: لو كان الجزء المعين محلاً لحكم النكاح لاعتقد إذا أضيف إليه، ثم يسري إلى الكل، فأجاب بقوله: بخلاف ما إذا أضيف إليه النكاح. [الباية ٦/٣٦١-٣٦٢]

لأن التعدي ممتنع؛ إذ الحرمة في سائر الأجزاء **تَغْلِبُ** **الحلَّ** في هذا الجزء، وفي الطلاق الأمر **على القلب** (نسرية) ولنا: أنه أضاف الطلاق إلى غير محله، فيغوى، كما إذا أضافه إلى ريقها أو ظفرها؛ وهذا لأن محل الطلاق ما يكون فيه القيْد؛ لأنه يُنْبِئ عن رفع القيْد، ولا قيْد في اليد، ولهذا لا تصح إضافة النكاح إليه، بخلاف الجزء الشائع؛ لأنه محل للنكاح عندنا حتى تصح إضافته إليه، فكذا يكون محلاً للطلاق. واختلفوا في الظهر والبطن، والأظهر: أنه لا يصح؛ لأنه لا يُعَبِّرُ بهما عن جميع البدن. **ولو قال** **قال** كذكر الكل، وكذا الجواب في كل جزء سماه؛ لما بينا. **ولو قال** **قال** أن نصف التطليقتين تطليقة، فإذا جمع بين ثلاثة أنصاف، تكون ثلثها ضرورة. **ولو قال** **قال**

علب لأن حرمة في أكثر لأجزاء، وفيه أنه لو ذكر لأجزاء لكان يسعي أن يصح إسكاح. الأمر **على القلب** يعني مضي الصلاق على عمة الحرمة يعني حرمة في هذا الجزء تعلب الحل في سائر الأجزاء. [السياسة ٦ ٣٦٢] **ولا قيد في اليد** لأنه عذرة عن اسع مع القدرة عليه، وأريد لا توصف كوكه قدره عليه، فلا توصف بالقيْد [السياسة ٦ ٣٦٢] **البحر** أي إضافة الجزء المعين من الجزء الشائع. **الظهر** **والص** يعني إذا قال: طهرت صلتى، أو بصت طلق؛ لأن الظهر والبطن في معنى الأصل؛ إذ لا يتصور النكاح بدونها، ويعبر بالظهر عن الكل كما يقال. فلا يقوي صهرت، وقوه لا صدقة عن صهر عى. [السياسة ٦ ٣٦٣] **كذكر الكل** هذا قول عامة اعمماء وقال نفاة القيس، وربعة لرأي: لا يقع شيء بذلك النصف والجزء وثبت من ألف جزء من الطلاق. [البنية ٦ ٣٦٣] **في كل جزء** كالرابع والعشر إلى غير ذلك. **ما** وهو أنه لا يتجرأ. (السياسة) **ولو قال** وهذه من حوص الجامع الصغير. (السياسة) **ولو قال** **الح** وهذا هو اسقول في الجامع الصغير عن محمد، وإليه ذهب اساضي في الأحاس، والعتابي في شرح الجامع الصغير. وقال العتابي. هو الصحيح. [السياسة ٦ ٣٦٤]

نَحْبُ الْمَضْرُوبِ أي تحت شيء، التي تصرب له العاية، وهو المعنى؛ لأن العاية إما تذكر بمفصل بينها وبين المضروب، فيسعى أن لا يدخل تحته ليحصل الفصل بينهما كما في المسوحات، كما في 'جامع الزهائي'.
[الباية ٣٦٥] **هَذَا الْخَاطِطُ** لا يدخل الحدار في اسبع (الباية) **أَنْ أَرَادَ** أي يمثل هذا الكلام بحسب العادة، وهو أيضاً يحتاج بالعادة. (الباية) **الْأَكْثَرُ مِنَ الْأَقَلِّ** معناه: إذا كان بينهما عدد، كما في قوله: من واحدة إلى ثلاث، وقوله: سبي من ستين إلى سبعين، وقوله: والأقل من الأكثر معناه: إذا لم يكن بينهما ذلك، كما في قوله: من واحدة إلى ثنتين، وعلى هذا يسقط الاعتراض. [الباية ٣٦٤]

ثاني معنى مع ويقال: دخل الأمير في جنده أي مع جده. وقال صاحب "الكشاف": لا تكون في معنى مع هاهنا؛ إذ لو بوى كذلك لما قيل: وادخلني جنتي، فهي على الحقيقة أي أدخلي في حملة عادي. [النبأ ٣٦٨/٦]
على ما ساد يعني في قوله: إن عمل الضرب في تكثير الأجزاء، لا في ريادة المصروب. [العبارة ٣٦٧/٣]
أى السواد قال الأثراري: الشام بسكون الهمزة ناحية بلد، قلت: ليس كذلك، بل هو اسم لصقع يجمع بلاداً كثيرة، وأعظمها دمشق. [النبأ ٣٦٩/٦]

لأن الطلاق لا يتخصص بمكانٍ دون مكان، وإن عَنَى به إذا أُتِيَتْ مكة: يُصَدَّق ديانةً لا قضاءً؛ لأنه نوى الإضرار، وهو خلاف الظاهر. وكذا إذا قال: أنت طالق وأنت مريضة، وإن نوى إن مرضت لم يُدَيِّن في القضاء. **ولو قال: أنت طالق** الدار يتعلق بالفعل؛ لمقاربة بين الشرط والظرف، فحُمِلَ عليه عند تعذر الظرفية.

فصل في إيقاع الطلاق في رمضان

ولو قال: أنت طالق في رمضان، فإنه صحيح؛ لأنه وصفها بالطلاق في جميع الغد، وذلك بوقوعه في أول جزءٍ منه، ولو نوى به آخر النهار: صُدِّقَ ديانةً لا قضاءً؛ لأنه نوى التخصيص في العموم، وهو يحتمله، لكنه مخالفٌ للظاهر. **ولو قال: أنت طالق** في اليوم، وفي الثاني في الغد؛ لأنه لما قال: "اليوم" كان تنجيذاً، والمنجز لا يحتمل الإضافة،

لا **سخص** مكان **ح** لأن المصنف في مكان مطلقة في كل مكان. (السياسة) **مُدْرِك** **ح** لأن المصروف يسبق المصروف، كما أن الشرط يسبق المشروط (السياسة) **فحسب** **ح** فصار قوله: في دخولك بمعنى اشترط، وتوقف على لدخول. **فصل** **ح** ذكر ههنا مفصلاً مترادفةً لحسب، إضافة لطلاق وتوبيعه وتشبيهه. [الغاية ٣/٣٦٨-٣٦٩] **ولو قال:** هذه من مسائل القدوري.

حرر **ح** أي من بعد، وهو طوع العجز؛ لأن بعد يتحقق في ذلك الوقت. **وهو حسد** **ح** أي العموم يحتمل الخصوص فيصدق ديانة. [السياسة ٦/٣٧٠] **مخالف** **ح** لأنه وصفها بالطلاق في جميع بعد، وذلك بوقوعه في أوله، وفيه تخفيف عليه فلا يصدقه نقاصي [السياسة ٦/٣٧٠] **لا حسب** **ح** فكان قوله: عدلاً لغواً، وبقولنا قال الشافعي **ح**. [البنية ٦/٣٧١]

وإذا قال: "غداً" كان إضافةً، والمضاف لا يتجزأ؛ لما فيه من إبطال الإضافة، فلغا اللفظ الثاني في الفصلين. **ومع من سب مسافر في غداً، قال: غداً حزيناً، ذنب صدق** في مقصد غداً في حقه. **ومع من لا يسير في مقصد حزيناً؛ لأنه وصّفها بالطلاق** في جميع الغد، فصار بمنزلة قوله: "غداً" على ما بيناه، ولهذا يقع في أول حزمٍ منه عند عدم النية؛ وهذا لأن حذف "في" وإثباته سواء؛ لأنه ظرفٌ في الحالين. ولأبي حنيفة - **أنه نوى حقيقة كلامه؛ لأن كلمة "في" للظرف، والظرفية لا تقتضي الاستيعاب، وتعيّن الجزء الأول ضرورة عدم المزاحم، فإذا عيّن آخر النهار كان التعيّن القصديّ أولى بالاعتبار من الضروري، بخلاف قوله: "غداً"؛ لأنه يقتضي الاستيعاب** حيث وصّفها بهذه الصفة مضافاً إلى جميع الغد، نظيره: إذا قال: والله لأصومنَّ عمري، ونظير الأول: والله لأصومن في عمري، وعلى هذين الدهر وفي الدهر. **ومع من سب مسافر في غداً، قال: غداً حزيناً، ذنب صدق** لأنه أسنده إلى حالة معهودةٍ منافيةٍ للملكية الطلاق فيلغو، كما إذا قال: أنت طالق قبل أن أُخلّق، ولأنه يمكن تصحيحه إخباراً عن عدم النكاح، أو عن كونها مطلقةً بتطليق غيره من الأزواج.

على ما سبأ أي لكونه ممسرة قوله: عدأ: إشارة إلى قوله: لأنه سبى التحصيل في العموم، وهو يَحْتَمِلُه
محالاً بظاهر. [العبارة ٣٧٠] **عن الخبر الأول** جواب عن قوله: وهذا يقع إلخ.
حالات ثلثه **عدأ إلخ** [جواب عن قوله: فصار ممسرة قوله: عدأ] يعني إذا قال: عدأ سبون ذكر
في. [السبابة ٣٧٢/٦] **بَطَرَه** أي صير حكمه هذا المذكور بدون ذكر كلمة في. (السبابة)
لا صوم عمري فإنه يقتضي الاستيعاب. **وَبَطَرِ** **الأول** وهو المذكور بكلمة في. (السبابة)
في عمري: فإنه لا يقتضي الاستيعاب.

١. **رواه** عن **مس**: **وقع نسائه**؛ لأنه ما أسنده إلى حالة منافية، ولا يمكن
 تصحيحه إخباراً أيضاً، فكان إنشاء، والإنشاء في الماضي إنشاء في الحال، فيقع الساعة.
 ٢. **عن** **مس**: **أنت طالق قبل** **رواه** **مس** **ينع سي**؛ لأنه أسنده إلى حالة منافية،
 فصار كما إذا قال: طلقك وأنا صبي أو نائم، أو يصح إخباراً على ما ذكرنا. **رواه** **مس**.
 ٣. **عن** **مس**: **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**؛ لأنه
 أضاف الطلاق إلى زمان خالي عن التطبيق، وقد وجد حيث سكت؛ وهذا لأن كلمة
 "متى" و "متى ما" صريح في الوقت؛ لأنهما من ظروف الزمان، وكذا كلمة "ما"
 للوقت، قال الله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ أي: وقت الحياة. **رواه** **مس**.
 ٤. **عن** **مس**: **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**؛
 كما في قوله: إن لم آت البصرة، وموتها بمنزلة موته، هو الصحيح. **رواه** **مس**.
 ٥. **عن** **مس**: **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**، **أنت طالق**؛
 لأن كلمة "إذا" للوقت، قال الله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾،

تصحيحه إخباراً: أي كما في المسألة السابقة، فلما لم يكن تصحيحه إخباراً، فكان إنشاء. [الباية ٣٧٣/٦]
 أو يصح إخباراً يعني يجعل قوله: أنت طالق، إخباراً عن عدم الكاح قبل التزوج في قوله: أنت طالق قبل
 أن أتزوجك؛ لأن حقيقة الصفة للإخبار، وأمكن العمل بها فلا يجعل إنشاء [الباية ٣٧٣/٦]
ما دمت حياً: وقال الله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ أي مدة
 دوامي حياً. [الباية ٣٧٤/٦] **تسوله موته** يعني يقع الطلاق بموتها قبل موته أيضاً، وقوله: هو الصحيح؛
 احتراز عن رواية النوادر، فإنه قال فيها: لا يقع الطلاق بموتها؛ لأن الزوج قادر على أن يطلقها ما لم تمت،
 وإنما عجز بموتها، فهو وقع الطلاق لوقع بعد الموت. [الباية ٣٧٣، ٣] **كور** التكويد يراد به حالة منه،
 وهو ذهاب ضوئها بقرينة ما بعدها يعني قوله: ﴿وَإِذَا الشُّجُورُ سُكِّرَتْ﴾

وقال قائلهم: شعر:

وإذا تكون كربة أدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

فصار بمنزلة "متى" و"متى ما"، ولهذا لو قال لامرأته: أنت طالق إذا شئت، لا يخرج الأمر من يدها بالقيام من المجلس، كما في قوله: متى شئت. ولأبي حنيفة - أن كلمة إذا يستعمل في الشرط أيضاً، قال قائلهم:

بطريق الاشتراك

واستغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصببك خصاصة فتجمل

فإن أريد به الشرط لم تطلق في الحال، وإن أريد به الوقت: تطلق، فلا تطلق بالشك والاحتمال، بخلاف مسألة المشيئة؛ لأنه على اعتبار أنه للوقت: لا يخرج الأمر من يدها،

وقال قائلهم: أضاف القائل إلى صميم العرب؛ بصير شاهداً. وإذا يكون أي إذا وجدت مكروهة هي الحرب. وهذا أي ولأجل كونه معنى متى. [٣٧٦/٦] لا يخرج الأمر. ولو كان معنى إن يخرج الأمر من يدها بالقيام عن المجلس، كما في إن. [العبارة ٣/٣٧٤] من سب فإنه لا يخرج الأمر من يدها بالقيام من المجلس. قال قائلهم: هو عبد قيس بن خفاف، يوصي ابنه.

استغن الاستعانة من العنى بالقصر، ما أعناك أي مدة ما أعناك ربك، بالعنى متعلق بقوله: أغناك. وقوله: فتجمل إما بالحجم كما احتاره صاحب "التنوير"، فالمعنى أظهر العنى من نفسك بارتين والتكليف الجميل؛ كيلا يقف على أحوالك الناس، أو كل الجميل، وهو الشحم المدايب تعففاً. كذا قال علي القاري، وإما بالحاء المهملة فهو من التحمل أي احتمال المشقة، كذا في "الصراح". فتجمل أي اصبر صبراً جميلاً.

فلا يطل بالشك الخ لأن الطلاق غير واقع، وما هو غير واقع لا يقع بالشك؛ لأن الثالث باليقين لا يرتفع بالشك، بخلاف مسألة المشيئة، فإن أمرها فوض إليها، فثبت التمويض قطعاً، فالشك لا يروى.

من يدها [كما في متى] بالقيام عن المجلس؛ لأنه حينئذ يكون تمليكاً مؤقتاً، وهو لا يبطل بالقيام، وعلى اعتبار أنه للشرط يخرج بالقيام عن المجلس؛ لأنه حينئذ يكون تمليكاً مطلقاً عن الوقت، والمطلق يتقيد بالمجلس، والأمر صار بيدها، فلا يخرج بالشك.

فِيَحْمَلُ عَلَيْهِ إِذَا قَرَنَ بِفَعْلٍ يَمْتَدُّ كَالصَّوْمِ، وَالْأَمْرُ بِالْيَدِ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْمَعْيَارُ، وَهَذَا أَلْيَقُ بِهِ، وَيَذَكَّرُ وَيُرَادُ بِهِ مَطْلُوقُ الْوَقْتِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهْمُ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾ والمراد به مطلق الوقت، فيحمل عليه إذا قرن بفعل لا يمتد، والطلاق من هذا القبيل، فينتظم الليل والنهار، ولو قال: عَنَيْتُ بِهِ بِيَاضَ النَّهَارِ خَاصَّةً، دُيِّنَ فِي الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، وَاللَّيْلَ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا السَّوَادَ، وَالنَّهَارَ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا الْبَيَاضَ خَاصَّةً، وَهُوَ اللَّغَةُ.

فصل

وَمِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْ مَسَتْ صَلَافًا، فَهِيَ سَيِّئَةٌ لَمْ يَحْضُرْ لَهَا عَمَلٌ، وَهِيَ قَدْ مَسَتْ

بِهَا، وَهِيَ حُرٌّ حُرٌّ مَسَتْ بِهَا، فَهِيَ حُرٌّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَقَعُ الطَّلَاقُ

إِذَا قَرَنَ بِفَعْلٍ [المراد منه الفعل النعوي] إيج: الحاصل: أن الصرف المسبوب يكون معياراً، فإذا كان الفعل الذي يتعلق به الطرف ممتداً، كان المناسب أن يحمل على شيء يصير معياراً له، وهو النهار في محض هذا، وأما إذا لم يكن ممتداً، فلا يصح أن يجعل النهار معياراً له، فيحمل على الوقت المطلق؛ لأنه محار متعارف. والتحقيق أن امتداد الفعل وعدمه إنما هو بالطر إلى متعلق الظرف، لا بالطر إلى المضاف إليه، والفرق يظهر فيما إذا كان المضاف إليه والمتعلق متفاوتين بحسب الامتداد وعدمه.

كَانَصَرِدْ نَحْو: عَمَى أَنْ أَصُومَ يَوْمَ يَقْدُمُ فُلَانٌ. وَالْأَمْرُ بِالْيَدِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ يَوْمَ يَقْدُمُ فُلَانٌ. (السَّيِّئَةُ) يُرَادُ بِهِ الْمَعْيَارُ أَيُّ أَرَادَ بِالْيَوْمِ: الْمَعْيَارُ؛ إِذَا الْفِعْلُ مَمْتَدٌّ، وَالْمُرَادُ بِالْمَعْيَارِ: أَنْ يَكُونَ مَقْدَرًا يَقْدَرُ الْفِعْلُ كَالصَّوْمِ فِي الْيَوْمِ. [السَّيِّئَةُ ٦/ ٣٧٩] مِنْ هَذَا الْفَصْلِ أَيُّ مَا لَا يَمْتَدُّ أُنْدًا. (السَّيِّئَةُ) حَقِيقَةُ كَلَامِهِ لِأَنَّ النَّهَارَ بَيَاضَ النَّهَارِ خَاصَّةً، وَاللَّيْلَ السَّوَادَ خَاصَّةً وَالْيَوْمَ يَسْتَعْمَلُ فِي بَيَاضِ النَّهَارِ، وَمَطْلُوقُ الْوَقْتِ نَالًا شَرَكًا عَدَدَ الْبَعْضِ، وَالصَّحِيحُ بِطَرِيقِ الْجَمْعِ. [السَّيِّئَةُ ٦/ ٣٧٩-٣٨٠] وَاللَّيْلُ نَحْو: يَلِ أَتْرُوحُكَ، فَأَتَتْ طَالِقَ.

وَالنَّهَارُ أَيُّ نَحْو: هَارَ أَتْرُوحُكَ، فَأَتَتْ طَالِقَ. وَهُوَ لِلْعَدِّ يَعْنِي حَقِيقَتَهُمَا النُّعْوِيَّةَ. (السَّيِّئَةُ)

فَصْلٌ لَمَّا كَانَتْ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَى النِّسَاءِ مَحَالْفَةً لِإِضَافَتِهِ إِلَى الرِّجَالِ، ذَكَرَهَا فِي فَصْلِ عَمَى حُدَّةً، وَذَكَرَهُ فِيهِ مَسَائِلَ أُخَرَ مُتَوَعَّةً، كَانَ حَقُّهَا أَنْ تَذَكَّرَ فِي مَسَائِلِ شَيْءٍ. [العَبَايَةُ ٣/ ٣٧٨]

وَمِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: هَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ". (الْبَنَاءُ)

في الوجه الأول أيضاً إذا نوى؛ لأن ملك النكاح مشترك بين الزوجين، حتى ملكت المطالبة بالوطء، كما يملك هو المطالبة بالتمكين، وكذا الحل مشترك بينهما، والطلاق وُضِعَ لإزالة التهما، فيصح مضافاً إليه كما صحَّ مضافاً إليها، كما في الإبانة والتحريم. ولنا: أن الطلاق لإزالة القيد، وهو فيها دون الزوج، ألا ترى أنها هي الممنوعة عن الزوج بزواج آخر والخروج، ولو كان لإزالة الملك، فهو عليها؛ لأنها مملوكة، والزوج مالك، ولهذا سميت منكوحة، بخلاف الإبانة؛ لأنها لإزالة الوصلة، وهي مشتركة، وبخلاف التحريم؛ لأنه لإزالة الحل، وهو مشترك، فصحت إضافتهما إليهما، ولا تصح إضافة الطلاق إلا إليها.

ولو قال: **بسم الله الرحمن الرحيم**، قال: هكذا ذكر في "الجامع الصغير" من غير خلاف، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف **بسم الله**، وعنى قول محمد وهو قول أبي يوسف **بسم الله**؛ أولاً: تطلق واحدة رجعية، ذكر قول محمد

الوجه الأول هو قوله: أنا ميث طائق. (الساية) بالنسبة أي تمكين نفسها من الروح. (البينة) لا التهمة لإزالة الحل والتمكين، وكل ما وضع كذلك. (الساية) والتحريم أي كما يصح في قوله: أنا ميث نائس، وأنا عليك حرام. (البينة) لإزالة القيد أي القيد الحاصل بالنكاح. (الساية) هي مسوعة فيه أن الروح أيضاً ممنوع عن شيء، وهو تروج الأربعة دوماً. وهذا **بسم الله** أي ولأجل كونها مملوكة سميت منكوحة، ولما ملك بضعها وجب عليه مهر واسقة، بمقاسة ثملكه. [البينة ٦ ٣٨١]

إلا التهمة أي إلى المرأة؛ لأن الطلاق روائ القيد، ولما لم يكن القيد على الرجل لم يصح إضافة الطلاق إليه. [البينة ٦/٣٨٢] **ولو قال** هذه مسألة 'الجامع الصغير'. (الساية) وهذا أي اندكور من قوله: أنت صادق واحدة أو لا، فليس بشيء. (الساية) ذكر قول محمد **بسم الله** [أي وقوع الطلاق الرجعي واحداً] حاصله: أنه قال في الصورة المذكورة: إنه يقع طلاق رجعي، ولا فرق بين هذه، وما ذكرناه من قولنا في الوقوع، فإذا كان هذا واقعاً كان ذلك واقعاً بلا شبهة، فقد علم وقوع الطلاق فيما صورناه، بإطلاق الجامع من غير ذكر الخلاف غير صحيح، وتوجيه إما أن يقال: إن محمداً روى روايتين، أو يقال: إن إطلاقه مقيد.

في كتاب الطلاق فيما إذا قال لامرأته: أنت طالق واحدة أو لا شيء. ولا فرق بين المسألتين. ولو كان المذكور ههنا قول الكل، فعن محمد ^{من السجود} روايتان. له: أنه أدخل الشك في الواحدة لدخول كلمة "أو" بينها وبين النفي، فيسقط اعتبار الواحدة، ويبقى قوله: "أنت طالق"، بخلاف قوله: "أنت طالق أو لا"؛ لأنه أدخل الشك في أصل الإيقاع، فلا يقع. ولهما: أن الوصف متى قرن بالعدد كان الوقوع بذكر العدد، ألا ترى أنه لو قال لغير المدخول بها: أنت طالق ثلاثاً، تطلق ثلاثاً، ولو كان الوقوع بالوصف لثبوت ذكر الثلاث؛ وهذا لأن الواقع في الحقيقة إنما هو المنعوت المحذوف، معناه: أنت طالق تطبيقاً واحدة على ما مر. وإذا كان الواقع ما كان العدد نعتاً له كان الشك داخلًا في أصل الإيقاع، فلا يقع شيء. ولم قال: أنت طالق مع مولى، أو مع مولى، فليس ^{سجدة} لأنه أضاف الطلاق إلى حالة منافية له؛ لأن موته ينافي الأهلية، وموئها ينافي ^{أي الموت} المحلية ولا بد منهما. ودامت الروح امرئاً، و شقصا منها، أو ملك امرأة روحها.

في المسألة يعني بين قوله: أنت طالق واحدة أو لا، وبين قوله: أنت طالق واحدة أو لا شيء في حق التشكيك في الإيقاع، أو في حق الوصف. [العناية ٣/٣٨٠] ولو كان المذكور ههنا أي في "الحامع الصغير" قول الكل، فعن محمد ^{روايتان}؛ لأنه لم يذكر الخلاف في وصف "الحامع الصغير" في أنه لا يقع شيء، فكان عند محمد أيضاً لا يقع شيء. [العناية ٣/٣٨٠]

ن الوصف الخ أي قوله: يعني أنت طالق متى قرن بالعدد مثل أن يقول: أنت طالق واحدة، أو اثنتين، أو ثلاثاً، كان الوقوع بذكر العدد، وأطلق العدد على الواحد مجازاً من حيث إنه أصل العدد، ومعنى كلامه: أن الوصف متى قرن بالعدد، كان الكل كلاماً واحداً في الإيقاع، فحيث كان الشك الداخل في الواحدة داخلًا في الإيقاع، فكان نظير قوله: أنت طالق أو لا، وهناك لا يقع شيء بالاتفاق، فكذلك ههنا. [العناية ٣/٣٨١] على ما مر أراد به قوله: كان الوقوع بذكر العدد. (العناية)

بأي الخ لعله أي كونه محلاً للطلاق. (الساية) شقصا الشقص بالكسر السهم قاله ابن دريد. (السناية)

والمعلق به التطلق؛ لأن في التعليقات يصير التصرف تطليقاً عند الشرط عندنا، وإذا كان التطلق معلقاً بالإعتاق أو العتق يوجد بعده، ثم الطلاق يوجد بعد التطلق، فيكون الطلاق متأخراً عن العتق، فيصادفها، وهي حرة فلا تحرم حرمة غليظة بالثنتين بقي شيء، وهو: أن كلمة "مع" للقران. قلنا: قد يُذكر للتأخر كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ فيحمل عليه دليل ما ذكرنا من معنى الشرط. ولو قال: إذا جاء عد فأتى صالقي نس، وقال المولى: إذا جاء عد فأتى حره، فجاء العد لم نحل له حتى نكح روحاً غيره، وعندها ثلاث حصص، وهذا عند أبي حنيفة، وأبي يوسف حمة. وقال محمد: روحها تمت الرجعة، لأن الزوج قرن الإيقاع بإعتاق المولى حيث علّقه بالشرط الذي علّق به المولى العتق، وإنما ينعقد المعلق سبباً عند الشرط، والعتق يقارن الإعتاق؛ لأنه علته، وأصله الاستطاعة مع الفعل،

الطلاق وذلك لأن تعليق الحكم يقتضي تعيق سبه، فإذا علّق الطلاق بأمر يقتضي تعيق التطلق به، فكان التطلق يتحقق عند تحقق الشرط، بخلاف الشافعي، فإنه يقول: التطلق واقع إلا أن الحكم متأخر. يوجد بعده أي يوجد التطلق بعد الاعتاق أو العتق؛ لأن المشروط مع الشرط يتعاقبان. (الساية) فصادفها أي يصادف الطلاق المرأة. (الساية) فيحمل عليه أي إذا كان الأمر كذلك، فيحمل لفظ "مع" على التأخر، كما في الآية الكريمة. (الساية) معنى الشرط لصورة تصحيح الكلام. (الساية)

ولو قال الخ أي ولو قال الرجل لامرأته الأمة: إذا جاء عد فأتى صالقي ثنتين. (الساية) لأن الروح الخ قال في "الكافي": قال محمد - التطلق يقارن الإعتاق؛ لأن كلاهما معلق بشرط واحد، والمعلق بالشرط الواحد يعقد سبباً عنده، والعتق يقارن الإعتاق، لأنه معبولة، فيكون الطلاق مقارناً للإعتاق، فيكون مقارناً لعتق ضرورة، فيكون واقعاً على الحرة، فيملك الرجعة. لأنه علته. لأن الاعتاق علته أي علة العتق، والعلة مع المعلوم يقترنان عند الجمهور. [الساية ٣٩٠/٦] وأصله أي أصل ما ذكرنا، وقاعدته أن الاستطاعة أي القدرة مع جميع ما يتوقف عليه التأثير يقارن الفعل.

فيكون التطبيقُ مقارناً للعتق ضرورةً، فتطلق بعد العتق، فصار كالمسألة الأولى، ولهذا تُقدَّرُ عدتها بثلاث حيض. ولهما: أنه علق الطلاق بما علق به المولى العتق، ثم العتق يصادفها اتفاق وهي أمة، فكذا الطلاق، والطلقتان تُحرِّمان الأمةَ حرمةً غليظة، بخلاف المسألة الأولى؛ لأنه علق التطبيق بإعتاق المولى، فيقع الطلاق بعد العتق على ما قررناه، وبخلاف العدة؛ لأنه يُؤخذُ فيها بالاحتياط، وكذا الحرمة الغليظة يؤخذ فيها بالاحتياط، ولا وَجْهٌ إلى ما قال؛ لأن العتق لو كان يقارن الإعتاق؛ لأنه علته، فالطلاق يقارن التطبيق؛ لأنه علته فيقترونان.

فصل في تشبيه الصلّاق ووصفه

ومن ذلك ما رواه أبو داود في سننه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال:

«لأن الإشارة بالأصابع تُفيد العلم بالعدد في مجرى العادة إذا اقترنت بالعدد المُبهم». «الشهر هكذا وهكذا وهكذا» الحديث، وإن أشار بواحدة، فهي واحدة،

فكون أح لأن لتطبيق مقارن للإعتاق على ما ذكرنا، والإعتاق مقارن للعتق، والصلّاق يقارن للعتق؛ لما ذكرنا أنه علته لا يتأخر عنها، فالتطبيق يقارن العتق. [العناية ٣/ ٣٨٤] الأولى وهي قوله: أنت صالِقُ تثنى مع عتق مولاك إليك. (السابعة) وهذا أي لكون الطلاق بعد العتق فكذا الطلاق يصادفها، وهي أمة. (السابعة) حرمة العتق ولد حرمت حرمة عبضة ثلاثين. ففقترونان أي الاعتاق والتطبيق، يعني كما أن الاعتاق يصادفها، وهي أمة فكذلك التطبيق يصادفها وهي أمة. [إسناده ٦/ ٣٩٢]

فصل أح ذكر وصف الصلّاق بعد ذكر أصله وتوابعه في فصل على حدة؛ لكونها تابعة. [العناية ٣/ ٣٨٦]

روى من حديث ابن عمر، ومن حديث سعد بن أبي وقاص، ومن حديث عائشة. [نصب الراية ٣/ ٢٢٨] أخرج اسحاق بن إبراهيم في 'صحيحه' حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا الأسود بن قيس حدثنا سعيد بن عمرو أنه سمع ابن عمر عن أبيه أنه قال: «...» يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين. [رقم: ١٩١٣، باب قول النبي ﷺ لا نكتب ولا نحسب]

وإن أشار بالثتين، فهي ثتان؛ لما قلنا، والإشارة تقع بالمنشورة منها، وقيل: إذا أشار ^{لصانع المنشورة} بظهورها، فبالمضمومة منها. وإذا كان تقع الإشارة بالمنشورة منها، فلو نوى الإشارة بالمضمومتين: يُصَدِّقُ دِيَانَةً لَا قَضَاءَ، وكذا إذا نوى الإشارة بالكفِّ حتى يقع في الأولى: ثتان دِيَانَةً. وفي الثانية: واحدة؛ لأنه يحتمله، لكنه خلافُ الظاهر، ولو لم يقل: هكذا يقع ^{الإشارة بالكف} واحدة؛ لأنه لم يقترن بالعدد المبهم، فبقي الاعتبار بقوله: أنت طالق. ^{ولا يصدق قضاء} ^{مضمومتين} وقال الشافعي: يقع رجعيًّا إذا كان بعد الدخول؛ لأن الطلاق شرعٌ مُعَقَّبًا للرجعة، فكان وصفه بالبينونة خلافُ المشروع فيلغو، كما إذا قال: أنت طالق على أن لا رجعة لي عليك. ولنا: أنه وصَّفه بما يَحْتَمِلُهُ لفظُهُ، ألا ترى أن البينونة قبل الدخول وبعد العدة تحصلُ به، ^{فيقع رجعية}

ما قلنا إشارة إلى قوله: لأن الإشارة بالأصابع تفيد العلم بالعدد في محرمي العادة إذا اقتربت بالعدد. [الناية ٣/٣٨٧] إذا **اسرار** يعني أنه لا فرق بين الإشارة بالأصابع التي اعتاد الناس الإشارة بها، وبين الأصابع الأخرى، كذا في "الموائد الطهرية". **د سار** بأن جعل باطنها إليه وظهرها إلى امرأة. [فتح القدير ٣/٣٨٧] **مطهرها** أي يظهر الأصابع إلى المرأة، فالمضمومة منها أي يقع الطلاق حينئذ بالمضمومة من الأصابع لا المنشورة. [الناية ٦/٣٩٥] فإن أشار بظومها بأن يجعل باطن الكف إليها تعتبر عدد الأصابع المنشورة، وإن أشار بظومها بأن يجعل باطن الكف إلى نفسه تعتبر المضمومة. (مجمع الأهر)

وكذا أي يصدق ديانة لا قضاء. (الناية) **واحد** يعني يصدق ديانة حتى يقع واحدة لا قضاء حتى يقع ثلاثاً في القضاء؛ لأنه أشار إليه بأصابعه الثلاثة منشورة. [الناية ٦/٣٩٥] **انه وصفه** أي وصف الصلابة عما يحتمله لقطعه، وهو البيونة، ولهذا ثبت البيونة به قبل الدخول، وبعد انقضاء العدة بالطلاق. [الناية ٦/٣٩٦]

خص أي بالتطبيق؛ لأنه لا تأثير للأجل في ثبوت البيونة، والفقه: أن الطلاق في الأصل يوجب البيونة في الحال؛ لأنه شرع لرفع قيد الكاح وقطعه، والأصل: أن السبب إذا انعقد يتعجل حكمه إلا أن النص رد بالتأجيل إلى انقضاء العدة في صريح الطلاق، إذا لم يتصف بالنائن، ففي ما عداه على ما اقتضاه القياس.

فيكون هذا الوصف لتعيين أحد المحتملين، ومسألة الرجعة ممنوعة، فتقع بائة إذا لم تكن له نية أو نوى الشتين، أما إذا نوى الثلاث فثلاث؛ لما مر من قبل، ولو عني بقوله أنت طالق: واحدة، وبقوله بائن أو البتة: أخرى: تقع تطليقتان بائتان؛ لأن هذا الوصف يصلح لابتداء الإيقاع. وكذا د قال: **ب طالق أحسن تصديق؛** لأنه إنما يُوصَفُ بهذا الوصف باعتبار أثره، وهو البينة في الحال، فصار كقوله: بائن، وكذا إذا قال: أحببت الطلاق أو أسوأه؛ لما ذكرنا. **و د هـ. ح د هـ. ح طالق سبيل. ه طالق سبيل** لأن الرجعي هو السنة، فيكون قوله طلاق البدعة وطلاق الشيطان بائناً. وعن أبي يوسف - **هـ** في قوله: "أنت طالق للبدعة" أنه لا يكون بائناً إلا بالنية؛ لأن البدعة قد تكون من حيث الإيقاع في حالة حيض، فلا بد من النية. وعن محمد - **هـ** أنه إذا قال: أنت طالق للبدعة، وإن كان رجعي

احسن وهو السبوة، وقال الأثراري: وفتح ايم، وأراد هما الرجعي والدس. (الساية)
ومسألة الرجعة هذا جواب عن قول الشافعي **هـ** كما إذا قال: أنت طالق عني أن لا رجعة لي عبيد، يعني لا نسب أنه لا يقع بائناً، بل يقع واحدة بائة. [الساية ٦/٣٩٧] **لما مر من قبل** أي في أوائل باب إيقاع الثلاث بقوله: **و ح د هـ. ح طالق** نية الثلاث إنما صححت كونه حسناً **في آخره**. [الساية ٦/٣٩٧]
بطلان بائن عني أن التركيب حبر بعد حبر؛ لأن هذا الوصف يصلح لابتداء الإيقاع ولو أمكن أن يقال: الإيقاع بائن وصفاً لها، وصالح قريته، فستعني به عن النية، فلم يحتاج إليها كما يحتاج إلى نية أو فرد، لم يعد لكن فيه ما فيه، ثم بيوة الأولى ضرورة بيوة الثانية؛ إذ معنى الرجعي كونه حيث يملك رجعتها، وذلك مستف باتصال الدثة الثانية، فلا فائدة في وصفها بالرجعية، وكل كتابة قرئت بطالق يجري فيها ذلك، فيقع ثتان بائتان. [فتح القدير ٣/٣٨٨] **وكذا** أي وكذا تقع الطلقة بائنة. (الساية)
لما ذكرنا من قوله: لأنه إنما يوصف بهذا الوصف باعتباره. (الساية) **باسا** هذا عني رواية الأصل المستقيم؛ لأن البائن ليس سبي على رواية، أما على رواية 'الريادات': من أن الدثة الواحدة لا يكره، فينبغي أن لا يتعين البائن بقوله: طلاق الشيطان أو البدعة.

أو طلاق الشيطان: يكون رجعيًا؛ لأن هذا الوصف قد يتحقق بالطلاق في حالة الحيض، فلا تثبت البينة بالشك. وكذا إذا قال: كالجبل؛ لأن التشبيه به يوجب زيادة لا محالة، وذلك بإثبات زيادة الوصف، وكذا إذا قال: مثل الجبل؛ لما قلنا. وقال أبو يوسف رحمته الله: يكون رجعيًا؛ لأن الجبل شيء واحد، فكان تشبيهًا به في توحيده. مروى عن أبي حنيفة أنه قال: أنت طالق ثلاثاً، أو كالف، أو من سب، فهي مائة إلا أن سبى ثلاثاً، أما الأول: فلأنه وصفه بالشدة، وهو البائن؛ لأنه لا يحتمل الانتقاض والارتفاض. أما الرجعي فيحتمله، وإنما تصح نية الثلاث لذكره المصدر. وأما الثاني: فلأنه قد يراد بهذا التشبيه في القوة تارة، وفي العدد أخرى، يقال: هو ألف رجل، ويراد به القوة، فتصح نية الأمرين، وعند فقدها يثبت أقلهما. وعن محمد رحمته الله أنه يقع الثلاث عند عدم النية؛ لأنه عدد، فيراد به التشبيه في العدد ظاهراً، فصار كما إذا قال: أنت طالق كعدد ألف. وأما الثالث: فلأن الشيء قد يملأ البيت؛ لعظمته في نفسه، وقد يملأ لكثرتة، فأى ذلك نوى صحَّت نيته، وعند انعدام النية يثبت الأقل. وهو الإبانة ثم الأصل عند أبي حنيفة رحمته الله: أنه متى شبّه الطلاق بشيء يقع بائناً،

لما قلنا يريد به قوله: إن التشبيه به يوجب زيادة لا محالة. (الباية) وهو الثاني أي الوصف بالشدة هو الطلاق البائن؛ لأن شدة الطلاق بالإبانة. (الباية) أما الرجعي الح أي الطلاق الرجعي فيحتمله أي: فيحتمل الانتقاض بأن يراجعها بقول أو فعل، ولا يحتاج فيه إلى رضاها. (الباية) المصدر وهو اسم جنس يحتمل الثلاث بلا وصف الشدة. (الباية) أقل الأمرين. وهو الواحد البائن. لأن الأقل متيقن. (الباية) لعظمته وفي نسخة: لعظمته. ثم الأصل أراد بهذا بيان الأصل الذي يتبنى عليه أقوال الإمام وصاحبيه وزفر رحمته الله. [الباية ٤٠٣/٦]

أي شيء كان المشبه به، ذكر العظم أو لم يذكر؛ لما مر أن التشبيه يقتضي زيادة وصف. وعند أبي يوسف . إن ذكر العظم يكون بائناً، وإلا فلا، أي شيء كان المشبه به؛ لأن التشبيه قد يكون في التوحيد على التجريد، أما ذكر العظم فلزيادة لا محالة. وعند زفر . إن كان المشبه به مما يوصف بالعظم عند الناس يقع بائناً، وإلا فهو رجعي، وقيل: محمد . مع أي حنيفة . وقيل: مع أبي يوسف . وبيانه في قوله: "مثل رأس الإبرة" مثل عظم رأس الإبرة، و "مثل الجبل" مثل عظم الجبل. لأن ما لا يمكن تداركه يشتد عليه، وهو البائن، وما يصعب تداركه، يقال: لهذا الأمر طول، وعرض. وعن أبي يوسف أنه يقع بها رجعية؛ لأن هذا الوصف لا يليق به فيغور، ولو نوى الثلاث في هذه الفصول

في مسي . كتاب الح . احتراز عن قول زفر، فإن وقوع السيوة عنه يشترط أن يكون المشبه به عظيماً في نفسه، وإلا فهو رجعي. وفي قوله ذكر العظم أو لم يذكر، احتراز عن قول أبي يوسف، فإنه يشترط لسيوة عنه ذكر العظم لا غير على رواية هذا الكتاب. (النهاية) على التجريد أي من وصف العظم. (الساية) مثل من لا بد يقع به واحدة نائمة عند أبي حنيفة . خاصة على تقدير أن يكون محمد مع أبي يوسف، وقيل: مثل عظم رأس الإبرة يقع به واحدة نائمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . وقوله. مثل الحبل يقع واحدة عند أبي حنيفة وزفر ومحمد إن كان مع أبي حنيفة، وقوله. مثل عظم الحبل يقع به واحدة نائمة بالاتفاق، أما عند أبي حنيفة . فلو جود التشبيه، وأما عند أبي يوسف فتذكر العظم، وأما عند زفر فلكون الجبل مما يوصف بالعظم عند الناس. [العناية ٣/٣٩١]

هذه تفسير . ح أراد بالفصول ما ذكره من قوله: طالق بائن، أو التة، أو أفحش الطلاق، أو أحشه، أو أسوأه، وطلاق الشيطان، واسدعة، وأشده كالف، ومراء البيت، ومثل رأس إبرة، ومثل الحبل، وطلاق تطيقة شديدة، أو عريضة، أو طويلة؛ لأنها كلها بوائن. والسيوة تنوع إلى حفيضة وعليظة. [فتح القدير ٣/٣٩١]

صَحَّتْ نِيَّتُهُ؛ لَتَنَوُّعِ الْبَيِّنَاتِ عَلَى مَا مَرَّ، وَالْوَاقِعُ بِهَا بَائِنٌ.

فصل في الطلاق قبل المدخول ^{عقله وجمعه}

وإذا ضلَّ رجلٌ امرأةً ^{من غير تعريض} قبل المدخول ^{بها}، فعلى حصة؛ لأنَّ الواقع مصدر محذوف؛ لأنَّ معناه: طلاقاً ثلاثاً على ما بيناه، فلم يكن قوله: "أنت طالق" إيقاعاً على حدة، فيقعن جملةً. **فإنَّ فَرَقَ الطَّلَاقِ:** ^{بأنَّ الأول: وهو يقع على واحدة، والثاني: وهو يقع على ثلاث، وذلك مثل} أن يقول: أنت طالق طالق طالق؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ إيقاعٌ على حدة؛ إذ لم يذكُرْ في آخر كلامه ما يُغيِّرُ صَدْرَهُ حتى يتوقف عليه، فتقع الأولى في الحال، فتصادفها الثانية وهي مبانة، ^{وإذا بدلَ قولَها: أنت طالق، وهو حدة، فعلى حدة، فعلى حدة، فعلى حدة؛ لما ذكرنا أنَّها بانت بالأولى.} ^{لغير المدخول بها} **وإنَّ قولَها: أنت طالق، حدة، فعلى حدة، فعلى حدة، فعلى حدة،** كان باطلاً؛ لأنَّه قرَنَ الوصفَ بالعدد، فكان الواقع هو العدد، فإذا ماتت قبل ذكر العدد فأتى المحلُّ قبل الإيقاع فبطل. ^{وهو الطلاق}

ما مرَّ أشار به إلى قوله قبل صفحة: ويقع واحدة بائنة إذا لم يكن له نية، أو نوى التثنية، أما إذا نوى الثلاث فثلاث. [الساية ٤٠٥/٦] **والواقع بها** أي بهذه الألفاظ المذكورة. (البناية) **فصل في الح** لما كان الكاح للدخول كان الطلاق بعده على الأصل؛ لأنَّ الأصل حصول عرص الشيء بعد وجوده، وقوله بالعوارض، فقدم ما بالأصل على ما بالعوارض. [فتح القدير ٣٩١/٦]

مصدر محذوف وهو الصلاق الذي قام صفته، وهو الثلاث مقامه. (الساية) **فَرَقَ الطَّلَاقِ** بأن يقول: أنت طالق طالق طالق على ما نبيء الآن. (الساية) **على حدة** وذلك لأنَّ الأولى حمل الكلام على التأسيس دون التأكيد. **يغيِّرُ صدره:** أي صدر الكلام كالشرط والاستثناء. (البناية)

قال ما أي لمرأة مدحولة كانت أو غير مدحولة. **كان باطلاً** أي لا يقع شيء، بخلاف ما إذا مات الرجل بعد قوله: أنت طالق قبل قوله: ثلاثاً فهي صائق واحد؛ لأنَّ الروح وصل لفظ الطلاق بذكر العدد فيما إذا ماتت المرأة، فكان العامل هو العدد، وذكر العدد حصل بعد موتها، فإذا مات الرجل، فلفظ الطلاق ههنا لم يتصل بذكر العدد، فبقي قوله: أنت طالق، وهو عامل بنفسه فيقع. (النهاية)

فيقتضي طلاقاً سابقاً، والطلاق يُعَقَّبُ الرجعة. وأما الثانية: فلائها تُستعمل بمعنى الاعتداد؛ لأنه تصريح بما هو المقصود منه، فكان بمنزلة، وتحتل الاستبراء ليطبقها. وأما الثالثة: فلائها تحتمل أن تكون نعتاً لمصدر محذوف معناه: تطليقة واحدة، فإذا نواه جعل كأنه قاله، والطلاق يُعَقَّبُ الرجعة، وتحتمل غيره، وهو أن تكون واحدة عنده، أو عند قومه. ولما احتملت هذه الألفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه إلى النية، ولا تقع إلا واحدة؛ لأن قوله: "أنت طالق" فيها مُقْتَضَى، أو مُضْمَرٌ، ولو كان مظهرًا لا يقع بها إلا واحدة، فإذا كان مُضْمَرًا أَوَّلِي، وفي قوله: "واحدة" إن صار المصدر مذكورًا، لكن التنصيص على الواحدة ينافي نية الثلاث، ولا مُعْتَبَرُ بإعراب الواحدة عند عامة المشايخ،

فمنصي الخ لأن الأمر بالاعتداد بعير طلاق غير صحيح، فلا بد من تقدير الطلاق سابقاً. (العباية) **المقصود** لأن المقصود من الاعتداد استبراء رحمه، ليحصل له روح آخر. وحصل الاستبراء طلب براءة الرحم من الولد، كذا في 'معرب'، وإنما يحتاج إلى النية؛ لأن قوله: استبرئني رحمك يحتمل أن يكون معناه: اطلب براءة رحمك حتى تعمين أمها فارغة عن الولد أم لا، فلو كانت فارغة أطلقك، وإلا فلا، فلو كانت بيته هكذا لا يقع الطلاق، ولو كانت بيته الاعتداد عن إسكاح يقع الطلاق سابقاً كما في قوله: اعتدي، فلو ذلك احتاج إلى النية. [الساية ٤١٥/٦] **اللفظ** أراد بها اعتدي، واستبرئني رحمك، وأنت واحدة. (الساية) **فمنصي** في قوله: اعتدي واستبرئني رحمك. (الساية) أو **مضمر** في قوله: أنت واحدة كأن تقديره أنت طالق طليقة واحدة، وعند الشافعي لا يقع شيء بقوله أنت واحدة وإن بوي؛ لأنه نعت امرأة وليس فيه معنى احتمال الطلاق أصلاً. [الساية ٤١٥/٦] **أولى** أن لا يقع إلا واحدة. (الساية) **إن صار المصدر** هذا سؤال بيانه أن يقال لما كان المصدر مذكوراً ينبغي أن يصح نية الثلاث فأجاب بقوله لكن التنصيص إلخ. [الساية ٤١٦/٦] **ولا معبر الخ** يعني سواء قال: أنت واحدة بالنصب، أو بالرفع، أو بالنسكون، فقوله: وهو الصحيح احتراز عن قول بعض المشايخ: يقع الطلاق إذا نصب الواحدة وإن لم يوب؛ لكونه صفة لمطابقة، أما إذا رفعها فلا يقع وإن بوي، لأنها حينئذ تكون صفة لشخصها، وإن أسكن فهو محتاج إلى النية، والصحيح أن الكل سواء. [العباية ٣٩٩/٣]

ما يصلح جواباً وردّاً، وما يصلح جواباً لا ردّاً، وما يصلح جواباً وسبّاً وشتيمة. ففي حالة الرضا: لا يكون شيء منها طلاقاً إلا بالنية، والقول قوله في إنكار النية؛ لما قلنا. وفي حالة مذاكرة الطلاق: لم يُصدّق فيما يصلح جواباً ولا يصلح ردّاً في القضاء، مثل قوله: خَلَيْتَ، وبرية، بائن، بته، حرام، اعتدّي، أمرك بيدك، اختاري؛ لأن الظاهر أن مراده الطلاق عند سؤال الطلاق، ويُصدّق فيما يصلح جواباً وردّاً، مثل قوله: اذهبي، اخرجي، قومي، تَقْنَعِي، تخمري، وما يجري هذا المجرى؛ لأنه يحتمل الردّ، وهو الأدنى، فحمل عليه. وفي حالة الغضب: يصدق في جميع ذلك؛ لاحتمال الردّ والسبّ، إلا فيما يصلح للطلاق، ولا يصلح للرد والشتم، كقوله: اعتدّي، واختاري، وأمرك بيدك،

ما يصلح جواباً [لمساكنه من الطلاق] **وردّاً.** [لما قالته] وهو سعة: أخرجي، اذهبي، اغربي، قومي، تقنعي، استتري، تخمري، أما صلاحية هذه الألفاظ للرد، فإن يريد الروح بقوله: اخرجي أتركي سؤال الطلاق، وكذلك اذهبي وأغربي وقومي. وأما تقنعي فمن القناعة، وقيل: من القناع، وهو الحمار، ومعنى الرد فيه، وهو أن يوي أقنعي بما رزقك الله مني من أمر المعيشة، وتركي سؤال الطلاق. واشتدني بالتقنع الذي هو أهم لك من سؤال الطلاق، وكذا قوله: استتري وتخمري: لأهما من الستر والحمار. [العناية ٤٠٠، ٣]

جواباً لا ردّاً. ثمانية ألفاظ: حية، برية، بائن، بته، حرام، اعتدّي، أمرك بيدك، اختاري، والخمسة الأولى تصلح للسب والشتيمة أيضاً. (العناية) **لما قلنا:** إن هذه الألفاظ تحتمل الطلاق وغيره، فلا بد من النية بتعيين أحد المحتملين. (العناية) **لم يصدق** قضاء في قوله: لم أنو الطلاق فيما يصلح جواباً ولا يصلح ردّاً. (العناية) **جواباً وردّاً:** لا جواباً وشتماً، وذلك؛ لأن حال مذاكرة الطلاق يقتضي نعم أو لا، والشتمة لا يباسه، فيصرف إلى الجواب لا الشتم. **هذا المجرى** مثل: اعربي واستتري.

فحمل عليه. أي عني الأدنى؛ لأن الأدنى متيقن؛ وذلك لأن الرد دافع، والجواب رافع؛ لأن الطلاق رافع لقبيل الكاح، والدفع أسهل من الرفع، فيكون الرد أدنى في الجواب. [الساية ٤٢٣، ٦] **جميع ذلك** أي فيما يصلح جواباً ولا يصلح ردّاً، وفيما يصلح جواباً وردّاً. (البنابة)

فإنه لا يصدق فيها؛ لأن الغضب يدلُّ على إرادة الطلاق. وعن أبي يوسف في قوله: لا ملك لي عليك، ولا سبيل لي عليك، وخليت سبيلك، وفارقتك أنه يصدق في حالة الغضب؛ لما فيها من احتمال معنى السب. ثم وقوع البائن بما سوى الثلاثة الأول مذهبنا. وقال الشافعي يقع بها رجعي؛ لأن الواقع بها طلاق؛ لأنها كنيات عن الطلاق، ولهذا تُشترط النية، ويتنقص بها العدد، والطلاق مُعقب للرجعة كالصريح. ولنا: أن تصرف الإبانة صدر من أهله مضافاً إلى محلّه عن ولاية شرعية، ولا خفاء في الأهلية والمحمية، والدلالة على الولاية أن الحاجة ماسة إلى إثباتها؛ كيلا ينسأ عليه باب التدارك، ولا يقع في عهدها بالمراجعة من غير قصد،

أي في هذه الثلاثة. (الساية) **س** من **خ** فإن قوله: "لا ملك لي عليك" يَحتمل أن يكون معناه؛ لأنت أقدر من أن تنسي إلى ملكي، أو أنسب إليك بالملك، ولا سبيل لي عليك لسوء حقلك، واجتماع أنواع الشر فيك، وخليت سبيلك بقدرتك، وفارقتك في المضجع لدورك وعدم ضاقتك. [العناية ٤٠٣/٤] **س** من **س** أي معنى أنها مستعممة في مفهوم الصلاق، لكن لا بطريق الصريح. **و** من **أ** أي ولكونها كناية عن الطلاق. (الساية) **س** من **س** أي يتنقص عدد الطلاق بوقوع واحدة منها. (الساية)

س من **س** وهو الروح؛ لأنه يحدت تصرف السيوة. (الساية) **س** من **س** لأن ائشارع جعل ولاية الطلاق إليه. (الساية) **س** من **س** أما الأهلية فلأن الروح عاقل بالغ، وأما المحمية فلأن المرأة مملوكة بملك الكاح، والدلالة على الولاية أن الحاجة ماسة إليه، وإذا صارت الحاجة ماسة إليه، كان له فيه؛ لأن الله تعالى حور التصرفات فيما يحتاج. **س** من **س** بأن الرجل قد يكون باهرًا عن امرأة جداً بسبب من الأسباب، فيريد فراقها على وجه لا يحل له الرجوع، ثم يبدو له، فلو لم يوجد الواحد النائم لطلقها ثلاثاً، ولا يرعى بالاستحلال، فيسند عليه باب التدارك، وأما إذا وجد ذلك، فيتدارك بتحديد الكاح. [العناية ٤٠٣/٤]

و لا يقع **س** لأنه لو لم يقع السيوة عند بيته عسى تُوقع المرأة عليه نفسها، وقتته شهوة، فتشت الرجعة، والزوج يريد فراقها. كذا في النهاية. [العناية ٤٠٤/٣]

بخلاف ما إذا قال: لم أثّر بالكلِّ الطلاق، حيث لا يقع شيء؛ لأنه لا ظاهر يكذِّبه. وبخلاف ما إذا قال: نويت بالثالثة الطلاق دون الأوليين، حيث لا يقع إلا واحدة؛ لأن الحال عند الأوليين لم تكن حال مذاكرة الطلاق. وفي كل موضع يُصدَّق الزوج على نفي النية إنما يُصدَّق مع اليمين؛ لأنه أمين في الإخبار عما في ضميره، والقول قولُ الأمين مع اليمين.

مع اليمين لما فيه من الإلزام على التعر بعد ثبوت احتمال نفيه بالكناية، فيضعف مجرد نفيه، فيقوى باليمين. والأقرب أنه لنفي التهمة. [فتح القدير ٤٠٨/٣]

باب تفويض الطلاق

فصل في الاختيار

و قد ورد في الأمرين أحدهما، بمعنى ذلك بطلاق، أنه من شاء، وصقني نفسك، فيها أن تحصل نفسك من دامت في محبتها ذلك، فإن قامت منه، أو أحدث في عمل آخر، خرج الأمر من مذهبها؛ لأن المؤخيرة لها المجلس بإجماع الصحابة ^{عليهم}، ولأنه تمليكُ الفعل منها، والتمليكات تقتضي جواباً في المجلس، كما في البيع؛ لأن ساعات المجلس اعتبرت ساعة واحدة، إلا أن المجلس تارة يتبدل بالذهاب عنه، ومرة بالاستغفال بعمل آخر؛ إذ مجلس الأكل غير مجلس المناظرة، ومجلس القتال غيرهما. ونقص حماره **بمجرد القيام**؛ لأنه دليل الإعراض بخلاف الصِّرف والسَّلَم؛ لأن المفسد هناك الافتراق من غير قبض. ثم لابد من النية في قوله: "اختاري"؛ لأنه يحتمل تخييرها في نفسها، ^{عن المجلس}

باب تفويض [في هذا الباب ثلاثة فصول بالاستقراء] أحدهما فرع من تصرف نفس الرجل في الطلاق، شرع في بيان التصرف الحاصل فيه من غيره في باب على حدة وأخره؛ لأن الأصل تصرف المرء لنفسه. [العناية ٤١٠/٣] **ولأنه تمليك إلح** أي ولأن قوله: اختاري وصقني نفسك تمليك الفعل منها يعني لا توكيل لها، لأن الوكيل عامل لغيره. (الساية) **كما في البيع** أي كما يقتضي الخطاب جواباً في البيع؛ لأن الأصل فيه خيار القبول في المجلس. (البنية)

ساعده واحده لرفع الضرورة، قال الحاكم الشهيد في "الكافي": إذا حير الرجل امرأته فلها الخيار في ذلك المجلس وإن تطاول يوماً أو أكثر. [الباية ٥/٧] **بمجرد القيام** لأنها لو احتارت لما قامت، وكذا إذا اشتعلت بعمل آخر. (الساية) **بخلاف الصرف إلح** أي يبيع الأثمان بالأثمان فإن في الصرف يشترط تقابض البدين قبل أن يتفرقا، وفي السلم يشترط قبض رأس المال قبل التفرق، وإن تحقق القبض بعد القيام عن المجلس قبل التفرق أيضاً يجوز. **والسلم**: أي بيع أجل بعاجل.

أخرج الحارثي ومسلم عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة، وروى الأئمة السنة في كتبهم عن مسروق عن عائشة. [نصب الراية ٢٣٠/٣] أخرج مسلم في صحيحه عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة قالت: لما أمر رسول الله ﷺ بتحجير أروحه فقال: إني ذاكرك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرني أبوي، قالت: قد علم أن أبوي لم يكونا يأمراني بمرافقه قالت ثم قال: إن الله عز وجل قال: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاطِيعُوا أَهْلَ الْبَيْتِ** فقال: يا رسول الله ﷺ ما فعلت. **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاطِيعُوا أَهْلَ الْبَيْتِ** فقال: يا رسول الله ﷺ ما فعلت. ثم فعل أرواح رسول الله ﷺ مثل ما فعلت. [رقم: ١٤٧٥، باب بيان أن تحجير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية]

فهى ثلاث في فهم جمعها: لأنها للمرة، فصارت كما إذا صرحت بها، ولأن الاختياراً للتأكيد، وبدون التأكيد تقع الثلاث، فمع التأكيد أولى. ولو قالت: قد صوّت نفسي، أو اخترت نفسي تنطبق: فهي واحدة يملك الرجعة؛ لأن هذا اللفظ يوجب الانطلاق بعد انقضاء العدة، فكأنها اختارت نفسها بعد العدة. ولو قال: امرأتك عدت في نفسي، أو اختاري نفسي، فاختارت نفسها، فهي واحدة عدت الرجعة؛ لأنه جعل لها الاختيار لكن بتطبيقه، وهي مُعقبة للرجعة بالنص.

فصل في الأمر باليد

وإن قال لها: امرأتك عدت، موي ثلاث، فقال: قد اخترت نفسي بحدود، فهي ثلاث؛ لأن الاختيار يصلح جواباً للأمر باليد؛ لكونه تمليكاً كالتخير، والواحدة صفة الاختيار،

صرحت بها أي للمرة بأن قالت: اخترت نفسي مرة في جواب قوله: اختاري ثلاث مرات، فكذا إذا ذكرت اللفظ الذي يدل على المرة. [الباية ١٤/٧] وبدون التأكيد أي إذا اكتفى على قوله: اخترت. ولو قالت يعني في جواب من قال: اختاري. (العناية) فهي واحدة يملك الرجعة، ومثله في نسخ الجامع الصغير، والصواب أنه لا يملك الرجعة وطلّقت بائة، وهكذا ذكر في الجامع الكبير؛ لأن الاعتبار لجانب التفويض، ألا ترى أنه لو أمرها بطلاق يملك الرجعة، وطلّقت بائة، أو أمرها باسائن وطلّقت رجعية وقع ما أمر به الزوج، كذا في "الكافي".

لأن هذا اللفظ يعني قوها: قد طلقت نفسي، أو اخترت بتطبيقه يوجب الانطلاق أي البيونة بعد انقضاء العدة؛ لكونه من ألفاظ الصريح، وما يوجب البيونة بعد انقضاء العدة كان عند الوقوع رجعياً، فهذا اللفظ يوجب الرجعي. [العناية ٤١٨/٣] فكأنها اختارت الرجعة فكان مطابقاً من حيث أن الاختيار وجد منها. (النّاية) الأمر باليد آخر فصل الأمر باليد عن فصل الاختيار؛ لأن ذلك مؤيد بإجماع الصحابة (العناية) وإن قال لها. وهذه من مسائل "الجامع الصغير". (الباية) قد اخترت وفي بعض النسخ: اخترت بدون لفظ قد. (الباية)

فصار كأنها قالت: اخترت نفسي بمرة واحدة، وبذلك يقع الثلاث. **ولو قلب** .
 صفت نفسي بمرة واحدة، وحب نفسي بمرة واحدة، لأن الواحدة نعت
 لمصدر محذوف، وهو في الأولى الاختيار، وفي الثانية التطليقة، إلا أنها تكون بائنة؛ لأن
 التفويض في البائن ضرورة ملكها أمرها، وكلامها خرج جواباً له، فتصير الصفة
 المذكورة في التفويض مذكورة في الإيقاع. وإنما تصح نية الثلاث في قوله: أمرك بيدك؛
 لأنه يحتمل العموم والخصوص، ونية الثلاث نية التعميم، بخلاف قوله: اختاري؛ لأنه
 لا يحتمل العموم، وقد حققناه من قبل. **مُدخل** .
 فيه بيان أن حب المرأة في نفسها لا يثبت الطلاق، بل هو كحبها لنفسها.

مرة واحدة معناه: اخترت جميع ما فوصت بي اختياراً واحدة. (العناية) **وإذا قلب** أي نقوها. اخترت
 نفسي بمرة واحدة. (العناية) **ولو قلب** في جواب قوله ها: أمرك بيدك. (العناية)
وهو في الأولى ح [أي اخترت نفسي بواحدة] لأنها إعادة لسان فريسه محذوف، وكأنه قال: وهو
 في الأولى الاختيار، بدلالة احترت عليها، فكأن في الثانية التطليقة، بدلالة طلق عليها. [العناية ٤٢٠/٣]
الطليقة أي صفت نفسي بواحدة (إسابة) **لا تفويض** ح وتقريره التفويض حصل في السائل
 ضرورة أنه ملكها أمرها، أن تملكها إياها أمرها يقتضي ليسوءه، لكون الأمر مايد من لفظ الكتابة،
 وكلامها خرج جواباً له، فتصير الصفة المذكورة يعني ليسوءه في تفويض مذكورة في إيقاع المرأة، فيكون
 كلامها مطابقاً لكلامه. [العناية ٤٢٠/٣]

لا، حسن الخ قال شيخ الإسلام: الأمر اسم عدم يتناول كل شيء، قال الله تعالى .
 أراد به لأشياء كلها، وإذا كان الأمر اسماً عام صرح اسماً لكل فعل، فإذا بوى اصطلاح صار كتابة عن
 قوله: طلاقك بيدك. والطلاق مصدر يحتمل العموم والخصوص، فكأن نية الثلاث نية التعميم، خلاف
 قوله: اختاري؛ لأنه لا يحتمل العموم، وقد حققناه من قبل يعني في فصل الاختيار بقوله. لأن الاختيار
 لا يسوغ. [العناية ٤٢١/٣] **مُدخل** ح حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع الطلاق. (العناية)

لأنه صرح بذكر وقتين بينهما وقت من جنسهما لم يتناولهُ الأمر؛ إذ ذكرُ اليوم بعبارة الفرد لا يتناول الليل، فكانا أمرين، فبرّد أحدهما لا يبرّد الآخر. وقال زفر **ج**: هما أمر واحد بمنزلة قوله: أنت طالق اليوم وبعد غد، قلنا: الطلاق لا يحتمل التأقيت، والأمر باليد يحتمله، فبوقّت الأمر بالأول، ويُجعل الثاني أمراً مبتدأ. ولو قل: أمرك **ب** ذلك اليوم وبعد غد، يدخل **ب** في ذلك. وإن ردّت الأمر في يومها، لا يبقى لأمر **ب** في يومها في العدد؛ لأن هذا أمر واحد؛ لأنه لم يتخلل بين الوقتين المذكورين وقت من جنسهما لم يتناولهُ الكلام، وقد يهجم الليل ويجلس المشورة لا ينقطع، فصار كما إذا **ب** قال: أمرك بيدك في يومين. وعن أبي حنيفة **ج**: أنها إذا ردّت الأمر في اليوم، لها أن تختار نفسها غداً؛ لأنها لا تملك ردّ الأمر كما لا تملك ردّ الإيقاع. وجه الظاهر: أنها إذا اختارت نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار في الغد، فكذا إذا اختارت زوجها برّد الأمر؛

لأنه دليل للمسألة الثانية. بذكر وقتين يعني اليوم وبعد غد. (الساية) لم ساوله الأمر فإنها لو اختارت نفسها في الغد لا تطلق. (العناية) اد ذكر اليوم **ج** [وقع في غير موقعه، وكان ينبغي أن يذكره عند قوله: لم يدخل فيه الليل] دليل قوله: لم يدخل فيه الليل، وهو كما ترى الادلاح مسس، وإن كان ظاهراً. [العناية ٤٢١/٣]

أمرين أي أمر اليوم. وأمر بعد الغد. الطلاق فكان الصلاق ايوم صلاقاً عدأ وبعد عد وعيره. (الساية) الوقتين المذكورين هذا اليوم والغد. (الساية) وقد يهجم **ج** أي يدخل من قولك: هجمت على القوم إذا دحمت عليهم. هذا بيان الليل المتخلل بين اليوم والعد لا يكون قاضياً للمجس. (الساية) المشورة بفتح الميم وضم الشين المعجمة الشورى، وجاء فيها بفتح الميم وسكون الشين. [الساية ١٨٧/٧]

كما إذا قال **ج** حيث يدخل الليل فيهما. (الساية) لأنها لا تملك **ج**. معناه: ليس للمرأة أن ترد الأمر باليد الذي صدر من زوجها بأن تقول: لا أقلل كما أنه ليس لها أن ترد الإيقاع الذي أوقعه زوجها عليها بقوله: أنت طالق، وإذا كان كذلك كان الأمر دقيقاً في العد كما كان، وكان لها أن تختار نفسها غداً. [العناية ٤٢٢/٣]

لأن المخير بين الشيئين لا يملك إلا اختيار أحدهما. وعن أبي يوسف - أنه إذا قال: أمرك بيدك اليوم، وأمرك بيدك غدا: أهما أمران؛ لما أنه ذكر لكل وقت خبراً على حدة، بخلاف ما تقدم. **وإن قال قائل: إن كانت بيدك بيدك غداً، ففصل بينك وبينه غداً.** **جوابه: أن الليل** **ولا حصة**؛ لأن الأمر باليد مما يمتد، فيحمل اليوم المقرون به على بياض النهار، وقد حققناه من قبل، فيتوقف به، ثم ينقضي بانقضاء وقته **وإن قال قائل: إن** **هذا تملكك التطلق منها؛ لأن المالك من يتصرف برأي نفسه، وهي هذه الصفة، والتمليك يقتصر على المجلس، وقد بيناه من قبل.** **جوابه: أن البيع عند مجلسها** **ذلك، وإن كان لا تسمع فجلس عليها.** **وإن قال قائل: لأن هذا تملك فيه معنى التعليق، فيتوقف على ما وراء المجلس، ولا يُعتبر مجلسه؛ لأن التعليق لازم في حقه،**

ما تقدم أراد به قوله: أمرك بيدك اليوم وغداً، يعني أن التكرار في الاختيار لم يوجد، فلم يتحدد الأمر. (السادة) **جوابه: أن الليل** **أقلم يقال: حن عليه الليل حواً، ويقال حن الليل، وأحنه الليل معنى.** (السادة) **من قبل** أي في آخر فصل إضافة الطلاق. (العناية) **وهي هذه الصفة** أي امرأة هذه الصفة أي تصرف رأي نفسها. (السادة) **من قبل** يعني في فصل الاختيار من قوله: التملكيات تقتضي حواً في المجلس، كما في البيع (العناية) **مجلسه** أي الذي سمعت فيه. (العناية) **لا يسمع** أي لعبية، أو لصمم. (العناية) **فجلس عليها** أي فيعتبر حينئذ مجلس عمنها. (السادة) **معنى التعليق** كما هو قال: إن دحت الدار فأت طابقاً، وهذا لأن معنى أمرك بيدك إن أردت طلاقك، فأت طالق. [العناية ٤٢٤/٣] **ولا يعتبر مجلسه** حتى لو قام وهي حالسة، فالخيار باق؛ لأن التعليق حينئذ لازم في حقه، حتى لا يفدر على الرجوع؛ بكونه تصرف يمين من حاسبه، بخلاف البيع، حتى يعتبر مجلسهما جميعاً، فأبهما قام من المجلس قبل قبول الآخر بطل البيع؛ لأنه تملك محض لا يشوبه التعليق، وهذا هو رجع أحدهما عن كلامه قبل قبول الآخر جاز. [العناية ٤٢٥/٣]

تبدل بالحول يعني إلى مجلس آخر. (العاية) **سباه في الخبر** يعني قوله: إذا مجلس الأكل غير مجلس المظلة إلى آخره. (العاية) **خلاف** فإنه لا يخرج الأمر من يدها حينئذ. **الإعراض** والإعراض بأحدها في عمل آخر، سواء كان دينياً أو دنيائياً. (الساية) **وقوله**: أي محمد في "الجامع الصغير".

ليس للتقدير به أي ليس بتقدير الخبر باليوم بل المراد منه المكث الدائم، سواء كان قليلاً أو كثيراً، ما لم يوجد ما يدل على الإعراض. [الساية ٢١/٧] **محسه** يقال: احتسب الرجل إذا جمع طهره وساقيه بعمامة، أو يديه. **هو الأصح** [أي رواية "الجامع الصغير"]، لأن من حربه أمر قد يستند للتفكير؛ لما أن الاستناد سبب للراحة كالقعود. (العاية) **ففيه روايتان** ح في رواية الحسن عنه: لا تطل، وفي رواية الحسن بن أبي مالك. تطل، وهو قول رفر، ووجه الروايتين مدرج فيما ذكرناه. [العاية ٤٢٦/٣]

لأن الإبانة من ألفاظ الطلاق، ألا ترى أنه لو قال: "أبتك" ينوي به الطلاق، أو قالت: أبتت نفسي، فقال الزوج: قد أجزت ذلك، بانته، فكانت موافقةً للتفويض في الأصل، إلا أنها زادت فيه وصفاً، وهو تعجيلُ الإبانة، فيلغو الوصفُ الزائدُ، ويثبت الأصل، كما إذا قالت: طلقت نفسي تطليقةً بائنة. وينبغي أن تقع تطليقة رجعية، بخلاف الاختيار؛ لأنه ليس من ألفاظ الطلاق، ألا ترى أنه لو قال لامرأته: اخترتك أو اختاري، ينوي الطلاق: لم يقع، ولو قالت ابتداءً: اخترت نفسي، فقال الزوج: قد أجزت، لا يقع شيء إلا أنه عُرف طلاقاً بالإجماع إذا حصل جواباً للتخيير، وقوله: "طلقي نفسك" ليس بتخيير فيلغو. وعن أبي حنيفة: أنه لا يقع شيء بقولها: أبتت نفسي؛ لأنها أتت بغير ما فوض إليها؛ إذ الإبانة تغاير الطلاق. **مسألة** قال في حاشية: **مسألة** **مسألة** لأن فيه معنى اليمين؛ لأنه تعليق الطلاق بتطليقها، واليمين تصرف لازم، ولو قامت عن مجلسها: بطل؛ لأنه تمليك، بخلاف ما إذا قال لها: طلقي ضرتك؛ لأنه توكيل وإبانة، فلا يقتصر على المجلس، ويقبل الرجوع. **مسألة** **مسألة** **مسألة**

مسألة أي في التفويض، ويحور أن يقال الجواب. (الساية) **مسألة** وهو وقوع الصلح الرجعي. (الساية) **مسألة** في جواب طلقي نفسك. (الساية) **مسألة** فإنها زادت وصفاً فيلغو الوصف ويثبت الأصل. (الساية) **مسألة** وإنما قال لفظ يسعي؛ لأن هذه أسئلة من حواص 'الجامع الصغير' ومحمد م يصح فيه على الرجعي، بل قال هي صائق، ولفظ محمد في 'الجامع الصغير' عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل يقول لامرأته: طلقي نفسك، فتقول: أنت نفسي، قال: هي صائق. [الساية ٢٦٧] **مسألة** **مسألة** متعلق بقوله: لأن الإبانة من ألفاظ الطلاق. (العاية) **مسألة** لأنها تحصل بدون الطلاق، فيكون معياراً له، فما أتت بما فوض إليها، وكذا في سائر ألفاظ الكليات. [الساية ٢٦٧] **مسألة** على المجلس: أي فلا يطل بالقيام.

كما إذا قال: في أي وقت شئت. فإنه من حيث هو، لا يقتصر على مجلس واحد. وله أن يرجع؛ لأنه توكيل، وأنه استعانة فلا يلزم، ولا يقتصر على المجلس، بخلاف قوله لامرأته: طلقي نفسك؛ لأنها عاملة لنفسها، فكان تمليكاً لا توكيلاً. وقال زفر: هذا الأول سواء؛ لأن التصريح بالمشيئة كعدمه؛ لأنه يتصرف عن مشيئته، فصار كالوكيل بالبيع، إذا قيل له: بعه إن شئت. ولنا: أنه تمليك؛ لأنه علّقه بالمشيئة، والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته، والطلاق يحتمل التعليق، بخلاف البيع؛ لأنه لا يحتمله. والثالث، فتملك إيقاع الواحد ضرورة. وأما ما ذهب إليه من أن مقتضى نصها

لأنها ملكت إيقاع الثلاث، فتملك إيقاع الواحد ضرورة. وأما ما ذهب إليه من أن مقتضى نصها

لأنها آتت بما ملكته وزيادة،

بالعبر في إيقاع الطلاق. فإنما يراد به بل يصح الرجوع عنه. والمراد بالمشيئة في قوله: طلقها إن شئت هو المشيئة بمعنى رؤية المصلحة في الفعل والترك، أي صو إن رأيت المصلحة فيه. وأما أي القور الأول، وهو قوله لأحسب: طلق امرأتى بدون ذكر مشيئة. (الساية) سو في الحكم، وبه قال أصحاب الشافعي (الساية) لا. أي لأن الرجل الذي قال له طلق امرأتى إن شئت. (الساية) س يكون توكيلاً لا تمليكاً، ولا يخرج كلامه ذكر المشيئة عن التوكيل فكذلك هذا. (الساية) وأما الخ فإن تمليك الطلاق فيه معنى اليمين، وفي قوله: طلقها إن شئت، تمليك فيه تعليق الطلاق بالمشيئة، والطلاق يحتمل ذلك، والبيع لا يحتمل ذلك التعليق بالشرط، فيعمو ذكر المشيئة فيه. وإشعار الخ جواب عن قياس رفر صورة النزاع على البيع، فإن قيل: هذا توكيل لبيع لا البيع نفسه، واستوكيل به قابل للتعليق، أوجب بأنه اعتبر التوكيل بالبيع بأصل البيع. [العناية ٤٣١، ٣]

فصلت الشافعي الخ لأن من يملك الكل يملك أجزائه. (الساية) لا س فيقع ما ملكته.

فصار كما إذا طلقها الزوج ألفاً. ولأبي حنيفة **١٠** أنها أتت بغير ما فوّض إليها، فكانت مبتدئة؛ وهذا لأن الزوج ملكها الواحدة، والثلاث غير الواحدة؛ لأن الثلاث اسم لعدد مركّب مجتمع، والواحد فرد لا تركيب فيه، فكانت بينهما مغايرة على سبيل المضادة، بخلاف الزوج؛ لأنه يتصرف بحكم الملك، وكذا هي في المسألة الأولى؛ لأنها ملكت الثلاث، أما ههنا لم تملك الثلاث، وما أتت بما فوّض إليها، فلغا. **١١** ^{الواحدة} **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠** **١٠١** **١٠٢** **١٠٣** **١٠٤** **١٠٥** **١٠٦** **١٠٧** **١٠٨** **١٠٩** **١١٠** **١١١** **١١٢** **١١٣** **١١٤** **١١٥** **١١٦** **١١٧** **١١٨** **١١٩** **١٢٠** **١٢١** **١٢٢** **١٢٣** **١٢٤** **١٢٥** **١٢٦** **١٢٧** **١٢٨** **١٢٩** **١٣٠** **١٣١** **١٣٢** **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣** **٣٥٤** **٣٥٥** **٣٥٦** **٣٥٧** **٣٥٨** **٣٥٩** **٣٦٠** **٣٦١** **٣٦٢** **٣٦٣** **٣٦٤** **٣٦٥** **٣٦٦** **٣٦٧** **٣٦٨** **٣٦٩** **٣٧٠** **٣٧١** **٣٧٢** **٣٧٣** **٣٧٤** **٣٧٥** **٣٧٦** **٣٧٧** **٣٧٨** **٣٧٩** **٣٨٠** **٣٨١** **٣٨٢** **٣٨٣** **٣٨٤** **٣٨٥** **٣٨٦** **٣٨٧** **٣٨٨** **٣٨٩** **٣٩٠** **٣٩١** **٣٩٢** **٣٩٣** **٣٩٤** **٣٩٥** **٣٩٦** **٣٩٧** **٣٩٨** **٣٩٩** **٤٠٠** **٤٠١** **٤٠٢** **٤٠٣** **٤٠٤** **٤٠٥** **٤٠٦** **٤٠٧** **٤٠٨** **٤٠٩** **٤١٠** **٤١١** **٤١٢** **٤١٣** **٤١٤** **٤١٥** **٤١٦** **٤١٧** **٤١٨** **٤١٩** **٤٢٠** **٤٢١** **٤٢٢** **٤٢٣** **٤٢٤** **٤٢٥** **٤٢٦** **٤٢٧** **٤٢٨** **٤٢٩** **٤٣٠** **٤٣١** **٤٣٢** **٤٣٣** **٤٣٤** **٤٣٥** **٤٣٦** **٤٣٧** **٤٣٨** **٤٣٩** **٤٤٠** **٤٤١** **٤٤٢** **٤٤٣** **٤٤٤** **٤٤٥** **٤٤٦** **٤٤٧** **٤٤٨** **٤٤٩** **٤٥٠** **٤٥١** **٤٥٢** **٤٥٣** **٤٥٤** **٤٥٥** **٤٥٦** **٤٥٧** **٤٥٨** **٤٥٩** **٤٦٠** **٤٦١** **٤٦٢** **٤٦٣** **٤٦٤** **٤٦٥** **٤٦٦** **٤٦٧** **٤٦٨** **٤٦٩** **٤٧٠** **٤٧١** **٤٧٢** **٤٧٣** **٤٧٤** **٤٧٥** **٤٧٦** **٤٧٧** **٤٧٨** **٤٧٩** **٤٨٠** **٤٨١** **٤٨٢** **٤٨٣** **٤٨٤** **٤٨٥** **٤٨٦** **٤٨٧** **٤٨٨** **٤٨٩** **٤٩٠** **٤٩١** **٤٩٢** **٤٩٣** **٤٩٤** **٤٩٥** **٤٩٦** **٤٩٧** **٤٩٨** **٤٩٩** **٥٠٠** **٥٠١** **٥٠٢** **٥٠٣** **٥٠٤** **٥٠٥** **٥٠٦** **٥٠٧** **٥٠٨** **٥٠٩** **٥١٠** **٥١١** **٥١٢** **٥١٣** **٥١٤** **٥١٥** **٥١٦** **٥١٧** **٥١٨** **٥١٩** **٥٢٠** **٥٢١** **٥٢٢** **٥٢٣** **٥٢٤** **٥٢٥** **٥٢٦** **٥٢٧** **٥٢٨** **٥٢٩** **٥٣٠** **٥٣١** **٥٣٢** **٥٣٣** **٥٣٤** **٥٣٥** **٥٣٦** **٥٣٧** **٥٣٨** **٥٣٩** **٥٤٠** **٥٤١** **٥٤٢** **٥٤٣** **٥٤٤** **٥٤٥** **٥٤٦** **٥٤٧** **٥٤٨** **٥٤٩** **٥٥٠** **٥٥١** **٥٥٢** **٥٥٣** **٥٥٤** **٥٥٥** **٥٥٦** **٥٥٧** **٥٥٨** **٥٥٩** **٥٦٠** **٥٦١** **٥٦٢** **٥٦٣** **٥٦٤** **٥٦٥** **٥٦٦** **٥٦٧** **٥٦٨** **٥٦٩** **٥٧٠** **٥٧١** **٥٧٢** **٥٧٣** **٥٧٤** **٥٧٥** **٥٧٦** **٥٧٧** **٥٧٨** **٥٧٩** **٥٨٠** **٥٨١** **٥٨٢** **٥٨٣** **٥٨٤** **٥٨٥** **٥٨٦** **٥٨٧** **٥٨٨** **٥٨٩** **٥٩٠** **٥٩١** **٥٩٢** **٥٩٣** **٥٩٤** **٥٩٥** **٥٩٦** **٥٩٧** **٥٩٨** **٥٩٩** **٦٠٠** **٦٠١** **٦٠٢** **٦٠٣** **٦٠٤** **٦٠٥** **٦٠٦** **٦٠٧** **٦٠٨** **٦٠٩** **٦١٠** **٦١١** **٦١٢** **٦١٣** **٦١٤** **٦١٥** **٦١٦** **٦١٧** **٦١٨** **٦١٩** **٦٢٠** **٦٢١** **٦٢٢** **٦٢٣** **٦٢٤** **٦٢٥** **٦٢٦** **٦٢٧** **٦٢٨** **٦٢٩** **٦٣٠** **٦٣١** **٦٣٢** **٦٣٣** **٦٣٤** **٦٣٥** **٦٣٦** **٦٣٧** **٦٣٨** **٦٣٩** **٦٤٠** **٦٤١** **٦٤٢** **٦٤٣** **٦٤٤** **٦٤٥** **٦٤٦** **٦٤٧** **٦٤٨** **٦٤٩** **٦٥٠** **٦٥١** **٦٥٢** **٦٥٣** **٦٥٤** **٦٥٥** **٦٥٦** **٦٥٧** **٦٥٨** **٦٥٩** **٦٦٠** **٦٦١** **٦٦٢** **٦٦٣** **٦٦٤** **٦٦٥** **٦٦٦** **٦٦٧** **٦٦٨** **٦٦٩** **٦٧٠** **٦٧١** **٦٧٢** **٦٧٣** **٦٧٤** **٦٧٥** **٦٧٦** **٦٧٧** **٦٧٨** **٦٧٩** **٦٨٠** **٦٨١** **٦٨٢** **٦٨٣** **٦٨٤** **٦٨٥** **٦٨٦** **٦٨٧** **٦٨٨** **٦٨٩** **٦٩٠** **٦٩١** **٦٩٢** **٦٩٣** **٦٩٤** **٦٩٥** **٦٩٦** **٦٩٧** **٦٩٨** **٦٩٩** **٧٠٠** **٧٠١** **٧٠٢** **٧٠٣** **٧٠٤** **٧٠٥** **٧٠٦** **٧٠٧** **٧٠٨** **٧٠٩** **٧١٠** **٧١١** **٧١٢** **٧١٣** **٧١٤** **٧١٥** **٧١٦** **٧١٧** **٧١٨** **٧١٩** **٧٢٠** **٧٢١** **٧٢٢** **٧٢٣** **٧٢٤** **٧٢٥** **٧٢٦** **٧٢٧** **٧٢٨** **٧٢٩** **٧٣٠** **٧٣١** **٧٣٢** **٧٣٣** **٧٣٤** **٧٣٥** **٧٣٦** **٧٣٧** **٧٣٨** **٧٣٩** **٧٤٠** **٧٤١** **٧٤٢** **٧٤٣** **٧٤٤** **٧٤٥** **٧٤٦** **٧٤٧** **٧٤٨** **٧٤٩** **٧٥٠** **٧٥١** **٧٥٢** **٧٥٣** **٧٥٤** **٧٥٥** **٧٥٦** **٧٥٧** **٧٥٨** **٧٥٩** **٧٦٠** **٧٦١** **٧٦٢** **٧٦٣** **٧٦٤** **٧٦٥** **٧٦٦** **٧٦٧** **٧٦٨** **٧٦٩** **٧٧٠** **٧٧١** **٧٧٢** **٧٧٣** **٧٧٤** **٧٧٥** **٧٧٦** **٧٧٧** **٧٧٨** **٧٧٩** **٧٨٠** **٧٨١** **٧٨٢** **٧٨٣** **٧٨٤** **٧٨٥** **٧٨٦** **٧٨٧** **٧٨٨** **٧٨٩** **٧٩٠** **٧٩١** **٧٩٢** **٧٩٣** **٧٩٤** **٧٩٥** **٧٩٦** **٧٩٧** **٧٩٨** **٧٩٩** **٨٠٠** **٨٠١** **٨٠٢** **٨٠٣** **٨٠٤** **٨٠٥** **٨٠٦** **٨٠٧** **٨٠٨** **٨٠٩** **٨١٠** **٨١١** **٨١٢** **٨١٣** **٨١٤** **٨١٥** **٨١٦** **٨١٧** **٨١٨** **٨١٩** **٨٢٠** **٨٢١** **٨٢٢** **٨٢٣** **٨٢٤** **٨٢٥** **٨٢٦** **٨٢٧** **٨٢٨** **٨٢٩** **٨٣٠** **٨٣١** **٨٣٢** **٨٣٣** **٨٣٤** **٨٣٥** **٨٣٦** **٨٣٧** **٨٣٨** **٨٣٩** **٨٤٠** **٨٤١** **٨٤٢** **٨٤٣** **٨٤٤** **٨٤٥** **٨٤٦** **٨٤٧** **٨٤٨** **٨٤٩** **٨٥٠** **٨٥١** **٨٥٢** **٨٥٣** **٨٥٤** **٨٥٥** **٨٥٦** **٨٥٧** **٨٥٨** **٨٥٩** **٨٦٠** **٨٦١** **٨٦٢** **٨٦٣** **٨٦٤** **٨٦٥** **٨٦٦** **٨٦٧** **٨٦٨** **٨٦٩** **٨٧٠** **٨٧١** **٨٧٢** **٨٧٣** **٨٧٤** **٨٧٥** **٨٧٦** **٨٧٧** **٨٧٨** **٨٧٩** **٨٨٠** **٨٨١** **٨٨٢** **٨٨٣** **٨٨٤** **٨٨٥** **٨٨٦** **٨٨٧** **٨٨٨** **٨٨٩** **٨٩٠** **٨٩١** **٨٩٢** **٨٩٣** **٨٩٤** **٨٩٥** **٨٩٦** **٨٩٧** **٨٩٨** **٨٩٩** **٩٠٠** **٩٠١** **٩٠٢** **٩٠٣** **٩٠٤** **٩٠٥** **٩٠٦** **٩٠٧** **٩٠٨** **٩٠٩** **٩١٠** **٩١١** **٩١٢** **٩١٣** **٩١٤** **٩١٥** **٩١٦** **٩١٧** **٩١٨** **٩١٩** **٩٢٠** **٩٢١** **٩٢٢** **٩٢٣** **٩٢٤** **٩٢٥** **٩٢٦** **٩٢٧** **٩٢٨** **٩٢٩** **٩٣٠** **٩٣١** **٩٣٢** **٩٣٣** **٩٣٤** **٩٣٥** **٩٣٦** **٩٣٧** **٩٣٨** **٩٣٩** **٩٤٠** **٩٤١** **٩٤٢** **٩٤٣** **٩٤٤** **٩٤٥** **٩٤٦** **٩٤٧** **٩٤٨** **٩٤٩** **٩٥٠** **٩٥١** **٩٥٢** **٩٥٣** **٩٥٤** **٩٥٥** **٩٥٦** **٩٥٧** **٩٥٨** **٩٥٩** **٩٦٠** **٩٦١** **٩٦٢** **٩٦٣** **٩٦٤** **٩٦٥** **٩٦٦** **٩٦٧** **٩٦٨** **٩٦٩** **٩٧٠** **٩٧١** **٩٧٢** **٩٧٣** **٩٧٤** **٩٧٥** **٩٧٦** **٩٧٧** **٩٧٨** **٩٧٩** **٩٨٠** **٩٨١** **٩٨٢** **٩٨٣** **٩٨٤** **٩٨٥** **٩٨٦** **٩٨٧** **٩٨٨** **٩٨٩** **٩٩٠** **٩٩١** **٩٩٢** **٩٩٣** **٩٩٤** **٩٩٥** **٩٩٦** **٩٩٧** **٩٩٨** **٩٩٩** **١٠٠٠** **١٠٠١** **١٠٠٢** **١٠٠٣** **١٠٠٤** **١٠٠٥** **١٠٠٦** **١٠٠٧** **١٠٠٨** **١٠٠٩** **١٠١٠** **١٠١١** **١٠١٢** **١٠١٣** **١٠١٤** **١٠١٥** **١٠١٦** **١٠١٧** **١٠١٨** **١٠١٩** **١٠٢٠** **١٠٢١** **١٠٢٢** **١٠٢٣** **١٠٢٤** **١٠٢٥** **١٠٢٦** **١٠٢٧** **١٠٢٨** **١٠٢٩** **١٠٣٠** **١٠٣١**

لأن الزوج لما عيّن صفة المفوض إليها، فحاجتها بعد ذلك إلى إيقاع الأصل دون تعيين الوصف، فصار كأنها اقتصرّت على الأصل، فيقع بالصفة التي عيّنها الزوج بائناً أو رجعيّاً.

والمراد من قوله "لأن معنى" أن معنى

إن شئت الثلاث، وهي بإيقاع الواحدة ما شئت الثلاث، فلم يوجد الشرط.

لأن

مشيئة الثلاث ليست بمشيئة الواحدة، كإيقاعها، لأن مشيئة الثلاث

مشيئة الواحدة، كما أن إيقاعها إيقاع للواحدة، فوجد الشرط.

لأنه علق

طلاقها بالمشيئة المرسلة، وهي أتت بالمعلقة، فلم يوجد الشرط، وهو اشتغال بما لا يعينها،

فخرج الأمر من يدها. ولا يقع الطلاق بقوله: "شئت" وإن نوى الطلاق؛ لأنه ليس

في كلام المرأة ذكر الطلاق؛ ليصير الزوج شائياً طلاقها، والنية لا تعمل في غير المذكور،

حتى لو قال: شئت طلاقك، يقع إذا نوى؛ لأنه إيقاع مبتدأ؛ إذ المشيئة تُبنى عن الوجود،

لأن معنى الحد إذا شرط لأبده من حراء، فيما أن يكون متقدماً عليه، أو يقدر منه متأخراً، وعلى

كلا التقديرين يتعلق بمشيئة الثلاث، ولم توجد بمشيئة الواحدة. [العناية ٤٣٢/٣] كما يجب كما أن إيقاع

الثلاث ليس بإيقاع لواحدة فيما إذا قلت: طلقت نفسي ثلاثاً. (العناية) بطل الأمر يعني لا يقع الطلاق. (الساية)

المرأة يعني غير المعلقة بشيء. (الساية) بالمعلقة يعني المرأة أتت بالمشيئة المعقبة بمشيئة الزوج. (الساية)

فعل لأن المشيئة في الأصل مأخوذة من الشيء، وهو اسم للموجود، فكان قوله: شئت

معرّله أو حدث، وإيجاد الطلاق بإيقاعه، بخلاف الإرادة، فإنها في اللمعة عبارة عن الطلب، قال

"الحمي رائد الموت" أي طالبه. [العناية ٤٣٣/٣]

بخلاف قوله: **أَرَدْتُ طَلَاقَكَ؛** لأنه لا يبيى عن الوجود. **وَكَيْفَ إِذَا قَالَ: شَيْءٌ بِيَدِي** ^{فإنه لا يقع} **أَيُّ، أَوْ شَيْءٌ إِنْ كَانَ كَذَا لِأَمْرٍ** ^{منه} **حِينَ عَدَّ؛** لما ذكرنا أن المأْتِي به مشيئة معلقة، فلا يقع الطلاق، وبطل الأمر. **وإن قالت: قد شئت بكذا لا بد له من مقصود** ^{فإنه لا يقع} **لأن التعليق بشرط كائن تنجيزاً، ولو قال: إن شاء الله شئت، أو ما شئت، أو متى ما شئت، فوَدَّت الأمر** ^{فإنه لا يقع} **لم يكن ذلك ولا يقصد من حجب** ^{فإنه لا يقع} **أما كلمة "متى"، و"متى ما"، فلأنها للوقت، وهي عامة في الأوقات كلها؛ كأنه قال: في أي وقت شئت، فلا يقتصر على المجلس بالإجماع، ولو رَدَّت الأمر لم يكن ردّاً؛ لأنه ملّكها الطلاق في الوقت الذي شاءت، فلم يكن تمليكاً قبل المشيئة حتى يَرْتَدَّ بالرد، ولا تُطْلَقُ نفسها إلا واحدة؛ لأنها تُعَمُّ الأزمانَ دون الأفعال، فتملك التطبيق في كل زمان، ولا تملك تطبيقاً بعد تطبيق. وأما كلمة "إذا"، و"إذا ما" فهي و"متى" سواء عندهما، وعند أبي حنيفة ^{فإنه لا يقع} **وإن كان يُسْتَعْمَلُ للشرط، كما يستعمل للوقت، لكن الأمر صار بيدها، فلا يخرج بالشك، وقد مرَّ من قبل.** **وَوَقَالَ هَذَا أَنَّ شَيْءاً بِيَدِي** ^{فإنه لا يقع} **وَأَنَّ شَيْءاً بِيَدِي** ^{فإنه لا يقع} **واحدة بعد واحدة، حتى نطعم أنفسنا** ^{فإنه لا يقع} **لأن كلمة "كلما" توجب تكرار الأفعال،****

لأنه أي وكذا، لأن الإرادة. إِذَا قَالَ أَيُّ فِي جَوَابِ أَيْتِ طَالِقُ إِنْ شِئْتُ. **مَعْنَاهُ** ^{فإنه لا يقع} **والروح موص إليها بمشيئة مرساة، فطل الأمر من يدها. (البنية) وَإِنْ قَالَ فِي جَوَابِ أَيْتِ صَالِقُ إِنْ شِئْتُ.** **لِلشَّرْطِ** ^{فإنه لا يقع} **فيقتصر في المجلس، كما في إِنْ. فلا يخرج بالشك** ^{فإنه لا يقع} **يعني لو نظرنا إلى كونه للشرط يخرج الأمر من يدها بالقيام كما في قوله: إِنْ شِئْتُ، ولو نظرنا إلى كونه للوقت لا يخرج، فلا يخرج بالشك. [العناية ٤٣٥/٣]**

مر من قبل: يعني في فصل إضافة الطلاق إلى الزمان. (العناية)

قال ^{بمصرف} ^{محمد} ^{المسود} ^{قال في} "الأصل": هذا قول أبي حنيفة ^{رحمهما} لا يقع ما لم تُوقع المرأة، فتشاء رجعية، أو بائنة، أو ثلاثاً. وعلى هذا الخلاف العتاق. لهما: أنه فَوْضَ التَّطْلِيقِ إليها على أي صفة شاءت، فلا بُدَّ من تعليق أصل الطلاق بمشيئتها؛ لتكون لها المشيئة في جميع الأحوال، أعني: قبل الدخول وبعده. ولأبي حنيفة ^{رحمهما} أن كلمة "كيف" للاستيصار، يقال: كيف أصبحت، والتفويض في وصفه يستدعي وجود أصله، ووجود الطلاق بوقوعه. ^{وبل قال هما: أن طلاقكم سبب، أم ما سبب:} ^{سبب سبب ما سبب:} لأفهما يستعملان للعدد، فقد فَوْضَ إليها أي عدد شاءت، ^{فما من محس:} ^{بطل،} ^{وبل قال:} لأن هذا أمر واحد، وهو خطاب في الحال، فيقتضي الجواب في الحال. ^{وبل قال هما: صلتى سببت من ثلاث ما سبب،}

قال الخ إنما قال في الكتاب: قال في "الأصل": هذا قول أبي حنيفة ^{رحمهما} لأن ما أورده في الأصل من مسائل الجامع الصغير، وليس فيه ذكر قولهما، وإنما ذكر الرواية فيه على قول أبي حنيفة ^{رحمهما} لا غير، فذكره ليس بما أن ذكره في الجامع الصغير، إنما هو قوله، لا قولهما دليل ما ذكر في الأصل. [العناية ٣ ٤٣٨-٤٣٩] لا يقع الخ يعني لا يقع شيء مأم تشأ المرأة. (البينة) وعلى هذا الخ يعني إذا قل لعهده: أنت حركيف شئت، عتق عبد أبي حنيفة ^{رحمهما} . ولا حال لعنق بفوض إليه، وعندهما: لا يعتق حتى يشاء. [العناية ٣ ٤٣٨] **فوض التطل إليها** لأن كلمة كيف للسؤال عن حال مطلقاً. (العناية) ولأبي حنيفة ^{رحمهما} الخ وهما سؤال مشهور، وهو أن انعقود أن لا يحتاج إلى بية الروح؛ لأنه ما فوض الأمر إليها وجب أن تستقل بإثبات ما فوض إليها اعتدالاً بعامة التفويضات. وحواله: أنه فوض إليها حال الصلاق، وهو مشتركة بين الكم والكيف يعني العدد والبيونة، فيحتاج إلى البينة لتعيين أحدهما. [العناية ٣ ٤٣٧] **للاستصاف** أي لطلب الوصف، لا لطلب الأصل. (العناية) **كيف اصحب** أي عني أي وصف من الصحة والسقم وغير ذلك. (العناية) **بطل** لما ذكرنا أنه تمليث، والتمليك يقتصر على المحس. (العناية) **أمر واحد** قيل: هو احتراز عن كَمَا، وقيل: عن إذا ومتى. (العناية) **أجواب في الحال** لما قلنا: فإذا ردت الأمر فقد حصل أجواب في الحال ولا جواب بعده لعدم التكرار. (العناية)

فبأنه انْصَحَّ نفسه وحده، لا غيره، ولا يَنْصَحُ إلا ما عند أبي حنيفة - رحمه الله - وقالوا: **نَصَحَ** لا يَنْصَحُ. لأن كلمة "ما" مُحْكَمَةٌ في التعميم، وكلمة "من" قد تستعمل للتمييز، فَيُحْمَلُ على تمييز الجنس، كما إذا قال: كُلُّ من طعامي ما شئت، أو طَلَّقَ من نسائي مَنْ شئت. ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن كلمة "من" حقيقة للتبعض، و"ما" للتعميم، فيعمل بهما، وفيما استشهدا به تُرِكَ التبعض؛ لدلالة إظهار السماحة، أو لعموم الصفة، وهي المشيئة حتى لو قال: مَنْ شئت، كان على الخلاف.

السير يعني بليان كما في قوله تعالى: **سِيرَ**، وقد تكون للتبعض، وقد تكون لغيرهما. كما عرف ذلك، فاجتمع في كلامه المحكم والمحمّل، فيحمل المحتمل على المحكم، ويجعل بياناً. [العناية ٤٣٩٣-٤٤٠] **فَعَمِلَ هُنا** لأن الأصل أن يعمل بتحقيق الكلام مأم يبدل دليل الجار. (الناية) **وهنا استشهدا** هذا جواب عن قول أبي يوسف ومحمد - (الناية) **رَدَّ نَصَحَ** بدليل خارجي وهو قوله: لدلالة إظهار السماحة. (الناية) **لدلالة** لأن في العرف يراد بمثل هذا الكلام إظهار السماحة والكرم، وذلك بالعموم. (الناية) أو **لعموم الصفة** وهي المشيئة، فإن الكثرة إذا اتصف بصفة عامة تعم، كما عرف، وهما كذلك حتى لو قال: من شئت كان على الخلاف. [العناية ٤٤٠/٣]

باب الأيمان في الطلاق

وبدأ تصاف التصرف إلى نكاح: وقع عصب نكاح، مثل أن يقول لامرأته: لا يرو حث فانت صالمة، ثم قال: مرأه نرو حثها فهي صالقة، وقال الشافعي: لا يقع؛ لقوله: "لا طلاق قبل النكاح". ولنا: أن هذا تصرف يمين؛ لوجود الشرط والجزاء، فلا يشترط لصحته قيام الملك في الحال؛ لأن الوقوع عند الشرط، والملك متيقن به عنده، وقبل ذلك أثره المنع، وهو قائم بالتصرف، والحديث محمول على نفي التنجيز، والحمل مأثور عن السلف كالشعبي والزهري وغيرهما.

باب الأيمان الح ما فرع من بيان تنجيز الطلاق - صريحاً وكناية - أعقبه بذكر بيان تعليقه، لكونه مركباً من ذكر الطلاق والشرط، والمركب مؤخر عن المفرد، واليمين في الصلابة عبارة عن تعليقه بأمر، بما يدل على معنى الشرط، فهو في الحقيقة شرط وحراء سمي يميناً محاراً؛ لما فيه من معنى السبية. [الغاية ٤٤٢/٣]

مسئله به عده أي عند الشرط، ويصح مع احتمال الملك عند الشرط، فمع المتيقن بالملك أولى، وبنايه: أن من قال لامرأته: إن دخلت الدار، وإن احتمل عند وجود الشرط بأن تصير مطقة فلأن يصح ما هو التيقن أولى. (الساية) **وفل ذلك** أي وقبل وجود الشرط أثره المنع، وهو قائم بالتصرف؛ لأنه يمين، ومحلّه دمة الخالف، فلا يكون شرطاً في ذلك الوقت. [الغاية ٤٤٣/٣] **أثره المنع** أي قبل وجود الشرط أثر الشرط أن يمنع السبب من أن يتصل بالمحل. [الساية ٤٨٧/٧] **قائم بالتصرف** أي تصرف اليمين الخلف قائم بالتصرف، ولا حاجة إلى اشتراط المحل، بل دمة الخالف كافية. [الباية ٤٨٧/٧]

نفي السحير أي لا طلاق قبل النكاح محرراً، والسحر هو الطلاق حقيقة لا اعلق. (الساية) **والحمل** أي حمل الحديث على التنجيز. (الساية) **عن السلف** أخرجه ابن أبي شيبة في 'مصنفه' عن هؤلاء. **كالشعبي** هو عامر بن شراحيل من كبار التابعين. (الساية) **والزهري** أي محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، وسبته إلى رهرة بن كلاب بن مرة. (الساية) **وغيرهما** أي كمكحول وسالم بن عبد الله. (الغاية)

* أخرجه الزيلعي من عشرة طرق. [نصب الراية ٢٣٢/٣، ٢٣١، ٢٣٠] أخرجه ابن ماجه في "مسئله" عن المسور بن مخرمة عن النبي - قال: "لا طلاق قبل النكاح". (رقم: ٢٠٤٨، باب لا طلاق قبل النكاح)

لأن الشرط مشتق من العلامة، وهذه الألفاظ مما يليها أفعال، فتكون علامات على الحث، ثم كلمة "إن" حرف للشرط؛ لأنه ليس فيها معنى الوقت، وما وراءها ملحق بها، وكلمة "كل" ليس شرطاً حقيقة؛ لأن ما يليها اسم، والشرط ما يتعلق به الجزء، والأجزئة تتعلق بالأفعال، إلا أنه ألحقت بالشرط؛ لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها، مثل قولك: كل عبد اشتريته فهو حر. قال: **ففي هذه الألفاظ واحد شرط، حسب** **وايهب النسي**؛ لأنها غير مقتضية للعموم والتكرار لغة، فوجود الفعل مرة يتم الشرط، ولا بقاء ليمين بدونه، **إلا في كلمة كس**، فإنها تقتضي تعميم الأفعال، قال الله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ^{الشرط} جُلُودُهُمْ﴾ الآية، ومن ضرورة التعميم التكرار.

مستق من العلامة [أي مقول من الشرط الذي معنى العلامة]، قال في "الصحيح": الشرط بالتحريك العلامة، وأشراط الساعة علاماتها، فعلى هذا يكون معنى ما ذكر في الكتاب أن الشرط مشتق من الشرط الذي هو معنى العلامة؛ لأن المراد بالاشتقاق هو الاشتقاق الكمي، وهو أن نجد بين اللفظين تناسباً في اللفظ والمعنى، وليس بين الشرط والعلامة تناسب لفظي، فيقدر ذلك يستقيم. [العناية ٤٤٨/٣]

وهذه الألفاظ الخ يعني غير كلمة كل، فإنه يذكر فيما يليها اسم، وفي كلامه نصر؛ لأنه استدلال على امصوغات الدعوية، وليس ذلك طريق معرفتها، وإنما طريق ذلك السماع، وهذه الألفاظ سمعت مستعملة في مواضع الشرط، فلا حاجة إلى الاستدلال، ولئن صح الاستدلال، فدليلة ههنا لا يفيد مطلوبه؛ لأن مطلوبه أن هذه ألفاظ الشرط، ودليله: لأن الشرط مشتق من العلامة، وهو مسلم على الوجه الذي قررناه. وهذا أيضاً مسلم، لكن قوله: فتكون علامات على الحث ليس بالارم للمقدمتين المذكورتين، وهو ظاهر. [العناية ٤٤٨/٣]

فتكون الخ أي يكون وجود الأفعال علامات على الحث، والحث هو وقوع الحراء.

كلما الخ أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عمر قال: قوله تعالى: **فمن ضرورة الخ** المراد بقوله: ومن ضرورة التعميم تعميم الأفعال؛ لأن الكلام فيه، والتعميم في الأفعال إما يكون بتحدد الأفعال، وهو المراد بالتكرار. [العناية ٤٤٩/٣]

فثبت: قد حُضت. صُنَّت هي. ولم تطلق فلانة. ووقوع الطلاق استحسان، والقياس: أن لا يقع؛ لأنه شرط، فلا تُصدَّق كما في الدخول. وجه الاستحسان: أنها أمانة في حق نفسها؛ إذ لا يُعلم ذلك إلا من جهتها، فيقبل قولها كما قبل في حق العدة والعشيان، ولكنها شاهدة في حق ضررتها، بل هي متهمة، فلا يقبل قولها في حقها. وكذلك **يوفى:** إن كتب نحيب أن أعدت الله في دار جهنم، فثبت صدق، وحسن حر، فثبت: أحسن. أو قال: إن كتب حسبي، فثبت صدق. وهذه معن. فثبت أحسن. صُنَّت هي، **و** ما يعدل بعد. **ولا أفسد صاحبها:** لما بينا، ولا يتيقن بكذبها؛ لأنها لشدة بغضها إياه ^{في الأول} قد تحب التخليص منه بالعذاب، وفي حقها أن تعلق الحكم بإخبارها، وإن كانت كاذبة، ففي حق غيرها بقي الحكم على الأصل، وهي المحبة. **و** د قال هما. ^{في الإخبار} اد حُضت فأب تناو. **و** رأت بعد: **و** مع اختلاف حتى يسير. **و** د ما:

ولم تطلق فلانة ليس على ظاهره، بل فيما إذا كذبها الزوج في قولها: حضت، وأما إذا صدقها، فإنه يقع. [العناية ٤٥١/٣] **كما في الدخول** أي في دخول الدار، فكان يسعى أن يكون القول قول الزوج، ولا يقع الطلاق؛ لأنه يكر وقوعه متسماً بالأصل. [الساية ٥٨/٧] **في العدة والعشيان** [هو كتابة عن الوطاء] أما قبوها في العدة، فبأن تقول: قد انقضت، أو لم تنقص، وأما في العشيان، فيحتمل معنيين: أحدهما: أن تقول المطلقة الثلاث: انقضت عدتي، وتزوجت بزواج آخر، ودخل في الزوج الثاني. والثاني: أن يقل قولها في حق حل الجماع وحرمة بقوها: أما صاهر أو حائض. [العناية ٤٥١/٣] **شاهدة** بوقوع الطلاق عليها. (الساية) **وكذلك الخ** أي وكذلك الحكم في أن القول قول المرأة في حقها دون حق غيرها. (الساية) **لما بينا** إشارة إلى قوله: أمانة في حق نفسها شاهدة في حق ضررتها. (الساية) **ولا يتيقن الخ** جواب عما يقال: إخبارها عن محبتها تعذيب الله إياها بدار جهنم مقطوع بكذبه، فوجب أن لا يقبل قولها أصلاً. [العناية ٤٥٣/٣] **الخ** أي لا الإحار عن المحبة، وهي غير معلومة، فلهذا لا يعتق العبد، ولا تطلق صاحبته.

عدها فإن عدة الحمل وضع الحمل. **انقضاء العدة** والصلاق لا يقع مع انقضاء العدة؛ لأنه حال الروال، والمرير لا يعمل حال الروال. (الساية) **ترها** وهو تساعد عن السوء. (العناية) **احلافه** أي نيسا وبين رفر - (الساية) **له اعشار الح** أي لفر **اعتبار** الأول والثاني أي اعتبار الوصف الأول بالوصف الثاني، كذا فسره الأتراري. (الساية ٦٤/٧) **كشيء واحد** يعني من حيث إن الصلاق لا يقع إلا ههما، فصار الشرطان بمنزلة شرط واحد، وهو كان شرعاً واحداً لما وقع بدون المدك، فكذلك هذا. [العناية ٤٥٦/٣]

ان **صحة الح** أي صحة هذا الكلام الذي هو اليمين بأهوية المتكلم، وهي قائمة به، فتكون صحته قائمة به، بأن يكون محم دتمه، ولا يحتاج إلى مدك، لكن شرطاً بمدك حالة التعقيب الح. [العناية ٤٥٦ ٣]

ولنا: أن الجزاء طلقاً هذا الملك؛ لأنها هي المانعة؛ لأن الظاهر عدم ما يحدث،
واليمين تُعقد للمنع، أو الحمل، وإذا كان الجزاء ما ذكرناه، وقد فات بتنجز الثلاث
المبطل للمحلية، فلا تبقى اليمين، بخلاف ما إذا أبانها؛ لأن الجزاء باقي؛ لبقاء محله.
وهو من الأمرين: د حرمته. فبما كان له، فحرمته. فبما كان له، فحرمته. فبما كان له، فحرمته.
وإن كنت ساعده. ما حب عليه المهر. وإن أحرجه. ما حب عليه مهره.
وكذا إذا قال لأمته: إذا جامعتك، فأنت حرة. وعن أبي يوسف: لا يفسد ما حب عليه مهره.
في الفصل الأول من لو حود الحماح. لا يفسد ما حب عليه مهره. لا يفسد ما حب عليه مهره.
هذا الدوام حد الزنا

هذا الملك؛ لأن الملك المطلق يتقيد بدلالة الحال فينصرف هذا الإصلاق إلى الطبقات المملوكة، لا الطبقات
المستحدثة بعد التروح روح آخر؛ لأن الطلقات الثلاث مانعة عن دخول الدار. فلا يتحقق التروح الثاني.
ولا العود إلى الأول ثانياً، فيكون المراد من الطلقات هو الطبقات المملوكة من حيث الظاهر. (النهاية)
هي المانعة [من دخول الدار]: وكل ما كان مانعاً عن وجود الشرط، أو حاملاً عنه، فهو الجراء؛ لأن
اليمين للمنع، أو الحمل، وههنا عقدت للمنع، فيكون الجزاء طلقاً هذا الملك. [العناية ٤٥٨/٣]
ما نحدث وكل ما كان مانعاً من وجود الشرط، أو حاملاً عنه، فهو الجراء. [السياسة ٦٦/٧-٦٧]
ما ذكرناه وهو قوله: طلقاً هذا الملك إلى آخره. (السياسة) للسحب يعني لا يبقى محلاً للطلاق. (السياسة)
فلا يبقى ليمين فإن بقاء اليمين بالشرط والجراء، وقد فات الجراء، وانكل ينتمي بانتفاء حرته. (العناية)
بخلاف الخ يتعلق بقوله: وقد فات بتنجيز الثلاث أي فات الجزاء بتنجيز الثلاث المبطل للمحلية، بخلاف
ما إذا أبانها بطلقة أو طلقتين، حيث لا يفوت الجراء؛ لبقاء الحمل، ولهذا إذا عادت إليه بعد روج آخر
عادت بثلاث طلقات عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وهي مسألة الهدم. [العناية ٤٥٨/٣]
عنه المهر أي العقر مهر المثل. (الباية) وإن أحرجه بعد التقاء الحتانين. الفصل الأول وهو ما إذا كنت
ساعة بعد الإدخال. (السياسة) لو حود الحماح معناه أنه جعل الدوام على اللث بعد الدخول بمنزلة
الدخول الابتدائي. [العناية ٤٥٩/٣]

وجه الظاهر: أن الجماع إدخال الفرَج في الفرَج، ولا دوام للإدخال، بخلاف ما إذا أخرج ثم أولج؛ لأنه وجد الإدخال بعد الطلاق، إلا أن الحد لا يجب لشبهة الاتحاد بالنظر إلى المجلس والمقصود، وإذا لم يجب الحد وجب العقر؛ إذ الوطء لا يخلو عن أحدهما، ولو كان الطلاق رجعيًا يصير مراجعاً باللباث ^{ثلاث} عند أبي يوسف
 خلافاً لمحمد لوجود المساس، ولو نزع ثم أولج صار مراجعاً بالإجماع؛ لوجود الجماع.

فصل في الاستثناء

وإذا قال **لا بد لي من طلاق زوجتي** لقوله
 "من حلف بطلاق أو عتاق وقال: إن شاء الله تعالى،

ولا دوام للإدخال معناه: أن للدوام حكم الابتداء فيما له دوام، والجماع هو الإدخال، ولا دوام له. [الغاية ٣ ٤٥٩] **وجب العقر** قال في 'ديوان الأدب': العقر مهر امرأة إذا وطئت بشبهة، والمراد به: مهر مثل، وقد فسر الإمام العتائي لعقر في شرح الجمع الصغير. [الغاية ٣ ٤٥٩] **استأنى رجعا**، قال: إذا حامعتك، فأنت طالق واحدة، وبقي لمسأة خالها. **لوجود مساس** إشارة إلى أن هذا له حكم دوام الإجماع، فيكون البقاء كابتداء الوجود عند أبي يوسف، وأما دوام المساس: فهو موجود بالإجماع، وعن هذ قيل: يسعى أن يصير مرجعاً في هذه الصورة عند الكرخ؛ لوجود المساس بشبهة. [الغاية ٣ ٤٥٩]

في الاستثناء أخق بالتعيق فصل لاستثناء: لأهما جميعاً من بيان التعيين، ولأن الشرط يجمع كل الكلام، والاستثناء يجمع بعض الكلام، وآخره أبدأً تبع الكرخ، والاستثناء استعمال من الشيء وهو الصرف، يقال: ثبت الشيء ثباتاً، عطفته، ثم المناسبة بين قوله: إن شاء الله، وبين الاستثناء من حيث إن كل واحد منهما مع أول الكلام، أو هو اسم توقيفي، قال الله تعالى: **وإذا قال الخ** ذكر أولاً في هذا الفصل من مسائل الاستثناء مسألة إن شاء الله بقرها، ومشاهرتها بمسائل ما قبل الفصل بوجهين أحدهما: وجود حرف الشرط فيها، والثاني: منع موجب كل الكلام. (النهاية)

متصلاً به لا حث عليه"، ولأنه أتى بصورة الشرط، فيكون تعليقاً من هذا الوجه،
وأنه إعدام قبل الشرط، والشرط لا يُعلم ههنا، فيكون إعداماً من الأصل. وهذا
يُشترط أن يكون متصلاً به بمنزلة سائر الشروط. ولو سكت: **سب حكم كلام**
الأول، فيكون الاستثناء أو ذكر الشرط بعده رجوعاً عن الأول. قال: **وكذا إذا**
مات قبل الموت لأن بالاستثناء خرج الكلام من أن يكون إيجاباً،
والموت ينافي الموجب دون المبطل، بخلاف ما إذا مات الروح؛ لأنه لم يتصل به
الاستثناء. **هذا هو نص طائفة لا جده، صنف سنن، وابن قتيبة:** **نبت طائفة**
إلا سنين، صنف جده والأصل: أن الاستثناء تكلم بالحاصل بعد الشيء هو الصحيح،

إعداماً أي ابتداءً؛ لعدم العلم بالمشيئة، فصار كأنه لم يقل: أنت طالق مثلاً، فكان إطلاً بكلام. (السياة) **ولقد** أي ولأن في الاستثناء معنى الشرط. (السياة) **ولو سكب** أي امتكم رياده على قدر النفس بين قوله: أنت طالق، وبين قوله: إن شاء الله. [الباية ٧٥/٧] **قل** وفي بعض النسخ: وكذا إن ماتت، وليس فيه لفظ 'قل'. (الباية) **إدا مات** بعد قوله أنت صالق قبل قوله: إن شاء الله لا يقع الطلاق؛ لأن الكلام خرج باستثناء من أن يكون إحناءً، وإدا بصل الإنحاب، بصل أحكم. [الباية ٤٦٤/٣]

خلاف ما دأى **ج** بعد قوله: أنت طالق، قل قوله: إن شاء الله تعالى، وهو يريد الاستثناء حيث يقع الصلح؛ لأنه لم يتصل به الاستثناء، وإنما تعزم إرادته الاستثناء بقوله قل ذلك: لي أطلق امرأتي، واستثنى. [العناية ٤٦٤، ٣] **بعد السبا** أي بما بقي من المستثنى منه بعد لاستثناء. (العناية)

هو الصحيح احتراز عن قول: من يقول: إنه إحراج بطريق المعارضة، وموصفه أصول الفقه، وإذا كان كذلك لا فرق بين أن يقال: لفلان علي درهم، وأن يقال: عشرة إلا تسعة، فيصح استثناء العصب قليلاً كان أو كثيراً أو أكثر من الجملة؛ لبقاء التكلم بالعصب بعده. [العناية ٤٦٥/٣]

عرب هذا اللفظ. [نصف الراية ٤٣٢ ٣] وأخرج الترمذي عن أيوب السخياوي عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **مَنْ جَاءَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ** **حَسَنٌ**. [رقم: ١٥٣١، باب ماجاء في الاستثناء في اليمين]

ومعناه: أنه تكلم بالمستثنى منه؛ إذ لا فرق بين قول القائل: لفلان عليّ درهم، وبين قوله: عشرة إلا تسعة، فيصح استثناء البعض من الجملة؛ لأنه يبقى التكلم ببعض بعده، ولا يصح استثناء الكل من الكل؛ لأنه لا يبقى بعده شيء؛ ليصير متكماً به، وصارفاً للفظ إليه. وإنما يصح الاستثناء إذا كان موصولاً به، كما ذكرنا من قبل. وإذا ثبت هذا ففي الفصل الأول: المستثنى منه ثنتان فيقعان، وفي الثاني: واحدة، فتقع واحدة. ولو قال: إلا ثلاثاً، يقع الثلاث؛ لأنه استثناء الكل من الكل، فلم يصح الاستثناء، والله أعلم.

المستثنى منه أي مما بقي من المستثنى منه. استثناء البعض قليلاً كـ أو كثيراً. استثناء الكل نحو عشرة إلا عشرة. س في أي في قوله: أنت طالق إن شاء الله يعني كما لا يصح قوله: إن شاء الله إلا متصلاً. لا يصح قوله: أنت طالق إلا واحدة، وقوله: إلا اثنين إلا متصلاً. [نهاية ٧/٧٨] المستثنى منه ساء معدول عن ظاهره للقطع بأن المستثنى منه إنما هو الثلاث دون الاثنين، فكأنه أراد أن الباقي من المستثنى منه ثمان.

باب طلاق المريض

وإذا صنف المرحل مريض في مرض منه طلاقاً تاماً، فمات وهي في عده، ورثته، وإن مات بعد انقضاء عده، فلا يرثه. وقال الشافعي: لا تَرِثُ في الوجهين؛ لأن الزوجية قد بطلت بهذا العارض، وهي السبب، ولهذا لا يرثها إذا ماتت. ولنا: أن الزوجية سبب إرثها في مرض موته، والزوج قصّد إبطاله، فيردُّ عليه قصده بتأخير عمله إلى زمان انقضاء العدة؛ دفعاً للضرر عنها، وقد أمكن؛ لأن النكاح ^{الطلاق} في العدة يبقى في حق بعض الآثار، فجاز أن يبقى في حق إرثها عنه، بخلاف ما بعد الانقضاء؛ لأنه لا إمكان، والزوجية في هذه الحالة ليست بسبب لإرثه عنها، فتبطل في حقه خصوصاً إذا رضي به. وإن صنفها نكاحاً تاماً، لم قال هذا: أحباري، فأحارب نفسها، أو أخلعت منه، ثم مات وهي في عده، لم يرثه؛ لأنها رَضِيَتْ بإبطال حقها،

طلاق المريض لما فرع من بيان طلاق الصحيح، سنياً وبدعياً، صريحاً وكناية، تنجيهاً وتعييقاً، كلاً وحرماً، شرع في بيان طلاق المريض متعرصاً لبعض ما ذكر؛ إذ المرض من العوارض السماوية، فأحر بيانه عن بيان حكم من به الأصل، وهو الصحة. [العناية ٢/٤] **طلاقاً تاماً** قيد بالبائس، وإن كان الحكم في الرجعي كذلك ليثبت الحكم فيه بالطريق الأولى، وليرتب خلاف الشافعي، فإنه لا يخالف في الرجعي.

في الوجهين يعني قبل انقضاء العدة وبعدها. (العناية) **هذا العارض** أي معارض الطلاق المانع. (الساية) **وهي السبب** أي الزوجية هي سبب الميراث. (الساية) **وهذا** إيضاح لقوله: لأن الزوجية بطلت بهذا العارض. (الساية) **سبب إرثها** لأن حق الزوجية يتعلق بماله في مرض موته، ولهذا لم يجر له الوصية، ولا الإقرار على الرائد على الثلث. **بعض الآثار** من حرمة التزوج، وحرمة الحروج، والبرور، وحرمة نكاح الأخت، وحرمة نكاح أربعة سواها. (العناية) **والزوجية في هذه** هذا جواب عن قوله: ولهذا لا يرثها إذا ماتت أي الزوجية فيما إذا كان الروح مريضاً مرض الموت. [الساية ٨١/٧]

رضي به أي لاسيما أن الزوج إذا رضي بحرمانه من الإرث، حيث أقدم على الطلاق. (الساية)

والتأخير لحقها، وإن قالت: طلقني لرجعة، فطلقها ثلاثاً: ورثته؛ لأن الطلاق الرجعي لا يُزيل النكاح، فلم تكن بسؤالها راضيةً بطلاق حقها.

فإن طلقها طلاقاً رجعياً، فطلقها ثلاثاً فصارت طلاقاً دائماً.

فإن طلقها طلاقاً دائماً، فطلقها ثلاثاً فصارت طلاقاً دائماً.

فإن طلقها طلاقاً دائماً، فطلقها ثلاثاً فصارت طلاقاً دائماً.

فإن طلقها طلاقاً دائماً، فطلقها ثلاثاً فصارت طلاقاً دائماً.

إلا على قول زفر، فإن لها جميع ما أوصى وما أقر به؛ لأن الميراث لما بطل بسؤالها،

زال المانع من صحة الإقرار والوصية. وجه قولهما في المسألة الأولى: أنهما لما تصادقا

على الطلاق وانقضاء العدة، صارت أجنبيةً عنه، حتى جاز له أن يتزوج أختها،

فانعدمت التهمة. ألا ترى أنه يُقبل شهادته لها، ويجوز وضع الزكاة فيها، بخلاف

المسألة الثانية؛ لأن العدة باقية، وهي سبب التهمة، والحكم يدار على دليل التهمة.

واسأله: أي تأخير عمل لطلاق في بطلان ورثتها أي انقضاء عدتها. (السياسة) بسؤالها أي سؤال المرأة

الطلاق الرجعي (السياسة) وضع الزكاة فيها لأن إقراره صار كإقراره سائر الأحياء، وكذا الوصية

عند التهمة. (السياسة) وهي سبب التهمة أي العدة سبب التهمة، يشار إلى روح الروحانية على سائر الورثة

بريدة نصيبها، كما في حقيقة الروحانية، والحكم، وهو عدم صحة الإقرار، والوصية يدار على دليل

التهمة، وهذا يدار الحكم المذكور على النكاح والفرقة، حيث لا يجوز وصيته، ولا إقراره شكوكته،

ودوي قرينه. وتحقيق هذا أن الإنسان قد يختار الطلاق ليصح عليه باب وصية والإقرار، وكذا قد

يتواضع مع بعض فرائده يشار به على غيره، ولكنه أمر مبطل، وبه سبب ظاهر، وهو نكاح

وقربه، فأقامه شرح مقامه، ولم يجوز لإقراره والوصية شكوكته، وفريته، فكذلك في المعتدة؛ لأن العدة من

سبب التهمة، ولا عدة في مسألة الأولى، تصادقهما على انقضاءها. (العبارة ٤ ٦)

ولهذا يدار على النكاح والقراءة، ولا عِدَّة في المسألة الأولى. ولأبي حنيفة **ح** في المسألتين: أن التهمة قائمة؛ لأن المرأة قد تختار الطلاق؛ لينفتح باب الإقرار والوصية عليها، فيزيد حقها، والزوجان قد يتواضعا على الإقرار بالفرقة، وانقضاء العدة؛ ليبرها الزوج بماله زيادة على ميراثها، وهذه التهمة في الزيادة ^{الزيادة} فرددناها، ولا تهمة في قدر الميراث فصحناه، ولا مواضعة عادة في حق الزكاة، والتزوج، والشهادة، فلا تهمة في حق هذه الأحكام. قال: ومن كان ^{في محضر} محصوراً، أو في صف القتال، ففصل مرتته ثلاثاً: لم ترثه، وإن كان قد بارر رجلاً، أو قد قُتِلَ في قصاص، أو رجم: ورثت إن مات في ذلك الوجه أو قُتِلَ، وأصله ما بينا: أن امرأة الفار تَرث استحساناً، وإنما يثبت حكم الفرار بتعلق حقها بماله، وإنما يتعلق بمرض يخاف منه الهلاك غالباً، كما إذا كان صاحب الفراش،

ولهذا يدار **الح**. أي ولكون الحكم دائراً على دليل التهمة يدار على النكاح حيث لا يجوز شهادة أحد الزوجين للآخر لتهمة، والقراءة حيث لا يجوز شهادة القريب بقريب يعني قرابة الولاد؛ لأنه يجوز شهادة الأح للأخ؛ لاعتدال التهمة، هكذا أطلقوا، والمراد إذا لم يكن الأح في عيال أحبه. [الساية ٨٨/٧] يتواضعا من التواضع، وهو عبارة عن وضع الشخصين رأيهما على شيء واحد. (الساية) في الريادة لأنه لا قيمة في وصية توافق قدر ميراث، وأما في الأقل، فبالأولى. ولا مواضعة **الح**. جواب عن قولهما: ألا ترى أنه يقلل شهادته ها. (العناية) فلا تهمة **الح** لأن الإقرار وقيمة الأثمار يتحقق في حق الإرث لا في حق هذه الأحكام، فاعتبرت في حق الإرث دون غيره. [الساية ٨٩/٧] قال: أي قال محمد في "الجامع الصغير". (الساية) لم ترثه أي لم ترث المرأة زوجها. (الساية) في ذلك الوجه. أي بسبب ذلك الوجه، وهو مسارة، والتقدم، ومعنى أو قتل أنه قتل بسبب آخر. ما يسا أي في أول الباب. (الساية) أن امرأة الفار أي من يمر عن إعطاء ميراث الزوجة. وإنما يتعلق. أي حقها بمال الزوج. (الساية)

وهو أن يكون بحال لا يقوم بحوائجه، كما يعتاده الأصحاء. وقد يثبت حكم الفرار بما هو في معنى المرض في توجه الهلاك الغالب، وما يكون الغالب منه السلامة لا يثبت به حكم الفرار، فالمحصور والذي في صف القتال الغالب منه السلامة؛ لأن الحصن لدفع بأس العدو، وكذا المنعة، فلا يثبت به حكم الفرار، والذي بارز أو قدم ليقتل، الغالب منه الهلاك، فيتحقق به الفرار. ولهذا أخوات تخرج على هذا الحرف، وقوله: "إذا مات في ذلك الوجه، أو قتل"، دليل على أنه لا فرق بين ما إذا مات بذلك السبب أو بسبب آخر، كصاحب الفراش بسبب المرض إذا قتل. وقد قيل لا امرئ - وهو صحيح -

إذا دخل من سبي. أو دخل من سبي. أو دخل من سبي. أو دخل من سبي.

لا تنود حوائجه كالذهاب إلى المسجد وإلى قضاء حاجته، وعن شمس الأئمة السرخسي - أن المعتبر في حق الفقيه أن لا يقدر على الخروج إلى المسجد، وفي السوق أن لا يقدر على الخروج إلى الدكان. [الباب ٩٠/٧] الأصحاء أي من القيام بحوائجه، والأصحاء جمع صحيح. (الناية)

لدفع ناس وهذا تعليل لمحصور؛ لأن الغالب اندي في الحصن يأمن من شدة العدو. (الناية)

وكذا اسعد [أي العسكر]. تعليل لندي في صف القتال؛ لأن حوله من يجمع كل من العدو، والمنعة بالفتحات، ويقال: فلان في منعة من قومه، أي في عز وأمن. [البنية ٩١/٧] فلا يثبت به: أي بالحصن، وكونه في صف القتال. وهذا أخوات الخ منها: راكب السفينة ممسكة بالصحيح، فإن تلاطمت الأمواج، وحيف العرق صار كالمرضى في هذه الحالة، ومنها: المرأة الحامل، فإنها كالصحيحة، وإذا أحدها الطلق، فهي كالمریضة، ومنها: المنقعد والمفلوح ما دام يزداد ما به، فهو كالمریض، فإن صار بحيث لا يزداد كان ممسكة الصحيح في الطلاق وغيره؛ لأنه ما دام يزداد في علته، فالغالب أن آخره الموت، وإذا صار بحال لا يزداد فلا يخاف منه، لم يكن كذلك. [العناية ٨، ٤] وقوله: أي قول محمد في "الجامع الصغير". (الناية)

على أنه لا فرق الخ بيانه: إذا طلقها في مرض موته، ثم قتل أو مات من غير ذلك المرض إلا أنه لم يصح، فلها الميراث. [العناية ٨/٤]

فأنت طالق. فكيف هذه الأشياء والروح مريض: لم ترث، وإن كان القول في المرض: **وحدث** **وحدث**، إلا في قوله: **بإدحيت الدار**. وهذا على وجوه: إما أن يُعلق الطلاق بمجيء الوقت، أو بفعل الأجنبي، أو بفعل نفسه، أو بفعل المرأة. وكل وجه على وجهين: إما إن كان التعليق في الصحة، والشرط في المرض، أو كلاهما في المرض. أما الوجهان الأولان: وهو ما إن كان التعليق بمجيء الوقت، بأن قال: إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق، أو بفعل الأجنبي، بأن قال: إذا دخل فلان الدار، أو صلى فلان الظهر، فإن كان التعليق والشرط في المرض، فلها الميراث؛ لأن القصد إلى الفرار قد تحقق منه بمباشرة التعليق في حال تعلق حقها بماله، وإن كان التعليق في الصحة، والشرط في المرض: لم ترث. وقال زفر **رحمته**: **ترث**؛ لأن المعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كالمُنْجَز، فكان إيقاعاً في المرض. ولنا: أن التعليق السابق ^{الطلاق المعلق} **يصير تطليقاً عند الشرط حكماً لا قصداً**، **ترث**

قالت طلق يعني طلاقاً بائناً؛ لأن حكم الفرار إنما يعطى إذا كان الطلاق نائناً على ما ذكرنا. (العناية) **هذه الأشياء** أي مجيء رأس الشهر، ودخول المرأة الدار، وصلاة فلان الظهر، ودخول فلان الدار. (البناية) **وهذا** إشارة إلى المذكور من الصور المذكورة، منها: أي من قوله: إذا دحيت الدار، الخطاب إلى المرأة أو إلى نفسه. [البنية ٩٢/٧] **في حال يعلق الخ** وهو حال المرض الذي يخاف منه اهلاك، وهذا لا يجوز له أن يوصي بأكثر من الثلث إلا بإجازة الورثة. [البنية ٩٣/٧]

بصير تطليقاً الخ يظهر بمسألتين: إحداهما: أنه لو علق طلاق امرأته بالشرط، ثم وحده وهو محبوس، فإنه يقع مع أن طلاق المحبوس غير واقع، فدل على أنه ليس بتطليق قصداً. والثانية: أن الرجل إذا علق طلاق امرأته بشرط، ثم حلف أن لا يطلق امرأته، ثم وجد الشرط لا يبحث، فلو كان تطليقاً قصد الحث. [العناية ٩/٤] **حكماً** يعني من حيث الحكم، لا من حيث القصد، يعني يسم قول رفر **رحمته** إنه يصير كالمُنْجَز لكن حكماً لا قصداً. [البنية ٩٣/٧]

ولا ظَلَمَ إلا عن قصدٍ، فلا يُردُّ تصرُّفه. وأما الوجه الثالث: وهو ما إذا علَّقه بفعل نفسه، فسواء كان التعليق في الصحة، والشرط في المرض، أو كانا في المرض، والفعل مما له منه بدٌّ، أو لأبَدٍ له منه: فيصير فأراً لوجود قصد الإبطال: إما بالتعليق، أو بمباشرة الشرط في المرض، وإن لم يكن له من فعل الشرط بدٌّ، فله من التعليق ألف بد فيرد تصرُّفه؛ دفعاً للضرر عنها. وأما الوجه الرابع: وهو ما إذا علَّقه بفعلها، فإن كان التعليق والشرط في المرض، والفعل مما لها منه بد ككلام زيد ونحوه، لم ترث؛ لأنها راضية بذلك، وإن كان الفعل لأبد لها منه كأكل الطعام، وصلاة الظهر، وكلام الأبوين: ترث؛ لأنها مضطرة في المباشرة؛ لما لها في الامتناع من خوف الهلاك في الدنيا، أو في العقبى، ^{عن بعض} ولا رضاء مع الاضطرار. وأما إذا كان التعليق في الصحة، والشرط في المرض، إن كان الفعل مما لها منه بد فلا إشكال أنه لا ميراث لها، وإن كان مما لأبَد لها منه، فكذلك الجواب عند محمد ^س، وهو قول زفر؛ لأنه لم يوجد من الزوج صنع بعد ما تعلق حقها بماله. ^{في حالة المرض}

فلا يرد تصرُّفه لأنه علق، ولم يتعلق حقها بماله، فله يوجد من جهته مع بعد وجود الشرط، ولا يقدر على بطلان التعليق، ولا عنى مع الأجنبي عن إيجاد الشرط. [السياسة ٩٤٧] **والفعل الخ** أي الفعل شيء لروح من ذلك الشيء بد ككلام زيد مثلاً (السياسة) **لا بد له**. أي أو الفعل شيء لا بد للروح منه كالأكل، والصلاة، ونحو ذلك. (السياسة) **لأنها راضية** يعني صار كأنه طبقها بسواها، ما أن الرضاء بالشرط رضاء بالشرط (السياسة) **بدلت** أي بسقاط حقها حيث باشرت الشرط. (السياسة) **في الدنيا** كالأكل، فإن لم يأكل تخاف على نفسها الهلاك في الدنيا. (السياسة) **فكذلك الجواب** أي لا ميراث لها. (السياسة) **لأنه لم يوجد الخ** لأنه حين علق لروح الطلاق لم يكن في ماله ما حق، فلا يهتم بالقصد إلى الفرار، ولم يوجد بعد ذلك منه صنع، عاية ما في إصاب أن يعدم رضاءها؛ إذا فعلها باعتبار أنها لا يجد منه بداً، فيكون هذا كالتعليق بفعل أجنبي، أو محيء الشهر، وقد بينا أن هناك لا ترث إذا كان التعليق في الصحة، فكذلك ههنا ما أن لروح لم يباشر العنة ولا الشرط في مرضه، فلا يكون فأراً، [السياسة ١١٤]

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف **عنه** ترث؛ لأن الزوج أُلجأها إلى المباشرة، فينتقل الفعل إليه كأنها آلة له كما في الإكراه. قال: وإذا صقها ثلاثاً، وهو مريض، ثم صح، ثم مات: **م** ترث، وقال زفر **رحمه الله**: ترث؛ لأنه قصد الفرار حين أوقع في المرض، وقد مات، وهي في العدة. ولكننا نقول: المرض إذا تعقبه بُرءٌ، فهو بمنزلة الصحة؛ لأنه ينعدم به مرض الموت، فتبين أنه لا حق لها يتعلق بماله، فلا يصير الزوج فاراً. ولو طلقها فارتدت - والعياذ بالله - ثم أسلمت، ثم مات في مرض موته، وهي في العدة لم ترث، وإن لم ترتد بل طأعت ابن زوجها في الجماع: ورثت. ووجه الفرق: أنها بالردة أبطلت أهلية الإرث؛ إذ المرتد لا يرث أحداً، ولا بقاء له بدون الأهلية، وبالطأوعة ما أبطلت الأهلية؛ لأن المحرمة لا تنافي الإرث، وهو الباقي، بخلاف ما إذا طأعت في حال قيام النكاح؛ لأنها تثبت الفرقة، فتكون راضية ببطان السبب، وبعد الطلقات الثلاث لا تثبت الحرمة بالطأوعة؛

إلى المباشرة: أي إلى جعل فعلها الذي لا بد لها منه عنة لإسقاط حقها. (العناية) فينتقل إلح: فصار كأنه فعل الشرط في مرض موته، فورثت لكونه فاراً. (البناية) كما في الإكراه: يعني إذا أكرهه ريد عمرواً على إتلاف مال الغير، فأتلفه عمرو، يضمن ريد؛ لأن المكره يفتح الرء صار كأنه آلة لمكره بكسر الرء، فانتقل فعل المكره إلى المكره، فكذا فيما نحن فيه فلما كانت المرأة مضطرة انتقلت فعلها إلى الروح. [الساية ٧ ٩٥] قال: أي محمد في "الجامع الصغير": وليس في كثير من النسخ: لفظ قال. (الساية) ولو طلقها: أي باناً ثلاثاً أو غيره في مرضه؛ وهذا لأنه فرع على هذا إطلاق نفسه مسئلة المطأوعة، وقال: إنها ترث، ولا يتفرع إرثها عليه إلا إذا كان باناً؛ لأنها إذا طأعته بعد الرجعي لا ترث. كما لو طأعته حال قيام النكاح. [فتح القدير ١١/٤] لم ترث. لأن الردة مافية للإرث. (الساية) لا تنافي الإرث: يعني بل تنافي السكاح، كما في الأم والأخت. (العناية) إذا طأعت. ابن الروج، فلا ترث. ببطان السبب: أي سبب الإرث، وهو النكاح. (العناية)

لتقدّمها عليها، فافترقا. ومن عديف امرأته وهو صحيح، ولائس في مرض، ويرى.
 ومن محمد بن **لا توث**. وإن كان لعديف في مرض، فإنه في قوعهم جميعاً، وهذا
 ملحق بالتعليق بفعل لأبد لها منه؛ إذ هي ملجأة إلى الخصومة؛ لدفع عار الزنا عن
 نفسها، وقد بينا الوجه فيه. وإن كان لعديف وهو صحيح، ثم مات بالمرض، وهو
 مريض؛ لم توث. وإن كان لإحدى أصناف المرض **لا توث**، لأن الإيلاء في معنى تعليق
 الطلاق بمضي أربعة أشهر خالية عن الوقاع، فيكون مدحاً بالتعليق بمجيء الوقت، وقد
 ذكرنا وجهه. قال **لا توث**، وإن كان لعديف وهو صحيح، فإنه في جميع الوجوه؛
 لما بينا أنه لا يُزيل النكاح حتى يحلّ الوطء، فكان السبب قائماً. قال: **لا توث** ما ذكرنا
 في مرض، إنما توث إذا مات وهو في عداد، وقد بيناه. والله تعالى أعلم بالصواب.

لا توث قيل: لأن الطلاق إنما يقع بلغها؛ لأنه آخر اللعنين، وكان آخر المدارين، ووجه قوعهما: إن
 الفرقة وإن كانت تقع بلغها إلا أنها مضطرة في ذلك؛ لاستدفاع العار عن نفسها، وكان مدحاً بفعل
 لا بد لها منه. [العناية ١٢/٤] **بما الوجه فيه** أي في الفعل الذي لا بد لها منه، وهو قوله: لأنها مضطرة
 في مباشرة. (العناية) لم توث لأن السيونة مضافة إلى بلاء الزوج، وقد وقع ذلك في حال الصحة، ولم يوجد
 من الروح في المرض شيء آخر من مباشرة عنة أو شرص، فلا يكون قاراً. [السياسة ٩٧، ٧]
وقد ذكرنا وجهه يريد قوله: ولما أن التعليق السابق يصير تطبيقاً إجماعياً. (العناية) في جميع الوجوه يعني سواء
 كان الطلاق سؤاها، أو بغير سؤاها، وسواء كان التعليق بقعها أو بغيره، وسواء كان الفعل مما لها منه بد
 أو لم يكن. [العناية ١٢/٤-١٣] **فكان السبب** أي سبب الإرث، وهو النكاح. (السياسة)
وقد ساد أي في أول الباب بقوله: وإذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً دائماً، فمات وهي في العدة
 ورثته، وإن مات بعد انقضاء العدة، فلا ميراث لها. [البنية ٩٨/٧]

باب الرجعة

وإذا صلق الرجل امرأته نطليقة رجعيه أو تصبيقتين، فيه أن يراجعها في عدتها، رضيت بذلك، أو لم ترص: **لقله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾** من غير فصل، ولا بد من قيام العدة؛ لأن الرجعة استدامة الملك، ألا ترى أنه سُمِّيَ إمساكاً، وهو الإبقاء، وإنما يتحقق الاستدامة في العدة؛ لأنه لا ملك بعد انقضائها. و**الرجعة** أن يقول: **راجعتك**، أو **راجعت امرأتي**، وهذا صريح في الرجعة، ولا خلاف فيه بين الأئمة. قال: أو يصأها، أو يُقْسِنها، أو يلمسها شهود، أو يصر إلى فرجها شهود. وهذا عندنا. وقال الشافعي **رجعت**: لا تصح الرجعة إلا بالقول مع القدرة عليه؛ لأن الرجعة بمنزلة ابتداء النكاح، حتى يحرم وطؤها. وعندنا هو استدامة النكاح على ما بيناه، ^{عده}

الرجعة لما كانت الرجعة متأخرة عن الطلاق طبعاً، أخرها وضعاً لئلا يسهل الوضع الطبع. (العناية)
لقله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ يعني قوله تعالى: **فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ** يعني إذا قرب انقضاء عدتهن فأمسكوهن، من غير فصل بين الرضا وعدمه، أي لم يشترط رضا المرأة. [الكفاية ١٥/٤]
استدامة الملك والدليل على بقاء الملك بعد الطلاق الرجعي، أنه يملك الاعتياص بالخلع بعد الطلاق الرجعي إجماعاً، وملك الاعتياص لا يكون إلا بعد بقاء أصل الملك. [الكفاية ١٥/٤]
راجعتك إن كان في حضرتها، أو راجعت امرأتي في العيبة بشرط الإعلام، أو في حضرة أيضاً. (العناية)
بين الأئمة أي في هذا يعني بالقول بين الأئمة أراد أن الرجعة بالقول تصح بالإجماع. (الساية)
وهذا: أي كون الرجعة بالوطء، أو بالمس بالشهوة، أو بالنظر إلى فرجها بالشهوة عند أصحابنا الحنفية. [الباية ١٠٢/٧] **مع القدرة عليه** أي على القول بأن لم يكن أحرس، أو معتقل اللسان، أما إذا كان كذلك فيصح بالإشارة، وبه قال أبو ثور والظاهرية. [الباية ١٠٢/٧] **ابتداء النكاح** لثبوت احل بها، وابتداء النكاح لا يصح بالوطء ودواعيه، فكان الوطء حراماً، كما في ابتداء النكاح. [العناية ١٦/٤]
على ما بيناه: إشارة إلى قوله: ألا ترى أنه سمي إمساكاً، وهو الإبقاء. (العناية)

والشهادة ليست شرطاً فيه في حالة البقاء كما في الفیء في الإیلاء، إلا أنها تُستحب لزيادة الاحتياط؛ كيلا يجري التناكرُ فيها، وما تلاه محمول عليه، ألا ترى أنه قرنها بالمفارقة، وهو فيها مستحب، ويُستحب أن يُعلمها كيلا تقع في المعصية. **وبدأ انقص العدة.** فقال: **كنت راجعها في العدة، فصدقتني فهي رجعة، وإن كنته؛ فالقول قوفاً؛ لأنه أخبر عما لا يملك إنشاءه في الحال، فكان مُتَّهماً، إلا أن بالتصديق ترتفع التهمة، ولا يمين عليها عند أبي حنيفة ^{الروح} **ح**، وهي مسألة الاستحلاف في الأشياء الستة، وقد مر في كتاب النكاح. وإذا قال الروح: قد راجعت، فقدت محسنة **ح**، **انقص عدلي، ثم صبح الرجعة عند أبي حنيفة **ح**،** وقالوا: تصح؛ لأنها صادفت العدة؛**

في الإیلاء فإن الشهادة عليه ليست بشرط؛ لكونه حالة البقاء. (العناية) وما تلاه أي الشافعي **ح**، وهو قوله تعالى: **وإذا طلقتموهن من قبل أن يمسوا بيضاً منهن فصدقتهن** (النساء) **ح** **محمول** عليه أي على الاستحباب. دفعاً لتناكر، فكان الأمر للإرشاد إلى ما هو الأوفق به، كما في قوله تعالى: **وإذا طلقتموهن من قبل أن يمسوا بيضاً منهن فصدقتهن** (النساء) **ح** بدليل أنه قرنها بالمفارقة حيث قال: **وإذا طلقتموهن من قبل أن يمسوا بيضاً منهن فصدقتهن** (النساء) **ح**، وهو أي الإشهاد فيها، أي في المفارقة مستحب، فكذا في الرجعة. [العناية ١٧/٤-١٨]

ان يعلمها. بالرجعة؛ لأنه لو لم يعلمها لربما تقع المرأة في المعصية، فإنها قد تتزوج ساء على رجمها أن روحها لم يراجعها، وقد انقصت عدتها، ويطأها الروح الثاني، فكانت عاصية، وكان روحها الذي أوقعها فيه مسيئاً بترث الإعلام. ولكن مع ذلك لو لم يعلمها صحت الرجعة؛ لأنها استدامة للقائم، وليست بإنشاء، فكان الروح بالرجعة متصرفاً في حاله حق، وتصرف الإنسان في حاله حق لا يتوقف على علم الغير. [العناية ١٨/٤] **لا يملك:** لأن العدة منقضية. (البنية)

في كتاب النكاح لم يبين هذه المسألة في كتاب النكاح، بل قال في مسألة دعوى السكوت على السكر، فلا يمين عليها عند أبي حنيفة **ح**، وهي مسألة الاستحلاف في الأشياء الستة، ثم قال: وسبأنيك في الدعوى، ومثل هذا لا يقال؛ مرة؛ لأنه لم يكن ثمة للرجعة أثر. [البنية ١٠٦/٧]

ح - أي المرأة؛ عملاً باستصحاب الحال، والرجعة في العدة صحيحة. [الباية ١٠٧/٧]

وقد سقت الرجعة إيجابها بانقضاء العدة، فصحت الرجعة وسقطت العدة. (الباية)

ح - إذ لا يعم ذلك إلا بإحارها، وقد أحررت بذلك، والإحار يقتضي سق المحرعه، ولا دليل على مقدار معين، وأقرب أحواله حال قول الزوج، فإذا صادفت حالة الانقضاء لا تكون معتبرة. [العاية ١٩/٤]

بعد الانقضاء. أي بعد انقضاء العدة إن طلقها في العدة. (الباية) لا سب - أي بالإقرار بعد الانقضاء، فإن فيه قهراً؛ لأنه تصرف على حق الغير. (الساية) فتقول - إذا لم يكن له بنية.

أن يصنع الأمة، أي منافع بضعها. مد - له بعد انقضاء العدة. (العاية) فتسأله الإقرار - ح - بأن يقر بأنه زوج أمته من فلان. (العاية) وهو [أي أبو حنيفة] يقول - ح - وم يذكر الجواب عن الإقرار بالترويح لظهوره؛ وذلك لأنه ما صدقه في الرجعة لم يبق له حق في منافع بضعها، فأى يكون له إقرار بما هو حائض حقه، بخلاف الإقرار بالترويح، فإنه إقرار بذلك، وكان الفرق شيئاً. [العاية ٢٠/٤]

فتسأله - دون قول المولى. (الساية) وسب - أي لو كان الأمر، أو الخلاف على القلب بأن صدقته الأمة، وكده المولى. (الساية) فتسأله - لأن منافع البضع خالص حقه، والزوج يدعيها عليه، وهي منكورة. (العاية)

وكذا عنده في الصحيح؛ لأنها منقضية العدة في الحال، وقد ظهر ملك المنة للمولى، ولا تقبل قولها في إبطاله، بخلاف الوجه الأول؛ لأن المولى بالتصديق في الرجعة مقرر بقيام العدة عندها، ولا يظهر ملكه مع العدة. وإن قالت: قد انقضت عدل. وقال: روح المولى: لم ينقض عدل، فعمله لها. لأنها أمانة في ذلك؛ إذ هي العالمة به. وإذا انقطع الدم من حيضة ثلثة عشرة يوماً انقطعت الرجعة، وإن لم يحس. وإن انقطع رافع من عده أيام. لم ينقطع الرجعة. حتى يحس. أو ينقض عده تمامه كامل. لأن الحيض لا يزيد له على العشرة، فبمجرد الانقطاع خرجت من الحيض، فانقضت العدة وانقطعت الرجعة، وفيما دون العشرة يُحتمل عودُ الدم، فلا بد أن يعتد بالانقطاع بحقيقة الاغتسال، أو بلزوم حكم من أحكام الطاهرات بمضي وقت الصلاة، بخلاف ما إذا كانت كتابية؛ لأنه لا يتوقع في حقها أمانة زائدة، فاكفي بالانقطاع. وتقطع إذا تيممت وصلت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما. وهذا استحسان. وقال محمد رحمه الله: إذا تيممت انقطعت، وهذا قياس؛ لأن التيمم حال عدم الماء طهارة مطلقاً،

ملكه مع العدة أي ملك المولى مع العدة، فلا يعتبر قوله. (الساية) في ذلك أي في قولها: قد انقضت عدلي. (الساية) انقطع الرجعة لأن انقضاء الرجعة تعني بانقضاء العدة، وهو تعني بالخروج عن الحيضة الثالثة. (الساية) كامل بالرفع؛ لأنه صفة الوقت، وفي 'الياسيع' أو يمضي عليها وقت أقرب الصلاة مع القدرة على الاغتسال. (الساية) فبمجرد الانقطاع أي بمجرد انقطاع الحيض لعشرة أيام. (الساية) نصي وقت الصلاة يعني أن الوقت إذا مضى صارت الصلاة ديناً في دمتها، وهو من أحكام الطاهرات. (الساية) أماره رانده أي أمانة زائدة على انقطاع حقها عند تمام مدة حيضها. (الساية) فاكفي بالانقطاع أي بمجرد الانقطاع؛ لأنها لا تتكلف بالاغتسال، ولا تحب عليها الصلاة. (الساية)

عندهما أي عند أبي حيفة وأبي يوسف . (الساية) **اق** من **عصو** قال في 'المحيط': نحو الإصبع،
وكذا: بعض لساعد وبعض العصب دون العصب الكامل **عو** اليد والرجل. [الساية ١١١، ٧-١١٢]
و **لقاس** **اح** اعلم أن محمداً لم يذكر في كتبه موضع القياس، هل هو عصب فما فوقه أو هو ما دونه،
وروي أنه عند أبي يوسف في العصب فما فوقه، فإن القياس أن تقطع الرحعة؛ لأنها عسست أكثر البدن،
وللأكثر حكم الكل. فكأنها أصاب الماء جميع البدن، وفي الاستحسان: لا تقطع؛ لأن العدة باقية لعدم
الاضهارة، وعند محمد فيما دونه، فالقياس أن تبقى الرحعة؛ بقاء الحدث، والاستحسان: أن تقطع؛ لأن
ما دون العصب يتسارع إليه الحفاف لقلته، فلا يتيقن بعدم وصول الماء إليه. [العناية ٢٤/٤]

في العضو الكامل أن لا تبقى الرجعة؛ لأنها غسلت الأكثر، والقياس فيما دون العضو: أن تبقى؛ لأن حكم الجنابة والحيض لا يتجزأ، ووجه الاستحسان - وهو الفرق-: أن ما دون العضو يتسارع إليه الجفاف؛ لقلته، فلا يُتَيَقَّنُ بعدم وصوله الماء إليه، فقلنا: إنه تنقطع الرجعة، ولا يحل لها التزوُّجُ أخذاً بالاحتياط فيهما، بخلاف العضو الكامل؛ لأنه لا يتسارع إليه الجفاف، ولا يُغْفَلُ عنه عادة، فافترقا. وعن أبي يوسف رحمته: أن ترك المضمضة والاستنشاق ترك عضو كامل، وعنه وهو قول محمد رحمته. بمنزلة ما دون العضو؛ لأن في فرضيته اختلافاً، بخلاف غيره من الأعضاء. ومن طلق امرأته وهي حامل، أو ولدت منه، وقال: لم أجامعها، فيه الرجعة؛ لأن الحبل متى ظهر في مدة يُتَصَوَّرُ أن يكون منه جُعل منه؛ الروح

وهو الفرق بين العضو الكامل وما دونه. (الناية) فلا ينقص إلخ حتى لو تيقنت بعدم وصول الماء إليه، بأن معنت قصداً لم تنقطع الرجعة، وهذا إشارة إلى استحسان محمد. (الناية) فيهما أي في انقطاع الرجعة والتزويج. (الناية) بخلاف إلخ إشارة إلى استحسان أبي يوسف. (الناية) لأنه لا يتسارع إلخ. فلما لم يكن مبلولاً علم أنه لم يصبه الماء لعدم العلة عنه عادة، فلا تنقطع الرجعة. (الناية) والاستنشاق الواو بمعنى أو. (الناية) ترك عضو كامل [أي لا تنقطع الرجعة]. وذلك لأن حكم الحيض باق؛ لكونهما فرضين في الجنابة. (الناية) ما دون العضو أي بمنزلة ترك ما دون العضو، حيث إذا تركه تنقطع الرجعة. (الناية) اختلافاً. فإن المضمضة والاستنشاق ستان عند مالك والشافعي، وكان الاحتياط في انقطاع الرجعة، بخلاف غيره من الأعضاء، فإنه لا خلاف لأحد في فرضيته. [الناية ٢٥/٤] أو ولدت منه إلخ أي ولدت منه، ثم طلقها، وقال: لم أجامعها، ثم أراد الرجعة، فيه ذلك، ولا معتبر بقوله: لم أجامعها. [الناية ٢٥/٤] متى طهر إلخ لأنها إذا كانت حاملاً يوم الطلاق، وظهر ذلك بأن ولدت لأقل من ستة أشهر، فصار النسب ثابتاً منه. [البنية ١١٤/٤]

لقوله "الولد للفراش"، وذلك دليل الوطء منه، وكذا إذا ثبت نسب الولد منه
جُعِلَ واطئاً، وإذا ثبت الوطء تأكد الملك، والطلاق في ملك متأكد يُعقب الرجعة،
ويبطل زعمه بتكذيب الشرع، ألا ترى أنه يثبت بهذا الوطء الإحصان، فلأن ثبت به
الرجعة أولى. وتأويل مسألة الولادة أن تلد قبل الطلاق؛ لأنها لو ولدت بعده تنقضي العدة
بالولادة، فلا تتصور الرجعة. **فإن حلت له من بعد طلاقها أو زوجه من غير رجعة**
فإن حلت له من بعد طلاقها لأن تأكد الملك بالوطء، وقد أقر بعده، فيصدق في حق
نفسه، والرجعة حقه، ولم يصير مكذباً شرعاً، بخلاف المهر؛ لأن تأكد المهر المسمى يُشترى
على تسليم المبدل، لا على القبض، بخلاف الفصل الأول. **فإن راجعها** معناه: بعد ما
خلاها، وقال: لم أجامعها، **فإن حلت له من بعد طلاقها أو زوجه من غير رجعة**
لأنه ثبت النسب منه؛ إذ هي لم تُقر بانقضاء العدة، والولد يبقى في البطن هذه المدة،
فأنزل واطئاً قبل الطلاق دون ما بعده؛ لأن على اعتبار الثاني يزول الملك بنفس الطلاق؛
لا إلى عدة

حقه لأنه لا يتصور بدونه. (العناية) **رجعه** أنه لم يجامعها. (العناية) **ألا ترى** توصيح لقوله:
والطلاق في ملك متأكد يعقب الرجعة. (العناية) **أولى** بيان الأولوية: أن الإحصان له مدخل في وجود
العقوبة، ومع هذا يثبت بهذا الوطء. (العناية) **فيصدق** في حقه إذا قال: لم أجامعها. (النساية)
فإن راجعها يعني وإن كان لا يملكها. (العناية) **لا قبل من سبب** أي من يوم الطلاق لا من يوم
الرجعة. (النساية) **هذه امدة** ولا يكون ذلك إلا بالدخول. (النساية) **فصل الطلاق** وإذا كانت موطوءة قبل
الطلاق، كان الطلاق بعد الدخول، وذلك يعقب الرجعة، فكانت الرجعة صحيحة. (العناية)

روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث عائشة، ومن حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، ومن
حديث عثمان، ومن حديث أبي أمامة [نصب الراية ٢٣٦/٣] أخرج البخاري في "صحيحه" حديثاً
أدّم حديثاً شعبة حديثاً محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الرجعة
الحجر". [رقم: ٦٨١٨، باب للعاهر الحجر]

لعدم الوطء قبله، فيحرم الوطء، والمُسَلِّم لا يفعل الحرام. فإن قال ها. رد وندت فندت
صلى. فوئدت. ثم أتى بولد حر. فهي رجعة. معناه: من بطن آخر، وهو أن يكون
بعد ستة أشهر، وإن كان أكثر من سنتين إذا لم تُقَرَّ بانقضاء العدة؛ لأنه وقع الطلاقُ
عليها بالولد الأول، ووجبت العدة، فيكون الولد الثاني من علوقٍ حادثٍ منه في العدة؛
لأنها لم تُقَرَّ بانقضاء العدة، فيصير مراجعاً. وإن قال: كسبه وندت وندت فندت
فوئدت ثلاثة أولاد في حق واحد. فلو كان الأول حراً، والثاني في رجعة، والثالث
الثالث؛ لأنها إذا جاءت بالولد الأول وقع الطلاقُ، وصارت معتدة، وبالثاني صار
مراجعاً؛ لما بينا أنه يُجعل العلوقُ بوطءٍ حادثٍ في العدة، ويقع الطلاق الثاني بولادة الولد
الثاني؛ لأن اليمين معقودة بكلمة "كلما" ووجبت العدة، وبالولد الثالث صار مراجعاً؛
لما ذكرنا، وتقع الطلقة الثالثة بولادة الثالث، ووجبت العدة بالأقراء؛ لأنها حامل من
ذوات الحيض حين وقع الطلاق. والمطلقة الرجعة تشوف. لأنها حلال للزوج؛

لعدم الوطء قبله لأنه أنكره بعد الخلوة. (العاية) وهو أن يكون الح. فإما أن يكون بين الولدين ستة أشهر
أو لا، فإن كان الثاني، فالولادة الثانية لا تكون دليلاً للرجعة، فيكون الطلاق قد وقع بالولد الأول، وانقضت
العدة بالولد الثاني، وما ثم دليل على أنه وطئها بعد الولد الأول، فلا يشت الرجعة. [العاية ٢٧/٤]
وإن كان أكثر الح أي لما كان بين الولدين ستة أشهر لا تفاوت بعد ذلك بين أن تكون الولادة الثانية
في أقل من سنتين، وبين أن تكون أكثر من ذلك في ثبوت الرجعة؛ لأن الولد الثاني مضاف إلى علوق
حادث لا محالة، وهو بالوطء بعد الطلاق، وكان رجعة. (العاية) كسبه كسبه وهي تقتضي تكرار الحزاء
عند تكرار الشرط. (الساية) لما ذكرنا إشارة إلى قوله: لأنه وقع الطلاق عليها بالولد الأول الح. (الساية)
من ذوات الحيض وذوات الحيض عدتها بالحيض. (الباية) والمطلقة الرجعة لفظ محمد في "الاصل":
والمعتدة من الطلاق الرجعية تشوف لزوجه. (الناية) تشوف حاص في الوجه، والتزويج عام، تفعل
من شفت الشيء جلوته، ودينار مشوف أي محبو، وهو أن تجلو المرأة وجهها، وتصفق حديها. [العاية ٢٨/٤]

إذ النكاح قائم بينهما، ثم الرجعة مستحبة، والتزني حامل عليها، فيكون مشروعاً. ويستحب **أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها**، أو **يستمعها** ^{الصوت} **حقيق بعليها**، معناه: إذا لم تكن من قصده المراجعة؛ لأنها ربما تكون متجردة، فيقع بصره على موضع يصير به مراجعاً، ثم يطلقها فتطول عليها العدة. **وإن يسافر بها حتى تستبدل عي رجعتها**، وقال زفر **له ذلك؛ لقيام النكاح، ولهذا له أن يغشاها عندنا**، ولنا: قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ الآية، ولأن تراخي عمل المبتل لحاجته إلى المراجعة، فإذا لم يراجعها حتى انقضت المدة، ظهر أنه لا حاجة له، فتبين أن المبتل عمل عمله من وقت وجوده،

فإن بينهما بدل عيه أن لتوارث قائم بينهما، وكذلك جميع أحكام أسكاح قائم، ولهذا لو قال: كل امرأة ي طلق، تدخل هذه مطلقة فيه، ويقع عيه اطلاق. [العناية ٢٨٤] **حامل عليها** أي عي الرجعة؛ لأن بصره إليها ليس محرم، وربما إذا نظر إلى ربتها رعب فيها وراجعها [السياسة ١١٩٧] **لا يدخل عليها** أي عي التي طلقها رجعية (السياسة) **حتى يودها** أي يعيها باستحج وعوه. (السياسة) **أو يسمعها** أي صوتها حين يدخل عي اسكاح. (السياسة) **معناه** أي معنى كلام القدوري. (السياسة) **من قصده** وهو المراجعة؛ لأنه إذا وقع بصره عي فرجها يكون مراجعاً. (السياسة) **يسافر بها** أي بانطقة الرجعية. (البنية) **أن يغشاها**: أي له أن يجامعها. (البنية)

لا تخرجوهن الخ وجه الاستدلال أن الآية نزلت في الطلاق الرجعي بالنقل عن أئمة التفسير، أي لا تخرجوهن حتى تنقضي عدتهن من بيوتهن من مساكنهن التي يسكنها قبل العدة، وهي بيوت الأرواح، وأضيفت إليهن لاحتصاصها بها من حيث السكنى، فدل أن إخراجهن للأرواح لا يصلح، وكذا خروجهن بأنفسهن قبل انقضاء العدة فاحشة في نفسها. [السياسة ١٢٠/٧] **ولأن تراخي الخ** دليل معقول على عدم حوار المسافرة بها قبل الرجعة، وتقريره: تراخي عمل المبتل، وهو اطلاق حاجة الروح إلى المراجعة، ولا حاجة له إليها، فلا تراخي. أما أن التراخي كذلك، فقد عني مما تقدم، وأما عدم حاجته إليها، فلأنه إذا لم يراجعها حتى انقضت المدة، ظهر أنه لا حاجة له إليها. [العناية ٢٨/٤]

ولهذا تُحتسب الأقراء من العدة، فلم يملك الزوج الإخراج، إلا أن يُشهد على رجعتها، فتبطل العدة، ويتقرر ملك الزوج، وقوله: "حتى يشهد على رجعتها" معناه: الاستحباب على ما قدمناه. ونصنا في **الرجعة** لا نحرّمه، وقال الشافعي: يحرمه؛ لأن الزوجية زائلة؛ لوجود القاطع، وهو الطلاق. ولنا: أنها قائمة حتى يملك مراجعتها من غير رضاها؛ لأن حق الرجعة ثبت نظراً للزوج؛ ليمكنه التدارك عند اعتراض التدم، وهذا المعنى يوجب استبداده به، وذلك يؤدّن بكونه استدامةً، لا إنشاءً؛ إذ الدليل ينفيه، والقاطع أخر عمله إلى مدة إجماعاً، أو نظراً له، على ما تقدم.

ولهذا أي ولأجل أن عمل اسطل من وقت وجود المطلق، تحتسب الأقراء الماضية قبل انقضاء العدة تحتسب من العدة، فهو كان عمل المطلق مقتصرًا على انقضاء العدة، ما احتسب الأقراء الماضية من العدة. [الساية ٧/ ١٢٠] فلم يملك الخ أي إخراجها إلى السفر؛ لأنه عمل اسطل ما لم يكن مقتصرًا على الانقضاء كانت امرأة كالمبتوتة، فلا يحد إخراجها كالمبتوتة تحقيقاً. [الساية ٧/ ١٢٠-١٢١] وقوله: أي قول محمد في 'الحامع الصغير'. (الساية) **على ما قدمناه** يعني في أوائل أساب حيث قال: ويستحب أن يشهد على الرجعة شاهدين وإن لم يشهد صحت الرجعة. [العناية ٤/ ٢٩]

بملك مراجعتها بالاتفاق، ولو كانت رائلة لكانت أحبيبة، فلم تصح ارجعة بدون رضاها. (العناية) **وهذا المعنى** أي ثبوت نظراً للزوج. (الساية) **استداده** به بالرجعة تتأويل الرجوع؛ إذ لو لم يكن مستنداً به، ما تم النظر؛ لأنه قد لا ترضى امرأة بالرجعة، فحق الرجعة يوجب استداد الروح بالرجعة، واستداده بدلت يؤدّن بكونه استدامةً، لا إنشاءً؛ إذ الدليل الدس على الاستداد، وهو ما ذكرنا من قياس يبني أن تكون الرجعة إنشاءً؛ لأن الروح لا يستند به، والاستدامة لا تتحقق إلا في القائم، وكانت الزوجية قائمة. [العناية ٤/ ٢٩] **استدامة:** النكاح أي طلب دوامة كما كان. (لبنية)

لا إنشاء أي ليس بإنشاء سكاح جديد. (النية) **والقاطع** معناه: أن وجود القاصع لا يبني قيام الزوجية؛ لأنه أحر عنه. إلخ [العناية ٤/ ٢٩-٣٠] **أحر عنه الخ** جواب عن دليل الخصم، وهو قوله: الزوجية رائلة؛ لوجود القاصع وهو الطلاق. [الكفاية ٤/ ٣٠] **إجماعاً** بدليل أن الرجعة بالقول تصح بلا رضا المرأة عند الشافعي. (البناية) **أو نظراً له** أي للزوج على اعتبار اختلاف **على ما تقدم** وهو قوله: لأن حق الرجعة يشت نظراً للزوج. (الكفاية)

فصل فيما تحل به المطلقة

وإذا كان الطلاق ثلاثاً دون ثلاث: فيه أن تزويجها في عدة، وبعد انقضاءها؛ لأن حلَّ المحلِّية باقٍ؛ لأن زواله مُعلَّق بالطلاق الثالثة، فيعديم قبله، ومنع الغير في العدة؛ لاشتباه النسب، ولا اشتباه في إطلاقه. وإن كان طلاق ثلاثاً في الحرة، أو تنس في الأمة: **ما حلَّ به حتى سكت به حاكمها صحيحاً، ويدخل بها، ثم تُطَّقها، أو سبَّ عنها.** والأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾، والمراد المطلقة الثالثة، والثنتان في حق الأمة كالثلاث في حق الحرة؛ لأن الرقَّ مُنْصَف حلَّ المحلِّية على ما عُرف، ثم الغاية نكاح الزوج مطلقاً، والزوجية المطلقة إنما تثبت بنكاح صحيح، وشرط الدخول ثبت بإشارة النص، وهو أن يُحْمَلَ النكاح على الوطاء حملاً للكلام على الإفادة دون الإعادة؛ إذ العقد استُفِيدَ بإطلاق اسم الزوج،

فما حلَّ ما فرع من بيان ما يندثر به الطلاق الرجعي ذكر ما يتدرج به غيره من الطلاقات في فصل على حدة. (العناية) لأن حلَّ المحلِّية لأن محلَّ نكاح أثنى من سات آدم مع انعدام المحرمية والشرك والعدة عن الغير. (السببية) معلَّق بالطلاق **الح** لقوله: **ما حلَّ به حتى سكت به حاكمها** (العناية) ومنع الغير أي غير الروح عن النكاح في العدة. (السببية) في إطلاقه أي في تجويز نكاح معتدته؛ إذ الاشتباه إنما يكون عند اختلاف المياه، وذلك إنما يكون في معتدة الغير، [العناية ٣٠/٤]

والمراد أي عدد أكثر أهل تناول. (العناية) بقوله تعالى: **ما حلَّ به حتى سكت به حاكمها** إضافة تصنيف إلى الرق محار، يعني أن الرقة سبب تصنيف حلَّ المحلِّية؛ لكونه نعمة، وإصقة الواحدة لا تتحرراً فكملت. [السببية ١٢٤٧] ثم العناية أي بكلمة حتى في قوله تعالى: **ما حلَّ به حتى سكت به حاكمها** (السببية) مطلقاً حيث لم يقيد بصحة، ولا فساد، وامتنع بصرف إلى الكامل على ما عرف في الأصول، ولزوجية المطلقة أي الكامنة إما **الح** (العناية) على الإفادة والتأسيس أولى من التأكيد. (البيان) اسم الزوج: في قوله تعالى: ﴿زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ (البيان)

أو يزداد على النص بالحديث المشهور، وهو قوله **عليه السلام**: لا تحل للأول حتى تذوق عُسَيْلَةَ الآخر^{٣٣} روي بروايات، ولا خلاف لأحد فيه سوى سعيد بن المسيب **رضي الله عنه**، وقوله غير معتبر حتى لو قضى به القاضي لا يُنفذ، والشرط الإيلاج دون الإنزال؛ لأنه كمال ومبالغة فيه، والكمال قيد زائد. **وقضى المراهق في التحصيل كاساع**؛ لوجود الدخول في نكاح صحيح، وهو الشرط بالنص، ومالك **رضي الله عنه** يخالفنا فيه، والحجة عليه ما بيناه. **وفسره** في "الجامع الصغير": وقال: غلام لم يبلغ - ومثله يجامع - جامع امرأة، وجب عليها الغسل، وأحلها على الزوج الأول. ومعنى هذا الكلام: أن يتحرك آلتُه ويشتهي، وإنما وجب الغسل عليها لالتقاء الختانين،

بروايات أي روي هذا بروايات مختلفة. (الساية) **لأحد فيه** أي في اشتراط الدخول سوى سعيد بن المسيب. (العناية) **غير معتبر**. لأنه مخالف للحديث المشهور. (العناية) **لو قضى به** أي بقول سعيد بن المسيب. (العناية) **قيد راند** لا يثبت إلا بدليل، ولا دليل عليه بل الدليل يدل على عدمه؛ لأنه ذكر العُسَيْلَةَ، وهي تصغير العسنة، وهي كناية عن إصابة خلوة الجماع، وهي تحصل بالإيلاج، فكان التصغير دلاً على عدم الشغ بالإنزال. [عناية ٤/ ٣٣] **يخالفنا فيه** أي في اشتراط الإيلاج دون الإنزال، ويشترط الإنزال، وهو إنما يتحقق من الساع، فلا يكون **الصبي المراهق كاساع** في إفادة التحليل. [العناية ٤/ ٣٣] **ما بيناه**. أن الإنزال كمال ومبالغة فيه، وهو قيد لا دليل عليه. (العناية) **وفسره** أي فسر محمد **رضي الله عنه** المراهق. (الساية) **هذا الكلام**. أي الكلام الذي نقله عن محمد في المراهق. (الساية)

* رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث عائشة. [نصب الراية ٣، ٢٢٧] أخرجه البخاري عن عروة بن الزبير أن عائشة أحرته. أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله **ﷺ** فقالت: يا رسول الله إن رفاعة طلقني، فبت صلاقي، وإني نكحت بعده عبد الرحمن بن الربير القرظي. وإنما معه مثل الهدية، قال رسول الله **ﷺ** عشت برئ من رجعني من رفاعة^{٣٤} لا، حتى يوفى عشت^{٣٥} في عشت^{٣٦} [رقم: ٥٢٦٠، باب ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثاً فيتزوجها آخر]

كما في قتل المورث. وإذا ضل حرة بنفسه، أو غصب عتقها، أو حرق روح آخر، ثم عدت إلى الزوج لأول عادت ثلاث غصبات، وبهتدم الزوج الثاني ما دون ثلاث كما بهتدم الثلاث. وهذا عند أبي حنيفة، وإلى سلف أبيه، وهو محمد بن الحسن، لا بهتدم ما دون الثلاث؛ لأنه غاية للحرمة بالنص، فيكون مُنهيًا، ولا إنهاء للحرمة قبل الثبوت. ولهما: قوله: "لعن الله المُحلِّل والمحلَّل له" ^{الزوج الثاني} سماه محللاً، وهو الميثب للحل. وإذا ضمتها ثلاث، فقدت: ما غصب عتق، وما حرق، ودخل إلى الزوج وصطفى، وغصب عتق، وهذا حصل ذلك حار بهتدم أن يُصَدَّقَ فيها إذا كان في عتق صفة، ثم صدقه، لأنه معاملة أو أمر ديني؛

قل المورث كما إذا قتل شخص مورثه، فإنه يحرم الميراث؛ لأنه استعجل ما أخره الشرع. (السياسة) **وبهتدم الزوج الثاني** الخ يعني أنه يفعل ذلك الباقي من الملك الأول كأن لم يكن. ولا تحرم الحرمة العليقة إلا إذا طلقها ثلاثاً جميعاً، أو فرادى. [العناية ٣٥/٤] **ما دون الثلاث** ويبقى الزوج مالكاً عما بقي من الأول، وتحرم الحرمة العليقة إذا انتهى ذلك، وهو قول عمر وعبي وأبي بن كعب وعمران بن حصين وأبي هريرة. [العناية ٣٦/٤] **لا بد عاية** الخ يعني أن الزوج الثاني غاية لحرمة بالنص، قال الله تعالى: **ولا ينكح ما دون الثلاث**، من عتق، وحرق، وصطفى، وكل ما كان غاية للحرمة، فهو منه ما؛ لأن المعنى ينتهي بالعاية، فيكون الزوج الثاني مهيأ للحرمة، ولا إنهاء للحرمة قبل ثبوتها، ويستثناة قبل وقوع الثلاث. [العناية ٣٦/٤]

وهو الميثب للحل ثم احل الذي يثبت به، إما أن يكون الحل اسباق، أو حلاً حديداً لا سبيل إلى الأول؛ لاستلزامه تحصيل الحاصل، فتعين الثاني، وبالضرورة يكون غير الأول، والأول حل ناقص، وكان احديد كاملاً، وهو ما يكون بالطلقات الثلاث. [العناية ٣٧/٤] **لا بد** الخ أي لأن اسكاح معاملة؛ لكون الصنع متقوماً عند الدخول، وإذا كان معاملة، فحيز الواحد مقبول فيها بشرط التمييز كالولايات والمضاربات، والإذن في التجارة. [البنية ١٣٨/٧]

لتعلق الحل به. وقول الواحد فيهما مقبول، وهو غير مستكر إذا كانت المدة تختمله،
واختلفوا في أدنى هذه المدة، وسنبيها في باب العدة.

لتعلق الحل به أي بالسكح، ويقبل فيها فيه أيضاً، كما أحررت سجدة الماء وصهاربه أو روت حديثاً. [ساية ١٣٨٧] وهو أي إحصاء المرأة المذكورة (نساية) في باب العدة وعد ولم يذكرها في باب العدة، وأدى هذه المدة عند أي حصة شهران، إن قررت المصلي لأفراء، وعددهما تسعة وثلاثون يوماً، كأنه صبقها في أحر العطر، وحيصها ثلاثة، وصهرها خمسة عشر يوماً، فمضي عنده يظهرين ثلاثين يوماً، وثلاثة أقرأ تسعة أيام للإمكان. [الكفاية ٣٩/٤]

باب الإيلاء

وإذا قال الرجل لامرأته: والله لا أفترق، أو قال: والله لا أفترق أربعة أشهر، فيه مؤن؛ لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ الآية. فإن وحشتها في أربعة أشهر: حب في نفسه، وإرمه كما في: لأن الكفارة موجب الحنث، وسقط الإيلاء؛ لأن اليمين ترتفع بالحنث، وإن فرجها حتى مضى ربعها: ^{كفره سبع} باب من تنصقه. وقال الشافعي: ^{باب} يبين بتفريق القاضي؛ لأنه مانع حقها في الجماع، فينوب القاضي منابته في التسريح، كما في الحب والعنة. ولنا: أنه ظلمها بمنع حقها، فجازه الشرع بزوال نعمة النكاح عند مضي هذه المدة، وهو المأثور عن عثمان وعلي والعبادة الثلاثة

باب الخ قال الأزراري: كان القياس أن يذكر الخلع قبل الإيلاء؛ لأن الخلع نوع من الطلاق، إلا أنه لما كان لغرض تباعد عن الطلاق، فأحر عن الإيلاء، وقدم الخلع على الظهار؛ لأن الظهار مكر من القول ورور، وليس الخلع كذلك، ثم قدم الطهار على اللعان؛ لأن الظهار أقرب إلى الإباحة من اللعان، بدليل أن سب اللعان وهو قذف بالراء إلى غير الروحة يحبس الحد، وأوجب للحد معصية محضة بلا شائبة الإباحة. الإيلاء هو في النعة عبارة عن اليمين، يقال: ألى يولي إيلاء إذا حلف. وفي الشريعة: عبارة عن منع النفس عن قربان اسكوحة أربعة أشهر فصاعداً معاً مؤكداً باليمين. [العناية ٤٠٤/٤]

وسقط الإيلاء على معنى أنه لو مضت أربعة أشهر لا يقع الطلاق. (العناية) سن الخ أي لا تقع الفرقة عصي المدة، ولكنه توقف بعد المدة على أن يهيء إليها أو يمارقها، فإن ألى أن يفعل تين بتفريق القاضي بينهما، وكان التفريق تطليقة نائمة. [العناية ٤٢/٤] كما في الحب [المخوب مقطوع الذكر والخصيتين] أي ينوب القاضي منابه في التفريق فيما إذا وجدت روحها محبواً أو عيباً، وحده القياس. دفع الضرر عنها عند موت الإمساك بالمعروف. [الساية ١٤٨/٧ ١٤٩] حقها وهو الوطاء في المدة. (العناية)

والعبادة الثلاثة وهم عبد الفقهاء: عبدالله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد المحدثين: هم أربعة: ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وابن عمرو، وم يذكروا فيهم عبدالله بن مسعود. [العناية ٤٣/٤]

وَمَنْ نَافَسَ لِإِطْلَاقِهَا وَعَدِمَ الْحِنْثَ، فِي وَصْفِهَا أَكْثَرَ مِنْ تَمَدُّدٍ لَوْجُودِ الْحِنْثِ،
 وَفِي حَيْفٍ عَلَى أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ شَهْرِينَ، فَكَانَ مُدَّةً لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ "لَا إِيْلَاءَ
 فِيمَا دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ"، وَلِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ عَنْ قُرْبَانِهَا فِي أَكْثَرِ الْمُدَّةِ بِلَا مَانِعٍ، وَمِثْلُهُ
 لَا يَثْبُتُ حَكْمُ الطَّلَاقِ فِيهِ. وَمِمَّا قَالَ: لَا تَقْرُبُ شَهْرِينَ وَشَهْرِينَ عِدَّةً هَذِهِ
 شَهْرَيْنِ: هُنَا مُدَّةٌ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِحَرْفِ الْجَمْعِ، فَصَارَ كَجَمْعِهِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ.
 وَمِمَّا يَوْمَاً: هُوَ وَفِيهِ لَا تَقْرُبُ شَهْرَيْنِ عِدَّةً شَهْرَيْنِ يَوْمًا: هُوَ الْوَاحِدُ
 لِأَنَّ الثَّانِي إِنْجَابٌ مُبْتَدَأٌ، وَقَدْ صَارَ مَمْنُوعًا بَعْدَ الْأَوَّلِ شَهْرَيْنِ، وَبَعْدَ الثَّانِيَةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ
 إِلَّا يَوْمًا مَكْثٌ فِيهِ، فَلَمْ تَتَكَمَّلْ مُدَّةُ الْمَنْعِ. وَهُوَ قَالَ: لَا تَقْرُبُ شَهْرَيْنِ إِلَّا يَوْمًا
 مَكْثٌ يَوْمًا: خِلَافًا لَزَفَرٍ. وَهُوَ يَصْرِفُ الْإِسْتِنَاءَ إِلَى آخِرِهَا؛ اعْتِبَارًا بِالْإِجَارَةِ، فَتَمَّتْ
 مُدَّةُ الْمَنْعِ. وَلَنَا: أَنَّ الْمَوْلَى مِنْ لَا يُمْكِنُهُ الْقُرْبَانُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، إِلَّا بِشَيْءٍ يُلْزِمُهُ، وَيُمْكِنُهُ هَهُنَا؛
 الْكُفْرُ

عَنِ ابْنِ قُتَيْبَةَ: قَالَ يَقُولُ: لَا أَقْرُبُ شَهْرًا. (السَّيَاقُ) وَلَا بِالْأَمْسَاحِ. وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ الْإِمْتِنَاعَ عَنْ قُرْبَانِهَا،
 أَيْ عَنْ قُرْبَانٍ مِنْ أَلَى مِثْلِ رُوحِهَا شَهْرًا فِي أَكْثَرِ أَمَدَةٍ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ حَاصِلٌ بِلَا مَانِعٍ؛ لِأَنَّهُ يَبْسُ فِيهِ يَمِينٌ،
 وَمِثْلُهُ أَيْ يُمَثِّلُ هَذَا الْحَلْفَ الْمُعَقَّدَ عَلَى شَهْرٍ لَا يَثْبُتُ إِطْلَاقُ مَعْصِيَةِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ خِلَافَ الرَّائِدِ عَنْ الْيَمِينِ، فَكَانَ
 كَمَنْ لَمْ يَقْرُبْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، أَوْ أَكْثَرَ بِلَا يَمِينٍ، فَإِنَّهُ مَعْصِيَةُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لَا يَقَعُ شَيْءٌ. [الْعَايَةُ ٤٧ ٤٨]
 بِنِطْقِ الْخَمْعِ كَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَقْرُبُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ. (الْعَايَةُ) مَكْثٌ يَوْمًا أَيْ بَعْدَ قَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَقْرُبُ
 شَهْرَيْنِ. فَمِمَّا سَكَمَ فَلَا يَكُونُ مَوْلِيًا. (السَّيَاقُ) عَسَرَ بِالْأَحْرَادِ أَيْ كَمَا لَوْ قَالَ: أَجَرْتُ دَارِي هَذِهِ سِتَّةَ
 إِلَّا يَوْمًا. (الْعَايَةُ) وَمَكْثٌ أَيْ يُمْكِنُ أَمْلُؤُهَا هَذَا قُرْبَانَ الْمَرْأَةِ بِشَيْءٍ يُلْزِمُهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ. [السَّيَاقُ ٧/١٥٥]

أَخْرَجَهُ الرِّبَيعِيُّ مِنْ أَرْبَعَةِ صُرُقٍ. [بَصَبُ الرَّايَةِ ٣ ٢٤٣] أَخْرَجَ السَّيْهَقِيُّ فِي 'سُسِّهِ' عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:
 كَانَ إِيْلَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ السَّنَةِ وَالْمُسْتَتِينَ وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَوَفَّتْ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ 'أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ'، فَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ
 أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيْلَاءٍ. [٧ ٣٨١، بَابُ الرَّجُلِ يَحْفَ لَا يَصْأُ امْرَأَتَهُ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ]

كمدة العدة حيث تتصّف بالرق. (الساية) مريضاً أي إلى وهو مريض. أو رضاء أي بية ارتق يعي لم يكن لها حرق إلا المال (الساية) بينهما مسافة بأن يكون مسيرة أربعة أشهر فصاعداً (الساية) لكان حساً لأن الميء يستترم حكمين وجوب الكفارة، وإشفاء العرقه، ثم الميء باللسان لا يعتبر في أحد الحكمين، وهو الكفارة، فكذا في الآخر. [العناية ٥٤/٤]

لأن الأصل في تحريم الحلال إنما هو **يمين عندنا**، وسنذكره في الإيمان - إن شاء الله-.
ومن المشايخ من يصرف لفظة التحريم إلى الطلاق من غير نية بحكم **العرف**، والله أعلم بالصواب.

يمين عندنا لقوله تعالى: ﴿يَمِينٌ عِنْدَنَا﴾ إلى قوله. **نَحْكُمُ** [العناية ٥٦/٤] ومن **المساج** وأراد من المشايخ أبا بكر الإسكاف وأبا بكر بن سعيد، والفقهاء أبا جعفر الهندواري، وهم من كبار علمائنا الماضين سنح. [الساية ١٦٦/٧] **نَحْكُمُ العرف** لأن العادة جرت بين الناس في زماننا هذا أنهم يريدون الطلاق بهذا، وقال الفقيه أبو الليث: وبه نأخذ. (الساية)

باب الخلع

و قد تشاقق الزوجان. و حوّلوا إلى أنفسهما حدود الله. و قال ابن خلدون في حقه: «**فلا جناح عليهما فيما افتدت به**»، و قد فعلا ذلك. و مع ذلك، لم يفسدوا. و قد قال: «الخلع تطليقة بائنة»، و لأنه يحتمل الطلاق حتى صار من الكنايات، و الواقع بالكنايات بائن، إلا أن ذكر المال أغنى عن النية هنا؛ و لأنها لا تسلم المال إلا لتسلم لها نفسها، و ذلك بالبينونة. و قال ابن خلدون: **الاستور من قبله**.

باب الخلع أخر الخلع عن الإيلاء بمعنى أحدهما: أن الإيلاء مجردة عن المال كان أقرب إلى الطلاق، خلاف الخلع، فإن فيه معنى المعاوضة من جانب امرأة واثني: أن معنى الإيلاء بشور من قبل الزوج، و الخلع بشور من قبل المرأة غالباً فقدم ما يارجل على ما يارئة. (العناية) **الخلع** وهو في شريعة: عبارة عن أحد ما من امرأة براء من الكاح بلفظ الخلع بالفتح السريع، يقال: خلع نوبة عن يده أي رجع، و خالعت زوجها إذا افتدت منه ماله، و لاسم خلع باضم. [الكفاية ٥٧٤] **نفاق** أي تحصن، و صار كل منهما في شق في حسب. (عناية)

حدود الله أي ما يرمي من حقوق الزوجية (الباية) **فلا جناح** أي فلا جناح على الرجل فيما أحد، و لا على المرأة فيما أعطت، سمي الله تعالى ما أعطته فداء من فداء من الأسر؛ إذ استغفده لما أن النساء عوان عند لأرواح بالحديث، و كان ابن الذي يعطى في تحصيله فداء. [العناية ٥٨٤] **من الكتابات** فداء قال: خالعت و لم يذكر العوض، و روى به الطلاق وقع. (العناية) **الاستور من قبله** يقال: بشرت المرأة على زوجها، فهي باشرة إذا استعصت عليه و نعصته، و عن الرجل: استور يكون من زوجين، كراهة كل واحد منهما صاحبه. [العناية ٦١٤]

روى الدار فطلي في نسخة حدثنا عباد بن كثير عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة بائنة. [٢٨٤، رقم ٣٩٨٠، كتاب الطلاق] و رواه ابن عدي في 'الكامل' و أعنه عباد بن كثير الثقفي، و أسد عن إسحاري قال: تركوه، و عن إسائي قال: متروك الحديث، و عن شعبة قال: حدثوا حديثه. [نصب الراية ٢٤٣، ٣] بقلته اعصداً، و كان حريز بن عبد الحميد يحدث عنه فيقولون: اعصا منه فيقول: و يحكمه! كان شيخاً صالحاً و هذا تعديل منه مع معرفته بخراج الخبرين. [إعلاء السنن ١١ ٢٢١]

يُكْرَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِهَا غَيْرُهَا؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ إلى أن قال: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾، ولأنه أَوْحَشَهَا بالاستبدال، فلا يزيد في وَحْشَتِهَا بأخذ المال، وإن كان النشورُ منها: كَرَهًا لِمَنْ يَأْخُذُ بِهَا أَكْثَرُ مَا أُعْطَاهَا. وفي رواية "الجامع الصغير": طاب الفضلُ أيضًا؛ لإطلاق ما قلونا بدءً، ووجه الأخرى: قوله **عنه** في امرأة ثابت بن قيس بن شماس: "أما الزيادةُ فلا"، وقد كان النشورُ منها. **وله** أحد البريدة: **حارٌّ في المقصد**، وكذلك إذا أخذ، والنشورُ منه؛ لأن مقتضى ما قلناه شيان: **الزيادة** **الحار** **عسى مهر**

إلى أن قال: **وإن كان السور منها** وهذه رواية كتاب طلاق
 "الأصل". (الساية) **اعطاها** وهو مقدار المهر. **الفصل** أي الفصل على مقدار مهرها. (الساية)
 ما تلونا بدء: أي أولاً يعني قوله تعالى: **ما تلونا** قوله تعالى: **ما تلونا**
 وغيره. (العبارة) **ووحده الأخرى** أي رواية القدوري، وهي رواية كتاب الطلاق في "الأصل". (العبارة)
 أما **الريادة فلا** فدل الحديث على الكراهة في أحد الفصل. (الساية) **ما تلونا** قوله تعالى: **ما تلونا**
فمنه شينان: احوار حكماً أي حوار أحد الريادة في القصص. والإباحة أي إباحة أحد الريادة،
 والإباحة ضد الكراهة. وقد ترك العمل في حق الإباحة لمعارض، وهو قوله: **أما الريادة فلا**، ففي
 معمولاً في الباقي، وهو احواز، وفيه بحث فإن الحديث خبر واحد، وهو لا يعارض للكتاب، واحوال أن
 المعارض للكتاب، وهو قوله تعالى: **إلى قوله**: **إلى قوله**: **إلى قوله**
 والكتاب يخور أن يعارض الكتاب، وإذا عورض الكتاب بالكتاب جاز بعده أن يعارض بالخبر، فكان
 الحديث معارضاً للكتاب بعد معارضة الكتاب بالكتاب، فكانت جائزة. (العبارة ٤ ٦٢ ٦٣)

٢٠ روي مرسلًا عن عطاء وعن أبي الزبير. [نصب الراية ٢٤٤/٣] رواه الدار قطني في "سننه" عن أبي حريج أحمر بن أبي الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده ريب ست عبائنه بن أبي س سبور وكان أصدقها حديقه فكرهته، فقال النبي ﷺ أتردين عليه حديقته التي أعطاك، قالت: نعم وريادة، فقال النبي ﷺ ولكن حديقته، قالت: فأخذها له وحلّى سبلها، فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس، قال: قد قُتيت قضاء رسول الله ﷺ . سمعه أبو الزبير من غير واحد. [١٥٦، ٣، رقم: ٣٥٨٧ كتاب الكاح]

لأنها سَمَّتْ مَالاً، فصار مغروراً، وبخلاف ما إذا كاتب، أو أعتق على خمر حيث تجب قيمة العبد؛ لأن ملك المولى فيه متقوم، وما رضي بزواله مجاناً. أما ملك البضع في حالة الخروج غير متقوم على ما نذكر، وبخلاف النكاح؛ لأن البضع في حالة الدخول متقوم، والفقه: أنه شريف، فلم يُشْرَعْ تملكه إلا بعوض؛ إظهاراً لشرفه، فأما الإسقاطُ فنفسه شريف، فلا حاجة إلى إيجاب المال. قال: **وما حاز** - يكون مهر - **حاز** - كمن بدلا في البيع - لأن ما يصلح عوضاً للمتقوم أولى أن يصلح عوضاً لغير المتقوم، **وقال** - جامع على ما في - **فحازها** - ولم تكن في يد المولى - **فحازها**؛ لأنها لم تُغرَّه بتسمية المال. **وقال**: **حاز** على ما في **من مال** **فحازها** - **فحاز** - **لأنها** - **ردت عليه مهره**؛ لأنها لما سَمَّتْ مَالاً لم يكن الزوج راضياً بالزوال إلا بعوض،

على خمر - **و** **و** كاتب على ميتة، أو دم، فالكثافة باطلة حتى لو أدى لم يعتق، ولا تحب القيمة. (العناية) **مقوم** حتى لو عصب وحبس القيمة على العاصب. (العناية) **برواله محازا** - **فما** - **مقدر** على تسليم بدل لعدم تقومه، **رم** قيمة اسدس، وهو الرقبة المتقومة. (العناية) **غير مقوم** - **ولا** **يرمها** شيء. (العناية) **ما يذكر** بعيد هذا بقوله: **والفقه**. (العناية) **وبخلاف النكاح** - **أشار** به إلى الفرق بينه وبين الخلع، حيث يصح إسكاح، ونحو مهر مثل، ويصح الخلع، ولا يحب شيء. [السبابة ١٨٢٧] **لأن البضع** أي على خمر، أو دم. **الإسقاط** أي إسقاط ملك الزوج عن البضع. (السبابة) **شريف** قال السعياقي: **ففسده** شرف أي يتشرف المرأة حيث تعود مالكة على نفسها من كل وجه كما كانت، فبدلت لم يحب على الروح شيء. [السبابة ١٨٣٧] **وما حاز** - **وهذا** - **إجماع** **العلماء**، وإنما لم يذكر عكسه حيث لم يقل: **وما لا يجوز** أن يكون مهرًا، لا يجوز أن يكون بدلاً في الخلع؛ لأن من الأشياء ما لا يصح بدل الخلع كدرهم إلى تسعة دراهم. [السبابة ١٨٣٧] **لغير المقوم** أي إسقاط ملك البضع. **لأنها لم تغرَّه إلخ**: لأن كلمة ما عامة تتناول المال وغيره. (العناية)

ولا وجه إلى إيجاب المسمى، وقيمته للجهالة، ولا إلى قيمة البضع - أعني مهر المثل -؛ لأنه غير متقوم حالة الخروج، فتعين إيجاب ما قام به على الزوج؛ دفعاً للضرر عنه. **وإذا قالت: جاعلي عني ما في يدي من درهم، أو من أسرارهم، ففعلت، فمحل ما في يدي من أسرارهم؛ ففعلتها بآلة دراهم؛ لأنها سمّت الجمع، وأقله ثلاثة، وكلمة "من" ههنا للصلة دون التبعية؛ لأن الكلام يختل بدونه. وإن جعلت عني عديداً من، عني كما يريد من ضمانه؛ فشرأ وعيبتها بسبعة عشر درهماً، وسبعة فمحل ما عديداً من عديداً؛ لأنه عقد المعاوضة، فيقتضي سلامة العوض، واشتراط البراءة عنه شرط فاسد، فيبطل، إلا أن الخلع لا يبطل، بالشروط الفاسدة، وعلى هذا النكاح. **وإذا قالت: صممي لآلئ ألف، ففعلتها واحدة؛ ففعلتها بآلة ألف. لأنها لما طلبت الثلاث بألف، فقد طلبت كل واحدة بثلاث الألف،****

للجهالة أي للجهالة المسمى. وإن كان المسمى مجهولاً كانت القيمة أكثر جهالة. [العناية ٤/٦٦] **ولا إلى أي لا وجه إلى.** (الساية) **للصلة** أي لبيان دون التبعية؛ لأن الكلام يختل بدونه أي بدون من؛ لأنها لو قالت: جاعلي عني ما في يدي دراهم، كان الكلام مختلاً، فكان صفة، ويبقى لفظ الجمع، فيلزمها ثلاثة دراهم. [الساية ١٨٥/٧ - ١٨٦] **محل بدونه** فكل موضع يصح الكلام بدونه يكون للتبعية، كما في مسألة الخامع إن كان في يدي من الدراهم فعده حر، وفي كل موضع يختل الكلام بدونه، كما في مسألة الخنع يكون صفة؛ لأن قوها: جاعلي عني ما في يدي دراهم بدون من يكون مختلاً؛ لأن الموضع للتمييز، فحذف 'من' هنا محل بالمقصود. خلاف مسألة الخامع فإن الكلام فيها لا يخل بدونه، فإذا ذكر يجعل للتبعية؛ ليحصل فائدة جديدة. [الكفاية ٤/٦٨]

من ضمانه يعني أن لا تطالب بتحصيله وتسيمة، بل إن حصل تسلمه إليه، وإلا فلا شيء عليها. (العناية) **شرط فاسد** لأنه لا تقتضيه العقدة. (العناية) **وعلى هذا النكاح** يعني إذا تزوج امرأة على عبد آبق على أنه بريء من ضمانه لم يبرأ، وعليه تسليم عينه إلخ. (العناية)

وهذا لأن حرف الباء تصحب الأعواض، والعوض ينقسم على المعوض، والطلاق بائن؛
لوجوب المال. وإن قالت: **صَتِّيَ** ذلماً على ألف، **فطَلَّقَهَا واحدة**: فلا شيء عنها
في حصة **حصة**، ويحدث الرجعة، وقال: هي واحدة **بأنه** **سب** لألف: لأن كلمة "على"
بمنزلة الباء في المعاوضات، حتى إن قولهم: **أَحْمِلْ** هذا الطعام بدرهم، أو على درهم،
سواء. وله: أن كلمة "على" للشرط. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يُمْشِكُنَ بِاللَّهِ
شَيْئًا﴾. **ومن قال لامرأته: أنت طالق على أن تدخلني الدار، كان شرطاً؛ وهذا لأنه للزوم**
حقيقة، واستعير للشرط؛ لأنه يلزم الجزاء، وإذا كان للشرط، فالمشروط لا يتوزع على
أجزاء الشرط، بخلاف الباء؛ لأنه للعوض على ما مر. وإذا لم يجب المال كان مبتدئاً، فوقع
الطلاق، ويملك الرجعة. ولو قال الزوج: صَتِّيَ عَسَتْ ذَلَمًا سب أو على ألف.
فصفت نفسها واحدة: لم يقع شيء؛ لأن الزوج ما رضي بالبينونة إلا ليُسَلِّمَ الألف كلها،

فطَلَّقَهَا واحدة وقع طلاق رجعي. (العناية) **تمسكه الماء الخ** وإذا كان معاوضة، انقسم أجزاء العوض
على أجزاء المعوض. (العناية) **للمشروط** أي تستعمل للشرط؛ لأن أصلها اللزوم، فاستعير للشرط؛ لأنه يلزم
الجزاء، فصارت طائفة للثالث بألف بكلمة هي للشرط. (الكفاية) **على** أي شرط عدم الإشراك بالله. (العناية)
ومن قال هذه المسألة للاستشهاد على أن 'على' للشرط، وليست هي بمسألة ابتدائية. [الساية ١٨٨/٧]
يلزم الجزاء: فكانت المناسبة بينهما من حيث اللزوم. (العناية)

لا يجوز على صيغة مجهول، يقال: توارعوه إذا اقتسموه، وهو متعد كما ترى على أجزاء الشرط؛ لأن
المشروط لا يوجد إلا عند وجود الشرط، والشرط عبارة عن جميع الأجزاء، فلا يقع جزء من المشروط
بوجود جزء من الشرط؛ لعدم وجود الشرط. [الساية ١٨٨/٧] **ما مر** أراد به قوله: لأن حرف الباء
يصحب الأعواض. (العناية) **لم يجب المال** أي في المسألة المذكورة، وهي قوها: وإن قالت: طلقي ثلاثاً إلى
آخره. [الساية ١٨٩/٧] **كان مندماً** أي كان طلاقاً مبتدئاً غير مبي على سواها. (العناية)

أو على كث الحمار ثلاثة أيام. فمب: فاحيار باصل د آكل لده ج. محمد حار د
 قالت: قبلت ^{فانطلاق واقع} كان نسراً. ومن رتب حمار في ثلاث: نص. وان لم ترد فمب. ^{الطلاق} وهذا عند أبي حنيفة ح. ^{الطلاق} ولا حار اصل في الوحيين. ^{الطلاق} مع حار ح. ^{الطلاق} درهم؛ لأن الخيار للفسخ بعد الاعتقاد، لا للمنع من الاعتقاد، والتصرفان لا احتمالان
 الفسخ من الجانبين؛ لأنه في جانبه يمين، ومن جانبها شرطها. ولأبي حنيفة ^{الجمع} أن
 الخلع في جانبها بمنزلة البيع حتى يصح رجوعها، ولا يتوقف على ما وراء
 المجلس، فيصح اشتراط الخيار فيه. أما في جانبه يمين حتى لا يصح رجوعه، ويتوقف
 على ما وراء المجلس، ولا خيار في الأيمان، وجانب العبد في العتاق مثل جانبها في
 الطلاق. ومن قال لامرأته: طلقك أمس على ألف درهم فمب نص. فمب: فمب
 فمب نص بزوج. ومن قال بعبد: عتقتك هذا بعد ألف درهم أمس. فمب نص.
 فمب: فمب: فمب قول المستبرئ **ووجه الفرق: أن الطلاق بالمال يمين من جانبه،**

وان لم يرد أي إن أوجرت اطلاق، أو م ترد الخيار حتى مضت أيامه وقع الطلاق. (العناية)
 في الوحيين أي فيما إذا كان الخيار من حاسها، أو من جانبها. (السياسة) بعد الاعتقاد ولا فسخ بعد الاعتقاد
 هها. (العناية) والتصرفان يعني إيجاب الروح وقبول امرأة. (العناية) من الحاس أما من حاسه؛ لأنه يمين؛
 لأنه ذكر شرط وجراء معنى، واليمين لا يقبل الفسخ، وأما من حاسها؛ لأن قبول امرأة شرط تمام اليمين.
 فإن يمين الروح يتم بقول المرأة، فأحد قوها حكم اليمين في عدم احتمال الفسخ. [العناية ٤، ٧٣]
 تمزله البع لأنه تمليك مال معوض. (السياسة) مثل حاسها الخ يعني يصح الخيار من العبد، إذا حيره
 المولى في الإعتاق على مال، كما يصح الخيار في الخلع من جانب امرأة. (العناية) ووجه الفرق أي بين
 المسألتين: مسألة اطلاق، ومسألة البيع. (السياسة) يمين من حاسه فإنه تعليق الطلاق بقبورها مال، وهذا
 لا يصح الرجوع عنه. (العناية)

فتقتضيها من الجانبين، وأنه مطلق قـيـدناه بحقوق النكاح؛ **لدلالة الغرض**. أما الخلع فمقتضاه الانحلاغ، وقد حصل في نقض النكاح، ولا ضرورة إلى انقطاع الأحكام. ولأبي حنيفة **رحمته** أن الخلع يُنبئ عن الفصل، ومنه خلع النعل وخلع العمل، وهو مطلق كالمباراة، فيُعمل بإطلاقهما في النكاح، وأحكامه، وحقوقه. **من جمع** **البراءة** - وهي صغيرة - **فأحد**؛ **مخرج** **سبب**؛ لأنه لا يُظَرَّ لها فيه؛ إذ البُضْعُ في حالة الخروج غير متقوم، **والبدل متقوم، بخلاف النكاح**؛ لأن البضع متقوم عند الدخول، ولهذا يُعتبر خلع المريضة من الثلث، ونكاح المريض بمهر المثل من جميع المال، وإذا لم يَجْزُ لا يَسْقُطُ المهر، ولا يَسْتَحِقُّ مَالُهَا، ثم يقع الطلاق في رواية، وفي رواية لا يقع، **والأول: أصح**؛ لأنه تعليق بشرط قبوله، فيُعتبر بالتعليق بسائر الشروط.

لدلالة الغرض وهو قطع اسارعة الناشئة بالنكاح فتتقيد البراءة بالحقوق الواجبة بالنكاح. (العناية). **الاحكام** أي سائر الأحكام؛ لأنها لم تكن سبب وصلة النكاح. (السابة) **سبي عن الفصل** والفصل لا يكون إلا عن وصل، ولا وصل إلا بالنكاح، وحقوقه لازمة له، وقد صدر مطلقاً عن غير قيد بالنكاح كالمباراة، فيعمل بالاطلاق، كما في المباراة في النكاح وأحكامه، وحقوقه قولاً بكمال الفصل، وبفقه العدة لم تكن واجبة عند الخلع؛ فتسقط به، وإنما تحب بعده شيئاً فشيئاً. [العناية ٤/ ٧٧]

خلع العمل وهو انفصال العامل عنه. (العناية) **لا يطر** وولاية الأب نظرية. **والبدل مشهور** ومقابلة ما ليس بمتقوم بما له قيمة ليست من النظر في شيء. (العناية) **بخلاف النكاح** فإن الرجل إذا روج ابنه الصغير امرأة بمهر المثل صح. (العناية) **ولهذا** أي ولأجل كون البضع في حالة الخروج غير متقوم، ومتقوم عند الدخول. (البناية) **جميع المال** فكان مقابلة المتقوم بالمتقوم، وهذا من وجوه الطر. (العناية)

والأول أصح وجه الرواية الأخرى: أن الخلع في معنى اليمين، والأيمان لا تُعري فيها البناية، ولو انعقد من الأب انعقد بطريق البناية. (العناية) **سائر الشروط** مثل أن يقول: إن دخلت الدار، وغيره، وفي ذلك يقع إذا وجد الشرط، فكذلك إذا وجد القبول. [العناية ٤/ ٧٩]

عن حميد بن عمار عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا يشترط
 بدل الخلع على الأجنبي صحيح، فعلى الأب أولى. **ولا يسقط مهرها؛ لأنه لم يدخل**
تحت ولاية الأب. **وإن كان الأب صغيراً** ^{الصغيرة} **فلا يسقط مهرها؛ لأنه لم يدخل تحت ولاية الأب.**
القبول. **قال في دفع النكاح:** لو جرد الشرط، **ولا يجب له مهر** ^{وهو القبول} **لأنها ليست من أهل**
العرامة، فإن قبله الأب عنها، ففيه روايتان. **وإن كان الأب صغيراً** ^{الصغيرة} **فلا يسقط مهرها؛ لأنه لم يدخل تحت ولاية الأب.**
عنها، فعلى الروايتين. **وان صحت** ^{القبول} **لأنه لو جرد قبوله،**
وهو الشرط، ويلزمه خمسمائة استحساناً. وفي القياس: يلزمه الألف، وأصله في الكبيرة:

على ابن حماد ومعنى نصيب منها، ثم من على نفسه، لا لكفارة عن صغيرة؛ لأن روح لا يسحق
 عليها ما لا حتى يكتمل عنها أحد (العادة) **إلى** فإن ادخل صرف دائريين النكاح والضرر، أو يقع محض
 كقبول منه على ما قبل، فهذا كان تمامه من لأحيي صحيحاً مع قبضه، ولأن يصح من الأب
 مع وفورها أولى. [العبارة ٧٩] **ولا يسقط مهرها** يعني وإن كان خلع يسقطه. (العادة)

من هل القبول بأن تعقل لعقد، ويعبر عن نفسها. (العبارة) **فله** ^{والأب} **في رواية: يصح؛ لأن هذا يقع**
محض للصغيرة؛ لأن الصغيرة تنحص من عهده غير ما، فصح من الأب كقبول أمه، كذا في أمسود
فجر الإسلام، وفيه نظر. وفي رواية: لا يصح؛ لأن هذا قبول بمعنى شرط بمن، وذلك مما لا ختم
للبانة. [العبارة ٨٠] **ولا يسقط الخ** ^{القبول} **وجود لشرط وهو القبول، وسنت من أهل لعرامة. (العادة)**

فعلى الروايتين في رواية: يصح، وفي أخرى: لا يصح، ووجه روايتين ما ذكرناه آنفاً. (العبارة)
من حسن أي في صورة جمع الأب مع الزوج. (العبارة) **سحب** ^{القبول} **لأن فرض أسأله فما إذا كانت**
غير ممنوسة، فكان مهر أمه، فأضاف الخلع إلى مهرها، ومهرها ما يجب لها بالنكاح، وما يجب لها بالنكاح
في الصلح قبل الدخول نصف مهر، وهو خمس مائة، فكانه خالعه على خمس مائة صريحاً. [العبارة ٨١]
بمنه أي حكم لصمان. (العبارة) **وخصه** أي وأصل ما ذكر من هذه المسألة. (العبارة)

إذا احتلعت قبل الدخول على ألف، ومهرها ألف، ففي القياس: عليها خمس مائة زائدة، وفي الاستحسان: لا شيء عليها؛ لأنه يراد به عادةً حاصل ما يلزم لها.

خمس مائة رائدة لأن خمس مائة من المهر سقطت بالطلاق قبل الدخول، وقد التزمت المرأة الألف، ونصف الألف سقط عن ذمتها بطريق المقاصد؛ لأن لها على الزوج خمس مائة باقية بعد سقوط نصف المهر، فوجب عليها خمس مائة رائدة على الألف تكميلاً للألف التي التزمتها. [العناية ٤: ٨١] **لا شيء، عليها** لأن مقصود الروح سقوط كل المهر عن ذمته، وقد حصل، فلا يرميها شيء رائد عن ذلك. (العناية)

يراد به أي بالجمع إلخ: وقال تاج الشريعة: وجه الاستحسان أنهم يريدون بالجمع على المهر ما يلزمه ها، وهو خمس مائة بالطلاق قبل الدخول، فيكون الجمع على مهرها في الحقيقة خلعاً على خمس مائة، وقد سقط عن الزوج، فلا يبقى عليها شيء، فافهم. [البنية ١٩٦/٧]

[illegible]

وهذا النقط يعني قوله: أنت عليّ كظهر أمي. (الساية) **لأنه مسبوح** أي لأن كونه طلاقاً.
فلا يسكن ح لأن في ذلك تغيير موضوع الشرع، وليس للعهد ذلك. (العناية) **اختمه** ناخرمه اللام في
 الخملة والمحرمه للعهد، أي الخملة بكاحاً، لا تحث اليمين ناخرمة تأييداً، لا توقيناً. [العناية ٨٨/٤]
سحق في عضو كالأعضاء المذكورة بخلاف اليد والرجل والشعر والظفر؛ لأنه يحل النظر والمس،
 فلا يكون مظاهراً بالتشبيه بها. (العناية) **وكذا** أي وكذا يكون صهاراً. (الساية) **يعز هـ** أي بالرأس،
 وأوجهه، والرقعة، والفرج. **عن جميع البدن** فكأنه شبه بجميع البدن. **في السابع** أي في الجزء الشائع
 كالنصف والثلث. **ثم يتعدى:** أي ثم يسري إلى سائر البدن. (البنية)

أحرجه من طريقين أي عكرمة عن ابن عباس، وطاووس عن ابن عباس. [نصب الراية ٢٤٦/٣] أخرج الترمذي في "جامعه" عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ قد ظاهر من امرأته فوقع عليها، فقال: يا رسول الله إني قد طاهرت من روحي فوقعت عليها قبل أن أكفر، فقال: وما حملك على ذلك، يرحمك الله؟ قال: رأيت نخلها في ضوء القمر، ﷺ قال الترمذي: هذا حديث حسن عريب صحيح. [رقم: ١١٩٩، باب ما جاء في المظاهر يقع قبل أن يكفر]

«**على ما نوى**» لأن التحريم **يَحْتَمِلُ** كل ذلك **على ما بينا**، غير أن عند محمد **...** إذا نوى الطلاق لا يكون طهاراً. وعند أبي يوسف **...** يكونان جميعاً، وقد عرف في موضعه. ولأبي حنيفة **...** أنه صريح في الطهارة، فلا يحتمل غيره، ثم هو مُحْكَمٌ، فَيُرَدُّ التحريم إليه. قال: **«لا يكون طهاراً إلا من نوى طهارة»** من نوى طهارة من نوى طهارة. **لقلوله تعالى: «مِنْ نِسَائِهِمْ»**، ولأن الحل في الأمة تابع فلا تُلْحَق بالمنكوحة؛ ولأن الطهارة منقول عن الطلاق، ولا طلاق في المملوكة. **فإن تَرَوُحَ** **...** لأنه صادق في التشبيه وقت التصرف،

على ما نوى إن نوى طهاراً فطهارة، وإن نوى طلاقاً فطلاق، وإن نوى إيلاءً فإيلاء. (العبارة) **فصل** **...** وبية المحتمل صحيحة. (العبارة) **على ما ساء** أشار به إلى قوله: لأنه يحتمل الوجهين إلى قوله: تأكيد له. (النبذة) **لا تكون طهاراً** لأن صهار المساة لا يصح. (البابية) **تكونان جميعاً** يعني يقع الطلاق بيته، ويكون مظاهراً بالتصريح بالطهارة، ولا يصدق في صرف الكلام عن طاهره، وضعفه شمس الأئمة السرخسي، بأن الطلاق إن وقع بقوله: أنت عتيّ حرام كان متكلماً بنفط الطهارة بعد ما بات، والطهارة بعد السيونة لا يصح. [العبارة ٩٢/٤] **موضع** يعني 'مسووط شمس الأئمة'. (العبارة) **...** أنت عتيّ حرام كطهر أمني صريح في الطهارة، وهذا لا يحتاج في الدلالة عليه إلى البية، فلا يحتمل غيره من الطلاق والإيلاء، ثم هو محكم؛ لعدم احتمال العير. وقوله: أنت عتيّ حرام يحتمل تحريم الطلاق وغيره، كما مر، فَيُرَدُّ التحريم إليه أي إلى الطهارة، كما هو الأصل في رد المحتمل إلى المحكم. [العبارة ٩٢/٤] **قال** أي محمد في 'الجامع الصغير'. (البابية) **لقلوله تعالى** **...** **الح**. **بأن** بدليل أنه لو اشترى أمة، فوجدتها محرمة عليه برضاع، أو مضاهرة، لم يشت للمشتري ولاية الرد بسبب الحرمة، فلا تكون الأمة في معنى المنكوحة حتى تلحق بها. (العبارة) **فإن تَرَوُحَ** **الح** يعني لو طاهر من امرأة نكاحها موقوف، لا يصح طهاره؛ لأنها حين طاهر منها الرجل لم تكن زوجته، فلم يصح طهارها. (البابية) **لأنه صادق** لكونها محرمة قبل إجازتها، فلم يوجد ركن الطهارة، وهو تشبيه المحللة بالحرة. [العبارة ٩٣/٤] **وقد التصرف** أي وقت تشبيه الحرمة بالحرمة؛ لأنه صادق فيه غير كادب. [البابية ٢٠٨/٧]

فلم يكن مُنكَراً من القول. والظهار ليس بحقٍّ من حقوقه حتى يتوقف، بخلاف إعتاقِ المشتري من الغاصب؛ لأنه من حقوق الملك. **حقوق المملوك**. **الطلاق**، إذا أضاف الطلاق، لأن الحرمة تُثبت في حق كل واحدة، والكفارة لإنهاء الحرمة، فتتعدد بتعديدها، بخلاف الإيلاء **منهن**؛ لأن الكفارة فيه لصيانة حرمة الاسم، ولم يتعدد ذكرُ الاسم.

قال: ... عن رشيد ...
... للنص الوارد فيه، فإنه يفيد الكفارة على هذا الترتيب.

والطهار **الح** جواب سؤال. تقريره: أن الطهار مبي على الملك، والملك موقوف، فيسعي أن يكون الطهار موقوفاً على الإحارة توقف إعتاق لمشتري من العاصب على إحارة المعصوب منه استيعب الصادر من العاصب. وتقرير الجواب: أن الطهار ليس من حقوق الكاح ولوارثه، فلا يدرى من توقف الكاح على الإحارة توقف الطهار عليها، والدليل على أنه ليس من حقوقه، أن الكاح أمر مشروع، والطهار ليس بمشروع؛ لأنه مكر من القول، وما لا يكون مشروعاً، لا يكون من حقوق المشروع. [العناية ٩٣/٤]

حقوق الملك أي لكونه مئبياً للملك، ومتمماً له. (العناية) **اصرف نظارك** أي إليهن. وقال: أنتن طوالق. (الساية) **لا، مهن** يعني أن يقول هن: والله لا أفركن، فإنه إذا لم يفرهن حتى مصت أربعة أشهر، طبق جميعاً، وإن قرب الكل قبل مضي المدة يجب عليه كفارة واحدة؛ لأن الكفارة فيه صيانة حرمة الاسم، وم يتعدد ذكر الاسم. [العناية ٩٤/٤] **فصل في الكفارة** ما ذكر حكم الطهار، وهو حرمة الوضوء ودواعيه إلى نهايته، ذكر في هذا الفصل ما يهي تلك الحرمة، وهو الكفارة. [الساية ٢١٠ ٧]

قال أي القدوري - في 'مختصره'. (الساية) **عق رفسد** عتاق رقبة، فإن العتق قد لا يسوب عن الكفارة، ألا ترى أنه لو ورث أباه، ونوى الكفارة لا يخرج عن عهدهما. (العناية)

خلافاً للشافعي **رحمته** له: أنه استحقَّ الحرية بجهة الكتابة، فأشبهه المدبر. ولنا: أن الرقَّ قائم من كل وجه على ما بينا، ولقوله **رحمته**: "المكاتبُ عبد ما بقي عليه درهم"،* والكتابة لا تنافيه، فإنه فكُّ الحجر بمنزلة الإذن في التجارة، إلا أنه بعوض، فيلزم من جانبه، ولو كان مانعاً بنفسه بمقتضى الاعتاق؛ إذ هو يحتمله، إلا أنه تسلم له الأكساب والأولاد؛ لأن العتق في المحل بجهة الكتابة، أو لأن الفسخ ضروري لا يظهر في حق الولد والكسب. وإن اشترى أباه، أو إسه بوي بالشراء الكفارة: **حار عنها**. وقال الشافعي **رحمته**: لا يجوز، وعلى هذا الخلاف كفارة اليمين، والمسألة تأتيك في كتاب الإيمان - إن شاء الله - فإن أعتق نصف عبد مشترك،

فأشبهه المدبر لأن عبده بيع المدبر وإعتاقه عن الكفارة حائر، وهذا البرم من الشافعي على أصحابنا على ما أجابوا، يعني أن المدبر لا يجوز إعتاقه عن الكفارة عندكم، لأنكم قلتم: إنه مستحق العتق نجهة، فيسعي أن لا يجوز إعتاق المكاتب أيضاً؛ لأنه مستحق العتق نجهة، وهو باطل؛ لأنه يفسح، وذلك لا. [الباية ٢١٦/٧] **على ما بينا** إشارة إلى قوله: وهذا تقبل الكتابة الانفساح. (العناية) **والكتابة لا تنافيه**: دليل آخر، وتقريره: المكاتب رقيق قبل الكتابة لا محالة، ولم يبرر رقه لها؛ لأن الشيء لا يرون إلا عاقبه، والكتابة لا تنافي الرق، فإنه أي عقد الكتابة فك الحجر؛ إذ لم يملك به المكاتب إلا المنافع والأكساب كالإعارة والإحارة، وفك الحجر لا ينافي ملك الرقبة كالإذن في التجارة. (العناية) **ولو كان إلخ**: جواب بصريق التمرر يعني لو سلمنا أن عقد الكتابة مانع عن الإعتاق عن الكفارة، لكنه إذا أعتقه عن الكفارة يفسح قبل الإعتاق بمقتضى الاعتاق؛ إذ هو أي عقد الكتابة يحتمل الفسخ. [العناية ٩٨/٤] **ضروري**: أي ثبت ضرورة صحة الإعتاق. (العناية)

* أخرجه أبو داود في 'سننه' عن إسماعيل بن عياش عن سليمان بن سليم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي **ﷺ** قال: **مكاتب عبد ما بقي عليه من كسبه درهم** [رقم: ٣٩٢٦، باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت]

وهو **موسر**، وصيب فيه ما فيه: **م** بضم عدي في حقيقته **عنه**، و**حور** **عدهما**؛ لأنه
 يملك نصيب صاحبه بالضمآن، فصار **مُعْتَقاً** **كلَّ العبد** عن الكفارة، وهو ملكه،
 بخلاف ما إذا كان **المُعْتَقُ** معسراً؛ لأنه وجب عليه السعاية في نصيب الشريك،
 فيكون **إعتاقاً** **بِعَوْضٍ**. ولأبي حنيفة **عنه**؛ أن نصيب صاحبه **يُنْتَقَصُ** على ملكه، ثم
 يتحول إليه بالضمآن، ومثله **يَمْنَعُ** الكفارة. **وبن** **عق** **نصف** **عده** عن كفارة، ثم **أعتق**
عنه **عنه**؛ **حار**؛ لأنه **أعتقه** **بكلامين**، **والنقصان** **متمكن** على ملكه بسبب **الإعتاق** **بجهة**
 الكفارة، ومثله **غير** مانع، **كمن** **أضجع** **شاةً** **للأضحية**، فأصاب السكين **عَيْنَهَا**، بخلاف
لا جهة أخرى ما تقدم؛ **لأن** **النقصان** **تمكن** على ملك الشريك، وهذا على أصل أبي حنيفة **عنه**.

موسر أي وإحال أنه عبي، قيد به؛ لأنه إذا كان معسراً **أحب** **عنه** السعاية، فلا **يحرئ** عن الكفارة **عدهما**
أيضاً، لأنه **إعتاق** **بعوض**. (إساية) **كل العبد** فإن **إعتاق** **لنصف** **إعتاق** **الكل** **عدهما**.
بخلاف ما إذا **ألتج** **يعني** أنه لا **يجوز** عن الكفارة **بالاتفاق**. (العناية) **على** **ملكه** **تعد** **استدامة** **الملك**
فيه. (العناية) **ثم** **سحول** **ألتج** ما بقي منه، فكان في **النعى** **إعتاق** **عبد** **إلا** **شئناً**، ومنه **يجمع** **الكفارة**. (العناية)
بكلامين ولا **محدور** فيه. (إساية) **والنقصان** **ممكن** فإن قيل؛ قد **تمكن** فيه **النقصان** لما مر، **والنقصان**
مانع، **أجاب** بقوله: **والنقصان** **متمكن** **ألتج**. (العناية) **بسبب** **الاعتاق** فإنه **أعتق** **النصف** **وعرض** **النصف**
الآخر، ثم **أعتق** ما بقي. (العناية)

كس **اصحح** **ألتج** فإن **النقصان** لما حصل **بفعل** **التصحية** **م** **يجمع**، فكذلك **النقصان** **أحاصل** **بفعل** **الكفارة**. (العناية)
لأن **النقصان** **ألتج** حيث لا **يمكن** أن **يجعل** **النقصان** **أحاصل** في **النصف** **إساقى** **مضروفاً** إلى الكفارة؛ لانعدام
الملك **في** ذلك **النصف**، **فصل** **قدر** **النقصان**، ولم **يقع** عن الكفارة، فإذا **ضمن** **قيمة** **النصف** **إساقى** **وأعتقه**،
فقد **صرفه** إلى الكفارة، وهو **ناقص**، وصار في **الحاصل** كأنه **أعتق** **عبداً** **إلا** **قدر** **النقصان**. [العناية ١٠٠/٤]
وهذا أي **جمع** **إعتاقاً** **بكلامين**. (العناية) **أصل** **ألتج** في **تحرئ** **الإعتاق**. (العناية)

وأما عندهما: فالإعتاقُ لا يتجزأ، فإعتاقُ النصفِ إعتاقُ الكل، فلا يكونُ إعتاقاً بكلامين. **وإن أعنى نصف عنده عن كفارته، ثم جامع التي ظاهر منها، ثم أعنى نافذة: لم يحرَّ** **عنه إلى حصة يث:** لأن الإعتاقَ يتجزأ عنده، وشرطُ الإعتاق أن يكون قبل الميسس بالنصر، وإعتاق النصف حصل بعده. وعندهما: إعتاق النصف إعتاق الكل، فحصل الكل قبل الميسس. **وبدا م حد مظاهر ما أعنى: فكفارته: صوم شهرين متتابعين،** **ليس فيهما شهر رمضان، ولا يوم عرفة، ولا يوم نحر، ولا يوم سبيل.** أما التابع فلأنه منصوص عليه، وشهر رمضان لا يقع عن الظهار؛ لما فيه من إبطال ما أوجبه الله، والصوم في هذه الأيام منهي عنه، فلا ينوب عن الواجب الكامل. **وإن جامع التي ظاهر منها في حلال شهرين، ولا حد مظاهر، أو يحرَّ م سأنف الصوم عنه** **أبي حنيفة، ومحمد، ومحمد:** وقال أبو يوسف: لا يستأنف؛ لأنه لا يمنع التابع؛ **مد جامع**

عنه فإعتاق النصف ليس كإعتاق الكل. **فيل الميسس** أي فحصل إعتاق الكل قبل الميسس فيجوز. **صوم شهرين** فإن صام بالأهله جار، وإن كان كل شهر تسعة وعشرين يوماً، وإن صام لغير الأهله فأفطر لتمام تسعة وخمسين يوماً، فعليه أن يستقل، وكذا إن دخل في صيامه شهر رمضان، أو يوم الفطر، أو يوم النحر، أو أيام التشريق لما ذكره في الكتاب. [العناية ١٠١/٤] **لما فيه** أي في وقوعه عن الظهار. **هذه الأيام** أي في أيام الفطر والحج والتشريق. (السياة) **الواجب الكامل** أي الصوم في هذه الأيام. **التي ظاهر منها الخ** إنما قيده بالتي ظاهر منها؛ لأنه إذا جامع غيرها، فإن كان وطئاً يفسد الصوم، كالجماع بالنهار عامداً قطع التتابع، فيرمه الاستئناف بالاتفاق، وإن لم يفسده بأن وطئها بالنهار ناسياً، أو بالنيل كيف ما كان لم يقطع التتابع، فلا يلزمه الاستئناف بالاتفاق، وإنما قيد في جامع التي ظاهر منها بالنهار ناسياً، لأنه إذا جامعها فيه عامداً، يستأنف بالاتفاق. وأما ذكر العمد فيه في الليل فقد وقع اتفاقاً؛ لأن العمد والسيان في الوطء بالنيل سواء، فعرف أن الاختلاف في وطء لا يفسد الصوم. [العناية ١٠٢/٤]

إِذَا لَا يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ، وَهُوَ الشَّرْطُ، وَإِنْ كَانَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَسِيْسِ شَرْطًا، ففِيمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ تَقَدَّمَ الْبَعْضُ، وَفِيمَا قُتِمَ تَأْخِيرُ الْكُلِّ عَنْهُ. وَلَهُمَا: أَنَّ الشَّرْطَ فِي الصَّوْمِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَسِيْسِ، وَأَنْ يَكُونَ خَالِيًا عَنْهُ ^{عَلَى مَسِيْسٍ يَعْنِي الْإِسْتِثْنَاءَ} **ضُرُورَةً بِالنَّصِّ**، وَهَذَا الشَّرْطُ يَنْعَدَمُ بِهِ فَيَسْتَأْنَفُ. **وَإِنْ** أَفْصَرَ مِنْهَا بِوَمَا **بَعْدُ**، أَوْ بِعَرٍ عَدَرَ: اسْتَأْنَفَ لِقَوَاتِ التَّابِعِ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ عَادَةً. **وَإِنْ** صَاحَرَ الْعَدُوَّ: **لَمْ يَحْرِ فِي الْكَفَّارَةِ إِلَّا الصَّوْمُ**؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ. **وَإِنْ** أَعْتَقَ أَمَوًى، أَوْ أَضْعَمَ عَنْهُ: **لَمْ يُحْرَهُ**؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمِلْكِ، فَلَا يَصِيرُ مَالَكًا بِتَمْلِيكِهِ. **وَإِذَا** **لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَصَاهِرُ الصَّامُ: أَضْعَمَ سِتِينَ مَسْكِينًا**؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾. **وَيُطْعَمُ كُلُّ مَسْكِينٍ بَصْفٍ صَاعٍ مِنْ تَرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ قِيَمَةٍ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ وَسَهْلِ بْنِ صَخْرٍ:**

لَا يَفْسُدُ بِهِ [أَي هَذَا الْجَمَاعُ] **الصَّوْمُ**، وَاحْوَابُ أَنْ عَدَمُ افْسَادِ فِي السِّيَابِ ثَبَتَ بِالنَّصِّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى قِصْعِ التَّابِعِ، وَفِي الْعَدَمِ عَدَمُ الْقَائِلِ بِمُقْصَلِ. [الْعُنَايَةُ ٤/١٠٢] **وَهُوَ الشَّرْطُ**: أَيِ التَّابِعِ هُوَ لَشَرْطِ لَصَوْمِ كَفَّارَةٍ وَقَدْ وَحَدَ (السَّيَاة) **تَأْخِيرُ الْكُلِّ** وَتَأْخِيرُ بَعْضِ أَهْوٍ مِنْ تَأْخِيرِ لِكُلِّ. (السَّيَاة) **ضُرُورَةً بِالنَّصِّ** مَعْنَاهُ: أَنَّ النَّصَّ يَقْتَضِي شَرْطًا: كَوْنِ الصَّوْمِ قَبْلَ الْمَسِيْسِ، وَكَوْنِ الصَّوْمِ خَالِيًا عَنِ الْمَسِيْسِ. وَلِلشَّرْطِ لَثَنِي مِنْ ضُرُورَةِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمَسِيْسِ يَسْتَتِرُ حَتَّى الصَّوْمِ عَنْهُ، وَهَذَا الشَّرْطُ أَيِ الشَّرْطِ الثَّانِي، وَهُوَ الْخَبَرُ عَنْهُ يَعْذَرُ بِهِ أَيِ بِالْمَسِيْسِ، فَيَعْدَمُ الْمَشْرُوعُ، وَيَحْتَاجُ الْإِسْتِثْنَاءَ؛ لِأَنَّهُ بِنِ عَجَرَ عَنِ الْإِتْيَانِ قَبْلَ الْمَسِيْسِ، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهِ خَالِيًا عَنِ الْمَسِيْسِ. [الْعُنَايَةُ ٤/١٠٢]

بَعْدَ كَسْرِ أَوْ مَرِيضٍ. (الْعُنَايَةُ) **وَهُوَ قَادِرُ الْحُجِّ**، وَهَذَا احْتِرَرُ عَمَّا إِذَا أَفْطَرَتِ الْمَرْأَةُ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ، وَالْإِفْصَارِ بَعْدَ الْخِيَصِ، فَيَحْتَاجُ لَا تَسْتَأْنَفُ؛ لِأَنَّهَا مَعْدُورَةٌ عَادَةً؛ إِذَا لَا تَحْدُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ لَا حِيَصَ فِيهِمَا. [الْعُنَايَةُ ٤/١٠٣] **الصَّوْمُ** أَيِ دُونَ الْإِعْتِقَاقِ وَالْإِطْعَامِ. **لِقَوْلِهِ ﷺ** تَعْيِيلُ قُوَّةٍ: أَوْ يَصْعَمُ كُلُّ مَسْكِينٍ بَصْفٍ صَاعٍ إِلَى قُوَّةٍ: "وَشَعِيرٌ"، وَلَيْسَ تَعْيِيلُ لِقَوْلِهِ: أَوْ قِيَمَةُ ذَلِكَ. [الْبَيَاةُ ٧/٢٢٢-٢٢٣]

"لكل مسكين نصف صاع من بُرٍّ"، * ولأن المعتبر دفع حاجة اليوم لكل مسكين، فيعتبر بصدقة الفطر، وقوله: "أو قيمة ذلك" مذهبنا، وقد ذكرناه في الزكاة. ^{فان كتاب الزكاة} أعطى منا من برٍّ ومنوي من ثمر، أو شعير: جار: لحصول المقصود؛ إذ الجنس متحد، وإن أمر غيره أن يصعم عنه من ظهاره، ففعل: أحرأه؛ لأنه استقراض معني، والفقر قابض له أولاً، ثم لنفسه، فتحقق تملكه، ثم تملكه، ^{لا من صغير}

صدقة الفطر يعني في المقدار، ولكن بينهما فرق من وجه آخر، وهو أن التفريق ههنا أن يعطى فقيراً مثلاً من حنطة، ومثلاً آخر فقيراً آخر لا يجوز؛ لأن الواحد إصعاف ستين مسكيناً، فكان العدد معتبراً كالمقدار، ومتى فرق لم يوجد الإطعام المعتاد للمساكين. وأما في صدقة الفطر: فاعتبر فيها القدر دون العدد؛ لكونه مسكوتاً عنه، فيكون التفريق جائزاً. (العناية)

وقوله: أي قول القدوري؛ لأن المسألة مدكورة في القدوري هكذا. (البيان) **الجنس متحد:** يعني من حيث الإصعاف، وسد الخوعة؛ لأن المقصود من الثمر والشعير الإطعام، فيجوز تكميل أحدهما بالآخر. وأما إذا احتلف الجنس كما إذا أطعم خمسة مساكين في كفارة اليمين بطريق الإباحة، وكسا خمسة مساكين، والكسوة أرحص من الطعام، لم يجره؛ لما أن المقصود بالكسوة غير المقصود بالإطعام، ألا ترى أن الإباحة في كفارة اليمين بطريق الإباحة في أحدهما يجوز دون الآخر. [العناية ١٠٤/٤]

* هكذا وقع في "أهدية"، وصوابه: وسلمة بن صحر، وأحدث عريب. [نصب الراية ٢٤٧/٣] روى أبو داود في "سنة" عن ابن إسحاق عن معمر بن عبد الله بن حنظلة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن حويصة بنت مالك بن ثعلبة قالت: ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت فحلت رسول الله ﷺ أشكوه إليه، وهو يجادلني فيه ويقول: اتقي الله فإنه ابن عمك فما برحت حتى برئ القرآن **هـ** **و** سمعته قال شي تحدثت في **وحيه** الآية، فقال **لا** يعتق رقعة، قالت: لا يحد قال: فيصوم شهرين متتابعين، قالت: إنه شيخ كبير ما به من صيام قال: **فبصع** **سنة** مسكين. قالت: ما عنده من شيء يتصدق به، قالت: فإني سأعتقه بعرق من ثمر، قلت: يا رسول الله فإني أعينه بعرق آخر، قال: أحسنت ادهي فأطعمي بها عه ستين مسكيناً وارجعي إلى ابن عمك، قال: والعرق ستون صاعاً. [رقم: ٢٢١٤، باب الظهار]

فإن عذاهم وعشاهم: حاز، **فإن كان ما نسبه له كذا** وقال الشافعي: لا يجزئه إلا التملك اعتباراً بالزكاة وصدقة الفطر؛ وهذا لأن التملك أدفع للحاجة، فلا ينوب منابه الإباحة. ولنا: أن المنصوص عليه هو الإطعام، وهو حقيقة في التمكن من الطعم وفي الإباحة ذلك، كما في التملك. أما الواجب في الزكاة: الإيتاء، وفي صدقة الفطر: الأداء، وهما للتملك حقيقة. **وإذا كان من مسكهم من قسم** لا حرته لأنه لا يستوفي كاملاً ولا بد من الإدام في خبز الشعير؛ ليتمكن الاستيفاء إلى الشبع، وفي خبز الحنطة لا يشترط الإدام. **وإذا كان من مسكهم من قسم** أعطاه في يومه **وإذا كان من مسكهم من قسم** لأن المقصود سدُّ خلة المحتاج، والحاجة تتجدد في كل يوم، فالدفع إليه في اليوم الثاني كالدفْع إلى غيره، وهذا في الإباحة من غير خلاف،

عدهم وعساهم الرواية بالواو، لا بألف، فإن التعدية الواحدة دون التعشيه، وانعشيه من غير التعدية لا يجوز، ذكره في المسعودي، وعن أبي حنيفة: **لو عدى ستين مسكيناً، وعشى آخرين لا يجوز**. [السياسة ٧/٢٢٦] حار يعني أن المعتبر هو الشبع، لا المقدار. (العناية) وهذا أي وجه اعتبارها بالزكاة وصدقة الفطر (السياسة) وهو حقيقته، لأنه جعل غير صاعاً. (العناية) **ذلك** أي تمكن، كما في التملك، فينادى لواجب لكل واحد منهما، أما بالتمكن فمراعاة عن النص، وأما بالتملك: فلا شتماله على المنصوص عليه؛ لأنه إذا مدت منه فإما أن يطعمه أو يصرفه إلى حاجة أخرى، فذلك بقام التملك مقام المنصوص عليه. [العناية ٤/١٠٦]

الإناء أي بقوله تعالى: **العدية** (العدية) **الأداء** لقوله **أدوا عن ثوبون**. (العناية) **لا يسوي** لأن تعشيته وتعديته ناقصة فلا تحرى عن الكامل. (السياسة) وهذا إشارة إلى قوة: لم يخره إلا عن يومه، يعني إذا دفع مسكين واحد في يوم واحد ستين مرة بطريق الإباحة، فلا خلاف لأحد في عدم حواره، وأما إذا كان بطريق التملك، فقد اختلف المشايخ فيه فقال بعضهم: لا يجوز؛ لأن المقصود سدُّ الخلة، وهذا لا يجوز أنصرف إلى المعنى، وبعد ما استوفى وطبقه اليوم، لا حاجة له إلى سد الخلة بصرف وصيفة أخرى إليه، خلاف كفارة أخرى؛ لأن المستوفي في حكم تلك الكفارة كأنه قدوم، ولا يمكن أن يجعل مثله في هذه الكفارة. [العناية ٤/١٠٧]

وأما التملك من مسكين واحد في يوم واحد بدفعات، فقد قيل: لا يجزئه، وقد قيل: يجزئه؛ لأن الحاجة إلى التملك تتجدده في يوم واحد، بخلاف ما إذا دفع بدفعة واحدة؛ لأن التفريق واجب بالنص. وإن قرب لتي ظاهر منها في حلال الإصعام: لم يستأنف؛ لأنه تعالى ما شرط في الإطعام أن يكون قبل المسيس، إلا أنه يُمنع من المسيس قبله؛ لأنه ربما يقدر على الإعتاق أو الصوم، فيقعان بعد المسيس، والمنع لمعنى في غيره لا بعدم المشروعية في نفسه. وإذا أضع من شهرين مسكيناً، كل مسكين صاعاً من ثمر؛ لم تحره إلا عن واحد منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف جميعاً. وقال محمد بن عيسى: جازته عنهما، وإن أضع ذلك عن إفطار وظهر: أحرأه عنهما. له أن بالموذى وفاءً بهما، والمصروف إليه محلٌّ لهما، فيقع عنهما كما لو اختلف السبب، أو فرق في الدفع. ولهما: أن النية في الجنس الواحد لغو،

تجدده إلخ. فإذا فرق بدفعات في يوم واحد حار، كما في أيام، بخلاف حاجة الإباحة بالإصعام، فإنه إذا استوفى حاجته منها في يوم تنتهي حاجته إلى الطعام، ولا تتحدد إلا تتحدد الأيام. [العناية ٤/١٠٧] واجب بالنص: وهو قوله: «صَاعُ سِتِّ مَسْكِينٍ»، ولم يوجد لا حقيقة، ولا تقديرًا، فلا يجوز، كالحاج إذا رمى الحصيات السبع دفعة واحدة. [العناية ٤/١٠٧] في غيره يعني توهم القدرة على الإعتاق. (العناية) في نفسه: كالبيع وقت النداء، والصلاة في الأوقات المكروهة. (العناية)

وفاء بهما [أي بالظاهرين]: إذ الواجب عن كل ظهار لكل مسكين نصف صاع من ثمر، ففي الصاع وفاء بهما لا محالة. [العناية ٤/١٠٨] محل لهما لأن الفقير لا يخرج بأحد أحد الحقلين عن كونه مصرفاً سقاء احدة، والنية متعينة. (العناية) اختلف السبب يعني أضع ذلك عن إفطار وظهر. (العناية) في الدفع بأن أعطى مسكيناً نصف الصاع عن إحدى الكفارتين، ثم أعطى النصف الآخر إياه عن الكفارة الأخرى جاز بالاتفاق. [الباية ٢٢٩/٧] لغو. لأن النية لتمييز بين الأجناس المختلفة، والفرض عندها، فلعنت النية. (العناية)

وفي الجنسين معتبرة، وإذا لَغَتِ النيةُ والمؤدَّى، يصلح كفارةً واحدة؛ لأن نصف الصاع أدنى المقادير، فيمنع النقصان دون الزيادة، فيقع عنها، كما إذا نوى أصل الكفارة، بخلاف ما إذا فُرِّق في الدفع؛ لأنه في الدفعة الثانية في حكم مسكين آخر. ومن وحيت عنه كفارتا ظهار، فأعتق رعتين، لا سوى عن إحداهما عينها: حار عنهما، وكذا صام أربعة أشهر، أو أضعه مائة وعشرين مسكناً: حار؛ لأن الجنس متحد، فلا حاجة إلى نية معينة. وإن أعتق عنهما رقة واحدة، أو صام شهرين: كان له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء، وإن أعتق عن شهر وفصل: لم يحز عن واحد منهما. وقال زفر - -: لا يجزئه عن أحدهما في الفصلين، وقال الشافعي - -: له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء في الفصلين؛ لأن الكفارات كلها باعتبار اتحاد المقصود جنس واحد. وجه قول زفر - -: أنه أعتق عن كل ظهار نصف العبد، وليس له أن يجعل عن أحدهما بعد ما أعتق عنهما؛ لخروج الأمر من يده. ولنا: أن نية التعيين في الجنس المتحد غير مفيدة، فتلغو، وفي الجنس المختلف مفيدة،

معتبرة: ألا ترى من كان عليه قضاء أيام من رمضان، فموى صوم القضاء حار، ولا يجب فيه نية تعيين، وفي قضاء رمضان، وصوم لندر يقتدر على تعيين النية لاختلاف حسهما. [الناية ٢٢٩٧] كما إذا نوى. فإنه يقع عن إحداهما بالاتفاق. (الناية) كان له إلحاح جوب الاستحسان، والقياس: أن لا يجوز، وهو قول زفر - : لخروج الأمر من يده. (الناية) في الفصلين يعني في متحد احسن ومختلفه. (الناية) احسن واحد. والنية في احسن الواحد غير مفيدة، ففي نية أصل كفارة، وهو نوى أصل الكفارة، كما أنه أن يجعل ذلك عن أيهما شاء هكذا. [الناية ١٠٩٤] عن كل ظهار. وكذا عن نهار وقتل فتلغو قيل: معناه: نوى انتزيع في احسن الواحد، وكان معاً، وإذا لَغَتِ صار كأنه أعتق رقة عن الظهارين، ولم يمس عنهما، وذلك جائز، وإن يصرها إلى أيهما شاء، فكذلك هما بخلاف ما إذا كانت الكفارتان من جنسين مختلفين؛ لأنه نوى انتزيع في احسن مختلف، وكانت معتبرة، فلا يكون عن واحد منهما. [الناية ١٠٩/٤]

واختلاف الجنس في الحكم - وهو الكفارة ههنا - باختلاف السبب، نظير الأول:
 إذا صام يوماً في قضاء رمضان عن يومين، يجزئه عن قضاء يوم واحد، ونظير الثاني: إذا
 كان عليه صوم القضاء والنذر، فإنه لأبد فيه من التمييز، والله أعلم.

يجزئه الخ بناء على ما ذكرنا من إلعاء بية استوزيع، وبقاء أصل النية؛ إذ الجنس متحد. (العناية)
 من التمييز فإن بوى من النسل أن يصوم عدداً عنها كانت البية معتبرة، فلا يصير صائماً؛ إذ الجنس
 مختلف، وتعيين النية لا بد منه، وإلا لا يقع عن واحد منهما. [العناية ١١٠/٤]

باب اللعان

قال: إذا قذف الرجل زوجته ^{المقدورة} **بغير** ما بين يديه من أهل الشهادة، والمرأة من **يُحَدُّ قاذفها**، **نفى سب ولدها، وطالنته** ^{بغير} **موجب** ^{بغير} **معدن** ^{بغير} **اللعان**. **والأصل**: أن اللعان عندنا شهادات مؤكّدة بالإيمان، مقرونة باللّعن، قائمة مقام حدّ القذف في حقه، ومقام حدّ الزنا في حقها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾، والاستثناء إنما يكون من الجنس، وقال الله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾، نص على الشهادة واليمين، فقلنا: الركن هو الشهادة المؤكدة باليمين، ثم قرّن الركن في جانبه باللّعن لو كان كاذباً، ^{بغير}

باب اللعان قد تقدم وجه مناسبة في أوّل الطهارة، واللعان في النعّة: الطرد والإبعاد، وفي الشريعة: شهادات تحري بين الزوجين مقرونة باللّعن والعصب، ثم لُقّب الباب باللعان دون العصب، وإن كان فيه العصب أيضاً؛ لأنّ اللّعن من جانب الرجل، وهو مقدم، (العناية ١١١/٤) **أهل الشهادة** أي من أهل أدائهما، وهذا لا يخري بين مسلمين. (العناية) **حد فديتها** [أي تكون محصنة] حتى لو لم تكن من ذلك بأن تروحت بنكاح فسد ودخل بها، أو كان لها ولد مجهول السب لا يخري بينهما [العناية ١١١/٤]

سب ولدها بأن قال: هذا الولد من الربا، أو قال: ليس مني قبل الإقرار بالولد، وقبل مصي التهنئة التي هي قائمة مقام الإقرار [إنباية ٢٣٤/٧] **وطالنته** طالنت المرأة زوجها. (النباية) **والأصل الخ** اعلم أن موجب قذف الرجل زوجته كان حد القذف في الاستدعاء، كما في الأحسية؛ لعموم قوله: **هو** ^{بغير} **اللعان**. الآية، ثم انتسخ ذلك باللّعان، فطردنا في أية اللعان، فوجدناها دالة على أن الأصل في اللعان

أن يكون شهادات مؤكّدة بالإيمان مقرونة باللّعن الخ. [العناية ١١٢/٤]

عندنا إنما قال: عندنا؛ لأنّ عند الشافعي إيمان مؤكّدة بلفظ الشهادة، حتى أن عبدنا أهل اللعان من كان أهلاً للشهادة، وعنده من كان أهلاً ليمين. [النباية ٢٣٤/٤] **والاستثناء الخ** يعني أن الله تعالى قال: **هو** ^{بغير} **اللعان**، ووجه الاستدلال: أن الله تعالى استثنى الأرواح من الشهداء، والأصل في الاستثناء أن يكون من الجنس، ولا شهداء إلا بالشهادة، ولا شهادة فيما نص فيه إلا كدمات اللعان، فدل أنها شهادات أكّدت بالإيمان نصياً لتهمة. [العناية ١١٢/٤]

وهو قائم مقام حدّ القذف، وفي جانبها بالغضب، وهو قائم مقام حد الزنا. إذا ثبت هذا، نقول لا بد أن يكونا من أهل الشهادة؛ لأن الركن فيه الشهادة، ولا بد أن تكون هي ممن يحدّ قاذفها؛ لأنه قائم في حقه مقام حدّ القذف، فلا بد من إحصائها. ويجب بنفي الولد؛ لأنه لما نفى ولدها صار قاذفاً لها ظاهراً، ولا يُعتبر احتمال أن يكون الولد من غيره بالوطء من شبهة، كما إذا نفى أجنبيّاً نسبته عن أبيه المعروف؛ وهذا لأن الأصل في النسب الفراش الصحيح، والفاسد ملحق به، فنفيه عن الفراش الصحيح قذف حتى يظهر الملقق به، ويُشترط طلبها؛ لأنه حقها، فلا بد من طلبها، كسائر الحقوق، فإن منع منه: حسنة حركته حتى لا يفسد. **أه يكذب نفسه**؛ لأنه حق مستحق عليه، وهو قادر على إيفائه، فيُحبس به حتى يأتي بما هو عليه، أو يكذب نفسه؛ ليرتفع السبب. **ولو لا عن**. **وحب سب النع**؛ لما تنونا من النص، إلا أنه يُتدأ بالزوج؛

وفي حاشيتها **الح** لأن يستعمل اللع في كلامهم كثيراً على ما ورد به الحديث: 'أفس يكثرن اللعن ويكفرن العشير'، وسقطت حرمة اللع عن أعينهم، فعماسن يحترسن على الإقدام؛ بكثرة جري اللع على الستن، وسقوط وقعته عن قلوبهم، فقرن الركن في حاشها بالعصب؛ ودعاهن عن الإقدام. [العناية ٤/ ١١٣] **أد ب هد** يعني إذا ثبت أن الأصل أن اللعان عندنا شهادات مؤكدات بالأيمان. (العناية) **نفي احبي الح** أي كما إذا نفى أحبي سب ولد عن أبيه المعروف، فإنه يكون قذفاً للمرأة، فكذلك هذا. [السياسة ٢٣٦/٧-٢٣٧] وهذا إشارة إلى قوته؛ ولا يعتبر. (السياسة) **وبسبب طلبها** بموجب القذف؛ لأنه حقها؛ لأنه باللعان يدفع عار الرأ عنها. (العناية) **يكذب نفسه** فيحب عليه الحد. **عنى ايفائه** احتراز عن المديون المخلص، فإن الدين حق مستحق عليه، لكنه غير قادر على إيفائه فلا يحبس. [العناية ٤/ ١٥٥] **ليرتفع السب** أي سب النع أي عنته، وهو لتكاذب؛ لأن اللعان إما يجب إذا أكذب كل واحد منهما الآخر مما يدعيه بعد قذف الروح امرأته بالزنا، وأما إذا أكذب نفسه، فلم يبق التكاذب، بل وافق المرأة في أنها لم تزني، ولا يخري النع بعد ذلك. [العناية ٤/ ١١٥] **من النص**؛ وهو قوله تعالى: ﴿شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾

ولو كانا محدودين في قذف، فعليه الحد. وصنفه النعان: أن يسدي القاضي بالزوج، فيشهد أربع مرات، تقول في كل مرة: أشهد بالله إلي من الصادقين فيما رميتها به من الرءاء، وتقول في الخامسة: لعنه الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الرءاء، يستبر إليها في جميع ذلك، ثم تشهد المرأة أربع مرات، تقول في كل مرة: أشهد بالله إنه لم يكذب فيما رماني به من الرءاء، وتقول في الخامسة: عصب الله عينيها إن كان من الصادقين فيما رماني به من الرءاء، والأصل فيه ما تلوناه من النص، وروى الحسن عن أبي حيفة ^{سبح} أنه يأتي بلفظة المواجهة يقول: فيما رميتك به من الزنا؛ لأنه أقطع للاحتمال، وجه ما ذكر في الكتاب: أن لفظة المغاية إذا انضمت إليها الإشارة، انقطع الاحتمال. قال: ^{الفدوري} وإذا لمعنا: لا تقع العرقه حتى يفرق القاضي بينهما، وقال زفر ^{شافعي}: تقع بتلاعنها؛ لأنه تثبت الحرمة المؤبدة بالحديث. ولنا: أن ثبوت الحرمة بفوت الإمساك بالمعروف، فيلزمه التسريح بالإحسان، فإذا امتنع نائب القاضي منابه؛ دفعاً للظلم، دل عليه قول ذلك ^{البروجي}

فعليه الحد لأن امتناع اللعان معنى من جهته، وهو كونه ليس من أهل الشهادة..... وانقذف في نفسه موجب الحد فيحد، بخلاف ما إذا وجد الأهلية من حابه، فإنه يعقد قذفه مقتضياً له، فإذا ظهر عدم أهليتها بكونها محدودة في قذفه بطل مقتضى. فلا يجب الحد، لأنه لم يعقد له، بل انعقد النعان، ولا نعان لظلاله بالمنايع. [العناية ١١٧/٤] فيشهد من الإشهاد بسبب الدار، بلفظة لا بلفظ العيوبه.

انقطع الاحتمال لأنه يجمع أداتا تعريف، فهو أولى. (الساية) حتى يفرق الخ يعيد أنه لو مات أحدهما بعد الفراغ عن التلاعن قبل تفريق الحاكم توارثا. [العناية ١١٨/٤] دل عليه أي عني أن لا تقع العرقه حتى يفرق القاضي، ولو قال: دل عليه أيضاً، كان أولى، فتأمل. (العناية) قول ذلك. وجه الاستدلال أنه قال: كدبت عينيها عبد النبي ﷺ إلى آخره، ولم يكر عليه النبي ﷺ. ولو وقعت الفرقة بينهما بمجرد التلاعن لأنكر رسول الله ﷺ.

الملاعن عند النبي . كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ: أَمْسِكُهَا، فَقَالَ: إِنَّ
عَوْنِي لَعَلَّاهُ
أَمْسِكُهَا، فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، قَالَهُ بَعْدَ اللَّعَانِ، وَكَوْنُ لَعْنَتِهِ عَلَيْهِ غَدًا فِي حَسَنِهِ
بَعْدَ اللَّعَانِ
. حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْقَاضِيَ انْتَسَبَ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْعَيْنِ، وَهُوَ خَاطِبٌ إِذَا كَذَبَ نَفْسَهُ
لِيَابَتِهِ عَلَيْهِ
عِنْدَهُمَا، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ . هُوَ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ؛ لِقَوْلِهِ . "الْمُتْلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا"
الثَّابِتُ بِاللَّعَانِ

كما في العين حيث يؤخه القاضي سنة، فإن وصل إليها، وبلا فرق القاضي بينهما إذ ضلّت المرأة لفرقة، والفرقة بالطلاق لا تنأيد، غير أنه مائة؛ لأن المقصود دفع الظلم عنها، فلا يحصل ديث إلا بالناس. (السياسة) وهو خاطب الخ هذه مسألة متداة. أي هـ رجل بعد لإكذاب صرّ خاصاً من الحصاص، أي يحور له أن يتزوجها كما غيره يحور أن يتزوجها، فعليه الحد لإكذاب نفسه. [السياسة ٧ ٢٤٦]

رواه البخاري ومسلم من حديث ابن شهاب. [نصف الزمعة ٢٤٩/٣] أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن شهاب أن سهيل بن سعد لمساعدني أخبره أن عويمر لعجلالي جاء إلى عاصم بن عدي لأعصاري، فقال له: يا عاصم أرايت رجلاً وحده مع امرأته رجلاً، أيقنله فقتلوه أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ، فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كثر عني عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ، فلما رجع عاصم إلى أهله جاء عويمر، فقال: يا عاصم ما قال رسول الله ﷺ؟ فقال عاصم: لم تأتي حير فدكره رسول الله ﷺ حتى سأله عنها، قال عويمر: والله لا تنتهي حتى أسأله عنها، فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسط المس فقال: يا رسول الله! أرايت رجلاً وحده مع امرأته رجلاً أيقنله فقتلوه أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: قد نرس الله فيك وفي صاحبك فادهب فأت بها، قال سهيل، فتلاعنا وأد مع المس عند رسول الله ﷺ، فلما فرغنا قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله! فدعاه رسول الله ﷺ فقلت له: يا رسول الله! قال أن يأمره رسول الله ﷺ، قال ابن شهاب: فكانت بنت سهيل المتلاعنين. [رقم: ٥٢٥٩، باب من جوز الطلاق بالثلاث]

* رواه أبو داود في "سنة": حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح ثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الجهري وعيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في هذا الخبر قال: فصنعها ثلاث تطبيقات، فأقده رسول الله . قال سهل: حصرت هذا عند رسول الله .

نصَّ على التأييد. ولهما: أن الإكذاب رجوع، والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها، ولا يجتمعان ما دامتا متلاعنين، ولم يبق التلاعن ولا حكمه بعد الإكذاب، فيجتمعان. ولو كان القذف نفياً للولد: **في القاصي بسببه والحقة أمه**. **وصورة اللعان**: أن يأمر الحاكم الرجل، فيقول: أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتك به من نفى الولد، وكذا في جانب المرأة. **ولو قذفها بالربا ونفى الولد**: ذكر في اللعان الأمرين، ثم ينفى القاصي نسب الولد، **ويحقه أمه**: لما روي أن النبي ﷺ نفى ولد امرأة هلال بن أمية عن هلال، وأحقه بها*، ولأن المقصود من هذا اللعان نفى الولد، فيوفر عليه مقصوده، ^(الرجوع)

التأييد. وهو يناي عوده خاطئاً. (العناية) **الاكذاب رجوع** [أي الإقرار بالكذب]. رجوع أي عن الشهادة، والرجوع عنها يبطل حكمها، ولا مساقاة بين نص التأييد والعود خاصاً؛ لأن معناه لا يجتمعان ما دامتا متلاعنين؛ لأهما يكونان متلاعنين، إما حقيقةً مما شرهما اللعان، أو محاراً باعتبار بقاء حكمه، ولم يبق شيء بعد الإكذاب، أما حقيقة: فظاهر، وأما حكماً: فلأنه لما أكذب نفسه وجب عليه الخدم، فسلطت أهلية اللعان، وإذا بطلت الأهلية ارتفع حكمه، فيجتمعان. [العناية ١٢٠/٤ - ١٢١]

وصورة اللعان: أي في نفى الولد. (الناية) **حاسب المراد** أي تقول: من نفى الولد. (الناية) **الأمرين**: أراد بهما الربا، ونفى الولد. (الناية) **نفى الولد** حيث كان القذف به. (العناية)

* أخرجه أبو داود عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم، فجاء من أرضه عشاء، فوجد عبد أهله رجلاً، فرأى عينه وسمع نأده فلم يهجه حتى أصبح، ثم عدا على رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ﷺ إني جئت إلى أهلي عشاء، فرأيت بعيني وسمعت بأذني، فبعثت فأتاني بامرأته، فوعظهما وذكرهما ثم لاعن بينهما، إني أن قال: قد عدا رسول الله ﷺ بهما، وقضى أن لا يبيت ها عليه، ولا قوة من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها، قال عكرمة: فكان ولدها بعد ذلك أميراً على مصر ولا يُدعى لأب. مختصر. [رقم: ٢٢٥٦، باب اللعان] ورواه أحمد في 'مسنده' وهو معلول بعباد بن منصور. [نصب الراية ٢٥١/٣] وقال في 'التنقيح': وثقه يحيى القطان. [الناية ٣٨٠/٥]

أهلله الشهاده كونه غير محط. (العبية) لانه يتعلق الخ أي لأنه قائم مقام حد اقدف، وحد القدف
لا يشت إلا بالصریح، فكذلك اللعاد، وفيه خلاف الشافعي، هو یقول: إشارة الأحرص كعبارة الناطق. ولما: أن
الإشارة لا تعری عن اشبهة؛ لكونها محتمة، والحدود تدری بالشبهات، وسعان فی معنى الحد. [العبية ٤ ١٢٤]

وفيه خلاف الشافعي **٢٠٠**؛ وهذا لأنه لا يعرَى عن الشبهة، والحدود تندري بها. **وإذا قل**
روح: ليس حدثت مني، فلا لعان. وهذا قول أبي حنيفة وزفر **٢٠١**؛ لأنه لا يتيقن بقيام
الحمل، فلم يصِرْ قاذفاً، وقال أبو يوسف ومحمد **٢٠٢**؛ اللعان يجب بنفي الحمل إذا جاءت
به لأقل من ستة أشهر، وهو معنى ما ذكر في الأصل؛ لأننا تيقنا بقيام الحمل عنده،
فيتحقق القذف. قلنا: إذا لم يكن قاذفاً في الحال يصير كالمعلق بالشرط، فيصير كأنه قال:
إن كان بك حمل فليس مني، والقذف لا يصح تعليقه بالشرط. **وإن قل** هذا **٢٠٣**،
وهذا **الحمل من الزنا**، **لا لعان**؛ لوجود القذف حيث ذكر الزنا صريحاً، **وإن نفي القاصي**
حمله. وقال الشافعي **٢٠٤**؛ ينفيه؛ لأنه **٢٠٥** نفى الولد عن هلال، وقد قذفها حاملاً.
امراته

إذا جاءت به **الح** وإنما قيد بقوة: إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر؛ لأنه إذا جاءت به لأكثر من ستة أشهر
لا يجب اللعان؛ لأنه لا يتيقن بوحود الحمل عند القذف. [الساية ٢٥١، ٧] **سنة اسهر** أي من وقت القذف.
وهو معنى **الح** أي قيده محمي الولد لأقل من ستة أشهر ما ذكره محمد **٢٠٦** في "الأصل". (الساية)
قذفاً في الحال. [لعدم التيقن بقيام الحمل] هذا جواب من جهة أبي حنيفة **٢٠٧** يعني إذا لم يكن قوته:
ليس حدثت مني قذفاً في الحال بالاحتمال. [الساية ٢٥٢، ٧] **لا يصح تعليقه** **الح** لأن القذف مما لا يخف
به؛ لإفصائه إلى إيقائه إلى زنا وجود الشرط في دمة الخالف، وفي ذلك احتيال لإثبات ما يدرى
بالشبهات. [العناية ١٢٥/٤]

*رواه من طرق متعددة. [نصب الراية ٢٥٢، ٣ و ٢٥٣] رواه أسهقي في 'أسه': ثنا عكرمة عن ابن عباس
قال: لما برئت من رسول الله **٢٠٨** - إلى أن قال -: فجاء هلال بن أمية إلى رسول الله **٢٠٩** فقال:
يا رسول الله رأيت بعيني وسمعت بأذني، فبعث رسول الله **٢١٠** فأتى بامراته فوعظهما وذكرهما ثم لاعن
بينهما، - إلى أن قال -: ثم قضى رسول الله **٢١١** أن يفرق بينهما وليس ما عليه قوت ولا سكنى ولا نفقة
ولا ميراث بينهما، فكانت حاملاً من غير طلاق، ولا متوفى عنها زوجها، وأمر أن لا يدعي ولدها للأب،
لا يرمى ولدها، فمن رماها أو رمى ولدها جدد الحد، قال عماد بن منصور: فحدثني عكرمة أنه رأى هذا
لعلاء أمير مصر من الأمصار يخطب على منبرها لا يعرف أبوه. مختصر. [٣٩٤ ٧، باب اللعان]

قال: **وَبَدَّ وَبَدَّ وَبَدَّ فِي نَصْلِ وَاحِدٍ، فَمَقَى الْأُولَى، وَخَرَفَ بِأُولَى سَبِّ سَنَهَبٍ؛**
 لأنهما توأمان خلِقًا عن ماء واحد، **وَحَدَّ الْوُجْهَ؛** لأنه أكذب نفسه بدعوى الثاني. **وَبَدَّ**
 عرف بالأول **وَمَقَى الثَّانِي: سَبِّ سَنَهَبٍ؛** لما ذكرنا، **وَلَا حَسَّ؛** لأنه قاذف بنفي الثاني،
 ولم يرجع عنه، **وَالْإِقْرَارُ بِالْعَفَةِ** سابق على القذف، فصار كما إذا قال: إنها عفيفة، ثم
 قال: هي زانية، **وَفِي ذَلِكَ التَّلَاعُنْ، كَذَا هَذَا.**

لَمَّا ذَكَرْنَا أي من أهمّ توأمان خلِقًا من ماء واحد. **وَالْإِقْرَارُ بِالْعَفَةِ الْحُجَّةُ** جواب سؤال تقديره: يسعى أن
 ينجب عليه أحد؛ لأنه أكذب نفسه بعد القذف؛ لأن الإقرار لأول بشوت اسبب باق بعد نفي الولد، يعتبر
 قيام الإقرار بعد القذف بابتداء الإقرار، ولو وجد الإقرار بعد النفي ثبت الإكذاب، ووجب الحد، فكذب
 ههنا، وتقرير الجواب: أن الإقرار بالعمّة سابق على القذف حقيقة، والاعتبار بالحقيقة. [العمية ٤ ١٢٧]
وَفِي ذَلِكَ الْحُجَّةُ: ولا يكون ذلك إكذابا. (العمية)

باب العين وغيره

وإذا كان لزوج عتد أحد الحكم سنة، فإن وصل إليها فيها، وإلا ففرق بينهما
 د حسب مراه ديت، هكذا روي عن عمر، وعلي وابن مسعود ^{الحاكم} * ولأن الحق
 ثابت لها في الوطء، ويحتمل أن يكون الامتناع لعلّة معترضة، ويحتمل لآفة أصلية، فلا بد
 من مدة مَعْرِفَة لذلك، وقَدَرناها بالسنة؛ لاشتغالها على الفصول الأربعة، فإذا مضت
 المدة ولم يصل إليها تبين أن العجز بآفة أصلية، ففات الإمساك بالمعروف، ووجب
 عليه التسريح بالإحسان، فإذا امتنع: ناب القاضي منابه، ففرق بينهما، ولا بد من طيبها؛
 لأن التفريق حقها. ^{من المدة} وبت التفريق ^{من المدة} بفسقه ^{من المدة}؛ لأن فعل القاضي أضيف إلى فعل الزوج،
 التفريق

باب العين الح ما فرع من وجوه أحكام الأصحاء المتعلقة بالنكاح والطلاق، ذكر في هذا الباب أحكام
 من به نوع مرض لها تعيق نكاح وانطلاق؛ لأن حكم من به العوارض بعد ذكر حكم الأصحاء.
 العين هو الذي لا يقدر على إتيان النساء، ولا فرق بين أن تقوم آله، أو لم تقم، وبين أن يصل إلى الشب
 دون السكر، أو إلى بعض النساء دون بعض، وبين أن يكون مرضه، أو يصف في حقه، أو لكبر سبه، أو لسحر،
 أو لغير ذلك، فإنه عين في حق من لا يصل إليها فوات مقصود في حقها. [العناية ٤ ١٢٧]
 سبه ابتدؤها من وقت الخصومة. (العناية) الامساع أي امتناع الزوج عن إيفاء الحق.
 لعله معرصة من حرارة أو برودة، فيداوي بما يصاده، أو رصوة، أو يوسه، فكذلك. [العناية ٧ ٢٦٠]
 لاف أصلية يعني في أصل الحقيقة. (الساية) لاستعمالها الح لأن العجز قد يكون لفرط رصوة، فيداوي بما
 يضاده من اليوسه، أو بالعكس من ذلك، وكذلك بقية الطبائع. (العناية)

أما الرواية عن عمر فيها طرق، وأما حديث علي وحديث ابن مسعود فروه بن أبي شيبة. [نصب الرية ٣ ٢٥٤]
 أخرج عبد الرزاق في "مصنفه" أحزاباً معمر عن زهري عن سعيد بن المسيب قال: قضى عمر بن الخطاب في
 العين أن يؤجل سنة، قال معمر: ويعني أن التأجيل من يوم تحاضمه. [٢٥٣/٦، رقم: ١٠٧٢، باب أحل العين]

فكانه طلقها بنفسه، وقال الشافعي - **هو فسخ**، لكن النكاح لا يقبل الفسخ عندنا، وإنما تقع بئنة؛ لأن المقصود - وهو دفع الظلم عنها - لا يحصل إلا بها؛ لأنها لو لم تكن بئنة ^{بئنه} تعود **معلقة** بالمراجعة، **وهي كما من مهرها إن كان حلاً لها، فإن خلوة العين صحيحة**، **ويجب العدة؛ لما بينا من قبل**، هذا إذا أقر الزوج أنه لم يصل إليها. **وهو يخلف الزوج** **وإذا في وصول إليها، فإن كانت بئنة فغول فبئنه مع نفسه؛ لأنه ينكر استحقاق** **حق الفرقة، والأصل هو السلامة في الجبلة. إن حلف: حل حقي، وإن كان غول** **سبه، وإن كانت كسر: نصر إليها السب، فإن قس: هي كسر حل سبه؛ لظهور كذبه.** **وإن قس: هي تب، يخلف الزوج، فإن حلف: لا حل لها، وإن حل: لا حل سبه.**

هو. أي تفريق القاضي بينهما. (الباية) **فسخ** لأنه فرقة من جهتها. (العناية) **لا يقبل الفسخ** يعني بعد تمام العقد، أما قبل تمام العقد، فيقبل ذلك، كما في حيار البلوغ، وحيار العناقة؛ لأن ذلك امتناع من تمام العقد. [الباية ٢٦١/٧] **يعود معلقة** وهي التي لا تكون ذات روج ولا مطلقة، أما الأولى: فلموات المقصود، وهو الوطء. وأما الثاني: فلأنها تحت روج، فلا يحصل لها دفع الطم. [العناية ١٣٠/٤] **صحيحة** لأن المرأة قد سمت المبدل مع وجود الآلة، فيجب عليه اسدال. (العناية) **ويجب العدة** أي لتوهم الشغل احتياجاً استحساناً. (العناية) **لما بينا** يعني في باب المهر. (العناية) **هذا** أي تأجيل العين سبه، والتفريق بعد سبه. (الباية) **احتلف الزوج الخ** فقال الزوج: وصلت، وقالت المرأة: لم يصل إلي. (الباية) **لأنه يكر الخ حقيقة**، وإن كان مدعياً للوصول صورة، والأصل في الحلة السلامة، وكان الظاهر شاهداً له، والقول قول من يشهد له الظاهر، فكان كالمودع إذا ادعى رد الوديعة، القول قوله؛ لأنه مكر معي، وإن كان مدعياً صورة. [العناية ١٣٠/٤] **في اخلد** أي سلامة الآلة في أصل الحلفة. (الباية) **إن حلف** أي بالله تعالى لقد أصبتها. (العناية) **يخلف الزوج** لإمكان أن نكارها رالت بوجه آخر، فيشترط اليمين مع شهادتين؛ ليكون حجة. (العناية)

تُرَدُّ بالعيوب الخمسة: وهي: الجَذَامُ، والبَرَصُ، والجنون، والرتق، والقرن؛ لأنها تمنع الاستيفاء حساً وطبعاً، والطبع مؤيد بالشرع؛ قال: "فَرَّ من المجدوم فرارك من الأسد" ولنا: أن قوت الاستيفاء أصلاً بالموت لا يُوجب الفسخ، فاحتلاله بهذه العيوب أولى؛ وهذا لأن الاستيفاء من الثمرات، والمستحق هو التمكن، وهو حاصل. **وهو حس** **لهما الحار**.

وهي **الجدام** وهو عنة رديئة تحدث من انتشار أبرة السوداء، والبرص - وهو بياض يصهر في البدن - ويكون في بعض الأعضاء دون البعض، وربما يكون في سائر لأعضاء، حتى يكون صاهر بدن كله أبيض، وسه سوء مزاج العضو إلى البرودة وعنة الملحة، والجنون - وهو زوال العقل - والرتق، وهو مصدر من قولك: امرأة رتقاء بينة ارتق لا يستطيع جمعها بأر لا يكون لها قلب سوى اسن. والقرن، يسكون الرء، وهو مانع يمنع من سلوك الذكر في الفرج من عظم أو غيره. [البنية ٤/٢٦٥]

حس وطبعاً أما حساً: ففي الرتق والقرن، وأما صعباً: ففي الجدام والبرص والجنون؛ لأن الصاع السميحة تنفر عن جماع هؤلاء، وربما يسري إلى الأولاد. [العناية ٤/١٣٣] شر يكسر الفاء وتشديد الراء لمفتوحة، ويجوز كسرها، والمجدوم الذي أصابه الجدام، وقوله: فرارك منجدوم سرح الخافض أي مثل فرارك، وهذا الحديث من قبيل سد الدرائع. **لا يوجب الفسخ** حتى لا يسقط شيء من مهرها، فاحتلاله هذه العيوب أولى، قيل: فيه ضعف؛ لأن السكاح موقت حياتهما. [العناية ٤/١٣٤]

وهذا أي كون هذه العيوب لا يوجب الفسخ. (السية) من **اسمراب** وقوت الثمرة لا يؤثر في العقد، ألا ترى أنه لو لم يستوف لحر أو دفر، أو قروح فاحشة، لم يكن حق الفسخ. (العناية) **وهو حاصل** أما في جدام والبرص والجنون فظاهر، وأما في الباقيين فالشق أو الفتق، وقوله: "فر من المجدوم"، الحديث محمول على الفرار بانطلاق. (العناية) **لهما الحار** لأنه تعدر عندها ابوصول إلى حقها معنى فيه، فكان ممسرة الحب والعنة فتخير؛ دفعاً للضرر **حيث لا طريق لها سواه**. [العناية ٤/١٣٤]

أخرجه البخاري تعبيراً عن سعيد بن ميثاء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، وفر من المجدوم فرارك من الأسد". [رقم: ٥٧٠٧، باب الجدام]

دفعاً للضرر عنها، كما في الجَبِّ والعَنَّة، بخلاف جانبهِ؛ لأنَّه متمكِّن من دفع الضرر بالطلاق. ولهما: أن الأصل عدم الخيار؛ لما فيه من إبطال حقِّ الزوج، وإنما يثبت في الجَبِّ والعَنَّة؛ لأنَّهما يَخْلان بالمقصود المشروع له النكاح، وهذه العيوب غير مُخلَّة به، فافترقا، والله أعلم بالصواب.

خلاف حارسه أي إذا كان باروحة حنون، أو حديم، أو برص، فلا حارسه؛ لأنَّ إجماع.
يخلان بالمقصود وهو لوطء؛ لأنَّ شرعية النكاح لأجل لوطء. | انصاف ٤ ١٣٤ |

باب العدة

ورد صنف نزل امرأته صلافاً، أو رجعيًا، أو وقع عرفاً بينهما بغير طلاق، وهي حرة من حيض: فعدها ثلاثة أقراء؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾. والفرقة إذا كانت بغير طلاق، فهي في معنى الطلاق؛ لأن العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح، وهذا يتحقق فيها. والأقراء: الحيض عندنا، وقال الشافعي **بـ**: الأطهار، واللفظ حقيقة فيهما؛ إذ هو من الأضداد، كذا قال ابن السكيت، ولا ينتظمهما جملةً ^{سمط} للاشتراك، والحمل على الحيض أولى، إما عملاً بلفظ الجمع؛ لأنه لو حمل على الأطهار، - والطلاق يُوقَعُ في طهر - لم يَتَّقَ جمعاً، ^{حيض}

باب العدة العدة لما كانت أثر الفرقة بالطلاق وغيره، أعقها لذكر وجوه التفريق في باب على حدة؛ لأن الأثر يعقب المؤثر. واعدة: في العدة أيام أقراء امرأة، وفي الشريعة: تربص يرم المرأة عند روال منك المتعة متاكداً بالدحور، أو الخلوة، أو الموت. [العناية ١٣٥/٤] أو رجعاً ولم يقل: وقد دحلها؛ لأن قوله: رجعياً يعني عنه؛ إذ الرجعة لا تكون إلا في المدحولها. (العناية) **بغير طلاق** كحيار العتق وحيار البلوغ وعدم الكفاءة، ومنك أحد الزوجين الآخر، والفرقة في المكاح الفاسد. (العناية) وهذا أي التعرف عن براءة الرحم. (العناية) **حقيقه فيهما** فكان من الألفاظ المشتركة بين الأضداد في الطهر والحيض. (البناية) **للاشتراك** فإن اللفظ الواحد عدداً لا يدل على معيين مختلفين حقيقتين، أو حقيقة ومخاراً على ما عرف في الأصول، فلا بد من الحمل على أحدهما، والحمل إلخ. [العناية ١٣٧/٤] **بلفظ الجمع** يعني القروء، فإنه جمع قرء بالفتح والصم. (العناية) **لو حمل الح** ووجهه: أن أقل الجمع ثلاثة، وذلك إما يتحقق عند الحمل على الحيض، لا على الطهر؛ ما أن الطلاق يوقع في طهر، وهو السنة، ثم هو محسوب من الأقراء عند من يقول بالأطهار، فيكون حينئذ مدة عدتها قرءين وبعض الثالث، ولفظ الثلاثة في قوله تعالى: **ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** خاص؛ لكونه وضع لمعنى معلوم على الانفراد، وهو لا يحتمل القصاص، وهذا أيضاً مما عرف في الأصول، بخلاف ما نو أريد بالقروء الحيض، فإنه يكمل ثلاثاً. [العناية ١٣٨/٤]

أو لأنه مُعرَّف لبراءة الرحم، وهو المقصود، أو لقوله "وعدة الأمة حيضتان"، فيلتحق بياناً به.

تعالى: ﴿وَاللَّائِي يُمْسِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ الآية،
بآخر الآية،

الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن. لقوله "طلاق" الأمة تطليقتان، وعدتها حيضتان، ولأن الرق مُنصف، والحيضة لا تتجزأ فكملت،

لأن براءة إما تطهر بالحصى لا بالظهور، لما أن الحمل ظهر عند اجتماعه، فلا يحصل نعرف أنه حامل، أو حائض. (العناية) هذا الحديث قد مضى في كتاب الطلاق قبل باب بقاء الطلاق (الاسانة) ولرف إنما يؤثر في لتصف، لا في سق من صهر إلى حصص، فيلحق بياناً به، أي فيلحق هذا الخبر بالمشارك من الكتاب بياناً. [العناية ١٣٨/٤-١٣٩]

الآية ١٣٨ من سورة النساء: أي بخمس عشر سنة على قول أبي يوسف ومحمد وسبع عشرة سنة على قول أبي حنيفة [الاسانة ٢٧٥٧-٢٧٦] وهو قوله تعالى: **وإذا طلقتموهن من قبل أن يمسسا بكملهما فلهن عطف على نسبيهما**، وجعلهما خيراً واحداً. [العناية ١٣٩/٤]

ولأن الرق فصارت عدة الأمة حيضة ونصفاً. **منصف** بدليل قوله تعالى: **وإذا طلقتموهن من قبل أن يمسسا بكملهما فلهن عطف على نسبيهما** (البنية)

تقدم في الطلاق في الحديث خمس. [ص ٢٥٥ ٣] أخرجه الترمذي في جامعه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: **عدو الأمة حيضتان** عند حنيفة قال الترمذي: حديث عائشة حديث غريب لا يعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا يعرفه له في العلم غير هذا الحديث [رقم. ١١٨٢، باب ما جاء في طلاق الأمة تصبقتان] ذكره ابن حبان في ثقات من أساع تابعين، وقال الحاكم في مستدرث: **ما يذكره أحد من مقتدي مشايخنا جرح، والحديث إذاً صحيح، وحقق ابن همام في "فتح القدير": أنه إن لم يكون صحيحاً فهو حسن.** [إعلاء السنن ١٨١/١١]

فصارت حيضتين، وإليه أشار عمر رضي الله عنه بقوله: لو استطعت لجعلتها حيضةً ونصفاً،
 وإن كنت لا تحصى عدتها شهر ونصف؛ لأنه متجزئ، فأمكن تنصيفه؛ عملاً بالرق. وعدد الأمة المصقة
 حرة في عددها أربعة أشهر وعشر؛ **لقوله تعالى:** ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾. وعدد الأمة شهر ونصف؛ لأن الرق منصف، وإن كانت حرة.
فعدتها تسع حمها. لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وقال عبد الله بن مسعود: "من شاء باهلته أن سورة النساء القصوى

وله أي إن عدته خرى الحيضة، أشار عمر رضي الله عنه بقوله: "لو استطعت لجعلتها" أي جعلت عدة الأمة حيضة ونصف حيضة، ولكن جعلتها حيضتين كاملتين؛ لعدم الاستطاعة على خرى الحيضة؛ لأنها تختلف قلة وكثرة ووقتاً. [الباب ٧/٢٧٧] **لقوله تعالى:** ﴿وَالْحَائِضُ إِذَا حَمَلَتْ فَلْيَحْسُبْهَا حَامِلًا﴾. والح. أي وإن كانت المتوفى عنها زوجها حاملاً، فعدتها أن تضع حمها سواء كانت حرة أو أمة أو أم الولد، أو بعد الفسخ من النكاح الفاسد، أو الوطء بالشبهة. [الباب ٧/٢٧٩]

وقال عبد الله الح. أي كان عني يقول: تعتد بأبعد الأجلين؛ إما بوضع الحمل أو بأربعة أشهر وعشر، أيهما كان أبعد؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَالْحَائِضُ إِذَا حَمَلَتْ فَلْيَحْسُبْهَا حَامِلًا﴾ الآية يقتضي الاعتداد بوضع الحمل، وقوله: ﴿وَالْحَائِضُ إِذَا حَمَلَتْ فَلْيَحْسُبْهَا حَامِلًا﴾ يوجب الاعتداد بأربعة أشهر وعشر، فيجمع بينهما احتياطاً، وقلنا: قال عبد الله بن مسعود رحمه الله [العناية ٤/١٤١] **باهلته** من الماهلة أي الملاعبة من الهل، وهو اللعن، وكانوا يقولون: إذا احتلموا في شيء، هلته الله على الكاذب ما، قالوا: هي مشروعة في زماننا أيضاً. [الباب ٧/٢٧٩]

النساء القصوى [أي التي فيها آية] الح. أي سورة **النساء** [العناية ٤/١٤١]

رواه عبد الرزق في 'مصنفه' ورواه الشافعي مسنده، واس أي شية في مصنفه، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في 'كتاب المعرفة'. [إعلاء السنن ٣/٢٥٦] وأخرج البيهقي في 'سننه' عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس أن عمر رضي الله عنه قال: **سبعة أشهر** الح. أي فقال رجل: يا أمير المؤمنين فاجعلها شهراً ونصفاً، قال: فسكت. [٧/٤٢٦، باب عدة الأمة]

نزلت بعد الآية التي في سورة البقرة: * وقال عمر ^{رضي الله عنه}: "لو وضعت، وزوجها على سريره لانقضت عدتها، وحل لها أن تتزوج". * **وإذا ورتت حصنة في ماله** ^{م يدين بعد} **فعدتها أبعد الأجلين**، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ^{رضي الله عنهما}، وقال أبو يوسف ^{رضي الله عنه}: ثلاث حيض، ومعناه: إذا كان الطلاق بائناً، أو ثلاثاً. أما إذا كان رجعيًا، فعليها عدة الوفاة بالإجماع. لأبي يوسف ^{رضي الله عنه}: أن النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق، ولزمها ثلاث حيض، وإنما تجب عدة الوفاة إذا زال النكاح في الوفاة،

بعد الالة [أي: من نفس حصة من ماله] يريد أن قوله تعالى: ^{سورة البقرة} متأخر عن قوله: **﴿يَرْتَضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾**، فيكون ناسخاً في ذوات الأحكام. [العناية ١٤١/٤]

وإذا ورتت الح أراد به امرأة الفار، يعني مريض مرض الموت إذا صبق امرأته ثلاثاً، أو بائنة، ثم مات، وهي في عدة تراث باتفاق أصحابنا، وفي العدة اختلاف بينهم. [لباية ٢٨١٧] **عدة الاحس** [أي أحل اطلاق وأحل الوفاة]. أي تعتد أربعة أشهر وعشراً فيها ثلاث حيض حتى لو عتدت أربعة أشهر وعشراً، ولم تخص. كانت في عدة مالم تخص ثلاث حيض، ولو حاضت ثلاث حيض قبل تمام أربعة أشهر وعشراً، لا تنقضي عدتها حتى تتم المدة. [العناية ١٤٢/٤] **وهذا**: أي كون عدتها أبعد الأجلين. (البنابة)

ومعناه أي معنى الخلاف في أبعد الأحيان. (الساية) **بالاجماع** عدم انقضاء لنكاح. (الساية)

قد انقطع الح لأن الكلام في الصلاق اسائ، وهو قاصع يسكح بلا خلاف. (العناية)

زال النكاح الح فلا يبرمها عدة الوفاة، وبه قال الشافعي ومالك وأبو ثور وأبو عبيد. (الساية)

* أخرجه البخاري في تفسير سورة الطلاق، وفي أوئل البقرة عنه قال: أتعللون عيها لتعبيظ ولا تعللون ها الرخصة، لنزلت سورة النساء القصوى بعد الطولي **﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾** ^{سورة النساء} **﴿يَسْبِيْنَ أَنْ يَصْعَنَ حَمِيْلُهُنَّ﴾**. [رقم: ٤٥٣٢، باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً]

** رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن امرأة التي يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال: إذا وضعت حملها فقد حلت، فأخبره رجل من الأنصار أن عمر قال: **لو وضعت وزوجها على سريره لم يدين بعد حلت**. [ص: ٢١٦، باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً]

إلا أنه بقي في حق الإرث، لا في حق تغيير العدة، بخلاف الرجعي؛ لأن النكاح باق من كل وجه. ولهما: أنه لما بقي في حق الإرث يُجعلُ باقياً في حق العدة^(الطلاق)، احتياطاً، فيجمع بينهما، ولو قُتل على رده حتى ورثته امرأته، فعدها على هذا الاختلاف، وقيل: عدتها بالحيض بالإجماع؛ لأن النكاح حينئذ ما اعتُبر باقياً إلى وقت الموت في حق الإرث؛ لأن المسلمة لا تَرثُ من الكافر. **فإن اعتقت الأمة في عدتها من طلاق رجعي: حُتبت عدتها** إلى عدة الحرائر؛ لقيام النكاح من كل وجه، وإن اعتقت وهي **ميتونة، أو متوفى عنها زوجها: تسفل عدتها إلى عدة الحرائر؛** لزوال النكاح بالبينونة، أو الموت. **وإن شاب سبه فاعتدت بالنسهر، ثم رأت المدعى انقضى ما مضى من عدتها،**
المرأة المطلقة

إلا أنه الخ هذا جواب عما يقال: لو كان كذلك؛ لما بقي في حق الإرث، وأجاب بقوله: إلا أنه أي أن النكاح بقي في حق الإرث بالدليل الدال على نورثتها بسبب الفرار، لا في حق تغير العدة. [الساية ٢٨١/٧] **من كل وجه** لأنه لا يقطع بالرجعي. (الساية) **حق العدة** فجعل العدة بعد الأحيين. **ولو قتل الخ** جواب عما استدل به أنويوسف، فقال: ألا ترى أن المرتد إذا مات، أو قتل على رده، تَرث روحته المسلمة، وليس عليها عدة الوفاة بالإجماع؛ لأن روال النكاح كان برده لا بموته، فكذلك روال النكاح ههنا بالصلاق السانن، لا بالموت، وتقريره: أن ذلك أيضاً على هذا الاختلاف، عدتها تعتد بأبعد الأحيين، فلا يتحص دليلاً، وقيل: عدتها بالحيض بالإجماع، وعدهما عن ذلك ما ذكره في الكتاب أن النكاح حينئذ ما اعتُبر باقياً إلى وقت الموت في حق الإرث؛ لأهما عده مسلمة، والمسلمة لا تَرث من الكافر، ولكن يستند استحقاق ميراث إلى وقت الردة، وبذلك السبب برمتها العدة بالحيض، فلا يرثها عدة الوفاة، وهما استحقاق الميراث عند الموت لا عند الطلاق، فعرفنا أن النكاح كالفائمه بينهما إلى وقت الموت حكماً. [العيانة ١٤٣/٤-١٤٤] **فإن اعتقت الخ** صورته: الأمة المكوحة طلقها زوجها رجعيّاً، ثم اعتقها مولاه في عدتها، تحولت عدتها إلى عدة الحرائر من وقت الطلاق، فعبيها أن تعتد ثلاث حيض إن كانت ممن تحيض، وبثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض. [الساية ٢٨٢/٧] **متونة** أي مطلقة صلاًفاً ثانياً أو ثلاثاً. (الساية)

وعليها ان **يسنف** **عدة** **حيض**، **ومعناه**: إذا رأت الدم على العادة؛ لأن عودها
يُطْلُ **الإياس** هو **الصحيح**، فظهر أنه لم يكن **خَفَاءً**؛ وهذا لأن شرط الخفية **تَحَقُّقُ**
اليأس، وذلك باستدامة العجز إلى الممات، **كالفدية في حق الشيخ الفاني**. **حاصب**
حيض، **ثم** **أثبت** **عدة** **بسيه**، **تحرزاً** عن الجمع بين البذل والمُبْتَل. **والملكحة**
كاحا فاسدا. **والموطوءة** **بشيئة**: **بثلاث** **حيض** في **ثلاثة** **أيام**، **لأنها** **للتعرف** عن
 براءة الرحم، لا لقضاء حق النكاح، **والحيض** هو **المُعرف**. **وإذا** **كان** **من** **العدة**
سنة، **أو** **أشهر**، **فعدم** **حيض**، **وقال** **الشافعي** **عدة** **واحدة**؛ **لأنها** **تُجب**
 بزوال ملك اليمين، فشابت **الاستبراء**. ولنا: **أنها** **وجبت** **بزوال** **الفراش**،

وعندها ان **ح** لأن اشتهور في الايسة بس عن حيض، ولا معتر بأبدل مع اقدره على لأصل، فعلم
 رأت الدم علم أن الإياس على الأصل لم يكن محققاً، واسترد هو اليأس إلى موت كاعديه في النسخ
 الفاني. [الساية ٢٨٣٧] **ومعناه** أي معنى ما ذكره لقدوري؛ لأن مسألة من مسائل القدوري، إذا رأت
 الدم على إعادة التي كانت قبل لإياس، يعني كثيراً سائلاً، ثم إذا كانت عدة بغيره لا يكون حيضاً، بل
 كان ذلك من تن الرحم فكان فاسداً لا يتعق به حكم الحيض. [الساية ٢٨٣٧]

هو الصحيح احترازاً عن قول محمد بن مقاتل الرازي، فإنه كان يقول: هذا إذا لم يحكم بإياسها، فأما إذا
 انقطع الدم عنها زماناً، حتى يحكم بإياسها، وكانت عدة تسعين سنة، أو نحوها، فربما دم بعد ذلك لم يكن
 حيضاً. [العناية ١٤٤٤-١٤٥٠] **وهذا** أي عدم ظهور الخفية. (ساية) **كالفدية** يعني أن شرط الخفية في
 الشيخ الفاني استمرار العجز مدة العمر، فكذلك ههنا. (الساية) **كاحا فاسدا** أراد بالنكاح الفاسد: النكاح
 بغير شهود، ونكاح الأخت في عدة الأخت، ونكاح الخامسة في عدة الرابعة. [الساية ٢٨٤٧]

والموطوءة **بشيئة** وهي التي رقت من غير روجها فوصفتها (العناية) **حق النكاح** إذا لاحق نكاح
 فاسداً، وابتداء بشيئة. (العناية) **والحيض** **ح** ولا فرق في ذلك بين لفرقة وموت. (ساية)
الاستبراء: ولهذا لا تختلف بالحياة والوفاة. (البنائية)

فأشبهه عدة النكاح، ثم إمامنا فيه عمر . فإنه قال: "عدة أمّ الولد ثلاث حيض":

كما في النكاح.

وهذا عند أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف

عدتها أربعة أشهر وعشر، وهو قول الشافعي . لأن الحمل ليس بثابت النسب

منه، فصار كالخادث بعد الموت. ولهما: إطلاق قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ

أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، ولأنها مقدرة ^{عدة الوفاة} بمدة وضع الحمل في أولات الأحمال،

قصرّت المدة أو طالت، لا للتعرف عن فراغ الرحم؛ لشرعها بالأشهر مع وجود

الأقراء، لكن لقضاء حق النكاح. وهذا المعنى يتحقق في الصبي، وإن لم يكن الحمل منه،

عدة ^{سنة} . وفيها لا يكفي حيضة واحدة، والقياس على الأسراء ضعيف؛ لأن سبه استحداث الملك،

وسبها روال العرائش، ولا ماسة بينهما. (العناية) ^{نسب في النكاح} يعني كما يجب أن تعتد بثلاثة أشهر إذا

طبقها زوجها. (السياسة) بعد ^{سنة} يعني بأن تصعب بعد الموت ستة أشهر فصاعداً من يوم اموت عند عامة

المشايخ، وقال بعضهم: بأن يأتي لأكثر من سنتين. قال في 'النهاية': والأول أصح، وتفسير قيام الحمل عند

الموت أن تند لأقل من ستة أشهر من وقت الموت، كذا في 'الموائد الظهيرية'. [العناية ١٤٩/٤]

وهذا ^{سنة} من غير فصل بين أن يكون الحمل من الروح، أو من غيره في عدة الطلاق، أو الوفاة.

[العناية ١٥٠/٤] لا يعرف أي غير مقدرة للتعرف. (السياسة) ^{سنة} أي لشرع عدة الوفاة، أي

مشروعيتها. (السياسة) ^{سنة} يعني لو كانت للتعرف عن فراغ الرحم لم يشرع بالأشهر؛ لأن الحيض

هو المعروف على ما مر. (العناية) وهذا المعنى: يعني قضاء حق النكاح. (النهاية)

عريب. [نصب الرية ٣ ٢٨٥] روى ابن أبي شيبة في مصنفه: "حدثنا عيسى بن يونس عن الأوراعي

عن يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن العاص أمر أم ولد إذا اعتقت أن تعتد ثلاث حيض وكتب إلى عمر

فكتب بحس رأيه. [١١٩/٤]. باب ما قالوا في أم ابنة إذا اعتقت كم تعتد [وقال الحاكم في المستدرک :

على شرط الشيخين ولم يخرجاه. [٢٠٩/٢]

بخلاف الحمل الحادث؛ لأنه وجبت العدة بالشهور، فلا تتغير بحدوث الحمل، وفيما نحن فيه كما وجبت، وجبت مقدرة بعدة الحمل، افترقا، ولا يلزم امرأة الكبير إذا حدث لها الحمل بعد الموت؛ لأن النسب يثبت منه، فكان كالقائه عند الموت حكماً. ولا يثبت نسب **نحوه في الوجهين**: لأن الصبي لا ماء له، فلا يتصور منه العلوق، والنكاح يقام مقامه في موضع التصور. **وإذا حصل حمل امرأة في حصة حصص**: **معددة** حصص **لي وقع فيه** **لأن العدة مقدرة بثلاث حيض كواحد**، فلا ينقص عنها. **وإذا وطئت معدة سبعة**: **معين** عدة **حرة**، **ويجب عدل**.

بخلاف الحمل الح جواب عن قوله: فصار كاحداث بعد الموت، يعني إنما كانت عدته بالشهور؛ لأنها حكما بصراف رحمها عند الموت، وألما العدة بالشهور حقاً لنكاح بآية اترى، فلا تتغير حدوث الحمل، وفيما نحن فيه، كما وجبت عدة، وحيث مقدرة بعدة الحمل؛ لأنها عدة ولات الأحمان بالنسب، افترقا أي الحمل إقائه عند الموت، ولحادث بعده. [العناية ٤، ١٥٠، ١٥١] **ولا يدرم الح** جواب عما يقال: إذا مات الرجل، ولم تكن المرأة حاملاً، فقد ألماها العدة بالشهور، ثم إذا ظهر الحمل يكون عدتها موضع الحمل، فقد تعيرت العدة بموضع الحمل، فأجاب بقوله: ولا يدرم امرأة الكبير. [الساية ٢٨٧، ٧]

حكماً تعالاً لحكمه شرعي آخر، وهو ثبوت النسب؛ لأن النسب بلا حمل لا يثبت، وحيث ثبت ههنا لا بد له من حمل، فحجسه كالقائه حكماً، وفي امرأة الصغير لما لم يثبت النسب لم يحتج به جعل الحمل قائماً عند الموت، فكان الحمل مضافاً إلى أقرب الأوقات، وكان ابتداء عدتها بالأشهر لا بحجة. [العناية ٤، ١٥١] **في الوجهين** أي فيما إذا كان الحمل قائماً عند موت الصغير، وفيما إذا كان حادثاً بعد موته. (الساية) **والنكاح يقام الح** أي مقام الماء، وقال الأثرري: أي مقام العلوق، هذا جواب عما يقال: النكاح موجود، فيقام مقام الماء، لقوله **نحوه** الولد للفراس، فأجاب بقوله: والنكاح يقام مقامه. [الساية ٧، ٢٨٨]

موضع التصور أي في موضع يتصور الوعد. (الساية) **وإذا وطئت الح** أي منعدة عن طلاق بالرجل وطئها بشبهة؛ بأن قال: ظننتها تحل لي. (الساية)

ويكون ما أراد المرأة من الحيض محتسباً منهنها جميعاً، وإذا انقضت العدة الأولى، ولم تُكْمَلِ انائية: **فعليها تمام العدة الثانية**، وهذا عندنا. وقال الشافعي رحمته: لا تتداخلان؛ لأن المقصود هو العادة، فإنها عبادة كَفَّ عن التزوج والخروج، فلا تتداخلان، كالصومين من العدة في يوم واحد. ولنا: أن المقصود التعرف من العدة عن فراغ الرحم، وقد حصل بالواحدة، فتتداخلان، ومعنى العادة تابع، ألا ترى أنها تنقضي بدون علمها، ومع تركها الكف. **والمعتدة عن وفاة** إذا وضعت سببها: **تعدت بالشهور، وتحتسب بما أراد من حيض** فيها؛ تحقيقاً للتداخل بقدر الإمكان. **وانتداء عده في الطلاق عقب الطلاق**، وفي الوفاة عقب الوفاة، فإن لم تعبه بالطلاق، أو الوفاة حتى مضت مدة العدة: فقد انقضت عدتها؛ لأن سبب وجوب العدة الطلاق، أو الوفاة، **فيعتبر ابتداءها من وقت وجود السبب**، العدة

فعليها إتمام الح وصورة ذلك: أن لو طء الثاني إذا كان بعد ما رأت المرأة حيصة ينف عنها بعد الوطء الثاني ثلاث حيض أيضاً، والحيضتان ثوب عن أربع حيض: حيضتان للأول، وحيضتان للثانية، والثالثة عن الوطء الثاني خاصة، وإن لم تكن رأت شيئاً، فليس عليها إلا حيض، وهي ثوب عن ستة حيض. [العبارة ٤/١٥١-١٥٢] **فلا تتداخلان** فإنه لا تدخل في العادات. **كالصومين الح** فإن العدة كف عن التزوج والخروج، كما أن الصوم كف عن اقتضاء الشهرين، فكما لا تدخل في الصوم، فكذلك في العدة. [العبارة ٤/١٥٢] **بالواحدة** بالعدة الواحدة، فلا حاجة إلى عدة أخرى. (الساية) **معنى العادة** جواب عن قوله: لأن المقصود هو العادة. (العبارة) **ومع تركها الكف** عن الخروج والتزوج حتى إذا خرجت، أو تزوجت بزوج آخر لا تصل العدة، ولو كان معنى العادة فيها ركناً مقصوداً لم تنقص بدون الكف؛ لأن العادة لا تحقق بلا ركن [الساية ٧/٢٩٠] **وتحتسب بما أراد الح** قال في 'المسوط': لو تزوجت في عدة الوفاة، فدخل بها الثاني، ففرق بينهما، فعبيها بقية عدتها من الأول تمام أربعة أشهر وعشر، وعبيها ثلاث حيض للاحر، ويحتسب بما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة أيضاً. [العبارة ٤/١٥٤]

ومشايخنا **ح** يُفْتَوْنَ فِي الطَّلَاق أَنْ ابْتِدَاءَهَا مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ؛ نَفِيًا لِتَهْمَةِ الْمَوَاضِعَةِ. **د** نَعْمَ
 فِي سَكَاخِ الْفَاسِدِ **عَقِيبُ التَّفْرِيقِ**، أَوْ **عَزْمُ الْوَاحِدِ عَلَى تَرْكِ وَصْنِهَا**، وَقَالَ زَفَرٌ **د** : مِنْ
 آخِرِ الْوَطْأَتِ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ هُوَ السَّبَبُ الْمَوْجِبُ. وَلَنَا: أَنَّ كُلَّ وَطْءٍ وَجَدَ فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ
 يَجْرِي بِمَجْرَى الْوَطْءِ الْوَاحِدِ؛ لِاسْتِدَادِ الْكُلِّ إِلَى حَكْمِ عَقْدٍ وَاحِدٍ، وَلِهَذَا يَكْفِي فِي الْكُلِّ
 مَعْمَرٌ وَاحِدٌ، فَقَبْلَ الْمَتَارَكَةِ، أَوْ الْعَزْمِ لَا تَثْبِتُ الْعِدَّةُ مَعَ جَوَازِ وَجُودِ غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ التَّمَكُّنَ

وَمَسَاخِنَا [يُرِيدُ عَمَاءَ خَارِجًا وَبَاقِيًا] قَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا فَرَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ رَمَاءً، ثُمَّ قَالَ هَا: كَيْتَ طَلَّقْتُكِ مَدَّ
 كَدًّا، وَالْمَرْءُ لَا نَعْمَ يَدَّ، هَا أَنْ تَصْدُقَهُ، وَتَعْتَبِرُ عِدَّتَهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَمَشَايِخُنَا **ح**. [الْعُنَايَةُ ٤/١٥٤]
لِتَهْمَةِ الْمَوَاضِعَةِ خَوَارِجُ أَنْ يَتَوَاضَعَا عَلَى الطَّلَاقِ، وَانْقِصَاءِ الْعِدَّةِ؛ لِيُصَحَّ إِقْرَارُ امْرَأَتِهِ هَا بَالِدِينَ، وَوَصْنَتِهِ
 هَا شَيْءً، أَوْ يَتَوَضَعَا عَلَى انْقِصَاءِ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَوَّحُ أَحْتَهَا، أَوْ رُغَاءً سِوَاهَا. [الْعُنَايَةُ ٤/١٥٤]
عَقِبَ التَّفْرِيقِ بَأَنَّ يَحْكُمَ الْحَاكِمُ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا. (الْعُنَايَةُ) أَوْ **عَزْمُ الْوَاحِدِ** وَالْعَزْمُ أَمْرٌ نَاطِلٌ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ،
 وَهُوَ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ، وَهُوَ الْإِحْصَاءُ بِأَنَّ يَقُولُ: تَرَكْتُ وَصْنَهَا، ثُمَّ يَقِيْدُ مَعَهَا، فَيَقْدِمُ مَقَامَهُ، وَيَدْرُسُ الْحَكْمَ
 عَلَيْهِ. [الْعُنَايَةُ ٤/١٥٥] **السَّبَبُ الْمَوْجِبُ** أَيُّ لِعِدَّةٍ إِذَا بَوَّءَ بِطَاقِهَا، مُتَحَبِّبًا لِعِدَّةِ. (الْإِسَاءَةُ)

نَ كُلِّ وَطْءٍ ح وَتَقْرِيرُهُ: الْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ، وَهُوَ أَنْ يَقَالَ: سَلِمْنَا أَنْ الْوَطْءَ هُوَ السَّبَبُ الْمَوْجِبُ، لَكِنْ
 جَمِيعُ نَوْصَاتٍ لِيَنْ تَوْجِدَ بِالْعَقْدِ مَعْدَمُ مَعْمَرَةٍ وَصْأَةٍ وَحِدَةٍ لَا اسْتِدَادَ لِكُلِّ إِلَى عَقْدٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا يَكْفِي
 فِي الْكُلِّ مَعْمَرٌ وَاحِدٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ يَثْبُتُ حَرِّ وَصْأَةٍ تَتَرَبَّعُ عَلَيْهَا بَعْدَةٌ إِلَّا بِالتَّفْرِيقِ، أَوْ الْعَزْمِ؛ لِأَنَّهُ
 قَبْلَ ذَلِكَ حَارٌّ أَنْ يُوْحَدَ غَيْرُهُ، فَلَا يَكُونُ مَا فَرَّصَاهُ آخِرُ نَوْصَاتٍ آخِرَهَا، وَتَحْرِيدُ هَذِهِ سَكَنَةً. بَعْدَةُ
 لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِآخِرِ وَطْءٍ، وَآخِرِ وَطْءٍ لَا تَوْجِدُ إِلَّا بِالتَّفْرِيقِ أَوْ الْعَزْمِ، فَالْعِدَّةُ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالتَّفْرِيقِ، أَوْ الْعَزْمِ،
 أَمَّا أَنَّهُ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِآخِرِ وَطْءٍ، فَلَا تَتَأَقَّ بِسَبَابِ وَبَيْنِ الْخَصْمِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ آخِرُ وَصْأَةٍ لَا تَوْجِدُ إِلَّا بِالتَّفْرِيقِ،
 أَوْ الْعَزْمِ، فَلَمَّا قَالَ: مَعَ جَوَازِ وَجُودِ غَيْرِهِ. [الْعُنَايَةُ ٤/١٥٥]

وَلِأَنَّ السَّكَاخَ ح دَلِيلُ آخِرِ، وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ حَقِيقَةَ الْوَطْءِ أَمْرٌ حَقِّيٌّ، لَهُ سَبَبٌ ظَاهِرٌ، وَهُوَ التَّمَكُّنُ مِنْ
 الْوَطْءِ عَلَى وَجْهِ الشَّهَادَةِ، وَكُلُّ أَمْرٍ حَقِّيٍّ لَهُ سَبَبٌ ظَاهِرٌ يَقَامُ اسْتِدَادُ مَقَامِهِ، وَيَدْرُسُ عَلَيْهِ الْحَكْمُ، فَالْتَّمَكُّنُ
 مِنَ الْوَطْءِ عَلَى وَجْهِ الشَّهَادَةِ يَقُومُ مَقَامَ حَقِيقَةِ الْوَطْءِ، وَإِذَا قَامَ مَقَامُهَا، فَهِيَ كَانَتْ التَّمَكُّنَ بَقِيًّا، كَانَتْ
 الْوَطْءَ بَقِيًّا، فَلَا يَتَعَيَّنُ آخِرُ الْوَطْءَاتِ؛ إِذَا التَّمَكُّنُ بَاقٍ بَعْدَ كُلِّ وَطْءٍ فَفَرَصَتْ، فَلَا يَدُ مِنْ امْتَارَكَةٍ، أَوْ الْعَزْمِ
 لِيَرْتَفِعَ التَّمَكُّنُ، فَيَتَعَيَّنُ آخِرُ الْوَطْءَاتِ. [الْعُنَايَةُ ٤/١٥٦]

على وجه الشبهة أُقيمَ مقامَ حقيقة الوطاء؛ لحفائمه، ومساس الحاجة إلى معرفة الحكم في حق غيره. وإذا قالت المعدة: انقضت عدتي، وكذبها الروح: كان القول قولها مع اليمين؛ لأنها أمانة في ذلك، وقد اتهمت بالكذب، فتحلف كالمودع. وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً، ثم تزوجها في عدتها، وطفنها قبل الدخول بها: فعليه مهر كامل، وعينها عدة مستتمة، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف جميعاً. وقال محمد بن عيسى: عليه نصف مهر. وعينها إتمام العدة الأولى: لأن هذا طلاق قبل المسيس، فلا يُوجب كمال المهر، ولا استئناف العدة، وإكمال العدة الأولى إنما يجب بالطلاق الأول، إلا أنه لم يظهر حال الزوج الثاني، فإذا ارتفع بالطلاق الثاني ظهر حكمه، كما لو اشترى أم ولد، ثم أعتقها. ولهما: أنها مقبوضة في يده حقيقة بالوطأة الأولى،

كالمودع، يعني إذا قال: هلك الوديع، أو قال: رددتها، وأنكر المودع ذلك، فإن القول قوله مع يمينه؛ لأنه أمين، وما على الأمير إلا اليمين. (العناية) **وإذا طلق الخ** هذه المسألة عن أصل واحد، هو أن الدخول في الكاح الأول، هل يكون دخولاً في الكاح الثاني أو لا، فعد محمد لا يكون، وعدهما يكون. [العناية ١٥٦/٤] **لأن هذا** أي الطلاق بعد الكاح الثاني. (الساية)

قبل المسيس. أي قبل الدخول والخلوة الصحيحة. (الساية) **وإكمال العدة الخ** أي فإن قيل: فعلى ما يجب عليها إكمال العدة الأولى، أحاب بقوله: وإكمال الخ. [العناية ١٥٦/٤] **فإذا ارتفع الخ** أي إذا طلقها ثانياً فلا دخول صار الكاح الثاني كامعوم، فيجب عليها إكمال العدة الأولى. (العناية)

كما لو اشترى الخ أي مكوحته التي ولدت عنه، ثم أعتقها، فإنه يجب عليها ثلاث حيض: حيضتان من الكاح تختب فيهما ما تختب المكوكة من الخروج والبرز، وحيضة من اعتق لا تختب فيها؛ لأنه لما اشتراها فسد الكاح ووجبت العدة، ألا ترى أنه لا يجوز أن يتزوجها، وإنما لم يظهر حكم العدة في حقه لمابع وهو ملك اليمين، فإذا رآل لمابع، ظهر حكم العدة في حقه أيضاً، فوجبت حقاً للفساد، وهما يعتبران من الاعتاق أيضاً، ويلزمها الإحداد. وأما الثالثة: فإنها تح من العتق خاصة، فلا يلزمها الإحداد. [العناية ١٥٧/٤]

وتركها لعدم التبليغ. وله قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾؛ ولأن العدة حيث وجبت كان فيها حقُّ بني آدم، والحربيُّ ملحق بالجماد، حتى كان محلاً للتملك، إلا أن تكون حاملاً؛ لأن في بطنها ولداً ثابت النسب. وعن أبي حنيفة عليه السلام: أنه يجوز نكاحها، ولا يطؤها كالحُلَى من الزنا، والأول أصح.

فصل

قال: وعلى المبتوتة، والمتوفى عنها زوجها، إذا كانت بالغة مسلمة: **الحداد**.

وبركها في دار الحرب لا تحب العدة عليها بالاتفق. (للسية) **لعدم التسليم** أي عدم تتبع أحكام اشترع إليها. (ساية) **ولا جناح إلخ**: يعني جناح في نكاح مهاجرت مصفاً، فتعيده بما بعد انقضاء العدة زياده على النص. (العناية) **حق بني آدم**. لأنها تحب صيانة ماء محترمة، وهذا لا تحب فعل الدخول، ولا حق للحربي؛ لأنه ملحق إلخ. [العناية ١٥٩/٤]

تكون حاملاً. يجوز أن يكون استثناء من قوله: والحربي ملحق بجماد معنى، لأن معناه: والحربي لا حق به، إلا أن تكون امرأته حاملاً؛ لأن في بطنها ولداً ثابت النسب، واحتمل الثالث أنسب بكون أُمع من احتماله، ألا ترى أن أم الولد إذا كانت حاملاً لا يروحها مولاهما، وإذا كانت حائلاً حاربه ذلك؛ وهذا لأن الولد إذا كان ثابت النسب، كان الفراش قائماً، فكاحها يستمر الجمع بين الفراشين، ولا كذلك إذا لم يكن. [العناية ١٥٩/٤] **أنه** [نكاح الحرمة الحائية إليها مسيئة حال كونه حاملاً] **يجوز إلخ** أي لا حرمة ماء الحربي كماء امرأة. [السنة ٢٩٨/٧] **والأول** وهو أن لا يجوز نكاح المهاجرة الحامل أصبح نشوت نسب الولد، بخلاف الحنلي من امرأة؛ لأنه لا نسب به. [العناية ١٥٩/٤] **فصل** ما ذكر نفس وجوب العدة، وكيفية الوجوب، وعنى من تحب، وعنى من لا تحب، ذكر في هذا الفصل ما يجب على المعتدات أن يعينه، وما لا يجب. [العناية ١٦٠/٤] **قال**: أي القدوري في "مختصره". (البنابة)

وعلى المبتوتة المراد بالمبتوتة، من انقطع عنها حق الرجعة، وهي تقع على ثلاث: وهي المحضعة، ونصقة ثلاثاً، والنصقة تطليقة بائنة. [العناية ١٦٠/٤] **الحداد** وهو ترك ريشها، وحضائها بعد وفاة زوجها. (العناية)

أما المتوفى عنها زوجها؛ فلقوله **"لا يَحِلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدَّ على ميت فوق ثلاثة أيام، إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً"**. وأما المتوتة فمذهبن، وقال الشافعي **"لا حداد عليها؛ لأنه وجب إظهاراً للتأسف على فوت زوج وفي بعدها إلى مماته، وقد أوحشها بالإبانة، فلا تأسف بفوته"**. ولنا: ما روي أن النبي **"هي المعتدة أن تحتضب بالحناء، وقال: "الحناء طيب"**. ولأنه يجب إظهاراً للتأسف على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب لصفوها،

لا خلل أح في إحلل الإحداد، وفي إحلل الإحداد في الإحداد نفسه، فحيث كان في المستثنى إثبات الإحداد لا محالة، فكان تقرير الحديث: لا تحد المرأة على ميت فوق ثلاثة أيام إلا استوفى عنها زوجها، فإنما تحد أربعة أشهر وعشراً، فكان هذا حيث إن حد الإحداد استوفى عنها زوجها، فكان واجباً؛ لأن إحصار لشارع أكد من الأمر [العناية ٤: ١٦٠] **وأما المسوكة** **الح** وأما وجوب الإحداد على متوتة فمذهبنا. [العناية] **هي المعتدة** أعني من أن تكون معدة لوفاء، أو معتدة الطلاق. (السياسة) **لصفوها**: أي لصون المرأة عن ارتكاب ما لا يجوز. (السياسة)

روى من حديث أم عطية، ومن حديث أم حبيبة، ومن حديث حفصة، ومن حديث ربيب بنت حش، ومن حديث عائشة. [نصب الرأية ٣: ٢٦٠] أخرجه للحارثي في 'صحيحه' عن أم عطية قالت: **"أبى أن يصبر على أن يحدَّ على ميت فوق ثلاثة أيام، إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً"**. ولا يكتحل ولا يصيب ولا ينس نونا مصوعاً إلا ثوب عصب، وقد رخص لنا عند الطهر إذا اعتسدت إحداً من محبصها في سدة من كست أصغر وكانتهى عن ادخ الحائض [رقم: ٥٣٤١، باب القسط للحادة عند الطهر] **"تعد في أحاديث أح"** حديث الحناء طيب، وحديث هي المعتدة عن الحناء [نصب الرأية ٣/٢٦١] فأحدث حدث وحد، وأخرجه ليهفي في 'كتاب المعرفة' في فتح عن ابن هبة عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن حوثة بنت حكيم عن أمها أن رسول الله **"قال: لا يحدَّ على ميت فوق ثلاثة أيام، إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً"**. فقلت: تكسوا فيه كثيراً، ولكن روي عن أحمد أنه قال: من كان مثل ابن هبة مضر في كثرة حديثه ووسطه وإتقانه، وحدث عنه أحمد كثيراً وروى له مسلم مقروناً بعمرو بن الحارث، روى له الأربعة والطحاوي. [السياسة ٥/٤٣٧]

وكفاية مؤنّها، والإبانة **أقطع** لها من الموت، حتى كان لها أن تغسله ميتاً قبل الإبانة، لا بعدها. **والجِدَادُ**. ويقال: الإحداد، وهما لغتان: أن تترك الطيب، والزينة، والكحل. **والدَّهْنُ** - **المَطْيَبُ** وغير المطيب - إلا من عذر، وفي "الجامع الصغير": إلا من وجع. والمعنى فيه وجهان: أحدهما: ما ذكرناه من إظهار التأسف، والثاني: أن هذه الأشياء دواعي الرغبة فيها، وهي ممنوعة عن النكاح فتحتنبها؛ كيلا تصير ذريعة إلى الوقوع في المحرّم، وقد صح أن النبي ﷺ لم يأذن للمعتدة في الاكتحال،* **والدهن** لا يعرّى عن نوع طيب، وفيه زينة الشعر، ولهذا يُمنع المحرّم عنه. قال: **إلا من عذر؛ لأن فيه ضرورة، والمراد: الدواء لا الزينة، ولو اعتادت الدهن،**

مومها وهو جمع مونة من نفقتها وكسوتها. (البناية) **أقطع لها إلخ** لأن حكم النكاح باق بعد الوفاة إلى أن تنقضي العدة. (الساية) **بعدها**: لأنه لا يبقى النكاح بعدها أصلاً. (الساية) وفي **الجامع الصغير إلخ** أتى بـ "الجامع الصغير"؛ لأن لفظه يخالف لفظ القدوري، وفي الوجع إشارة إلى العذر، وهو التداوي لا الزينة. [العناية ١٦٢/٤] **والمعنى فيه** أي في إيجاب ترك الطيب والزينة. (العناية) **دواعي إلخ** لأن المرأة إن كانت مترتبة متطية، تزيد رعة الرجل فيها. (العناية) **عن النكاح**: ما دامت في عدة الوفاة، أو الطلاق. (العناية) **والدهن إلخ** أشار بها إلى أن الدهن ممنوع مطلقاً؛ لأنه في ذاته لا يعرّى عن نوع صيب، وإن لم يبق فيه الطيب، ولهذا قال: عن نوع طيب، وفيه زينة الشعر؛ لأنه يحسه، ويريد فيه بهجة، وهذا أي لأجل كونه زينة للشعر يمنع المحرم عنه، فلا يجوز استعماله. (لبناية) **لأن فيه ضرورة** فحيث يجدور الإدهان والاكتحال لا على وجه الزينة، كما إذا كان لها صداع؛ فدهنت رأسها، واشتكت عيناها فاكحلته. [البناية ٣٠٤، ٧] **والمراد لدواء** يعني يسعى أن يكون مرادها بالاستعمال الدواء لا الزينة. (العناية)

* أما الاكتحال فأخرجه الأئمة الستة في كتبهم مختصراً ومطولاً عن زيب ست أم سلمة عن أمها. [نصب الراية ٢٦٢/٣] أخرجه البخاري في "صحيحه" عن زيب ست أم سلمة عن أمها: أن امرأة توفي زوجها، فحشوا على عيناها، فأتوا رسول الله ﷺ فاستأذنوه في الكحل، فقال: **لا تكتحلن**. الحديث. [رقم: ٥٣٣٨، باب الكحل للحادة]

فخافت وجعاً، فإن كان ذلك أمراً ظاهراً يباح لها؛ لأن الغالب كالواقع، وكذا لبس
 بترك الدهن ^{يعرف الوجه} الحرير إذا احتاجت إليه لعذر لا بأس به. ولا تنصت احدها؛ لما روينا، ولا لبس بها
 مضمناً ^{معدني}، ولا ^{معدني}، لأنه يفوح منه رائحة الطيب. قال: ^{معدني} ولا حداد على
 دونه. لأنها غير مخاطبة بحقوق الشرع، ولا عني صغيرة؛ لأن الخطاب موضوع عنها،
 وعلى أنه لإحدا؛ لأنها مخاطبة بحقوق الله تعالى، فيما ليس فيه إبطال حق المولى.
 بخلاف المبع من الخروج؛ لأن فيه إبطال حقه، وحق العبد مقدم لحاجته. قال: ^{في العدة من البيت} ليس في
 حداد ^{معدني}، ولا في حداد ^{معدني}، لأنها ما فاتها نعمة النكاح لتظهر
 التأسف، والإباحة أصل، ولا يسعى أن تحطب معاده، ولا بأس بالتعريض في الخصمة؛

وجع أي في رأسها، أو في عضو من أعضائها. (السنة) لعذر هو حكة وقمل وحوها. (أساية)
 لما روي بشدة في فوه: حياء حياء (العنية) يخوف السرعة وحاداد من حقوقه، أشار إلى
 فوه "لا يحل لامرأة تؤمن بالله ونوم الآخر". (نعانة) بطل حقد أي حق امون من الاستخدام
 وحوه. لأنها أي لأن كل وحدة مهما والإباحة أصل الخ وأصل هو لإباحة في الرية لاسيما في
 النساء، قال الله تعالى: [العناية ١٦٤/٤ ١٦٥]
 ولا يسعى الخ بقوله: [العناية ١٦٥ ٤]
 أن خطب الخصمة خروج ويكح اغتده لا يجوز (أساية) ولا بأس بالتعريض الخ وحدث مثل أن
 يقول: بنت حميمة، وبت شاة، وإن ساء من حاجتي، فعن الله يسوق إليك خير، كما ذكرنا،
 وما أسه ذلك من الإشارة دون التصريح بسكح، فلا يجوز أن يقن: صريحاً، أريد أن أكحك، أو أتروكك،
 أو أحصك، لأن حصة لزوج، وامرق بين الكناية والتعريض، أن الكناية أن يذكر شيء غير مبط
 الموصوح به كقوله: صويل سجاد لطويل أقامه، كثير الرماد لمصيف، وتعريض أن يذكر شيئاً يس
 على شيء لم يذكره. [البنية ٣٠٧/٧]

لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾، وقال **سأله**: "السر النكاح"، * وقال ابن عباس **رحمه الله**: التعريض: أن يقول: إني أريد أن أتزوج، * وعن سعيد بن جبير في القول المعروف: "إني فيك لراغب، وإني أريد أن نَجْتَمِعَ." *** **ولا يجوز** مُصَصِّفُهُ المرحجة، والمستوتة الخروج من بيتها لدلاً ولا هراً، واسوفى عنها زوجها: خرج ههنا وعص الس. ولا سب في غير مخرجها. أما المطلقة؛ فلقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْرِجُوهُنَّ

ولا جناح عليكم الخ ومعنى قوله: **سأله** في نسجه أي سترتم في قلوبكم، فتم نذكروه بالسكك لا معرضين ولا مصرحين، واستدرك بقوله: **سأله** لأنه ما من **سأله** محذوف تقديره: **سأله** **سأله** فادكروهن **سأله** **سأله** **سأله** أي وطئ؛ لأنه مما يسر **سأله** **سأله** **سأله** وهو أن تعرضوا ولا تصرحوا، والاستثناء متعلق بتواعدوهن، أي لا تواعدوهن موعدة قط، لا موعدة معروفة، كذا في 'الكشاف' (العناية) **ولا يجوز الخ** إلا إذا اضطرت، نحو إن حافت سقوطه، أو يعار فيه على نفسها، أو مالها، أو أخرجها أهل المنزل بأن كانت تسكن بكراً، أو كان زوجها عائناً، أو لا تقدر على الأجرة. [العناية ١٦٥/٤] **من بيتها** أي من المنزل الذي كانت فيه وقت المفارقة. (العناية) **ولا تخرجوهن**: الخطاب إلى الأزواج.

* عريب. | نصب الآية ٢٦٢/٣ | أخرج ابن أبي شيبة في 'مصنفه': حدثنا جرير عن منصور عن الشعبي في قوله تعالى: **سأله** **سأله** **سأله** لا يأخذ عليها عهداً وميثاقاً أن لا تتزوج غيره. | ٣٧٠/٣، باب في قوله تعالى: ﴿لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ |

** أخرجه البخاري في "المكاح": وقال لي طلق حدثنا رائدة عن منصور عن محاهد عن ابن عباس 'الجناح عليكم فيما عرضتم' يقول: **سأله** **سأله** **سأله** وقال القاسم: يقول إنك علي كريمة، وبني فيك لراغب، وإن الله تعالى لسائق إليك حيراً أو نحو هذا. [رقم: ٥١٢٤، باب قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾.

*** أخرجه البيهقي عن سعيد بن جبير **سأله** **سأله** **سأله** قال: يقول: إني فلت **سأله** **سأله** **سأله** لأرجو أن يجتمع. [١٧٩/٧، باب التعريض بالخطبة]

مِنْ يُّوتِيَهُنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، **قيل:** الفاحشة: نفس الخروج، وقيل: الزنا، ويخرجن لإقامة الحدِّ. وأما المتوفى عنها زوجها؛ فلأنه لا نفقة لها، فتحتاج إلى الخروج نهاراً لطلب المعاش، وقد يمتدُّ إلى أن يَهْجُمَ الليلُ، ولا كذلك المطقة؛ لأن النفقة دائرة عليها من مال زوجها، حتى لو اختلعت على نفقة عدتها، **قيل:** إنها تخرج نهاراً، وقيل: لا تخرج؛ لأنها أسقطت حقها، فلا يبطل به حقُّ عليها. **نفقة العدة** **بإسقاط حقها** **طلب المعاش** **لطلب المعاش** **في السر بنى صاف إليها سكى** **نفسه** **لقلوه تعالى:**

﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾، والبيتُ المضافُ إليها هو البيت الذي تَسْكُنُهُ، ولهذا لو زارت أهلها، وطلقها زوجها كان عليها أن تعودَ إلى منزلها، فتعتدَّ فيه، وقال:

لِلَّتِي قُتِلَ زَوْجُهَا: "اسْكُنِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَنْتَعِ الْكِتَابُ أَجَلَهُ".

قيل **أح** **قوله:** إبراهيم الحنفي، وبه قال أبو حنيفة. فيكون معناه: إلا أن يكون خروجها فاحشة كما يقال: لا يسب النبي إلا كافر، ولا يربي أحد إلا أن يكون فاسقاً. [الساية ٧ ٣١٠] **وقيل** **قوله:** بن مسعود، وبه أحد أبو يوسف. (الساية) **من سوهن** **سب سيوت** **إيهن** **حق اسكى**، وما قال الله تعالى: **من أسكن** **وإما البيوت للأرواح**. (الساية) **نسكه** **واسكى** **عام** **يشمل البيت المموت** **والمستأجر** **والمستعار جميعاً**. (الساية) **وهذا** **أي** **ولأجل** **وحو** **اعتداده** **في السر** **يضاف إليها** **بالسكى**. (الساية)

للي قيل **أح** **وهي** **فريضة** **ست** **مالك** **بن** **سناد**، **أحت** **أبي** **سعيد** **الحدري**، **خرج** **روحها** **في** **صلب** **عند** **له** **أبقوا**، **فلحقهم** **فقتوه**. [الساية ٧ ٣١١] **اسكى** **يعني** **لا** **تخرجي** **حتى** **تقضي** **عدتك**.

* أخرجه في السنن الأربعة عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته ريب بن كعب. [الصب الرابة ٢٦٣، ٣] أخرجه الترمذي في "جامعه" عن ريب بن كعب بن عجرة أن المربعة بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الحدري أحرقتها: أما جاءت رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني حذرة وأن روحها خرج في صلب عند له أنقوا، حتى إذا كان بصرف القدوم حقهم فقتوه، قالت: فسألت رسول الله ﷺ =

وإن كان ^{باعتد} نصبتها من دار امت لا يكفيها، فأخرجها ^{باعتد} الورثة من نصبتها: تنقبت؛ لأن هذا انتقال بعذر، والعبادات تؤثر فيها الأعذار، فصار ^{مقتل} كما إذا خافت على متاعها، أو خافت سقوط المنزل، أو كانت فيها بأجر، ولا تجد ما تؤديه. ثم إن وقعت ^{عليه} العرقه بطلاق بائن، أو ثلاث: لا بد من ستره بينهما، ثم لا بأس به؛ لأنه معترف بالحرمة إلا أن يكون فاسقاً يخاف عليها منه، فحينئذ تخرج؛ لأنه عذر، ولا تخرج عما انتقلت إليه، والأولى أن يخرج هو، ويتركها. وإن جعل بينهما مرة فقد لعن على خيولته وحسن. وإن صاب عنهما سر، فلتخرج ^{الزوجة}، ولأولى حروجه. وإذا حرحت امرأة مع زوجها في مكان، فصلتها ثلاثاً، أو مات عنها في غير مصر، فإن كان ^{المرأة} سنها ونس مصرها أهل من دالة أباها: رجعت إلى مصرها؛ لأنه ليس بابتداء الخروج معني، بل هو بناء.

فأخرجها بأن لم يرضوا بسكناها. (الساية) كما إذا خافت الخ في ذلك المنزل من سرقة، أو هب. (الساية) ثم لا بأس به أي بعد وجود السترة، لا بأس أن يسكنها في بيت واحد. (الساية) والأولى أن يخرج هو الخ. لأن مكانها في منزل الروح واجب، ومكانه فيه مباح، ورعاية الواجب أولى. (العاية) فلتخرج الخ يشير إلى أن ضيق المنزل من حملة الأعذار، فإذا حرحت فإن الزوج تعيين الموضع الذي تنتقل إليه، بخلاف المتوفى عنها زوجها إذا حرحت لعذر، فإن التعيين إليها لاستبدادها في أمر السكنى. [العاية ١٦٨/٤] لأنه ليس بابتداء الخ أي من حيث المعنى؛ بل هو بناء على الخروج الأول. (الساية)

= أن أرجع إلى أهلي فإن روجي لم يترك لي مسكناً يملكه ولا بقعة، قالت: فقال رسول الله ﷺ نعم، قالت: فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد ناداني رسول الله ﷺ أو أمرني، فوديت له فقال: كيف قلت، قالت: فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن روجي قال: ملكتي في بيت حين سمع كتاب الله قالت: فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرًا، فلما كان عثمان أرسل إلي فسألني عن ذلك فأحيرته فأنتعه وقضى به. قال الترمذي. هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ١٢٠٤، باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها]

وإن كانت مسيرة ثلاثة أيام **بني ساءت رجعت**، وإن ساءت مقصد **بني** كان معها
 وإن **بني** لم يكن. معناه: إذا كان إلى المقصد ثلاثة أيام أيضاً؛ لأن المكث في ذلك المكان
 أخوفُ عليها من الخروج، إلا أن الرجوعَ أولى؛ ليكون الاعتدَادُ في منزل الزوج. قال:
 إلا أن يكون ضيقها، **فما مات عنها زوجها في مصر**، فإما لا يخرج حتى عدة. ثم خرج **ل**
 كان ها محرم، وهذا عند أبي حنيفة **مصر**. وقال أبو يوسف ومحمد **بني** كان معها
 محرم فلا بأس بالخرج من مصر قبل **بني** عدة. هما: أن نفس الخروج مباح؛ دفعاً لأذى
 الغربة ووحشة الوحدة، وهذا عذر، وإنما الحرمة للسفر، وقد ارتفعت بالحرم. وله: أن
 العدة أُمِنَ من الخروج من عدم المحرم، فإن للمرأة أن تخرج إلى ما دون السفر بغير محرم،
 وليس للمعتدة ذلك، فلما حرّم عليها الخروجُ إلى السفر بغير المحرم، ففي العدة أولى.
 بأن يحرم

ثلاثة أيام أي بينهما وبين مصرها. **أخوف عليها** لأن وضع المسألة في الخروج إلى مكة، وغالب صرفها
 مفارقة ومعش، فلا بد من خروج (العناية) **الرجوع أولى** وإن كان أقل، مصت إلى مقصدها؛ لأنها
 إذا مصت لا يكون مشقة سفر، ولا سائرة في عدة مدة السفر، وإن رجعت كان مشقة سفر، فلهذا
 مصت إلى مقصدها. ولم يذكر مصنف في الكتاب هذا الشق اعتماداً على أنه يفهم من الشق الأول؛ لأنه
 إذا كان الجانبان متساويين كانت باختيار، فإذا كان أحدهما أقل تعين. [العناية ٤/١٦٨]

قال أي محمد **في الجامع الصغير**. (الناية) **إلا أن يكون الحج** ستر من قوة: **بني** شاءت رجعت،
 وإن شاءت مضت يعني أن لها الخيار في ذلك إذا كانت المفارقة في مصر. [العناية ٤/١٦٨]
في مصر أي في سفر في مصر. وهذا عذر، بشاره إلى بكنه أخرى، هي أن التبرص على المعتدة في
 سفرها إن كان واجباً، لكن يجوز لها الانتقال بعد كاهدم المنزل وغيره، وأدى العربة، ووحشة
 بوحدة عذر، فيجوز لها الانتقال؛ بصر إلى وجود المقتضى وبقاء المانع، وهو ارتفاع التحريم الحاصل
 للسفر بوجود المحرم. [العناية ٤/١٦٩] **ذلك**: أي الخروج إلى ما دون السفر.

باب ثبوت النسب

ومن قال: إن نروحاً فدية، فهي ضائع، فنروحها فولدت ولد سنة أشهر من يوم تزوجها فهو **نهر** ^{من} ^{وعنه} ^{نهر} أما النسب؛ فلائها فراشه؛ لأنها لما جاءت بالولد لسته أشهر من وقت النكاح، فقد جاءت به لأقل منها من وقت الطلاق، فكان العلوق قبله في حالة النكاح، والتصور ثابت بأن تزوجها، وهو يحالطها، فوافق الإنزال النكاح، والنسب يُحتاط في إثباته. وأما المهر: فلأنه لما ثبت النسب منه جعل واطناً حكماً فتأكد المهر به. قال: **وثبت نسب ولد المطلقة لرحبة إذا جاءت به لستين، أو أكثر ما لم تُمرّ بانقضاء عدتها؛ لاحتمال العلوق في حالة العدة؛ لجواز أنها تكون ممتدة الطهر.** ^{الولد} ^{وإن جاءت به لأقل من} ^{سنتين:} ^{ناب من روحها بانقضاء العدة، ونسب سنة؛ لوجود العلوق في النكاح، أو في} ^{بوضع} ^{العدة، ولا يصير مراجعاً؛ لأنه يُحتمل العلوق قبل الطلاق، ويُحتمل بعده، فلا يصير} ^{الزوج} ^{مراجعاً بالشك. وإن جاءت به لأكثر من ستين كتاب رحمة؛ لأن العلوق بعد الطلاق،}

ثبوت النسب لما ذكر أنواع المعتدات من دوات الأقراء والأشهر وأولات الأحمال، ذكر ما يلزم من اعتداد أولات الأحمال، وهو ثبوت النسب. [النبأ ٣١٦/٧] **من يوم تزوجها** أي من وقت تزوجها؛ لأن اليوم قرن بفعل غير ممتد، فيكون معنى الوقت يعني من غير زيادة، ولا نقصان. [العناية ١٦٩/٤ - ١٧٠] **فقد جاءت به [الولد] إلخ** لأن الطلاق مشروط بالنكاح، والمشروط يعقب الشرط برمان، وإن لطف. [العناية ١٧٠/٤] **أكثر** من وقت الطلاق. **لاحتمال العلوق** فإن الوطاء حلال؛ لكونها رحمة إلخ، فكان وطلوه اللزم من ثبوت النسب الواقع في العدة رجعة عليها. [النبأ ٣١٧/٧] **سنتين** أي من وقت الطلاق **لأن العلوق إلخ** إذ الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين، والظاهر أنه منه، وإلا لزم الزنا، وهو منتف حملها على الصلاح. [العناية ١٧٢/٤]

وهو في الدلالة فوق إقرارها؛ لأنه لا يحتمل الخلاف، والإقرار **يَحْتَمِلُهُ**. وإن كانت ^{الصغيرة} ^{حكيم شرع} مُطلقة طلاقاً رجعيّاً؛ فكَذَلِكَ الجواب عندهما. وعنده: يثبت إلى سبعة وعشرين شهراً؛ لأنه يُجْعَل واطناً في آخر العدة، وهي الثلاثة الأشهر، ثم تأتي به لأكثر مدة ^{من وقت الطلاق} الحمل، وهو ستان، وإن كانت الصغيرة ادّعت الحبل في العدة: فالجواب فيها وفي الكبيرة سواء؛ لأن إقرارها يُحْكَمُ ببلوغها. **ويثبت نسبُ ولد المتوفى عنها زوجها** ^{من مائة وثمانين سنة} ^{وقال زفر - رحمه الله -} إذا جاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة لستة أشهر، لا يثبت النسب؛ لأن الشرع **حَكَمَ** بانقضاء عدتها بالشهور؛ لتعين الجهة، فصار كما إذا أقرت بالانقضاء، كما بينا في الصغيرة،

والإقرار بخسده فلو أقرت بانقضاء العدة، ثم ولدت لستة أشهر، لم يثبت النسب، فكذلك إذا حكم الشرع بالمضي. [العناية ١٧٤/٤] **الجواب عندهما**: أي عند أبي حنيفة ومحمد ^{رحمهما} يعني إن ولدت لأقل من تسعة أشهر، يثبت النسب، وإلا فلا. [العناية ١٧٥/٤] **واطناً في آخر العدة** فإن الوطاء خلال لكون الطلاق رجعيّاً. **يحكم ببلوغها** فإنما أعرف بأمر عدتها، فيثبت نسب ولدها لأقل من ستين في الطلاق النائم، ولأقل من سبعة وعشرين شهراً في الرجعي، وبه صرح في شرح الطحاوي. [السياسة ٣٢٠/٧]

وتب هذا إذا لم يكن المتوفى عنها زوجها صغيرة؛ لأن نسب ولدها يثبت إذا ولدت لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام، وإذا ولدت لأكثر من ذلك، لا يثبت عند أبي حنيفة ومحمد ^{رحمهما} خلافاً لأبي يوسف ^{رحمه الله}. [السياسة ٣٢٠/٧ ٣٢١] **عدة الوفاة** أربعة أشهر وعشرّاً. **حكم بانقضاء الخ** لأنه لما لم يكن الحمل طاهراً، فقد حكم الشرع بالانقضاء تنصبي أربعة أشهر وعشرّاً، وذلك أقوى من إقرارها، فصار كما إذا أقرت بالانقضاء، ثم بعد انقضاء العدة إذا ولدت لأقل من ستة أشهر، يثبت النسب؛ لأنها تيقناً بوجود الحمل قبل انقضاء العدة، وإذا ولدت لأكثر من ذلك، فلا احتمال حدوث الحمل، فلا يثبت النسب بالشك. (السياسة)

في الصغيرة أشار به إلى قوله: لأن لانقضاء عدتها جهة معينة. [السياسة ٣٢١/٧]

إلا أنا نقول: لانقضاء عدتها جهة أخرى: وهو وضع الحمل، بخلاف الصغيرة؛ لأن الأصل فيها عدم الحمل؛ لأنها ليست بمحل قبل البلوغ، وفيه شك. وإذا اعترف المعتدة بانقضاء عدتها، ثم حثت بالولد لأقل من سنة أشهر: ثبت نسبه لأنه ظهر كذبها بيقين، فبطل الإقرار، وإن جاءت به سنة أشهر. ثم سب: لأننا لم نعلم ببطلان الإقرار؛ لاحتمال الحدوث بعده، وهذا اللفظ بإطلاقه يتناول كل معتدة. وإذا ثبت المعتدة ولدا: ثم سب سنة عند أبي حنيفة، ثم إلا أن يشهد له لادفك رحل، أو رجل واحد أمال، إلا أن يكون هناك حمل صاعد، ثم اعتراف من قبل الزوج، فنسب النسب من غير شهادته، وقال أبو يوسف ومحمد جهة: ثبت في جميع شهادته مبره. ثم حده: لأن الفراش قائم بقيام العدة، وهو ملزم للنسب، والحاجة إلى تعيين الولد أنه وهي القابلة الولد منها، فيتعين بشهادتها. كما في حال قيام النكاح.

إلا أن نقول: الخ حاصه: أن في كل من الحامل والصغيرة أمصيا الحكم على الأصل، ولكن الأصل في الموضعين قد احتنف، فكذلك احتنف الحكم لذي بي عليه أيضاً؛ وذلك لأن الأصل في الكثرة الإحمال، فمعتبر في حقها تعيين جهة العدة بالأشهر، والأصل في الصغيرة عدم الإحمال، فذلك اعتباراً في حقها تعيين جهة العدة بالأشهر. لا يقال: الأصل في كثرة أيضاً عدم الإحمال، لأننا نقول ذلك: في حق غير المنكوحة، فأما النكاح: فلا يعقد إلا بالإحمال. [العناية ١٧٥/٤]

وفيه أي البلوغ شك، والصغر كان ثابتاً بيقين، فلا يروى بالشك. (العناية) وهذا اللفظ إشارة إلى قوله: فإذا اعترفت المعتدة بإطلاقه حيث لم يقيد بمعتدة دون أخرى، يتناول كل معتدة يعني سواء كانت معتدة من طلاق رجعي، أو ناس بالأشهر، أو بالحيض. [العناية ١٧٦/٤] المعتدة أي عن طلاق دائم، أو رجعي ولداً وقد أنكر الروح الولادة. مبره للنسب فلا حاجة إلى إثباته. (العناية) حال قيام النكاح فإنها إذا وجدت حال قيام النكاح، ثبت نسب الولد، كذا في المعتدة.

ولأبي حنيفة **رحمته** : أن العدة تنقضي بإقرارها بوضع الحمل، والمنقضي ليس بحجة، فمست الحاجة إلى إثبات النسب ابتداءً، فيُشترط مال الحاجة، بخلاف ما إذا كان ظهر الحمل، أو صدر الاعتراف من الزوج؛ لأن النسب ثابت قبل الولادة، والتعينُ يثبت بشهادتهما. فإن كتب معتدة عن وفاة، فصانها الورثة في الولادة، وم شهد عني له لادده أحد: فهو **رحمته** في قومه جميعاً. وهذا في حق الإرث ظاهر؛ لأنه خالصُ حقهم، فيقبل فيه تصديقهم. أما في حق النسب: هل يثبت في حق غيرهم؟ قالوا: إذا كانوا من أهل الشهادة يثبت؛ لقيام الحجة، ولهذا قيل: تُشترط لفظة الشهادة. وقيل: لا تشترط؛ لأن الثبوت في حق غيرهم تبع للثبوت في حقهم بإقرارهم، وما ثبت تبعاً لا يراعى فيه الشرائط. وإذا روج الرجل امرأته، فحانت **رحمته** لأقل من سنة أشهر مد يوم روجها: لم يثبت نسبه؛ لأن العلق سابق على النكاح، فلا يكون منه. وإن حانت له سنة أشهر فصاعداً: يثبت نسبه منه **رحمته** أو سكت؛ لأن الفرائش قائم والمدة تامة. فإن حجت الولادة: يثبت شهادة امرأة واحدة نسبه بالولادة، ^{النسب}

أن العدة الخ يعني سيما أن الفرائش يكون قائماً بقيام العدة، ولكن العدة ههنا ليست بقائمة، لأنها تنقضي الخ. [العناية ٤ ١٧٧] قبل الولادة. فلا يحتاج إلى إثباته، وإنما الحاجة إلى اتعين، وذلك يثبت بشهادتهما. (العناية) **شهادتهما** أي شهادة القابضة؛ لأنه : أجاز شهادة القابضة عني الولادة. (السياسة) وفاة وودعت قبل تمام سنتين ولداً. الورثة: أي جميع الورثة أو جماعة منهم. في حق غيرهم أي في حق غير المصدقين، وغيرهم هم المكرون من الورثة وغيرهم الميت. (السياسة) من أهل الشهادة. بأن كانوا دكوراً، أو إناثاً وهم عدول. (السياسة) يثبت أي يثبت النسب في حق غيرهم، حتى يشارك ابود مسكرين أيضاً في الإرث، ويصلب عريم ميت بدينه. [السياسة ٧ ٣٢٤] ولهذا. أي ولاشترط كونهم من أهل الشهادة. (السياسة)

حتى لو بقاء الزوج ^{الزوج} لا عيب؛ لأن النسب يثبت بالفراش القائم، واللعان إنما يجب بالقذف، وليس من ضرورته وجود الولد، فإنه يصح بدون^{الولد}ه. فإن ماتت المرأة ^{الزوجة} لم يثبت النسب لها.

فصل الروح: روح حيت منذ أزل، وفات هي: منذ سنة أشهر، فاعلموا ^{أشهر} فرق بين الروح والروح.

لأن الظاهر شاهد لها، فإنها تلد ظاهراً من نكاح، لا من سِفاح، ولم يذكر الاستحلاف، وهو على الاختلاف. وإن قال لامرأته: إذا ولدت، فأنت أمي، فهو الرضا ^{وهو الرضا}.

فسواء امرأته على الولادة: م شتمني عبد أبي حنيفة رحمه الله. وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يثبت النسب إلا بالولادة ^(القابلة).

خصم: لأن شهادتها حجة في ذلك، قال مالك: "شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه" ^{المرأة} ولأنها لما قبلت في الولادة تُقبل فيما يُتنبى عليها، وهو الطلاق.

الروح أي قال: ليس مي. واللعان الخ جواب عما يقار: اللعان ههما إنما يحب سفي الولد، والولد يشت بشهادة القابلة، فيكون اللعان ثابتاً بشهادة القابلة، وهو لا يجوز؛ لأن اللعان في معنى السد، والخذ لا يشت بشهادة النساء. ووجهه: أن اللعان يحب بالنقدف، والنقدف موحود؛ لأن قوه: ليس مي قدف ها بارنا معنى، والنقدف لا يستنزم وجود الولد، فإنه يصح بدونه، فم يعتبر الولد الثابت بشهادة القابلة، وإنما أضيف اللعان إلى النقدف مجرداً عنه. [الغاية ٤/ ١٧٨]

ولم يذكر أي محمد الاستحلاف، أي أن المرأة تستحلف أو لا، وهو على الاختلاف المذكور في الأشياء الستة، فتستحلف عندهما بخلاف لأي حيفة. لأن الاختلاف وقع في السب أو الكاح. [النباية ٣٢٥/٧] حجه فلما ثبت الولادة وقع الطلاق. ذلك أي في باب الولادة. (البديهة) ولأها أي ولأن المرأة أعني القاصة. (النسابة) فيما يسمى الخ يعني أن الطلاق حكم متعلق بالولادة، وشهادة القاصة حجة في إثبات الولادة، فكذلك فيما يتعلق بها صمًا، وكم من شيء يثبت صمًا ولا يثبت قصداً. [العناية ١٧٩/٤]

عرب. [نص البراية ٢٦٤/٣] روى عن أبي شيبة في 'مصنفه': حدثنا عيسى بن يونس عن الأوراعي عن الزهري قال: مصب السنة أن تحوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء وعيوبهن. وجمعه في مسنده في 'المسند' ١/١٠٥، باب تحوز فيه شهادة النساء.

ولأبي حنيفة رحمته أنها ادّعت الحنث، فلا يثبت إلا بحجة تامة؛ وهذا لأن شهادتهن ^{النساء} ضرورية في حق الولادة، فلا تظهر في حق الطلاق؛ لأنه ينفك عنها. **وإن كان الزوج قد أقرّ بالحمل: طلق** من غير شهادة عد إلى حنبه رحمته، **وعدهما: تنسبط** شهادة العائنة؛ لأنه لا بد من حجة لدعواها الحنث، وشهادتها حجة فيه على ما بينا. ^{المسألة الأولى} وله: أن الإقرار بالحبل إقرار بما يُفضي إليه، وهو الولادة، ولأنه أقرّ بكونها مؤمنة، فيقبل قولها في ردّ الأمانة. قال: **وأكثر مدة الحمل سنان**؛ لقول عائشة رحمته: "الولد لا يبقى في البطن أكثر من سنتين، ولو بطل مغزّل". *

ولأبي حنيفة رحمته أن دعواها ليست الطلاق حتى يثبت في ضمن الولادة لشهادتها، وإنما دعواها حنثه في يمينه، والحنث ليس من ضرورات الولادة، فلا يثبت إلا بحجة كاملة، سلمنا أن دعواها الطلاق، لكن لا يمكن إثباتها بشهادتها صمما؛ لأن شهادتها ضرورية في حق الولادة لعدم حضور الرجال عندها، فلا تظهر في حق الطلاق؛ لأنه ينفك عنها. ونقائل أن يقول: كلاما في الطلاق المعلق بالولادة، والمعلق بالشيء لارم من لوازمه، والولادة تثبت بشهادتها، والشيء إذا ثبت ثبت بجميع نوازمه. [العناية ١٧٩/٤]

وإن كان الزوج إلح يعني إذا أقر الزوج بالحبل، ثم علق طلاقها بالولادة، فقلت المرأة: ولدت، وكذّبا الزوج، فإن الطلاق يقع عند أبي حنيفة رحمته، خلافاً لهما. [العناية ١٧٩/٤] **يفضي إليه** فلا حاجة إلى الشهادة. **ولأنه إلح** ولأن إقراره بحبلها إقرار بكونها مؤمنة، والقول قول المؤمن في دعوى ردّ الأمانة. [العناية ١٨٠/٤]

ولو بطل مغزّل أي بقدر ظل مغزّل حال الدوران، والغرض تقليل المدة، فإن ظل المغزّل حالة الدوران أسرع زوالا من سائر الظلال. ورواية "المبسوط" و"الإيضاح"، وبعض نسخ الكتاب: ولو بملكة مغزّل أي ولو بدور ملكة مغزّل، والمعنى هو ما في الرواية الأخرى، والظاهر أن عائشة قاتته سمعاً؛ لأن العقل لا يهتدي إلى معرفة المقادير. [العناية ١٨٠/٤] **مغزّل** مثله الميم دوك، قال الفراء: هو من أغزل أي أدير، فأصله الضم.

* أخرج الدار قطني في "سننه" من طريق ابن المبارك حدثنا داود بن عبد الرحمن عن أس جريج عن جميلة بنت سعد عن عائشة قالت: ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزّل.

فمن قبل ولده. لأن ذلك في حصة ولد، فهو من، فشهد على الولد امرأته: فهي أم ولده؛ لأن الحاجة إلى تعيين الولد، ويثبت ذلك بشهادة القابلة بالإجماع. ومن قبل علام هو من، فثبت له ميراث أمه، فثبت له ميراثه، فهي امرأته وهو ابنه، برتانه. وفي "النوادر": جعل هذا جواب الاستحسان، والقياس: أن لا يكون لها الميراث؛ لأن النسب كما يثبت بالنكاح الصحيح، يثبت بالنكاح الفاسد، وبالوطء عن شبهة، وبملك اليمين، فلم يكن قوله إقراراً بالنكاح. وجه الاستحسان: أن المسألة فيما إذا كانت معروفة بالحرية، وبكونها أم الغلام، والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك ^{أم الغلام} ^{لثبوت النسب} وضعا وعادة. ^{دار الإسلام} ظهور الحرية باعتبار الدار حجة في دفع الرق، لا في استحقاق الميراث.

فهي أم ولده لأن سب ثبوت النسب، وهي الدعوة قد وجد من المولى بقوله: فهو مني، وإنما الحاجة إلى تعيين الولد، وهو يثبت بشهادة القابلة بالإجماع، هذا إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار، فإن ولدت لستة أشهر فصاعداً لا يلزمه؛ لاحتمال أنها حبلت بعد مقالة المولى، فلم يكن المولى مدعيها هذا الولد، بخلاف الأول، وإنما تيقنا ثمة: بقيام الولد في البطن وقت القول فصحت الدعوى. [العناية ٤/ ١٨٣] برتانه أي الأم والابن يرثان الميت. (الساية) قوله: أي قول المقر لعلام هو أي معروفة بالحرية، الخ قيد بكونها معروفة بالحرية؛ لأنها لو لم تكن معروفة بأنها حرة من الأصل لا ترث؛ لأن لورثة أن يقولوا: إن كنت أم الولد لمورثنا، إنما عتقت موته، وقيد أيضاً بكونها أم الغلام؛ لأنه إذا لم يثبت أنها أم الغلام، فلا ترث [الساية ٣٣٠/٧] هي سعين. وحشيد لا يكون عن وطء بشبهة. وضعا: أي من حيث الوضع ومن جهة الشرع. (البنية)

باب حضانة الولد ومن أحق به

حدثنا محمد بن جعفر بن روح: قال أم أحق به لما روي "أن امرأة قالت: يا رسول الله! إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وحجري له حواء، وثديي له سقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه مني، فقال - ^{معنى صرف} أنت أحق به ما لم تتزوجي"، ولأن الأم أشفق وأقدر على الحضانة، فكان الدفع إليها أنظر، وإليه أشار الصديق بقوله: ريقها خير له من شهده وعسل بلرومها البيت عندك يا عمر، قاله حين وقعت الفرقة بينه وبين امرأته، والصحابه حاضرون متوافرون. ولم ينكر أحد

باب حضانه الخ مناسبة هذا الباب لبات ثوت النسب ظاهرة لا تحتاج إلى بيان. (العناية)

فلا أم الخ سواء كانت كتابية، أو محوسية؛ لأن الشفقة لا تختلف باختلاف الدين. (السياسة)

حوي الخوى بكسر الحاء المهملة وتخميف الواو: بيت من الور، والجمع الأحوية، كذا في الصحاح، وقال ابن الأثير: الحواء اسم المكان الذي يحوي الشيء أي يضمه ويجمعه. [الباب ٧/٣٣٢-٣٣٣]

اشفق: عليه لزيادة اتصاله بها من حيث يقص منها بالمقص. (العناية)

فكان الدفع أي فكان دفع الولد إلى أمه. (السياسة) انظر أي في حقه يعني أقوى نظراً في حاله من غيره. (السياسة) ريق الخ أي ريق أم عاصم امرأة عمر بن الخطاب. واسمها حميلة. شهد: بضم الشين وفتحها: عسل في شمع. [الباب ٧/٣٣٣]

رواه أبو داود في "سننه": حدثنا محمود بن خالد السلمي حدثنا الوليد عن أبي عمرو يعني الأوراعي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن امرأة قالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وأن أباه طلقني وأراد أن يسرعه مني، فقال لها رسول الله

[رقم: ٢٢٦٧، باب من أحق بالولد] ورواه الحاكم في "المستدرک" وصححه إسناده. [نصب الرأية ٣/٢٦٥]

غريب بهذا اللفظ. [نصب الرأية ٣/٢٦٦] رواه مالك في "الموطأ": أخبرنا يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال: كانت عند عمر امرأة من الأنصار فولدت له عاصماً، ثم فارقها عمر، فركب يوماً إلى قاء، فوجد ابنه يلعب بهاء المسجد، فأخذه بعضده، فوضعه بين يديه على الدانة، فأدركته جدة العلام، فأرعتة إياه، فأقلا حتى أتيا أنا بكر، فقال عمر: ابني وقالت امرأة: ابني، فقال أبو بكر: حل بينه وبينها، فما راجعه عمر الكلام. [ص ٣٢١، باب من أحق بالولد]

وَسَيُتَذَكَّرُ عَلَى مَا نَذَكَرُ، وَلَا تُحْرُ الْأُمُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا عَسَتْ تَعْجِزُ عَنِ الْحِضَانَةِ،
 وَلَمْ تَكُنْ لَهُ أُمًّا؛ فَأُمُّ الْأُمِّ أَوْى مِنْ أُمِّ الْأَبِ، وَبِئْسَ عِدَتْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَلَايَةَ تُسْتَفَادُّ
 مِنْ قَبْلِ الْأُمِّهَاتِ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ أُمُّ الْأُمِّ؛ فَأُمُّ الْأَبِ أَوْى مِنْ أَخَوَاتِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ
 الْأُمِّهَاتِ، وَلِهَذَا تَحْرُزُ مِيرَاثَهُنَّ السَّلْسُ، وَلِأَنَّهَا أَوْفَرُ شَفَقَةً لِلْوِلَادِ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ
 حَيَّةً، وَأَخَوَاتُ أَوْى مِنَ الْعَمَّاتِ وَاحِدَاتٍ؛ لِأَنَّ بَنَاتُ الْأَبَوَيْنِ، وَلِهَذَا قُدِّمْنَ فِي
 الْمِيرَاثِ. وَفِي رَوَايَةٍ: الْحَالَةُ أَوْى مِنَ الْأَخْتِ لِأَبٍ؛ لِقَوْلِهِ: "الْحَالَةُ وَالِدَةُ"، وَقِيلَ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ إِنَّهَا كَانَتْ مُحَالَّةً. وَتُقَدَّمُ لِأَخٍ لِأُمٍّ؛
 لِأَنَّهَا أَشْفَقُ، ثُمَّ الْأَخْتُ مِنَ الْأُمِّ، ثُمَّ الْأَخُّ مِنَ الْأَبِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُنَّ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ.
 ثُمَّ الْأَبُ أَوْى مِنَ الْعَمَّاتِ؛ تَرْجِيحًا لِقَرَابَةِ الْأُمِّ، وَلِأَنَّهَا بَرَسًا لِأَخَوَاتِ.

مَنْ ذَكَرَ أَيُّ فِي بَابِ الْبَقَاتِ. (السَّيَاة) الْأُمُّ عَلَيْهِ أَيُّ عَلَى أَحَدِ الْوَلَدِ إِذَا أَبَتْ، أَوْ لَمْ تَطْلُبْ، لَمَّا ذَكَرَهُ إِلَّا أَنْ
 لَا يَكُونَ لِلْوَلَدِ ذُو رَحِمٍ مَحْرُومٍ سِوَى الْأُمِّ، فَتُحْرُ عَلَى حِضَانَتِهِ لِأَنَّهُ يَمُوتُ حَقُّ الْوَلَدِ؛ إِذَا الْأُخْسِيَّةُ لَا شَفَقَةَ
 لَهَا عَلَيْهِ. [العناية ١٨٥/٤] لَمْ تَكُنْ لَهُ أُمًّا. بَانَ مَاتَتْ، أَوْ تَرَوَّجَتْ بِأُخْسِيَّةٍ، فَإِذَا كَالْمَعْدُومَةِ حَيْثُ. (العناية)
 بِسَفَادٍ أَلْحَ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ وَفُورِ شَفَقَتَهُنَّ، فَكُنَّ كَانَتْ تَدُلُّ إِلَيْهِ بِأَمٍّ. فَهِيَ أَوْى مِنْ تَدُلُّ بِأَبٍ. (العناية)
 لِأَنَّ هَذِهِ الْوَلَايَةَ بِالْأُمُومَةِ. (العناية) وَهَذَا أَيُّ وَلَكُونِ الْخَدَةِ مِنَ الْأُمِّهَاتِ. (العناية)
 وَفِي رَوَايَةٍ أَيُّ فِي رَوَايَةِ كِتَابِ الطَّلَاقِ. (السَّيَاة) وَتُقَدَّمُ أَلْحَ وَمَعَهَا: أَنْ دَاتِ قَرَاتَيْنِ تَتَرَجَّحُ عَلَى ذَاتِ
 قَرَابَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لَمَّا فِيهَا مِنْ زِيَادَةِ الشَّفَقَةِ. (العناية)

رَوَى مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. [نص الرأية ٢٦٧/٣] أَخْرَجَ
 السَّحَارِيُّ فِي 'صَحِيحِهِ' عَنِ الْبَرَاءِ: قَالَ: لَمَّا اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي دِي الْقَعْدَةِ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْخُلُوهُ
 يَدْخُلُ مَكَّةَ حَتَّى قَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يَقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَتَبَ الْكِتَابَ كَتَبُوا- إِلَى أَنْ قَالَ- فَقَالَ عَلِيٌّ:
 أَنَا أَحَدُهَا وَهِيَ سِتُّ عَمِّي، وَقَالَ جَعْفَرُ: هِيَ ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا نَحْنُ، وَقَالَ زَيْدٌ: بَسْتُ أَحْيَى فَقَضَى بِهَا
 الْبَيْتَ. وَخَالَتُهَا، وَقَالَ: هِيَ سِتُّ عَمِّي. (مختصر، رقم: ٤٢٥١، باب عمرة القضاء)

وفي "الجامع الصغير" حتى سعى فذكر وحده، وشرب وحده، وسس وحده، والمعنى واحد؛ لأن تمام الاستغناء بالقدرة على الاستجاء. ووجهه: أنه إذا استغنى يَحْتَاج إلى التأدب والتخلق بآداب الرجال وأخلاقهم، والأب أقدر ^{ذكر الاستجاء} على التأديب ^{التأديب} والثقيف، والخصاف - قَدَّر الاستغناء بسبع سنين؛ اعتباراً للغالب. والأم والحده أحق بالحارية حتى ^{حصر}؛ لأن بعد الاستغناء تَحْتَاج إلى معرفة آداب النساء، والمرأة على ذلك أقدر، وبعد البلوغ تحتاج إلى التحصين والحفظ، والأب فيه أقوى وأهدى. وعن محمد - أنها تُدْفَع إلى الأب إذا بلغت حد الشهوة؛ لتحقيق الحاجة إلى الصيانة. ومن سوى الأم وحده حاربه، حتى سبع حدًا سنين. وفي "جامع الصغير": "حتى سعى؟

وفي الجامع الخ ذكر رواية الجامع الصغير 'لزيادة لفظ يستعي، وحذف لفظ يستحي، وذكر أن المعنى واحد، وهو ظاهر. (العناية) على الاستحاء وهو أن يمكنه أن يفتح سراويله عند الاستحاء، ويشده عند الفراغ. (الساية) والخصاف وهو الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن عمر. (الساية) سبع سنين وعليه الفتوى، كذا في "الكافي" وغيره. (الساية) اعبر للغالب يعني أن الصبي في الغالب إذا بلغ سبع سنين، يستعني عن الحضانة والتربية، فحينئذ يستحي وحده. [العناية ١٨٨/٤]

بعد الاستحاء بالأكمل وحده وأمثاله. آداب النساء كالعرل والطبخ وغسل الثياب ونحوها (العناية) الحصص بالترويح، وولاية الترويح إلى الأب. (العناية) أقوى وأهدى لأن لرجال من العيرة ما ليس بالنساء، فيتمكن الأب من حفظها عن وجه لا تتمكن الأم من ذلك. (العناية)

وعن محمد [رواه هشام عنه] الخ وفي "عيث المفتي": الاعتماد على رواية هشام لفساد الزمان. (النأية) إذا نعت الخ وحد الشهوة أن تلغ إحدى عشرة سنة في قوهم، كذا في 'النهاية'. وقال الفقيه أبو الليث: حد الشهوة أن تلغ سبع سنين. (العناية) ومن سوى الخ يعني إذا كانت الصغيرة عند الأحوات أو الحالات، أو العمات، فإنها تترك عندهن إلى أن تلغ حدًا تشتهي، على رواية "القدوري"، وحتى تستعني على رواية "الجامع الصغير"، فتأكل وحدها، وتنس وحدها؛ لأنها وإن كانت تحتاج إلى تعلم آداب النساء، لكن فيه نوع استخدام الصغيرة، وليس لعمر الأم، والحديث ولاية الاستخدام، فلا يخص المقصود، وهو التعميم. [العناية ١٨٨/٤]

فصل

****** رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" وأبو يعلى في "مسنده"، وأحمد في "مسنده"، وذكر البيهقي في "المعرفة".
[نصب الراية ٢٧١/٣] أخرجه أحمد في "مسنده": حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي دباب عن أبيه أن
عثمان بن عفان -رضي الله عنه- صلى على أربع ركعات، فأنكره الناس عليه، فقال: يا أيها الناس إني تأملت بحكمة منذ
قدمت، و ألي سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أهل في سبعة عشر صلاة منهم [٦٢/٢]

ولهذا يصير الحربي به ذمياً. وإن أرادت الخروج إلى مصر غير وطنها، وقد كان التزوج فيه، أثار في الكتاب إلى أنه ليس لها ذلك، وهذه رواية كتاب الطلاق، وذكر في "الجامع الصغير": أن لها ذلك؛ لأن العقدة متى وجد في مكان يوجب أحكامه فيه، كما يوجب البيع التسليم في مكانه، ومن جملة ذلك حق إمساك الأولاد، وجه الأول: أن التزوج في دار الغربية ليس التزاماً للمكث فيه عرفاً، وهذا أصح. والحاصل: أنه لا بد من الأمرين جميعاً: الوطن، ووجود النكاح، وهذا كله إذا كان بين المصرين تفاوت، أما إذا تقاربا بحيث يمكن لوالد أن يطالع ولده، ويبيت في بيته، فلا بأس به. وكذا الجواب في القريتين، ولو انتقلت من قرية مصر إلى مصر: لا بأس به؛ لأن فيه نظراً للصغير حيث يتخلق بأخلاق أهل مصر، وليس فيه ضرر بالأب. وفي عكسه ضرر بالصغير؛ لتخلقه بأخلاق أهل السواد، فليس لها ذلك.

ولهذا يصير الح أي الشخص الحربي ذكر أو أنثى، به أي بالتزوج في سدة ذمياً، قال في النهاية: وهذا وقع عتصاً؛ لأن المصنف ذكر في السير، وذكر أيضاً في سير سائر كتاب: إذا تزوج استأنس ذمياً لا يصير ذمياً؛ لأنه يمكنه أن يصقها فيرجع. [السادة ٤ ١٩١]. وقد ألتزري: ونقل عن الإمام حافظ لدين لكثير أن هذه الجملة ليست في نسخة بني قويت مع نسخة المصنف، فعلى هذا يكون سهو من الكاتب. [البنية ٣٤٥/٧] الكتاب: أي القدوري، وقيل: المراد به المبسوط. (البنية)

السليم أي تسمية المعقود عنه. (الساية) أي في مكانه أي في موضع عقد (لباية) إمساك الأولاد لأن الأولاد من ثمرات نكاح، فيوجب إمساكها في موضع عقد. (الساية) وحده الأول رد به قوله: ليس لها ذلك، وهو رواية كتاب الطلاق (ساية) لاند: حوار إخراج لوند. تفاوت أرد به بعد حيث لا يمكن الأب رجوعه إلى بيته في يوم مصاعاة أولاده. (الساية) وكذا الجواب الح يعني إذا كانت القريتان بحيث يمكن الأب مطالعة لأولاد في يومه، فيها ذلك، وإلا فلا. (الساية) وفي عكسه وهو الانتقال من مصر إلى القرية. (الساية)

فليس لها ذلك أي ليس لها أن تنقل الصغار من مصر إلى القرية، إلا إذا وقع لعقد فيها، فحينئذ هو ذلك، ذكره في شرح طحاوي، وفي فتاوى القدي: ليس لها ذلك نعال وقع عقد ههنا أو لا. [ساية ٧ ٣٤٦ ٣٤٧]

باب النفقة

قال: النفقة واجبة بزوج عني روحها، مسلمة كالت أو كافرة، إذا سلمت نفسها ^{القنوري} ^{بني} ^{مستند} ^{فعمد} ^{نفسها} ^{وكسوتها} ^{وسكها} ^{والأصل} ^{في ذلك} ^{قوله تعالى} ^{﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾} ^{وقوله تعالى} ^{﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾} ^{وقوله} ^{في حديث حجة الوداع} ^{«ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»} * ولأن النفقة جزاء الاحتباس، وكل من كان محبوساً بحق مقصود لغيره، كانت نفقته عليه، أصله القاضي والعامل في الصدقات، وهذه الدلائل لا فصل فيها، فتستوي فيها المسلمة والكافرة.

باب النفقة لما فرغ من بيان حق احصاء بلود، ومن ها الحضانة، احتاج إلى بيان النفقة ومن تحب عليه، ثم استطرذ بذكر ما يحتاج إليه من السكى وغيره. والنفقة اسم بمعنى الإعاق، وهو عبارة عن الإدرار عني اشياء مما به يقوم بقاؤه. **إذا سلمت الخ** قال في النهاية: هذا الشرط ليس بلام في ظاهر الرواية، فإنه ذكر في المبسوط، وفي ظاهر الرواية: بعد صحة العقد النفقة واجبة لها، وإن لم تنتقل إلى بيت الزوج. [العناية ١٩٣/٤] **في ذلك**: أي في وجوب النفقة. (البنية)

لنفق أمر بالإعاق، والأمر بوجوب. (العناية) **بالمعروف** أي بالوسط، وقاب الرجاح في تفسيره: بما يعرفون أنه العدى على قدر الإمكان، وكمة عني بوجوب. [العناية ١٩٣/٤] **الاحتباس** أي احتباس المرأة عند الرجل. (البنية) **أصله** أي أصل من كان محبوساً للمنفعة ترجع إلى غيره، القاضي والعامل في الصدقات؛ لأكلهما حسناً أنفسهما مصاح المسلمين، فيجب كفايتهما، وكذلك المعق والتمولي والنوصي والمصارف إذا سافر محل المصارفة [البنية ٣٤٩، ٧] **الدلائل** يعني التي ذكرها من الكتاب والسنة. (العناية)

نقدم في حديث جابر الطويل في الحج [نصب الرية ٢٧١، ٣] هذا الحديث رواه مسلم عن جابر بن عبد الله وهو حديث طويل جداً، وفيه: فاتقوا الله في النساء، فإنكم أحدهن بأمان الله، واستحيتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عيبهن أن لا يوصن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاصبروهن صبراً غير مبرح، ومن جحدته ومن جحدته ومن جحدته [رقم: ١٢١٨، باب حجة النبي ﷺ]

وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَالُهُمَا مَعًا. قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ: وَهَذَا اخْتِيَارُ الْخُصَافِ، وَعَلَيْهِ
الْفَتْوَى، وَتَفْسِيرُهُ: أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا مُوسِرَيْنِ تَحِبُّ نَفَقَةَ الْيَسَارِ، وَإِنْ كَانَا مُعْسِرَيْنِ فَنَفَقَةُ
الْإِعْسَارِ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْسِرَةً، وَالزَّوْجُ مُوسِرًا، فَنَفَقَتُهَا دُونَ نَفَقَةِ الْمُسَرَاتِ، وَفَوْقَ
نَفَقَةِ الْمَعْسِرَاتِ، وَقَالَ الْكِرْخِيُّ: يُعْتَبَرُ حَالُ الزَّوْجِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾. وَجِهَ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ: لَهْدِ امْرَأَةِ أَبِي سَفْيَانَ:
"خُذِي مِنْ مَالِ زَوْجِكَ مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ"،

وَبَعِيرٌ وَهَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ. (الْبَيَانُ) وَهَذَا أَيْ اعْتِبَارُ حَالِهِمَا فِي ذَلِكَ. (الْعَنَاءَةُ) وَتَفْسِيرُهُ أَيْ تَفْسِيرُ
قَوْلِ الْخُصَافِ. (السَّابِقَةُ) وَأَنَّ كَاتِبَ مَعْسِرِهِ أَلْحَقَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ الْقِسْمَ الرَّابِعَ، أَيْ مَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ
مَعْسِرًا، وَالْمَرْأَةُ مُوسِرَةً؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ، فَإِنَّ الْخُصَافَ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ، يَفْرَضُ لَهَا نَفَقَةٌ صَالِحَةٌ يَعْنِي
وَسَطًا، وَقَالَ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ: يَقُولُ: لَمْ لَمَّا رَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ مَعْسِرٍ، فَقَدْ رَصِبَتْ نَفَقَةُ الْمَعْسِرِينَ،
فَلَا تَسْتَوْجِبُ عَلَى الزَّوْجِ إِلَّا بِحَسَبِ حَالِهِ. [الْعَنَاءَةُ ١٩٤/٤]

دُونَ نَفَقَةِ أَلْحَقَ إِذَا كَانَ الرُّوحُ يَأْكُلُ الْخَبْوَى، أَوْ اللَّحْمَ الْمَشْوِيَّ، وَالْبَاحَاتِ، وَالْمَرْأَةُ كَانَتْ تَأْكُلُ فِي بَيْتِهَا
حَبْزَ الشَّعِيرِ، لَا يُؤْمَرُ الزَّوْجُ بِأَنْ يَطْعَمَهَا مَا يَأْكُلُ نَفْسَهُ، وَلَا مَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَأْكُلُ فِي بَيْتِهَا، وَلَكِنْ
يَطْعَمُهَا فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ، يَطْعَمُهَا حَبْزَ الْبَرِّ، وَبَاحَةً أَوْ بِاجْتِنِينَ. [الْعَنَاءَةُ ١٩٤/٤]

لَسَفَقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ. وَهَذَا أَيْ اعْتِبَارُ حَالِ الرَّجُلِ فِي الْحَالَتَيْنِ جَمِيعًا،
وَأَمْرُهُ بِالْإِمْلَاقِ، فَلَا مُصِيرَ إِلَى غَيْرِهِ. [الْعَنَاءَةُ ١٩٥/٤] وَجِهَ الْأَوَّلُ يَعْنِي قَوْلَ الْخُصَافِ فِي اعْتِبَارِ
حَالِهِمَا. (الْعَنَاءَةُ) امْرَأَةُ أَبِي سَفْيَانَ: لَمَّا شَكَتْ مِنْ بَخْلِ أَبِي سَفْيَانَ.

* أَخْرَجَهُ الْحَمَاعَةُ حَلَالُ التَّرْمِذِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ. [نَصَبُ الرِّايَةِ ٢٧١/٣ - ٢٧٢]
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي 'صَحِيحِهِ' عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: إِنْ هَدَيْتِ عَتَبَةَ
قَالَتْ: يَارَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَنَا سَفْيَانُ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَيْدِي إِلَّا مَا أَحْدَثَ مِنْهُ وَهُوَ
لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: حَسْبِيَ مَا كَسَبْتُ. [رَقْمٌ: ٥٣٦٤، بَابُ إِذَا لَمْ يَمُقِ الرَّجُلُ فَلَامْرَأَةَ أَنْ
تَأْخُذَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ]

اعتبر حالها، وهو الفقه، فإن النفقة تجب بطريق الكفاية، والفقيرة لا تفتقر إلى كفاية
الموسرات، فلا معنى للزيادة. وأما النص: فنحن نقول بموجبه: أنه يخاطب بقدر
وسعه، والباقي دين في ذمته، ومعنى قوله: "بالمعروف" الوسط، وهو الواجب، وبه
يتبين أنه لا معنى للتقدير، كما ذهب إليه الشافعي ^{رحم} أنه على الموسر مدان، وعلى
المعسر مد، وعلى المتوسط مد ونصف مد؛ لأن ما وجب كفاية لا يتقدر شرعاً في
نفسه. ^{المرأة} ^{من سلب نفسه، حتى تعطينا مهرها: فهي الغنية؛ لأنه منع بحق،}
فكان فوت الاحتباس بمعنى من قبله، فيجعل كلا فائت. ^{الزوج} ^{من سلب نفسه مد حتى}
عُدَّ ^{الزوج} لأن فوت الاحتباس منها، وإذا عادت جاء الاحتباس فتجب النفقة،
^{الزوجه}

وهو المقدر أي اعتبار حال امرأة هو الفقه أي هو الذي يفهم من الدلائل، وأشار بهذا إلى أنه احتار قول
الحصاف حيث اعتبر حالهما، لكنه ذكر الدليل من جهة نفسه لما احتاره. [البنية ٣٥١/٧]
للزيادة يعني على كفايتها نظراً إلى الزوج. (العناية) ^{وإما النص} أي قوله تعالى: ^{من سلب نفسه مد حتى}
انه خاطب أي أنه يخاطب أن يفيق بقدر وسعه؛ لئلا يلزم التكليف عما ليس في الوسع، لكن إن راد كفايتها
على ما في وسعه يكون الباقي ديناً في ذمته؛ عملاً بالدليلين. كما مر، ولا يؤديه مع العسر. [العناية ١٩٥/٤]
ومعنى قوله أي قوله ^{بالمعروف} في قوله هدا امرأة أبي سفيان ^{تخذي من مال زوجك ما يكفيك}
وولدت بالمعروف؛ وكذا في قوله تعالى: ^{﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقٌ مِّنْ وَالِدَيْهِ بِمَعْرُوفٍ﴾} الآية. [البنية ٣٥٢/٧]
الوسط فالوسط هو الذي يكون بين حال الرجل، وحال المرأة وهو الواجب. (العناية) ^{وله} أي بقوله ^{لهند: "تخذي من مال زوجك ما يكفيك". (العناية)}

مدان المد بالضم وتشديد الدال: رطل وثلاث بالعراقي عند الشافعي وأهل الحجاز، ورطلان
عند أبي حنيفة وأهل العراق ^{رحم}. وقيل: إن أصل المد مقدر بأن يمد الرجل يديه، فيملأ كفيه
طعاماً. [البنية ٣٥٣/٧] لا يتقدر شرعاً ^{لج} لأنهما مما يختلف فيهما أحوال الناس بحسب الشبات
والهرم، وبحسب الأوقات والأماكن، ففي التقدير قد يكون إضراراً. [العناية ١٩٥/٤]
عادت: أي المرأة إلى منزل الزوج. (البنية)

لأن فوت الاحتباس ليس منه؛ **لِيُجْعَلَ** باقياً تقديراً، وكذا إذا **حَجَّتْ** مع محرم؛ لأن فوت الاحتباس منها. وعن أبي يوسف **ح**: أن لها النفقة؛ لأن إقامة الفرض عذر، ولكن تجب عليه نفقة الحَضَرِ دون السفر؛ لأنها هي المستحقة عليه، ولو سافر معها الزوج تجب النفقة بالاتفاق؛ لأن الاحتباس قائم لقيامه عليها، وتجب نفقة الحضر دون السفر، ولا يجب الكراء؛ لما قلنا. **وإن مرضت في منزل زوجها: فيها النفقة.** والقياس: أن لا نفقة لها إذا كان مرضاً يمنع من الجماع؛ لفوات الاحتباس للاستمتاع. وجه الاستحسان: أن الاحتباس قائم، فإنه يستأنس بها، ويمسها، وتحفظ البيت، والمانع بعارض، فأشبهه الحيض. وعن أبي يوسف **ح**: أنها إذا سلمت نفسها، ثم **مَرَضَتْ**؛ تجب النفقة؛ لتحقيق التسليم، ولو مرضت ثم سلمت: لا تجب؛ لأن التسليم لم يصح، قالوا: هذا حسن، وفي لفظ الكتاب ما يشير إليه.

لِيُجْعَلَ نَافَاً إلخ بيانه: أن النفقة عوض عن الاحتباس في بيته، فإذا كان الفوت لمعنى من جهته جعل ذلك الاحتباس باقياً. أما إذا كان الفوت: لا لمعنى من جهته، فلا يمكن أن يجعل ذلك الاحتباس باقياً تقديراً، وبدونه لا تجب النفقة. [العناية ١٩٨/٤] **مع محرم** يعني بدون الزوج، فلا تجب النفقة. (العناية) **دون السفر**: لأن المأمور هو النفقة بالمعروف، وهو عبارة عما لا إسراف فيه، وفي نفقة السفر إسراف لعلاء السفر، فلا يكون معروفاً، فلا تجب ذلك. [البنية ٣٥٨/٧] **لما قلنا** إشارة إلى قوله: لأنها هي المستحقة عليه. (العناية) **وإن مرضت إلخ** وهو الموعود بقوله: قيل: هذا، بخلاف المريضة على ما سبق. **فأشبهه الحيض**. في كونه مانعاً وتجب النفقة. (البنية) **وفي لفظ الكتاب** أي كتاب القدوري ما يشير إليه أي إلى ما روي عن أبي يوسف **ح**. في طاهر؛ لأنه قال: وإن مرضت في منزل الزوج، لأنه يهمهم منه أنها سلمت نفسها إلى الزوج في منزله، ثم مرضت فيه. [البنية ٣٥٨/٧]

قال: وتُفرض على الزوج نفقة ^{الصدوري} **بذل** ^{بذل} **من ماله** ^{من ماله} **والمراد بهذا: بيان نفقة**
الخادم، وهذا ذكر في بعض النسخ: "وتفرض على الزوج إذا كان موسراً، نفقة
 خادماً، ^{الصدوري} **ووجهه:** أن كفايتها واجبة عليه، وهذا من تمامها؛ إذ لا بد لها منه. ^{الصدوري} **ولا يفرس**
لأكثر من نفقة خادم واحد، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ^{الصدوري} **وقال أبو يوسف**
تُفرض للخادمين؛ لأنها تحتاج إلى أحدهما لمصالح الداخل، وإلى الآخر لمصالح الخارج.
ولهما: أن الواحد يقوم بالأمرين، فلا ضرورة إلى اثنين، ولأنه لو تولى كفايتها بنفسه كان
كافياً، فكذا إذا أقام الواحد مقام نفسه. وقالوا: **إن الزوج الموسر يلزمه من نفقة الخادم ما**
يلزم المعسر من نفقة امرأته، وهو أدنى الكفاية. وقوله في الكتاب: "إذا كان موسراً"،
 إشارة إلى أنه لا تجب نفقة الخادم عند إعساره، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ^{الصدوري}.

قال الخ أي هذه من مسائل القدوري. (الساية) **وتفرض على الخ** ولما كان صاهر هذا تكراراً؛ لأنه قال في
 أول الباب: النفقة واجبة للزوجة على زوجها، **عنده نصف** بقوله: والمراد بهذا أي بقوله: ويفرض للزوجة
 على الزوج النفقة إذا كان موسراً، ونفقة خادماً، **بيان نفقة الخادم، وهناك لم يذكر نفقة الخادم، ونجبت نفقته**
بإجماع الأئمة الأربعة ^{الصدوري} **وقالت الطاهرية:** لا تجب نفقة الخادم؛ لأنه ما جاء فيه حر يعتمد عليه. وإنما قيد
 بقوله: إذا كان موسراً، وراد فيه هذا القيد؛ لأنه إذا كان معسراً، لا تجب عليه نفقة الخادم، وإن كان لها خادم،
 على ما روى الحسن عن أبي حنيفة. ثم احتجفت المشايخ في الخادم، قيل: المملوكة هي، حتى لو كانت حرة،
 أو غير مملوكة لها لا تستحق، وقيل: كل من يخدمها حرة كانت أو مملوكة هي، أو لغيرها. [الساية ٣٥٩/٧]
ولهذا أي ولصحة ما قلت: والمрад بهذا بيان الخادم (الساية) **وهو** أي فرض نفقة الخادم. (الساية)
إن الزوج الموسر: ليسارهما مقدر بصلاب حرمان الصدقة، لا بصلاب وجوب الزكاة. (العناية)
"ما يلزم المعسر الخ" يعني نفقة الخادم عن نفقتها، لكن في حق الإدام دون الحيز، وأعلى الإدام النجس،
 وأوسطه الزيت، وأدناه الملح واللبس. [العناية ٢١٠/٤] وهو أدنى الكفاية: الصمير يرجع إلى قوله: ما يلزم،
 والخاص: أن نفقة الخادم أدنى الكفاية، وهو ما يلزم المعسر من نفقة امرأته. [الساية ٣٦٠/٧]

وهو الأصح، خلافاً لما قاله محمد رحمه الله؛ لأن الواجب على المعسر أدنى الكفاية، وهي قد تكفي بخدمة نفسها. ومن أعسر نفقة امرأته: لم يُفَرَّقْ بينهما، ونقال لها: ^{الزوجة} استديني عليه. وقال الشافعي رحمه الله: يُفَرَّقُ ^{الزوج} لأنه عجز عن الإمساك بالمعروف، فينوب القاضي منابه في التفريق، كما في الحب والعنة، بل أولى؛ لأن الحاجة إلى النفقة أقوى. ولنا: أن حقه يَظُلُّ، وحقها يتأخر، والأول أقوى في الضرر؛ وهذا لأن النفقة تصير ديناً بفرض القاضي، فتستوفى في الزمان الثاني، وفوت المال - وهو تابع في النكاح - لا يُلْحَقُ بما هو المقصود، وهو التناسل. وفائدة الأمر بالاستدانة مع الفرض أن يُمكنَها إحالة الغريم على الزوج، فأما إذا كانت الاستدانة بغير أمر القاضي كانت المطالبة عليها دون الزوج. وإذا قضى القاضي نفقة الإعسار، ثم أنسر، فحاصمه:

لما قاله محمد يعني ما قال محمد: إن الروح إذا كان معسراً، وكان لها حادم يجب عليه نفقته؛ لأنه إذا كان لها خادماً، فهذه المرأة لم تكتف بخدمة نفسها، فيجب عليه النفقة، كما لو كان موسراً. [العناية ٢٠١/٤] استديني عليه ومعنى الاستدانة: أن تشتري الطعام سيئة على أن يؤدي الزوج ثمنه. (الساية) عجز عن الإمساك إلخ فيلزمه التسريح بالإحسان، فإن أبي فينوب إلخ. (العناية) أقوى من إجماع؛ لأن انقطاع الأول مدة مهلك دون الثاني. (العناية) أن حقه يَظُلُّ بالتفريق؛ إذ لا يصل إليه إلا بسبب جديد، وحقها يتأخر؛ لأن النفقة تصير ديناً بفرض القاضي، فيستوفى في الزمان الثاني، والأول أقوى في الضرر، فيتحمل، أو في الضررين لدفع الأعلى. [العناية ٢٠٢/٤]

وفوت المال إلخ جواب عن القياس على الحب والعنة، تقريره: أن هذا قياس مع الفارق، وهو باطل وذلك؛ لأن العجز عن النفقة إما يكون عن المال، وهو تابع في باب النكاح. والعجز عن الوصول إلى المرأة بسبب الحب والعنة إما يكون عن المقصود بالنكاح، وهو التوالد والتناسل، ولا يلزم من جوار الفقرة بالعجز عن المقصود، جوازها به عن التابع. [العناية ٢٠٢/٤] أن يمكنها. يعني من غير رضا الزوج. (العناية)

تم ما نفقة المورس؛ لأن النفقة تختلف بحسب اليسار والإعسار، وما قضى به تقدير لنفقة لم تجب، فإذا تبدل حاله، لها المطالبة بتمام حقها. **وإذا مضى مدة لم تنقض الروح عيها، وطالبته بذلك: فلا منعه من أن يكون لها حق في نفقة زوجها.** وصارحت الروح على مقدار فيها. **فنقض ما نفقة ما مضى: لأن النفقة صلة،** وليست بعوض عندنا، **على ما مر من قبل، فلا يستحكم الوجوب فيها إلا بالقضاء** كالهبة لا تؤجب الملك إلا بمؤكد، وهو القبض، والصلح بمنزلة القضاء؛ لأن ولايته ^{بموجب له} على نفسه أقوى من ولاية القاضي، بخلاف المهر؛ لأنه عوض. **وبما مضى روح بعد ما قضى عليه بالنفقة، ومضى شبهه. فثبت عندنا. وكذا إذا ماتت الزوجة؛ لأن النفقة صلة، والصلاات تسقط بالموت، كالهبة تبطل بالموت قبل القبض.**

تم فإلا من التعيير، وكذلك حكم عكس هذه المسألة. (العناية) وما قضى به **الح** جواب عما يقال: ينبغي أن لا يتم لها نفقة اليسار؛ لأن فيه نقص القضاء الأول. وتقريره: ما قضى به تقدير نفقة لم تجب؛ لأن النفقة ثبوت شيئاً فثبوتاً، وتقدير ما ليس بواجب لا يكون لازماً لحوار تبدل السبب الموجب قبل وجوبه، وإذا لم يكن لازماً، لم يستحكم فيه حكم احكامهم. [العناية ٤ ٢٠٤] **تدل** بأن صار موسراً. (الساية) **فيها** كذا في المحطوطات، وفي المطبوعات: (بمقتضاها). **صله** تبرع وعطية وإحسان **على ما مر** يريد قوله: لأن انفرد عوض عن الملك، ولا يجتمع العوضان عن معوض واحد. (العناية) **فلا يستحكم الح:** تبرع على كونه نفقة صلة. **ممسرة القضاء** أي صلح امرأة معه على شيء. **أقوى** لأن له أن يلتزم بالنفقة فوق ما يترد القاضي بالمعروف، فكان صلحه بمسرة القضاء، بل أقوى. (الساية) **بخلاف المهر:** متصل بقوله: وليست بعوض حيث يجب بلا قضاء ولا تراص. (الساية) **بعد ما قضى الح:** وإنما قيدنا بقوة: وما كان أمرها بالاستدانة؛ لأنه إذا أمرها بذلك، لم تسقط بموت أحدهما؛ لأن القاضي لما أمرها بذلك، كان استدانتها استدانة الروح؛ لعموم ولايته عليهما، ولو استدانت نفسه لم تنظر بالموت، فكذا إذا استدانت بحكم القاضي. (العناية)

وقال الشافعي **رحمه الله**: **تصير ديناً قبل القضاء، ولا تسقط بالموت؛ لأنه عوض عن الاستمتاع** عن النفقة **فصار كسائر الديون، وجوابه قد بيناه. ومن نسفها نفقة السنة أي عجلها، ثم مات** **لم يُسترجع منها شيء، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله. وقال محمد رحمه الله:** **نُحِسَّتْ لها نفقة ما مضى، وما بقي فهو للزوج.** وهو قول الشافعي **رحمه الله**. وعلى هذا الخلاف الكسوة؛ لأنها استعجلت عوضاً عما تستحقه عليه بالاحتباس، وقد بطل الاستحقاق بالموت، فيبطل العوضُ بقدره كرزق القاضي، وعطاء المقاتلة. ولهما: أنه صلة، وقد اتصل به القبض، ولا رجوع في الصلوات بعد الموت؛ لانتهاه حكمها كما في الهبة، ولهذا لو هبكت من غير استهلاك، لا يُستردُّ شيء منها بالإجماع، عن محمد **رحمه الله**: **أما إذا قبضت نفقة الشهر أو ما دونه، لا يُسترجع منها شيء؛ لأنه يسير، فصار في حكم الحال. وإذا ترواح العبد حرة: فنفقتها دس عليه.**

وحواشه قد ساء إشارة إلى ما تقدم من قوله: ولنا أن المهر عوض عن الملك، ولا يجتمع العوضان من معوض واحد، فلا تكون النفقة عوضاً عن البضع. [العناية ٢٠٥/٤] **ثم مات:** أو ماتت قبل مضي المدة. (العناية) **بشيء** ولا على تركتها. (العناية) **للزوج** أي إن كان قائماً، وقيمه إن كان مستهلكاً. (العناية) **بقدره** أي بقدر بطلان الاحتباس كما إذا أعطى النفقة ليتزوجها، فمات قبل التزوج. (الساية) **كرزق القاضي** أي أخذ القاضي رزق مدة، ثم مات قبل تمام المدة يرد فيما بقي بحساب ذلك. (البنية) **وعطاء المقاتلة** إذا أحرروا أرقهم مدة، ثم ماتوا قبل تمام المدة، يسترد منهم فيما بقي من المدة. **نفقة الشهر** وإن كان أكثر من شهر، ترك منها مقدار نفقة شهر استحساناً، ويسترد من تركتها ما راد على ذلك. [البنية ٣٦٨/٧] **لأنه يسير** أي لأن الشهر أو ما دونه. (الساية) **في حكم الحال** يعني إذا أحدث النفقة الواجبة في الحال، لا يسترد بالموت، فكذلك لا تسترد ما إذا عجلها نفقة الشهر. [العناية ٢٠٥/٤] **حرة:** إنما قيد بالحرّة؛ لأن المرأة إذا كانت أمة، لا تستحق النفقة قبل التوثيق على ما يحيى. (البنية)

يباع فيها، ومعناه: إذا تزوج بإذن المولى؛ لأنه دين وجب في ذمته؛ لوجود سببه، وقد ظهر وجوبه في حق المولى، فيتعلق برقبته، كدَيْن التجارة في العبد التاجر، وله أن يَفْتَدِي؛ لأن حقها في النفقة لا في عين الرقبة، ولو مات العبد سَقَطَتْ، وكذا إذا قُتِلَ، في الصحيح؛ لأنه صلة. وإن رُوحَ أَحْرُفٍ، هَوَّأَهَا مَوْلَاهَا مَعَهُ مَسْرُوعًا. فعليه النفقة؛ لأنه تحقق الاحتباس، وإن لم يَبْنُهَا. فلا نفقة لها؛ لعدم الاحتباس، والتبوءة أن يَخْلِي بينها وبينه في منزله، ولا يستخدمها، ولو استخدمها بعد التبوءة، سقطت النفقة؛ لأنه فات الاحتباس، والتبوءة غير لازمة على ما مر في النكاح، ولو خدمته الجارية أحياناً من غير أن يستخدمها، لا تسقط النفقة؛ لأنه لم يستخدمها؛ ليكون استرداداً، والمُدْبِرَةُ وأُمُّ الْوَلَدِ في هذا كالأمة.

يباع فيها قال شمس الأئمة السرخسي: فإن بيع، ثم اجتمع عليه النفقة مرة أخرى، بيع ثانياً، وليس في شيء من ديون العبد ما يباع فيه مرة بعد أخرى إلا النفقة؛ وهذا لأن النفقة يتحدد وجودها بمضي الرمان، فذاك في حكم دين حادث، ولا كذلك سائر الديون. [العناية ٢٠٥/٤] **ومعناه** الح وإما فسر هذا التفسير؛ لأنه إذا تزوج بعير إبد مولاها، لا يصح العقد. (الساية) **العبد التاجر** المادون تتعلق الديون برقبته. (الساية) **سقطت** ولا يؤاخذ المولى بشيء لفوات محل الاستيفاء. (العناية)

في الصحيح. احتراز عن قول الكرخي: إنها تكون في قيمته، قال الشيخ أبو الحسن القدوري: الصحيح أن تسقط؛ لأنها صلة، والصلوات تطل بالموت قبل القبض. [العناية ٢٠٥/٤] **والتبوءة** الح جواب سؤال، تقريره: لما بوأها مرة يجب عليه أن يمضي على ذلك، ولا يقصها بالاستخدام. وتقرير الجواب: التبوءة غير لازمة على ما مر في النكاح أي في باب نكاح الرقيق حيث قال: إذا بوأها، ثم بدا له أن يستخدمها، كان له ذلك؛ لأن حق المولى لم يزل بالتبوءة، كما يزل بالنكاح. [العناية ٢٠٦/٤]

كالأمة يعني كما أن الأمة لا نفقة لها قبل التبوءة، فكذلك المدبرة، وأم الولد لا نفقة لها قبل التبوءة، بخلاف المكاتبه حيث تحب لها نفقة إذا لم تحبس نفسها منه ظامة. ولا تشترط التبوءة؛ لأن السيد ليس له أن يستخدمها، ولا يملك منعها من الزوج؛ لأنها صارت أحص بنفسها، ومافعها بالكتابة. [الساية ٣٧٠/٧-٣٧١]

فصل

وعلى الزوج أن يسكنها في دار مفردة بس فيها أحد من أهله، إلا أن تختار ذلك؛ لأن السكنى من كفايتها، فيجب لها كالنفقة، وقد أوجب الله تعالى مقروناً بالنفقة، وإذا وجب حقاً لها ليس له أن يشترك غيرها فيه؛ لأنها تتضرر به، فإنها لا تأمن على متاعها، ^{حين الاشتراك} ^{للسكنى} ويمنعها ذلك عن المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع إلا أن تختار؛ لأنها رضية بانتقاض حقها. ^{وإن كان له ولد من غيرها: فليس يسكنها معها؛ لما بينا، ولو أسكنها في بيت من الدار مفرد، وله غلق كفاها؛ لأن المقصود قد حصل. وله أن يمنع والدتها وولدها من غيره، وأنها من دخول عنها؛ لأن المنزل ملكه، فله حق المنع من دخول ملكه. ولا تمنعهم من نصر إليها، وكلامها في وقت احتاروا؛ لما فيه من قطيعة الرحم، وليس له في ذلك ضرر، وقيل: لا يمنع من الدخول والكلام، وإنما يمنعهم من ^{وهي حرام} القرار؛ لأن الفتنة في اللَّبَّاثِ، وتطويل الكلام، وقيل: لا يمنعها من الخروج إلى الوالدين،}

فصل لما فرع من بيان النفقة، شرع في بيان السكنى. (الساية) **تختار ذلك**: أي إسكان غيرها معها. (البيان) وقد أوحى الله تعالى **الح** أراد به ما شئت في قراءة ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿سَكْنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنَ مِنْكُمْ إِنْ عَارَفْتُمْ مَا تُغْنِي عَنْهُنَّ﴾ أي من طاعتكم يعني ما تطيقونه. (البيان) **وتسعى ذلك**: أي إسكان الغير معها. (البيان) **الاستساع** بالجماع ودواعيه. (الساية) **لما يسا** أشار به إلى قوله: لأنها تتضرر. (البيان) **غيره**. أي من غير هذا الزوج. (البيان) **وكلامها** أي لا يمنعهم أيضاً كلامهم معها. (الساية) **لما فيه**: أي في المنع من النظر والكلام. (الساية) **وليس له الح** أي ليس للزوج في نظرهم إليها، وكلامهم معها ضرر. (الساية) **في اللَّبَّاثِ** أي في اللث، وهو المكث. (الساية) **وتطويل الكلام**. لأن تطويل الكلام يؤدي إلى القال والقليل، فينتج الشر والفساد. (البيان)

ولا يمنعهما من الدخول عليها في كل جمعة، وفي غيرهما من المحارم التقدير بسنة، وهو **الصحيح**. وإذا غاب الزوج، وله مال في ماله، فعليه النفقة، وبالزوجة: فرض القاصي في ذلك مال بنفسه، وروحه لعائت وولده لصغار، وولده، وكذا إذا غاب عنه القاصي ذلك، ولم يعرفه؛ لأنه لما أقر بالزوجة والودعية، فقد أقر أن حق الأخذ لها؛ لأن لها أن تأخذ من مال الزوج حقها من غير رضاه، وإقرار صاحب اليد مقبول في حق نفسه لاسيما ههنا، فإنه لو أنكر أحد الأمرين، لا يُقبل بينة المرأة فيه؛ لأن المودع ليس بخصم في إثبات الزوجة عليه، ولا المرأة خصم في إثبات حقوق الغائب، فإذا ثبت في حقه تعدى إلى الغائب، وكذا إذا كان المال في يده مضاربة. وكذا الجواب في الدين. وهذا كله إذا كان المال من جنس حقها دراهم، أو دنانير، أو طعاماً، أو كسوة من جنس حقها. في كسوة

وهو **الصحيح** احتراز عن قول محمد بن مقاتل الرري، فإنه يقول: لا يمنع المحارم من الريرة في كل شهر. [العناية ٤ ٢٠٨] وبالزوجة: وصلت الروحة النفقة. وكذا أي وكذا يفرض القاصي نفقة هؤلاء المذكورين. (البنية) ذلك: أي ما ذكر من الزوجة والمال للغائب. (البنية) حق الأخذ لها: لحديث عبد امرأة أبي سفيان (الساية) لاسيما ههنا فإن إقراره ههنا أشد قبولاً من إقرار صاحب اليد في غير هذا الموضع؛ لتعين طريق إثبات الحق في إقراره بعدم إثباته بالنسبة، فإنه لو أنكر أحد الأمرين من الزوجية، أو الودعية لا تقبل بينة المرأة فيه أي في أحد الأمرين؛ لأن إقامتها إن كانت لإثبات الزوجية، فالمودع ليس بخصم فيه، وإن كانت لإثبات الودعية، فالمرأة ليست بخصم في إثباته حقوق الغائب، وإذا ثبت عليه الحق بإقراره على نفسه، تعدى إلى الغائب؛ لكونه ما أقر به ملكه. [العناية ٤ ٢٠٩ ٢١٠] وكذا أي وكذا يفرض القاصي النفقة للمذكورين. (الساية) إذا كان المال لأنه أمانة من وجه. (العناية) وكذا الجواب في الدين. يعني إذا حضرت المرأة عريم زوجها الغائب عند القاصي، فاعترف بالدين والزوجية، فرض القاصي النفقة، وإن جحد أحدهما، فلا. (البنية) وهذا أي ما ذكرنا من حوار فرض القاصي النفقة. (العناية)

أما إذا كان من خلاف جنسه: لا تُفرضُ النفقةُ فيه؛ لأنه يحتاج إلى البيع، ولا يباع مالُ الغائب بالاتفاق، أما عند أبي حنيفة رحمته الله: فلائنه لا يباع على الحاضر، وكذا على الغائب، وأما عندهما: فلائنه إن كان يُقضى على الحاضر؛ لأنه يُعرف امتناعه، لا يقضى على الغائب؛ لأنه لا يعرف امتناعه. قال: وأحد منها كعب بن الأشعث القاضي من المرأة نظراً للغائب؛ لأنها ربما استوفت النفقة، أو طلقها الزوج، وانقضت عدتها، ففرق بين هذا وبين الميراث إذا قسّم بين ورثة حضور بالبينة، ولم يقولوا: لا نعلم له وارثاً آخر، حيث لا يؤخذ منهم الكفيل عند أبي حنيفة رحمته الله: لأن هناك المكفول له مجهول، وههنا معلوم، وهو الزوج، ويُحلّقها بالله ما أعطّاها النفقة؛ نظراً للغائب. قال: ولا يقضى نفقة في مال غائب إلا لهؤلاء، ووجه الفرق: هو أن نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاء القاضي، ولهذا كان لهم أن يأخذوا قبل القضاء، فكان قضاء القاضي إعانة لهم، أما غيرهم من المحارم،

من خلاف جنسه أي من خلاف جنس حقها كإنداد والعدد والعروض. [الساية ٧/٣٧٦]
 لا يباع [المال] على الحاضر لأن البيع عليه إنما يكون بطريق الحجر، والحجر على الحر العاقل البالغ عنده غير صحيح، فكذا على الغائب، بل بالطريق الأول. [العاية ٤/٢١٠] على الحاضر أي يبيع ما الحاضر حراً. لأنه يعرف أي المشروط في حوّل البيع. امسأه أي من أداء الحق الذي عليه.
 النفقة أي فلا تستحق شيئاً. (الساية) بين هذا أي بين أحد الكفيل ها. (الساية) وخلصها أي ويخفف القاضي المرأة. (الساية) إلا هؤلاء يعني راحة الغائب، وولده الصغار، ووالديه، وأما غيرهم من المحارم كالإخوة والأخوات والأعمام والعمات، فلا يقضى بفقتهن فيه. [العاية ٤/٢١١]
 ووجه الفرق: يعني بين قضاء القاضي هؤلاء المذكورين بالنفقة في مال الغائب، وبين عدم حوّل قضائه لغيره كالأخ والعم وسائر ذوي الأقارب. [البناءة ٧/٣٧٨]

فنفتقتهم إنما تجب بالقضاء؛ لأنه مجتهد فيه، والقضاء على الغائب لا يجوز، ولو لم يعلم القاضي بذلك، ولم يكن مُقرّاً به، فأقامت البينة على الزوجية، أو لم يخلف مالا، فأقامت البينة؛ ليفرض القاضي نفقتها على الغائب، ويأمرها بالاستدانة: لا يقضي القاضي بذلك؛ لأن في ذلك قضاءً على الغائب. وقال زفر: لا يقضى فيه؛ لأن فيه نظراً لها ولا ضرراً فيه على الغائب، فإنه لو حضر، وصدقها، فقد أخذت حقها، وإن جحد يُحلف، فإن نكل، فقد صدق، وإن أقامت بينة فقد ثبت حقها، وإن عجزت يضمن الكفيل، أو المرأة؛ وعمل القضاة اليوم على هذا: أنه يُقضى بالنفقة على الغائب؛ لحاجة الناس، وهو مجتهد فيه، وفي هذه المسألة أقاويل مرجوع عنها، فلم نذكرها.

لأنه مجتهد قد قيل: لأن الشافعي لا يوجب النفقة بغير الوالدين والمولودين. (العناية)
ولو لم يعلم الخ متصل بقوله: وكذا إذا علم القاضي بذلك. (العناية) مقرر به متصل بقوله: يعترف به وبالزوجية. (العناية) فأقامت إذا كان ثمة ودیعة، وكس يكر الزوجية. (العناية) نقضى فيه يعني يسمع البينة ويعطيها النفقة من مال الزوج، وإن لم يكن له مال يأمرها بالاستدانة. [الساية ٧ ٣٧٩]
نقضى أي على قول زفر (الساية) وهو مجتهد فيه أي بين عمامتا، إما لأن فيه خلاف زفر، أو لأن فيه خلاف أبي يوسف - على ما ذكر خصاص مطبقاً، أو على قوله الأول على ما ذكره في مختصر الكافي، ثم على قول من يحرص لا تحتاج المرأة إلى إقامة البينة على أن الروحة لم يخلف مالا للنفقة. [الساية ٧ ٣٨٠]
أقاويل الخ منها: أن القاضي إذا لم يكن عاماً بالسكاح، فأقامت البينة على السكاح، تفعل في قول أبي حنيفة وحده الأول ومنها: أنه لو أقامت البينة على المودع، أو المديون الحاحد لسكاح، والنفقة تفعل في قول أبي حنيفة أولاً، ثم رجع، قال: لا يقبل، ومنها: أن البينة على قول أبي يوسف أولاً تفعل، ولكن لا تقضى بالسكاح، كذا في التتمة والفتاوى الصغرى. [الساية ٧ ٣٧٩ - ٣٨٠]

فصل

وإد طلق الرجل امرأته: فهذا النفقة والسكنى في عدها، رجعا نكاحاً، وإنها، وقال الشافعي **ج**: لا نفقة للمبتوتة إلا إذا كانت حاملاً، أما الرجعي: فلأن النكاح بعده قائم لاسيما عندنا، فإنه يحل له الوطء، وأما البائن: فوجه قوله: ما روي عن فاطمة بنت قيس قالت: "طلقتني زوجي ثلاثاً، فلم يفرض لي رسول الله **ص** سكنى، ولا نفقة"، ولأنه لا ملك له، وهي مُرْتَبَةٌ على الملك، ولهذا لا تجب للمتوفي عنها زوجها؛ لانعدامه، بخلاف ما إذا كانت حاملاً؛ لأننا عرفناه بالنص، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ الآية. ولنا: أن النفقة جزاء احتباس على ما ذكرنا، **الزوجهات المطلقات** والاحتباس قائم في حق حكم مقصود بالنكاح،

فصل لما فرغ من بيان النفقة والسكنى حال قيام النكاح بينهما، شرع في بيان ذلك بعد المرافقة. (البابية) **للمبتوتة** وهي التي طلقها الزوج ثلاثاً، أو طلقها بعوض، وإن كانت واحدة. (العناية) **وحد** أي لأجل لعدم الملك. (البابية) **عرفناه** أي عرفنا وجوب النفقة للحامل. (البابية)

* أخرجه الجماعة إلا البخاري عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس. [نصب الراية ٢٧٢/٣] أخرجه مسلم عن فاطمة بنت قيس: أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو عائب، فأرسل إليها وكيده بشعير، فسخطته فقال: والله ما لك عليا من شيء، فجاءت رسول الله **ص** فذكرت ذلك له، فقال: **ص** **فقد** فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم؛ فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك، فإذا حللت فأديبي، قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباهم خطباني، فقال رسول الله **ص** أما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد، فكرهته، ثم قال: انكحي أسامة، فكحته، فجعل الله فيه حيراً واغتبطت. [رقم: ١٤٨٠، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها]

أما حديث عمر فأخرجه مسلم عن أبي إسحاق قال: حدث الشعبي حديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله
 قال: لا سكيها ولا بقة، فأحد الأسود كفاً من حصي، فحصبه به، فقال: ويحث تحدث مثل هذا، قال
 عمر: رأيتك تشبه رسول الله صلى الله عليه وآله في حديثك، فقال: يا رسول الله، قال
 الله تعالى: **وَأُخْرِجْهُمْ مِنْ أَرْضِهِمْ** الآية. [رقم: ١٤٨٠، باب المطلقة ثلاثاً لا بقة لها] [نصب الراية ٢٧٣/٣]

وتقبل اس الروح: **فلا نفقة لها؛** لأنها صارت حابسةً نفسها بغير حق، فصارت كما إذا كانت ناشزةً، بخلاف المهر بعد الدخول؛ لأنه وجد التسليم في حق المهر بالوطء، ^{حيث لا يسقط} وبخلاف ما إذا جاءت الفرقة ^{من قبلها بغير معصية، كخيار العتق، وخيار البلوغ، وفيها النفقة} والتفريق لعدم الكفاءة؛ لأنها حبست نفسها بحق، وذلك لا يسقط النفقة، كما إذا حبست نفسها لاستيفاء المهر. **وإن طلقها ثلاثاً، ثم ارتدت والعياد بالله-:** سقطت ^{منها نفقة} نفسها، **وإن مكنت اس روحها من نفسها:** فيها النفقة، معناه: مكنت بعد الطلاق؛ لأن الفرقة تثبت بالطلاقات الثلاث، ولا عمل فيها للردة والتمكين، إلا أن المرتدة تحبس حتى تتوب، ولا نفقة للمحبوسة، والممكنة لا تحبس، ^{منها نفقة} فلهذا يقع الفرق.

فصل

ونفقة الأولاد الصغار على الأب، لا يتشاركه فيها أحد، كما لا يتشاركه في نفقة **ازوجه؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾**، والمولود له هو الأب.

فلا نفقة لها إنما لم يتعرض نسكي؛ لأنها واجبة بأي فرقة كانت؛ لأن القرار في البيت مستحق عيها، فلا يسقط بمعصيتها، فأما النفقة فواجبة لها، تسقط بمعصية من قنھا. [العناية ٢١٥/٤] **ناشرة:** حارجة عن بيت الزوج. **كحمار العتق** نحو أم الولد أعتقت، ونحو المدبرة أعتقت، وهما عند الروح قد بوا المولى هما بيتاً، فاحتارتا الفرقة، فلهما نفقة، وحمار البهوع نحو الصغيرة أدركت، واحتارت نفسها، فلهما النفقة. [الباية ٣٨٥/٧]

فصل لما فرغ من بيان نفقة الزوجات، شرع في بيان نفقة الأولاد. (العناية) **لقوله تعالى الخ:** قيل في وجه الاستدلال: إن رزق الواندا ما وجب على الأب بسب الولد، وجب عليه رزق الولد بصريق الأولى، وبيان ذلك: أن وجوب نفقتهم عليه كان بسب الولد؛ لأن احكم ترتب على مشتق، وترتبه على المشتق دليل على عليه اشتق منه لذلك، كما في السارق والراعي. ويحور أن يقال: استدلال ولاية على نفي مشاركة أحد في نفقة الزوجة بتقدم الظرف، وقاس عليه نفي المشاركة في نفقة الولد؛ لأن كلا منهما لا يقبل الاشتراك، فكذا النفقة الثابتة بهما. [العناية ٢١٨/٤]

من أن الصغير يصعب فليس على أمه أن ترضعه. لما بينا أن الكفاية على الأب، وأجرة الرضاع كالنفقة، ولأنها عساها لا تقدر عليه لعذر بها، فلا معنى للجبر عليه، وقيل في تأويل قوله تعالى: ﴿لَا تَضَارَّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا﴾ ^{الأم} بالزامها الإرضاع مع كراهتها، وهذا الذي ذكرنا بيان الحكم، وذلك إذا كان يوجد من ترضعه، أما إذا كان لا توجد من ترضعه، تجبر الأم على الإرضاع؛ صيانة للصبي عن الضياع. قال: ^{شذوذي} وسنأجر لأن من ^{أم الصغير} ترضعه عندها، أما استئجار الأب؛ فلأن الأجر عليه، وقوله: "عندهما"، معناه: إذا أرادت ^{الأم} ذلك؛ لأن الحجر لها. ^{أم الصغير} من مسأجرتها وهي روحه. ^{القديري} ومعتدة: ترضع ماله: ^{الأم} من حجره؛ لأن الإرضاع مستحق عليها ديانة، قال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ إلا أنها عذرت؛ لاحتمال عجزها، فإذا أقدمت عليه بالأجر، ظهرت قدرتها، فكان الفعل واجباً عليها، فلا يجوز أخذ الأجر عليه، وهذا في المعتدة عن طلاق رجعي رواية واحدة؛ لأن النكاح قائم، وكذا في المبتوتة في رواية، وفي رواية أخرى: جاز استئجارها؛ لأن النكاح قد زال، وجه الأولى: أنه باقٍ في حق بعض الأحكام. ولو ^{القديري} مسأجرتها وهي مكروهته.

أمه أي لا يجب عليها قضاء. لما ^{بأ} يعني قوله: لا يشاركه فيها أحد. (الساية) كالنفقة. فكما أنه يجب عليه نفقته، إذا فطم، يجب عليه أن يستأجر من ترضعه إذا وجدت. (العناية) ودلت يعني عدم وجوب الإرضاع على الأم. (البنية) عن الصاع. يفتح الصاد مصدر من صاع يضيع، وأما الصياح بالكسر، فهو جمع صبيعة. (الساية) لأن الحجر لها أي لأن الترية لها تحق الحضانة. (الساية) برصع الح والأصح أنه خبر بمعنى الأمر على وجه الدب، أو على وجه الوجوب، إذا لم يقبل إلا ندي أمه. [البنية ٣٩٠/٧] وهذا أي هذا المذكور من عدم جوار الإحارة. (الساية) وحده الأولى وهو عدم الحواز. (الساية) بعض الأحكام وهي العدة، ووجوب النفقة والسكنى، عدم دفع ركاته إليها، وشهادته لها، فلا يجوز استئجارها، كما في حال قيام المكاح. [البنية ٣٩٠/٧]

أو معذرتة؛ لإرضاع ^{الأم} اس له من غيرها: حار: لأنه غير مستحق عليها، وإن انقضت
عذتها، فاستأجرها يعني: لإرضاع ولدها حار: لأن النكاح قد زال بالكلية، وصارت
كالأجنبية. فإن قال الأب: لا أستأجرها، وجاء غيرها، ^{الأب} فرصت الأم ^{الأم} ثمل أحر الأجنبي،
أو رصبت ^{الأم} غير أحر: كانت هي أحر: لأنها أشفق، فكان نظراً للصبي في الدفع إليها.
وب التمس زيادة: لم يجبر الزوج عليها: دفعاً للضرر عنه، وإليه الإشارة بقوله تعالى:
﴿لَا تَضَارَّ وَالِدَةَ وَلَا مَوْلُودَهُ بِوَلَدِهِ﴾ أي: بالزمام لها أكثر من أجرة الأجنبية. ونفقة
الصغير ^{الأب} واجبة على أبيه، وإن خالفه في دينه، كما تجب نفقة ^{الأب} الروحنة على الروح، وإن
خالفته في دينه. أما الولد؛ فلا طلاق ما تلونا: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾ الآية، ولأنه
جزؤه، فيكون في معنى نفسه، وأما الزوجة؛ فلأن السبب هو العقد الصحيح، فإنه بإزاء
الاحتباس ^{الأب} الثابت به، وقد صح العقد بين المسلم والكافرة، وترتب عليه الاحتباس،
فوجبت النفقة. وفي جميع ما ذكرنا، إنما تجب النفقة على الأب إذا لم يكن للصغير مال،
لتحقيق سبب

الأنه أي لأن إرضاع ابن له من غيرها. **التمست زيادة** على أجرة الأحمية. (الساية)

لم يحرم الزوج عليها الخ بل يدفع الصغير إلى الظئر، ترضعه عند الأم؛ لأن الحصة لها. (السياة)
ران حالته [الأب] **في دية** هذا إذا أسلم الصغير العاقل، وأبوه كافر، أو ارتد- العياد بالله تعالى- وأبوه مسلم؛ لأن ارتداده وإسلامه صحيح عندنا. [السياة ٣٩١/٧] **خالفته في دية**. أي بأن كانت كتابية.
معنى نفسه وكفره لا يؤثر في نفقة نفسه، فكذلك نفقة جزئه. (العيادة) **فالأل السب**: أي سب
وجوب النفقة. (الباية). **فإنه** فإن سب وجوب النفقة. (الباية) **ما ذكرنا** أي من نفقة الولد مع موافقة
الدين ومخالفته. (العيادة) **إذا لم يكن للصغير مال** وتشير ما يشير إلى عمومته بوقوعه في سياق النفي.
سواء كان من جنس النفقة، أو من غير جنسها، أو دوراً، أو عقاراً، أو ثياباً. قال في "الدخيرة": إذا كان
لصغير عقار، أو ثياب، واحتيج إلى ذلك لنفقة، كان للأب أن يبيع ذلك كله، ويفق عليه؛ لأن الأصل
في نفقة الإنسان أن يكون في مال نفسه صغيراً كان أو كبيراً. [العناية ٢٢٠/٤]

لأننا نهينا عن البرِّ في حقِّ من يقاتلنا في الدين. **ولا تجب على المصراي نفقة أخيه المسلم، وكذا لا تجب على المسلم نفقة أخيه المصراي؛ لأن النفقة متعلقة بالإرث بالنص، بخلاف العتق عند الملك؛ لأنه متعلق بالقرابة والمحرمية بالحديث، ولأن القرابة موجبة للصلة، ومع الاتفاق في الدين أكد، ودوام ملك اليمين أعلى في القطيعة من حرمان النفقة، فاعتبرنا في الأعلى أصل العلة، وفي الأدنى العلة المؤكدة، فلهذا افترقا. ولا يشارك الولد في نفقة أبيه أحد؛ لأن لهما تأويلاً في مال الولد بالنص، ولا تأويل لهما في مال غيره،**

لأننا هيأنا إلخ. قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَمْسَكَوا بِأَمْوَالِهِمْ فَإِنْ أُسْئِرُوا فَاسْقُوا عَنْهُمْ وَقُلْ لَا يَنْفِقُونَ عَنْهَا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ فَلْيَنْفِقُوا عَنْهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ عَلَىٰ أُسْرِئِهِمْ وَلَا يَرْجِعُ الْبَالُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء ٢٢١/٤] **ولا تجب إلخ** من فروع قوله: ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين متصفاً للفرق بين عدم وجوب النفقة، ووقوع العتق عند التملك. [العناية ٢٢٢/٤] **لأن النفقة متعلقة** يعني في غير قرابة الولاد. (العناية) **بالنص.** وهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ غَيْرِ الْمَالِ إِثْرٌ﴾ ولا إرث بين المسلم والذمي، فلا تجب نفقة أحدهما على الآخر. (البنية) **بخلاف العتق إلخ** أي بخلاف ما إذا ملك أحدهما الآخر حيث يعتق عليه؛ لأن العتق مرتب على ملك القريب المحرم، وقد وجد، فيعتق. قال: "من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه". [البنية ٣٩٦/٧] **أكد:** أي من إيجاب الصلة مع الاختلاف في الدين. (البنية) **أعلى في القطيعة إلخ.** حاصل معناه: أن قطع ذات الرحم في بقاء ملك اليمين أعنى وأكثر من قطع الرحم الحاصل من حرمان النفقة. [البنية ٣٩٦/٧] **فاعتبرنا في الأعلى.** وهو ملك اليمين أصل العلة، وهو نفس ملك القريب؛ لقوة معنى قطع الرحم، حتى يعتق القريب المملوك، سواء وجد الاتحاد في الملة، أو لم يوجد، وفي الأدنى أي اعتبرنا في الأدنى، وهو النفقة العلة المؤكدة، وهي القرابة مع الاتحاد في الملة، فلهذا أي فلاجل كون حرمان النفقة أضعف من قطع الرحم افترقا أي العتق ووجوب النفقة. [البنية ٣٩٧، ٧] **أحد:** من الإخوة والأخوات والأعمام وغيرهم في ظاهر الرواية. (العناية) **بالنص:** وهو قوله: "أنت ومالك لأبيك"، فكانا غنيين بماله، والعبي لا تجب نفقته على غيره. (العناية)

فإن القادر على الكسب غنيّ بكسبه، بخلاف الأبوين؛ لأنه يلحقهما تعبُ الكسب، والولد مأمور بدفع الضرر عنهما، فتجب نفقتهما مع قدرتهما على الكسب. قال: ^{القدوري} **وَحِبْ دَيْتَ عَلَى مَقْدَارِ امِيرَاتٍ. وَبُحْرُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّنْصِصَ عَلَى الْوَارِثِ تَنْبِيهِ عَلَى اسْفَاقِ** اعتبار المقدار، **وَلِأَنَّ الْغَرْمَ بِالْغَنَمِ وَالْجَبْرُ لِإِيْءَاءِ حَقٍّ مُسْتَحَقٍّ.** قال: **وَحِبْ نَفَقَةَ الْأَسْلَعِ.** ^{القدوري} **وَلَا يَسْأَلُ الرَّمْسَ عَلَى نَوْبِهِ أَتِلَا: عَلَى الْأَبِ لِنَسَائِهِ. وَعَنِ الْأُمِّ لَيْسَتْ: لِأَنَّ الْمِيرَاثَ لَهَا عَلَى هَذَا الْمَقْدَارِ.** قال العبد الضعيف: هذا الذي ذكره رواية الخصاف ^{الأبوين} **وَالْحَسَنُ حَمْدُهُ.** وفي ظاهر الرواية كلُّ النفقة على الأب؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾، وصار كالولد الصغير، ووجه الفرق على الرواية الأولى: أنه اجتمعت للأب في الصغير ولاية ومؤنة، حتى وجبت عليه صدقةُ فطره، ^{الأب} ^{الابن الصغير}

لِأَنَّ التَّنْصِصَ الْح يعني أن الله تعالى نص على الوارث بقوله: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ نسيها على اعتبار المقدار؛ لأنه رتب الحكم على المشتق، فيكون المشتق منه هو العنة، فيثبت الحكم بقدر علته، وعلى هذا لو أوصى لورثة فلان، وله بون وبنات، كانت الوصية لهم على قدر اميراث، وعلى هذا إذا كان الرجل رماً معسراً، وله ابن معسر صغير، أو كبير رمن، وللرجل ثلاثة إخوان متفرقون موسرون، نفقة الرجل على أخيه لأب وأم، وعلى أخيه لأم أمداساً، بحسب ميراثهما. فأما نفقة الولد: فعلى الأخ وأم خاصة؛ لأن ميراث الولد له عند عدم الأب خاصة، فإنه عم لأب وأم، ولا يرث معه العم لأب، ولا العم لأم. [العناية ٤/٢٢٥]

وَلِأَنَّ الْعَرْمَ أي العرم الذي هو الإنفاق في مقابلة العم الذي هو الميراث. (النساية) **وَالْحَسَنُ** عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، وبه قال الشافعي ^ح (النساية) **وَعَلَى الْمَوْلُودِ الْح** أصناف الولد إليه نخرف اللام، فدل على اختصاصه بهذه النسبة، والنفقة تنبى على هذه النسبة. (النساية) **وَصَارَ** أي الاس الكبير الرمن.

كَالْوَلَدِ الصَّغِيرِ أي فإن نفقته على الأب. **وَوَجْهُ الْفَرْقِ** يعني بين نفقة الولد الصغير حيث وحت بحملتها على الأب خاصة، وبين نفقة الولد الكبير الرمن حيث وحت ثلثها على الأب، وثلث على الأم، كما في الإرث. [العناية ٤/٢٢٥]

فاختص بنفقته ^{الأب} ولا كذلك الكبير؛ **لانعدام الولاية** فيه، فتشاركه الأم. وفي غير ^{الأب} الوالد يُعتبر قدر الميراث حتى تكون نفقة الصغير على الأم ^{والجد أثلاثاً}، ونفقة الأخ ^{روية واحدة} المُعسر على الأخوات المتفرقات الموسرات **أحساساً** على قدر الميراث، غير أن **المُعسر** أهلية الإرث في الجملة لا إحرازه، فإن المعسر إذا كان له خال وابن عم تكون نفقته على خاله، وميراثه يُحرزه ابن عمه. **ولا حب نفقتهم مع خلاف** ^{الموسر} لبطلان أهلية الإرث، ولابد من اعتباره، **ولا حب على صغير** ^{النفقة} لأنها تحب صلة، وهو ^{المفقير} يستحقها على غيره، فكيف تُستحق عليه، بخلاف نفقة الزوجة، وولده الصغير؛ لأنه التزمها بالإقدام على العقد؛ إذ المصالح لا تنتظم دونها، **ولا يعمل في مثلها الإعسار** ^{نفقة}.

فاختص بنفقته فإنه كان الصغير عسرة نفسه وغيره لا يشاركه في النفقة على نفسه، فكذلك في النفقة على لصغير. وما الكبير فيس للأب عليه ولاية يسوعه، فكان كسائر انخام نفقته معتبرة ميراثه، وميراثه يكون بينهما أثلاثاً، فكذلك نفقته، [العبية ٤ ٢٢٥] **لانعدام الولاية** أي لا ولاية له عليه؛ لسوعه. (السيدة) **أثلاثاً**: على الأم اثلاث، وعلى أحد الشبان (السيدة) **أحساساً** يعني ثلاثة، **أحساساً** من الميراث تكون لأخت لأب وأم، وأخمس لأخت لأب، وأخمس لأخت لأم بالقرص ولرد، فكذلك النفقة على هذ التفصيل. [العبية ٤ ٢٢٥] **غير أن المعسر إلح**: سئاء من قوه؛ وفي غير الوالد تعتبر على قدر ميراث. (السيدة) **أهليه الارث** قبل الأكمل: و مراد بأهية الإرث أن لا يكون محروماً، وقد مكاني. وقيد الإرث بقوه: إن معتبر أهلية الإرث؛ لأنه لو لم يكن أهلاً للإرث بأن كان محضاً بنبيه، لا تحب النفقة. [السيدة ٧ ٤٠١] **كان له** يعني وهو مؤسر (عبية) **خاله**: لأب الخال ذو رحم محرم، دون ابن العم (السيدة) **وميراثه** بأن يكون أهلاً للإرث لا محرز. **نفقتهم**: أي نفقه ذي الرحم المحرم. (السيدة) **نفقة الروح** حيث تحب على زوجها الفقير. (السيدة) **العقد**: أي على عقد السكاح. (السيدة) **إذ المصالح** أي مقاصد يعني من سكاح، وهي لتواء وتناسل والعشرة، وغير ذلك. (السيدة) **ولا يعمل في مثلها إلح** وأم نفقه وبه صغير؛ فلأنه جارية محررة نفقة ابروثة، بدلالة قوه ^{لأنه} **لحدي من مال** أي سعيان من كفيته وودك المعروف. [السيدة ٧ ٤٠١]

ثم اليسار مقدّر بالنصاب فيما روي عن أبي يوسف **٢٢٦**. وعن محمد **٢٢٧** أنه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه، وعياله شهراً، أو بما يفضل على ذلك من كسبه الدائم كل يوم؛ لأن المعتبر في حقوق العباد، إنما هو القدرة دون النصاب، فإنه للتيسير، والفتوى على الأول، لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة. وإذا كان لئلا العائت من **٢٢٨** قضى نفقة **٢٢٩** وقد بينا الوجه فيه، **٢٣٠** إذا كان له متاعه في نفقة: حار عند أبي حنيفة **٢٣١** وهذا استحسان. **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** وفي قوهما: لا يجوز في ذلك كله، وهو القياس؛ لأنه لا ولاية له؛ لانقطاعها بالبلوغ، ولهذا لا يملك حال حضرته، ولا يملك البيع في دين له سوى النفقة، وكذا لا تملك الأم في النفقة. **٢٣٥**

ثم اليسار أي المراد باليسار في هذا الباب. (النباية) **٢٣٦** فصل قبل هذا إذا كانت نفقته من مستلعاته **٢٣٧** [العناية ٢٢٦/٤]. يعني إذا كان له فصل على نفقة شهر له ولعياله، فإنه يجب عليه نفقة ذوي الرحم المحرم. وإذا فلا. (النباية ٤٠٣/٧) أو **٢٣٨** فصل إذا كان معتملاً بمقت من كسب يده. (العناية) على ذلك أي عن نفقته ونفقة عياله. (النباية) والفتوى على الأول. يعني أن اليسار مقدّر بالنصاب. (العناية) نصاب حرمان الصدقة وهو أن يملك ما قصص عن حاجته الأصلية ما يبيع مائتي درهم من أي ما كان، وهو الصحيح. (النباية ٤٠٣/٧) **٢٣٩** ملحق **٢٤٠** وهذا النصاب يساوي اليوم قيمة ٦١٢,٣٥ غرام من فضة. وقد سأل الواحد يريد به ما تقدم من قوله: ولا يقضى نفقة في ما للعائت لا هؤلاء إلى قوله: ولهذا كان لهم أن يأخذوا، فكان قضاء انقاضي إعانة هم. [العناية ٢٢٧/٤] **٢٤١** **٢٤٢** أي متاعه **٢٤٣** (النباية) ولهذا أي ولأجل انقطاع ولاية بعد البلوغ. (النباية) لا يملك الأب بيع ما له. وكذا لا تملك وهذا مخالف لما ذكر في الأقضية، وما ذكره القدوري من جواز البيع للأبوين، فيما أن يكون في المسألة روايتان: في رواية الأقضية والقدوري عنك الأم البيع كالأب؛ لأن معنى الولادة جمعهما، وهما في استحقاق النفقة على السواء، وإنما أن يكون ما في الأقضية والقدوري مؤولاً بأن الأب هو الذي يبيع، لكن منفعتهما، فأصاف البيع إليهما من حيث إن منفعة البيع تعود إليهما، قال الأكمل: وهو الطاهر، قلت: الأول على ما لا يخفى. [النباية ٤٠٤/٧]

فصل

لأهلها نجح الخ لأهلها نجح مقابلة الاحتباس، لا صريق الحاجة، ولهذا نجح مع يسارها. [العناية ٤/ ٢٢٩]

الإلا ان بادن الخ استثناء من قوله: فمضت مدة سقطت، ومعناه: إذا أدل القاضي بالاستدانة عليه، لا تسقط
مقتهم أيضاً، كمقعة الروجات، وإن مضت مدة؛ لأن القاضي له ولاية عامة، فصار إدله بالاستدانة كأمر
العائب بها، ولو أمر العائب بالاستدانة، صار دينا في دمه لا يسقط عصى المدة، فكذا إذا أدل القاضي
بذلك. [العناية ٤/ ٢٢٩]

فصل الخ جمع في هذا الفصل بين نفقة الرقيق وغيره من الحيوانات، وأخره عن الجميع. (السياة)
طعموهم ما ياكلون الخ ثم المستحب أن يطعمه مما يأكل ويسسه مما يسس، وحديث أبي در محمول
 على الاستحباب، وقال ابن شهاب: قوله **فيطعمه** مما يأكل حرج محرر الغائب، فالغالب أن
 أطعمتهم متساوية وكذا كسوتهم. [السياة ٤٠٧، ٧] **فإن امتنع** أي المولى عن الإنفاق على أمته
 وعبيده. (البنية) **وكان لهم** أي للأمة وللعدد. (البنية)

أُخرج السحاري ومسلم عن المعمر بن سويد. [نصف رواية ٢٧٦، ٣] أخرج السحاري في "صحيحه" عن
واصل عن المعمر قال: لقيت أبا در بالريدة، وعليه حلة، وعلى علامه حلة، فسألته عن ذلك، فقال: إني
سأبت رجلاً فغيرته أمة، فقال لي النبي ﷺ يا أباذر أعيرته بأمة^٩ إنك امرؤ فيك جاهلية. **ح. ك.**
ما يعلمهم، فإن كلفتموه فأعيبوه. [رقم: ٣٠، باب المعاصي من أمر الجاهلية]

وعن أبي يوسف - أي قاساه على الرقيق. (العناية) انه يحجر. أي مالك الحيوانات على النفقة عليها. وبه قال الشافعي ومالك وأحمد - لأن فيه إصاعة المال، وتعذيب الحيوان. وهما مهيان. [الساية ٤٠٩/٧] والاصح ما قلنا يعني من عدم الجبر؛ لأن إجمار القاضي المولى على مملوكه نوع قضاء، والقضاء لا بد له من مقصي له، وهو من أهل الاستحقاق، وهذا يوجد في الرقيق؛ لكونه من أهل أن يستحق حقاً على المولى. وعلى غيره في الجملة، ألا ترى أنه بالكتابة يستحق حقوقاً على المولى، وإن كان مملوكاً، فأما غير الرقيق فلا يستحق على المولى حقاً، فلا يصح أن يكون مقضياً له، فاعدم شرط القضاء، فيعدم القضاء. [العناية ٢٣٠/٤]

أخرج البخاري في الإستقراض، ومسلم في القصاص عن ورّاد عن المعيرة بن شعبة. [نصب الراية ٣/٢٧٦]

أخرج البخارى في "صحيحه" عن الشعبي قال: حدثني كاتب المغيرة بن شعبة قال: كتب معاوية إلى المعيرة
بن شعبة أن اكتب إلي بشيء سمعته من النبي ﷺ فكذب إليه: "سمعت النبي ﷺ يقول: ..."

[رقم: ١٤٧٧، باب قول الله عز وجل ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾]

لأنه ليس بأهل لقول ملزم، ولا بد أن يكون العبد في ملكه، حتى لو أعتق عبد غيره لا ينفذ عتقه؛ لقوله **عنه**: "لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم". **وإذا قال عبده أو ماله: أنت حر، أو مملوك، أو عس، أو مفرج، أو قد حررت، أو قد أعتقت: فقد عتق، متى لم يملكه، ولم يورثه؛ لأن هذه الألفاظ صريحة فيه؛ لأنها مستعملة فيه شرعاً وعرفاً، فأغنى ذلك عن النية، والوضع - وإن كان في الإخبار - فقد جعل إنشاء في التصرفات الشرعية؛ للحاجة، كما في الطلاق والبيع وغيرهما. **وهو قال: عتيت به لإحدر المصنف، أو أنه حر من العمل؛ صدق ذلك، لأنه محتمل، ولا يدين قصداً؛ لأنه خلاف الظاهر. وهو من غير أن يملكه، بل عتق، لأنه نداء، بما هو صريح في العتق، وهو لاستحضار المنادى بالوصف المذكور،****

لأنه ليس بأهل الخ لأن الصبا يوجب الحجر عن الأقوال. (العباية) **لا يبعد** إنما قال: لا يبعد، ولم يقل: لا يصح، ولا يجوز؛ لأن إعتاق ملك الغير صحيح، ويبعد بإحارة المالك عبداً، ولا يبعد بغير إحارته. [الساية ٨/٨] **قد أي في الإعتاق ولا خلاف فيه لأحد.** (الساية) **والوضع** أي وضع هذه الألفاظ. (العباية) **في الإحارة في الأصل؛ لأنه صورة الإخبار.** (العباية) **كما في الطلاق** فإن قوله: أنت طالق إخبار في الأصل، ولكنه جعل إنشاء لحاجة الناس إليه والبيع، أي وكما في البيع فإن قول النائع: بع، وقول المشتري: اشترت إخبار في الأصل، ولكنه جعل إنشاءً وغيرهما مثل الإجارة ونحوها. [الساية ٩/٨] **عتيت به** أي بلفظ من الألفاظ المذكورة. (الساية) **من العمل** أي لا أستعمله في عمل. (الساية) **لأنه يعتمد** أي يحتمل ما قصده باعتباره وضعه الأصلي. (البنية) **ولا يدين** أي ولا يصدق. (البنية) **بالوصف المذكور؛ وهو الحرية.** (البنية)

أخرجه أبو داود والترمذي في الطلاق عن عامر الأحول. [نصب الرابة ٢٧٨/٣] أخرجه الترمذي في "جامعه" عن عامر الأحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ لا تدر لأن آدم فيما لا يملك، لا يملك، ولا يملك، ولا يملك له فيما لا يملك، قال الترمذي حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب. [رقم: ١١٨١، باب ما جاء لا طلاق قبل الكاح]

قال ^{نعدوي} ٣٠: **وكذا كنيات العتق**، وذلك مثل قوله: خرجت من ملكي، ولا سبيل لي عليك، ولا رقاً لي عليك، وقد خليت سبيلك؛ لأنه يحتمل نفي السبيل، والخروج عن الملك، وتخليه السبيل بالبيع، أو الكتابة، كما يحتمل بالعتق، فلا بد من النية، وكذا قوله لأتمته: قد أطلقتك؛ لأنه بمنزلة قوله: قد خليت سبيلك، وهو المروي عن أبي يوسف ٣١: **بخلاف قوله: طلقتك**، على ما نيين من بعد، إن شاء الله تعالى. **ولو قال:** لا سبيل لي عليك، **وإلى العمل:** **لا بعد:** لأن السلطان عبارة عن اليد، وسمي السلطان به؛ لقيام يده، وقد يبقى الملك دون اليد، كما في المكاتب، **بخلاف قوله:** لا سبيل لي عليك؛ لأن نفيه مطلقاً بانتفاء الملك؛ لأن للمولى على المكاتب سبيلاً، فلهذا يحتمل العتق.

وكذا كنيات العتق أي وكذا يقع بها العتق إذا وجدت اسية، وإلا فلا. (الاسية) **وكذا** يعني إن نوى اعتق يقع. (الغاية) **لأنه بمنزلة إلخ** لماسة الإرساء تحية السبيل، بخلاف قوله: طلقتك، فهذا لا يعتق؛ لأنه صار صريحاً في الطلاق عن الكاح. فلا يثبت به العتق على ما يأتي به. [الغاية ٤/ ٢٣٦] **بخلاف قوله** حيث لا يثبت به العتق وإن نوى؛ لأنه صريح في لطلاق، فلا يثبت به العتق. (الاسية) **من بعد** أراد به عند قوله لأتمته أنت طالق. (الاسية) **عبارة عن اليد** فيه تسامح، بل هو عبارة عن صاحب اليد والسبب، كذا قاله الكافي. وقال الأكملي: يقال: تعلق سبباً ويراد به القدرة شائعة من حيث اليد والاستلاء. (الاسية) **عن اليد** فكأنه قال: لا يد لي عليك. ولو قال ذلك، ونوى به العتق لم يعتق؛ لجواز أن تزول اليد، ويبقى الملك. [البنية ٨/ ١٢]

سمى السلطان به أي بلفظ السلطان. (الاسية) **لقيام يده** تصرفه كيف شاء. (الاسية) **كما في المكاتب** فإن المولى لا يد به على المكاتب، ومكة فيه باق. (الاسية) **بخلاف قوله** فإنه يعتق إن نوى. **سبيلاً** يعني من حيث المطالبة بدل الكتابة، حتى إذا انتفى عنه ذلك باسرة يعتق. (الاسية) **فلهذا** أي فلاجل أن نفي السبيل مطلقاً بانتفاء الملك يحتمل قوله: لا سبيل لي عليك.

ولو قال هذا بي. **سب** علي ذلك **سب**. ومعنى المسألة: إذا كان يولد مثله لمثله، وإن كان لا يولد مثله لمثله، **ذَكَرَهُ** بعد هذا، ثم إن لم يكن للعبد نسب معروف، يثبت نسبه منه؛ لأن ولاية الدعوة بالملك ثابتة، والعبد محتاج إلى النسب، فيثبت نسبه منه، وإذا ثبت عتق؛ لأنه يستند النسب إلى وقت العتق، وإن كان له نسب معروف لا يثبت نسبه منه **للتعذر**، ويعتق إعمالاً للفظ في مجازة عند تعذر إعماله بحقيقته، ووجه المجاز نذكره من بعد إن شاء الله تعالى. **سب** هذا مولاي، **سب** هذا مولاي **سب**. أما الأول؛ فلأن اسم المولى وإن كان ينتظم الناصر، وابن العم، والموالة في الدين والأعلى والأسفل في العتاقة، إلا أنه تعين الأسفل، فصار كاسم خاص له، وهذا؛

وإذا قل [هذه المسألة من القدوري] إلخ: من قال لعبد الذي يولد مثله لمثله، وليس له نسب معروف: هذا أبي، وثبت على ذلك ثبت النسب، فيعتق عبه، ومعنى قوله: ثبت على ذلك، م يدع به الكرامة والشفقة، كذا في شرح القدوري: لأبي الفضل حتى لو ادعى ذلك صدق، وقيل الثبات شرط النسب؛ لكون الرجوع عنه صحيحاً دون العتق، وقيل: هو شرط اتفاقي. [العناية ٢٣٨/٤]

محتاج إلى النسب لأنه ليس له نسب معروف. (العناية) **للتعذر** لأنه ثابت النسب من العير. (الساية) **نذكره** يعني عند بيان الدليل لأبي حنيفة في قوله: وإن قال لعلام: لا يولد مثله لمثله هذا أبي عتق عند أبي حنيفة **سب** (الساية) **كان سظم الناصر** أشار بهذا إلى أن لفظ المولى مشترك يعني الناصر، قال الله تعالى: **سب** أي لا ناصر لهم، وأبساء أعمامي قال الله تعالى: **سب** أي أساء أعمامي بعد موتي، كذا قال أهل التفسير. [الساية ١٤/٨]

والموالة في الدس يقال له: مولى الموالة، وصورة الموالة: حر عاقل بالغ مسلم غير عتيق لأحد، ولم يعقل عنه، يقول لآخر: أنت مولاي، ترث عني إذا مات، وتعقل إذا جيت، ويقول الآخر: قيت، فيكون القابل مولى له، ويرث منه إذا مات، ويعقل عنه إذا جى. [الساية ١٤/٨] **والأعلى** أي المولى الأعلى، وهو الذي يعتق. (البنابة) **والأسفل**: هو الذي أنعم عليه بالعتق. (البنابة)

لأن المولى لا يستبصر بمملوكه عادة، وللعبد نسبٌ معروف، فانتهى الأول والثاني والثالث نوع مجاز، والكلام للحقيقة، والإضافة إلى العبد تنافي كونه مُعتقاً، فتعين المولى الأسفل، فالتحق بالصريح، وكذا إذا قال لأُمته: هذه مولائي؛ لما بينا. ولو قال: عنيت به المولى في الدين، أو الكذب، يُصدَّق فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يصدق في القضاء؛ لمخالفته الظاهر. وأما الثاني: فلأنه لما تعين الأسفل مراداً التحق بالصريح، وبالنداء باللفظ الصريح، يعتق بأن قال: يا حر! يا عتيق! فكذا النداء بهذا اللفظ. وقال زفر ^ص: لا يعتق في الثاني؛ لأنه يقصد به الإكرام بمنزلة قوله: يا سيدي! يا مالكي!. قلنا: الكلام لحقيقته، وقد أمكن العمل به، بخلاف ما ذكره؛ لأنه ليس فيه ما يختص بالعتق؛ فكان إكراماً محضاً. ولو قال: يا سي! أو يا أحي! لم يعتق؛

فانتهى الأول. وهو حملة على اس العم. (الساية) والثاني أي كونه معنى اس العم. والثالث. أراد به المولى في الدين. (الساية) نوع مجاز لأن المولى مشتق من الولي، وهو القرب، ولا قرب بين المشرقي والمُعربي من حيث الحقيقة، ولا من حيث النسب، ولا من حيث المكان، فتعين القرب من حيث الدين، وهذا جار نمية [العناية ٢٣٩، ٤] فالتحق بالصريح يعني بدلالة الحال في المحل، وهو كونه عبداً. (العناية) لما بينا من الدليل في قوله: هذا مولائي. (الساية) وأما الثاني. يعني به قوله: يا مولائي (العناية) بهذا اللفظ أي بقوله: يا مولائي. (الساية) لا يعتق في الثاني أي بقوله: هذا أمكن العمل بحقيقته؛ لأن معنى قوله: يا مولائي من لي عليه ولاء العتاقة، فتعين الأسفل. [الساية ١٧/٨] خلاف ما ذكره يعني قوله: يا سيدي! يا مالكي! لأنه ليس فيه ما يختص بالعتق معناه: أن معنى قوله: يا مولائي، يا من لي عليه ولاء العتاقة، حيث تعين الأسفل مراداً، فثبت بهذا القول ما يختص بالعتق، وهو الولاء، وهو يقتضي ساقية العتق. خلاف قوله: يا سيدي! يا مالكي! فإن معناه: يا من له السيادة، وملك عبي، ولم يثبت به شيء يختص بالعتق، فيحمل على الجار، وهو الإكرام والتلصص. [العناية ٢٣٩/٤] كراماً محضاً وبه لا يحصل العتق. (النهاية)

لأن النداء لإعلام المادى، إلا أنه إذا كان بوصف يمكن إثباته من جهته، كان لتحقيق ذلك الوصف في المنادى، استحضاراً له بالوصف المخصوص، كما في قوله: يا حراً! على ما بيناه، وإذا كان النداء بوصف لا يمكن إثباته من جهته، كان للإعلام المجرد دون تحقيق الوصف فيه؛ لتعذره، والبنوة لا يمكن إثباتها حالة النداء من جهته؛ لأنه لو انخلق من ماء غيره، لا يكون ابناً له بهذا النداء، فكان لمجرد الإعلام، ويروى عن أبي حنيفة - شاذاً: أنه يعتق فيهما، والاعتماد على الظاهر. ولم يقل: يا ابن. لا يعتق؛ لأن الأمر كما أخبر، فإنه ابن أبيه، وكذا د. ف. لا يعتق؛ لأنه تصغير للابن والبنت من غير إضافة، والأمر كما أخبر. د. ف. لا يعتق؛ لأنه تصغير للابن. على ما في حقه. وقالوا: لا يعتق، وهو قول الشافعي. لهم: أنه كلام محال بحقيقته، فبرء ويلغو كقوله: أعتقتك قبل أن أخلق، أو قبل أن تُخلق. ولأبي حنيفة - أنه كلام محال بحقيقته، لكنه صحيح بمجازه؛ لأنه إخبار عن حرته من حين ملكه؛

ذلك الوصف كالبنوة والأخوة والأبوة. كما في قوله يا حراً فإنه قادر على إثبات صفة الحرية فيه من جهته في الحال (العناية) على ما ساء يعي في قوله: لأنه نداء بما هو صريح، وهو استحضار المادى إلح. (العناية) بوصف كالبنوة والأخوة والأبوة. يعي فيهما أي في قوله: يا بني! يا أخي! والحاصل: أن العتق يقع بالنداء بثلاثة ألفاظ في ظاهر الرواية يا حراً! يا عتيق! يا مولاي!، وفي رواية الحسن ثمانية ألفاظ بالثلاثة المذكورة، وقوله: يا بني! يا أخي! [العناية ٤/ ٢٤٠] والاعتماد على الظاهر أي على ظاهر الرواية، وهو الذي ذكره القدوري، وهو المذكور في "نوادير السمي". [الساية ١٨/ ٨] يا ابن بالصم، وقطع الإضافة على صورة اسدى المفرد. (الساية) وكذا أي لا يعتق. (الساية) إضافة إلى ياء المتكلم. (الساية) والأمر لأن التصغير قد يكون للإكرام واللفظ قاله الكاكي، والأحسن أن يقال: قد يكون لشفقة والترحم. [الساية ١٩/ ٨] أنه أي أن قوله: هذا ابني الأكبر ساء منه.

وهذا لأن البتة في المملوك سبب **لحرية**؛ إما إجماعاً أو صلة للقراءة، وإطلاق السبب وإرادة المسبب مستحاز في اللغة تجوّزاً؛ ولأن الحرية لازمة للبتة في المملوك، والمشابهة في وصف لازم من طرق المجاز على ما ^{عرف}، فيحمل عليه؛ تحزّراً عن الإلغاء، بخلاف ما استشهد به؛ لأنه لا وجه له في المجاز، فتعين الإلغاء. وهذا بخلاف ما إذا قال لغيره: قطع يديك، فأخرجهما صحيحتين، حيث لم يجعل مجازاً عن الإقرار بالمال والتزامه، وإن كان القطع سبباً لوجوب المال؛ لأن القطع خطأ سبب لوجوب مال مخصوص، وهو الأرض، وأنه يخالف مطلق المال في الوصف حتى وجب على العاقلة في سنتين، ^{مال مخصوص}

وهذا أشار به إلى قوله: إخبار عن **لحرية**. (البتة) **سبب** **لحرية**؛ لأنه لا توجد البتة في المملوك إلا وقد وجد الحرية معها. (البتة) أو **صلة للقراءة** يعني أن البتة موجبة للصلة، والعتق صلة، فتكون البتة موجبة للعتق. (البتة) **للسوة في المملوك**. فذكر المملوك، وأريد اللارم. **عرف**. في الأصوب وغيره. (البتة) **فيحمل**. أي قوله: هذا أي. (البتة) **عليه**. أي على المجاز، وهو الحرية تصحيحاً بكلامه. (البتة) **لأنه لا وجه له إلخ**. إذ ليس قوله: أعنتك قبل أن أحق ملروماً ما لقوه: أنت حر من حين ملكك؛ لأن الأول يقتضي عدم ورود الملك عليه، والثاني يقتضي ورود البتة، والشئ لا يكون ملروماً لما يباعه، ولا لزم انفكاك المملوك عن اللارم، وهو محال. [العناية ٤/٢٤١]

وهذا **بخلاف إلخ**: جواب عما يقال: لو كان صحة ذكر المملوك وإرادة اللارم محوزة لمجاز، وإن لم يكن الحكم متصوراً لوجوب عليه الأرض في الصورة المذكورة؛ لأن القطع خطأ سبب لوجوب مال، فيكون قوله: قصعت يديك مجازاً عن قوله: لك علي خمسة آلاف درهم، واللازم باطل، فالمملوك مثله. وتقرير جوابه: أن القطع خطأ ليس سبب المال مطلق، بل ما يخالف مال المصق في الوصف، وهو الأرض حتى وجب على العاقلة في سنتين، وذلك المال الذي هو مسبب عن القطع، لا يمكن إثباته بدون القطع، فما هو مسبب لا يمكن إثباته، وما يمكن إثباته ليس بمسبب. وحاصله: أن هذه الصورة مما تعدر فيه الحقيقة والمجاز، فيلغو، أما الحقيقة: فضهرة، وأما المجاز: فلأن قطع اليد خطأ مملوك للأرض الذي هو مملوك القطع، واللازم: وهو القطع منتف، فالمملوك: وهو الأرض كذلك. [العناية ٤/٢٤١]

ولا يمكن إثباته بدون القطع، وما أمكن إثباته، فالقطع ليس بسبب له، أما الحرية: فلا تختلف ذاتاً وحكماً، فأمكن جعله مجازاً عنه، ولو قال: هذا أبي أو أمي، ومثله لا يولد لمشهماً، فهو على الخلاف؛ لما بينا. ولو قال: لصبي صغير هذا جدي، قيل: هو على الخلاف، وقيل: لا يعتق بالإجماع؛ لأن هذا الكلام لا موجب له في الملك إلا بواسطة، وهو الأب، وهي غير ثابتة في كلامه، فتعذر أن يجعل مجازاً عن الموجب، بخلاف الأبوة والبنوة؛ لأن لهما موجباً في الملك من غير واسطة. ولو قال: هذا أخي، لا يعتق في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة **جسد**: أنه يعتق، ووجه الروايتين ما بيناه، ولو قال لعبد: هذا ابني، فقد قيل: على الخلاف، وقد قيل: هو بالإجماع؛ لأن المشار إليه ليس من جنس المسمى، **عنه**

أما الحرية **الح**: معناه: الحرية التي جعلنا قوة: هذا أبي محاراً عنها، وهي الحرية من حين ميث محاراً عنها لا تختلف ذاتاً، وهو روال الرق، ولا حكماً وهو صلاحيته لنقصاء والشهادة ولولايات كلها. (الساية) فأمكن جعله أي جعل قوله: هذا أبي محاراً عنه أي عن الحرية على تأويل العتق، أو المذكور. [العناية ٢٤٢/٤] **الخلاف** المذكور بين أبي حنيفة وصاحبيه (الساية) ما **س** يعني أوجه من احتسب في قوة: هذا أبي. (العناية) على الخلاف أوجه ما تقدم. (العناية) لا موجب من سوة أو حرية.

وهي غير ثابته **الح** وهذا يشير إلى أن بواسطة لو كانت مذكورة مثل أن بقول. هذا جدي أو أبي عتق، وقد ذكره بعض الشارحين. (العناية) ما **س** أما وجه رواية العتق فما ذكره بقوله: وهذا لأن السوة في الممنوك سبب الحرية **الح**، فكذلك ههنا الأحوه في الملك توجب العتق، وأما وجه رواية عدم العتق: فقوله في مسألة أحد: لأن هذا الكلام لا موجب له في الملك إلا بواسطة، وكذلك ههنا الأحوه لا تكون إلا بواسطة الأب أو الأم؛ لأنها عبارة عن محورة في صلب، أو رحم، وهذه بواسطة غير مذكورة، ولا موجب هذه الكلمة بدون هذه الوسطة. [العناية ٢٤٣/٤-٢٤٤] على الخلاف: بين الإمام وصاحبيه.

ليس من جنس المسمى: لأن الذكور والإناث من بني آدم حسان مختلفان، وإذا لم يكن المشار إليه من جنس المسمى يتعلق الحكم بالمسمى؛ لما تقدم في كتاب الكاح، والمسمى ههنا معدوم، فلا يكون معتبراً حقيقة ولا مجازاً عن الابن؛ لعدم الملازمة بينهما. [العناية ٢٤٤/٤]

فتعلق الحكم بالمسمى، وهو معلوم، فلا يعتبر، وقد حققناه في النكاح. وإن قال لأتمته: أنت ضائق، أو نائس، أو تحمري، وبوى به العتق: لم يعتق. وقال الشافعي: يعتق إذا نوى، وكذا على هذا الخلاف سائر ألفاظ الصريح والكناية على ما قال مشايخهم. له: أنه نوى ما يحتمله لفظه؛ لأن بين الملكين موافقة؛ إذ كل واحد منهما ملك العين، أما ملك اليمين: فظاهر، وكذا ملك النكاح في حكم ملك العين، حتى كان التأييد من شرطه، والتأقيت مبطلاً له، وعمل اللفظين في إسقاط ما هو حقه، وهو الملك، ولهذا يصح التعليق فيه بالشرط. أما الأحكام فثبت بسبب سابق وهو كونه مكلفاً، ولهذا يصلح لفظة العتق والتحرير كنايةً عن الطلاق، فكذا عكسه. ولنا: أنه نوى ما لا يحتمله لفظه؛ لأن الإعتاق لغة: إثبات القوة،

حققناه في النكاح أي حققنا هذا الأصل في كتاب النكاح في باب المهر عند قوله: فإن تروح امرأة على هذا الدن من الحر، فيها مهر مثلها عند أي حيفة. - يرجع له. [الساية ٢٣/٨] **هذا الخلاف**: أي يساوي بين الشافعية والصريح والكناية مثل قوله لأتمته: أنت مطبقة، وصقتك، وتحمري، وتقععي، وأعربي، وحبية، وبرية، وحرام. وما أشبه ذلك. [الساية ٢٣/٨] **على ما قال مشايخهم**. أي مشايخ الشافعية، وإما قال مشايخهم؛ لأن المصنوع عن الشافعي - لفظ الطلاق محسب، وأصحابه قاسوا عليها سائر ألفاظ الصريح والكناية. [الساية ٢٣/٨] **بين الملكين**: وهما ملك اليمين وملك النكاح. (الساية)

والتأقيت أن يجعل له وقت معين. (الساية) **ولهذا** أي ولأجل كون الإعتاق إسقاطاً. (الساية) **يصلح إلخ**: يعني إذا قال لامرأته: أنت حرة، وبوى به إصلاق صح محاراً، فكذا عكسه أي يصلح لفظ الطلاق كناية عن لفظ العتق. (الساية) **فكذا عكسه**: لأن مبنى الجار على المناسبة، وأشيء لا يناسب شيئاً إلا وأشيء الآخر يناسبه. (العناية) **لأن الإعتاق لغة إلخ**: مأخوذ من قوهم: عتق الطير إذا قوي وطار عن وكره، وفي الشرع أيضاً كذلك لأن العبد إلخ. (العناية)

والطلاق: رفع القيد؛ وهذا لأن العبد ألحق بالجمادات، وبالإعتاق يحيا فيقدر، ولا كذلك المنكوحة فإنها قادرة، إلا أن قيدَ النكاح مانع، وبالطلاق يرتفع المانع، فتظهر القوة، ولا خفاء أن الأول أقوى، ولأن ملك اليمين فوق ملك النكاح، فكان إسقاطه أقوى، واللفظ يصح مجازاً عما هو دون حقيقته، لا عما هو فوقه، فلهذا امتنع في المتنازع فيه، وانسأغ في عكسه. **وإذا قل عتق: أنت من الحر، م عتق؛ لأن المثل يستعمل للمشاركة في بعض المعاني عرفاً فوق الشك في الحرية. م هـ قال: ما أنت إلا حر، عتق؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات على وجه التأكيد، كما في كلمة الشهادة.** لا إله إلا الله

رفع القيد أي في العتق، مأخوذ من قوهم: أصقت ابعير عن القيد، بد حسنة، وهو عترة عن رفع مانع عن الإطلاق. لا إثبات قوة الإطلاق، وكسك في الشرع؛ لأن مسكوحة م ترر مالكيته، فبها قدرة إلح. (عبادة) وهذا أشار به إلى إثبات لقوة. (إساية) **فقدار** أي عسى التصرفات الشرعية في الأقوال والأفعال. (لساية) **فتظهر القوة** وليس بين إثبات لقوة شرعية في محل م يكن. وبين رفع مانع؛ فتعمل القوة الثابتة في محلها مناسبة. [عبادة ٤ ٢٤٥] **أقوى** [من الثاني] والأدنى لا يصح أن يكون مستعاراً للأعنى. (عبادة)

ولأن ملك المسمى إلح، الفرق بين اسكتين المذكورتين في الكتاب أن في الأول مع مناسبة، وإظهار السد بأن الإعتاق إثبات، والطلاق رفع، فأى تسان. وفي الثاني: تسنيم أن كلا منهما إسقاط، لكن الإعتاق أقوى، وهو بآي الاستعارة. (عبادة) **فوق ملك النكاح** لأن ملك اليمين قد يستتر من المتعة بد صادم الجوري الحاية عما يجمع عن الاستمتاع هن، وأما ملك النكاح: فلا يستتر من اليمين أصلاً (عبادة) **فلهذا** أي إذا صهر بعد انعم بأن يرلة من ملك اليمين أقوى، طهر لك جوز ستعارة ألقا العتاق لطلاق، دون عكسه. [عبادة ٤ ٢٤٥] **امتنع في المسارغ إلح** أي امتنع بجر في قوة: أنت صلق لأمتة، وبوى به اعتق، و ساع في عكسه أي حر في قوة: أنت حره مسكوحته، وبوى به الطلاق. [إساية ٨ ٢٥]

للمشاركة: يقال: زيد مثل عمرو، إذا كانا مائدين في اجود. **عرفا:** أي في العرف العام.

فوقع السك إلح هذا إذا م بوى، وأما إذا بوى الحرية، فقد رر الشك، فبعق، كذا في 'المسعود'.

وَمِنْ قَالَ: رَأْسُ رَأْسٍ حَرٌّ لَا يَعْتَقُ؛ لِأَنَّهُ تَشْبِيهُ بِحَذْفِ حَرْفِهِ، وَمِنْ قَالَ: رَأْسُ رَأْسٍ حَرٌّ، عَمٌّ؛ لِأَنَّهُ إِثْبَاتُ الْحَرِيَّةِ فِيهِ؛ إِذَا الرُّأْسُ يَعْبُرُ بِهِ عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ.

فصل

وَمِنْ مَثَلِ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ عَمٌّ، وَهَذَا اللَّفْظُ مَرْوِيٌّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ ﷺ: "مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ فَهُوَ حَرٌّ"، ^{بعض الحديث} وَاللَّفْظُ بَعْمُومِهِ يَنْتَظِمُ كُلُّ قَرَابَةٍ مُؤَيَّدَةٍ بِالْحَرْمِيَّةِ، وَلِلْأَدَا، أَوْ غَيْرِهِ، وَالشَّافِعِيُّ ﷲ يَخَالِفُنَا فِي غَيْرِهِ. لَهُ: أَنْ ثَبُوتُ الْعَتَقِ مِنْ غَيْرِ مَرْضَاةِ الْمَالِكِ يَنْفِيهِ الْقِيَاسُ، أَوْ لَا يَقْتَضِيهِ، وَالْأَخُوَّةُ مَا يَضَاهِيهَا نَازِلَةٌ عَنْ قَرَابَةِ الْوَلَادِ، ^{أدنى درجة}

حذف حرفه أي حرف التشبيه، وهو الكاف؛ لأن أصله: رأسك كـرأس حرة، فصار كقوله: مثل الحر. (الساية) **فصل** لما ذكر اعتق الحاصل بالإعتاق الاختياري الذي هو الأصل، ذكر في هذا الفصل عامة مسائل العتق الذي يحصل بغير اختيار كإرث قريبه، وحروح عبد أجنبي إليهما مسيماً، وولد الأمة من مولاهما. (العناية) **دا رحم الح** الرحم في الأصل: وعاء الولد في بطن أمه، ثم سُميت بقراءة، والوصلة من جهة الولد رحمًا، ومنه دو الرحم، والمحرم: هو الذي لا يتجاوز الكاح بينهما لو كان أحدهما ذكرًا والآخر أنثى. [العناية ٢٤٧/٤] **ولادا** هي القرابة بين الولد والوالدين. **والشافعي** **الح** ومذهب الشافعي أنه لا يعتق في غير قراءة الولاد. (الساية) **سند الح** وكل ما ينفيه القياس، لا يلحق به شيء آخر بالقياس وكل ما لا يقتضيه لا يدخل غيره فيه بالاستدلال، أي بدلالة النص إلا إذا كان الملحق في معنى الملحق به من كل وجه، وهما ليس كذلك؛ لأن قراءة الأخوة وما يضاهاها **الح**. [العناية ٢٤٨/٤]

* ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب، وحابر بن عبد الله. [الساية ٥٨٩] رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي 'مُسْنَدِهِ' عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ عَمٌّ. [١٨/٥] ^{٢٢} أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن بن سمرَةَ. [نصب الرأية ٢٧٩/٣] أخرجه أبو داود في "سننه" عن الحسن بن سمرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ عَمٌّ. [رقم: ٣٩٤٩، باب فيما من ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ] وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي 'الْمُسْتَدْرَكِ': هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، [٢١٤/٢]

فامتنع الإلحاق أو الاستدلال، ولهذا امتنع التكتاب على المكاتب في غير الولاد، ولم يمتنع فيه. ولنا: ما روينا، ولأنه ملك قريبه قرابة مؤثرة في المحرمية، فيعتق عليه، وهذا هو المؤثر في الأصل، والولاد ملغى؛ لأنها هي التي يفترض وصلها، ويحرم قطعها حتى وجبت النفقة، وحرم النكاح، ولا فرق بينهما إذا كان المالك مسلماً أو كافراً ^{وكذلك المملوك} في دار الإسلام؛ لعموم العلة، والمكاتب إذا اشترى أخاه، ومن يجري مجراه لا يتكاتب عليه؛ لأنه ليس له ملك تام يقدره على الإعتاق، والافتراض عند القدرة، بخلاف الولاد؛ لأن العتق فيه من مقاصد الكتابة، فامتنع البيع، فيعتق تحقيقاً لمقصود العقد،

فامتنع الإلحاق أي إحاق قرابة الأخوة بقرابة الولاد؛ لعدم المساواة. (الساية) **امتنع الخ** يعني إذا ملك المكاتب أباه، أو أمه، فهو مكاتب، بخلاف الأخ، فإنه لا يتكاتب. (الساية) **ما روبا** وهو قوله **أم** منك دا رحم محرم منه عتق عليه. (الساية) **ولأنه الخ** أي ولأنه منك قريبه قرابة مؤثرة في المحرمية، وكل من فعل ذلك عتق عليه، أم أنه ملك ذلك، فالإجماع. وأما أن كل من فعل ذلك عتق عليه، فالقياس على الولاد؛ لأن هذا المعنى وهو تمتك اقريب المحرم هو العلة المؤثرة في الولاد، والولاد بمعنى لأها الخ. [العناية ٤/٢٤٨-٢٤٩]

لأنها أي لأن اقرابة المؤثرة في المحرمية. (الساية) **حتى وحسن** أما حرمة لكانح: فبالإجماع، وأما وجوب البقرة: فمدهس، لكن لما أثبت ذلك من قبل بدليل قطعي، وهو قوله تعالى **ولا تأكلوا أموالكم** كان ثبات البقرة، فاستدس به. **في دار الإسلام** قال في 'النهاية': أن قوله: في دار الإسلام في الكتاب متعلق بمجموع ما ذكر قبله من قوله. ولا فرق بين ما إذا كان المالك مسلماً، أو كافراً، لا يحصر تعلقه بقوله: أو كافراً. [العناية ٤/٢٤٩-٢٥٠] **لعموم العلة** وهي اقرابة المحرمية للنكاح. (العناية)

والمكاتب الخ جواب عن قوله: ولهذا امتنع التكتاب على المكاتب في غير الولاد، وتقريره: لا نسبم أنه لا يتكاتب عليه، بل قد روي عن أبي حنيفة - أنه كان يتكاتب على الأخ أيضاً، ولش سلماً، وإنما لا يتكاتب عليه؛ لأن المكاتب ليس له ملك تام يقدره على الإعتاق؛ لأنه عند ما بقي عليه درهم، وإنما ألحق بذلك فيما هو المقصود من الكتابة، ومن لا قدرة له على الإعتاق، يعتق عليه؛ لأن فرض المسألة عند القدرة. [العناية ٤/٢٥٠-٢٥١]

وعن أبي حنيفة رحمه الله : أنه يتكاتب على الأخ أيضاً، وهو قولهما، فلنا أن نمنع، وهذا بخلاف ما إذا ملك ابنة عمه، وهي أخته من الرضاع؛ لأن المحرمية ما ثبتت بالقربة، والصبي جعل أهلاً لهذا العتق، وكذا المجنون حتى عتق القريب عليهما عند الملك؛ لأنه تعلق به حق العبد، فشابه النفقة. **ومن أعتق عبداً لوجه الله تعالى**، هذا العتق لرضا الله أو **لنفسه**، أو لنفسه : لوجود ركن الإعتاق من أهله في محله، ووصف القربة في اللفظ الأول زيادة، فلا يحتل العتق بعده في اللفظين الآخرين. **وعن السكره** وغيره : لصدور الركن من الأهل في المحل، كما في الطلاق، وقد بيناه من قبل، وإن اصاب العتق من حيث **العتق** في الطلاق، أما الإضافة إلى الملك: ففيه خلاف الشافعي رحمه الله. وقد بيناه في كتاب الطلاق، وأما التعليق بالشرط،

فروى أي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله : (الساية ٢٥١) **حتى عتق أخ** فإذا دخل قريبهما في ملكهما بغير صرع مهما كالإرث واهمة، عتق عليهما؛ لأن العنة، وهي ثمة دي الرحم المحرم قد وجدت، وقد تعلق به حق العبد، فبعث، وكان كالنفقة. [العناية ٢٥١ ٤] **فساده النفقة** [كالمع والخال] وهي تحب عبيهما بالقر، فكذا يعتق قريبهما المحرم بالملك. (الساية) **ومن عتق أخ** ومن قال عبده: أنت حر لوجه الله تعالى، أو للشيطان، أو للصنم إلخ. (العناية)

لوجود ركن الاعتاق [فيترتب الإعتاق] وهو لفظ الإعتاق من أهله، وهو العاقل البالغ المالك في محله، وهو العبد المملوك المعتق. [الساية ٣٢ ٨] **ووصف القرية** وهو كونه لوجه الله تعالى. (العناية) **اللفظين الآخر** يعني الشيطان والصنم. (العناية) **من قبل** أراد أنه به في الفصل الثاني من كتاب الطلاق. (الساية) **وإن اصاب العتق أخ** بأن قال: إن ملكتك فأنت حر، أو إلى شرط أي أصافه بأن قال لعهده: إن دخلت الدار فأنت حر صبح، أي وقع كما في الطلاق، بأن قال: إن تزوجتك فأنت طالق، أو قال لامراته: إن دخلت الدار، فأنت طالق. [الساية ٣٢/٨]

أُخرج أبو داود في الجهاد، والترمذي في المناقب عن ابن إسحاق عن أنس بن صالح عن مصور بن المعتمر عن ربعي بن حراش عن عبيد الله قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب. [نصب الراية ٢٨٠-٢٨١]

أُخرج أبو داود في 'نسبه' عن علي بن أبي طالب قال: خرج عدنان إلى رسول الله ﷺ يعني يوم الحديبية قبل الصلح، فكتب إليه مواليتهم، فقالوا: يا محمد والله ما جرحوا إليك رعدة في ديبك وإنما جرحوا إليك هرباً من الرق. فقال ناس: صدقوا يا رسول الله ردّهم إليهم، فعصى رسول الله ﷺ وقال: ما أراكم تنهون يا معشر قريش حتى يعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا وثلى أن يردهم وقال: لا علم لله عز وجل. [رقم: ٢٧٠٠، باب في عبادة المشركين يلحقون بالمسلمين فيسلمون]

إذ لا وجه إلى إلزام المال على الجنين؛ لعدم الولاية عليه، ولا إلى إلزامه الأم؛ لأنه في حق العتق نفس على حدة، واشتراطُ بدل العتق على غير المعتق لا يجوز، ^{على ما مر في الخلع}، وإنما يُعرفُ قيامُ الحبلِ وقتَ العتق إذا جاءت به لأقلُّ من ستة أشهر منه؛ لأنه أدنى مدة ^{وقت العتق ستة أشهر} الحمل. قال: ^{والأمة من مولاها حرٌّ؛ لأنه مخلوق من مائه، فيعتق عليه، هذا هو الأصل،} ولا معارض له فيه؛ لأن ولد الأمة لمولاها، ^{وولدها من ربه حراً مملوكاً سيدها؛ لترجيح} جانب الأم باعتبار الحضانة، أو لاستهلاك مائه بمائها، ^{والمنافاة متحققة، والزوج قد} رضي به، بخلاف ولد المغرور؛ لأن الوالد ما رضي به. ^{وولد الحرة حرٌّ على كل حال:}

^{على ما مر في الخلع} قال السعافى: هذه حوالة غير راثعة، ثم يحتمل أن يكون مراده مسألة الخلع في "الحامع الصغير". قلت: في نفس الأمر يستبعد هذا، وقال الأتراري: ويحور أن يكون ذلك إشارة إلى ما ذكره في خلع "كهاية المنتهى"؛ لأنه قل هذا الكتاب. [الباية ٣٥/٨] هذا هو الأصل يعني أن الأصل أن يخلق الولد من ماء صاحب الماء، ولا معارض له فيه أي في الولد؛ لأن ماء الأمة لا يعارض ماءه؛ لأن ماءها مملوك له، فيكون المآل له، بخلاف أمة العير؛ لأن ماءها مملوك لسيدها، فتحققت المعارضة. [الباية ٢٥٤/٤]

^{باعتراف الحضانة} [فإن حق الحضانة للأم] وفيه نظر؛ لأن حق الحضانة إما يثبت بعد الولادة، فلا يحور أن يكون مرجحاً لما هو قبلها. (الباية) والمنافاة الخ جواب عما يقال: الترجيح إليه بعد التعارض، وتقريره: التعارض موجود؛ لأن المنافاة متحققة، فإنه لو اعتبر جانب الأم، كان مملوكاً لسيدها، ولو اعتبر جانب الأب، لا يكون مملوكاً لسيدها، فنثبت المنافاة، بخلاف الولد من المولى، فإنه للمولى أي جانب اعتبر. (الباية).

^{والروح الخ} جواب عما يقال: إذا اعتبر جانب الأمة حتى يكون الولد مملوكاً لمولاها يتصرر الأب، والتصرر مدفوع شرعاً، وتقريره: الروح قد رضي برب الولد حيث أقدم على تزويج الأمة عالماً بأن الولد يرق به. [الباية ٢٥٤/٤] لأن الوالد ما رضي به أي لأن المعرور لما تزوج الأمة بلا علم لم يررض بإسقاط نصيبه، فصار ولده حراً بالقيمة نظراً للجانين. [الباية ٣٧/٨] وولد الحرة حرٌّ أي سواء كان زوجها حراً، أو عبداً. (الباية).

لأن جانبها راجح فيتبعها في وصف الحرية، كما يتبعها في المملوكية، والمرفوقية،
 جانب الزوج
 والتدبير، وأمومية الولد، والكتابة، والله تعالى أعلم.

في المصنف كنه والمرفوق. إنما أورد هذين مقطعين لتعديهما من حيث الكمال والنقصان، فإن في المدبر وأم الولد
 المثلث كامل، والرق ناقص، وفي المكاتب على عكسه، فعلى هذا يكون قوله. والتدبير، وأمومية الولد،
 والكتابة كالتفسير ثلاث. [أساية ٤ ٢٥٤] والتدبير يعني إذا روح مسدته من رجل يكون الولد في حكم
 أمه، وأمومية المد يعني إذا روح المولى أم ولده من رجل يكون الولد في حكم أمه، والكتابة، يعني
 إذا كاتب المولى أمته، ثم ولدت، دخل الولد في كتابة الأم تبعاً. [أساية ٣٧/٨]

باب العبد يُعتَقُ بعضُه

وإذا أعتق مولى بعض عبده: عتق ذلك القسراً، وسعى في نفسه قسسه مولاة عبده
 في حصة ^ح، وقالوا: ^كيعن كنه، وأصله: أن الإعتاق يتجزأ عنده، فيقتصر على ما
 أعتق، وعندهما لا يتجزأ، وهو قول الشافعي ^ح، ^{فإضافته إلى البعض كإضافته إلى} ^{أبي حنيفة الإعتاق} ^{بعض الولد الإعتاق} الكل، فلهذا يعتق كله، لهم: أن الإعتاق إثبات العتق، وهو قوة حكمية، وإثباتها بإزالة
 ضدها، وهو الرق الذي هو ضعف حكمي، وهما لا يتجزآن، فصار كالطلاق، والعفو
 عن القصاص والاستيلاء. ولأبي حنيفة ^ح: أن الإعتاق إثبات العتق بإزالة الملك،

باب الخ. أحر إعتاق البعض عن إعتاق الكل؛ لكونه مختلفاً فيه، والمتفق عليه أولى بالتقديم. (العناية)
 وأصله أي أصل الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه ^ح (السياسة) أن الإعتاق يتجزأ الخ قال صاحب
 'الميران': المعنى من قولنا: الإعتاق يتجزأ، ليس هو أن ذات القول يتجزأ، أو حكمه يتجزأ؛ لأنه محال، بل
 معنى ذلك أن المحل في قبول حكم الإعتاق يتجزأ، فيتصور ثبوته في النصف دون النصف. وحاصل الخلاف
 راجع إلى أن إعتاق النصف هل يوجب زوال الرق عن المحل كله أم لا، عنده لا يوجب، بل يبقى كل
 المحل رقيقاً، ولكن زال الملك بقدره، وعندهما يوجب زوال الرق عن الكل. [العناية ٢٥٥/٤]
 وهو قول الشافعي ^ح أي فيما إذا كان المالك واحداً، أو كان المعتق موسراً فعد ذلك قوله كقولهما،
 أما لو كان المعتق معسراً، يبقى ملك الساكت كما كان، حتى يحور له بيعه وهبته، وبقول الشافعي قال
 مالك وأحمد ^ح [السياسة ٣٩/٨] لهم: أي لأبي يوسف ومحمد والشافعي ^ح (السياسة)
 بإزالة صدها: لأن المحل لا يخلو عن أحدهما، وإزالة أحدهما توجب إثبات الآخر. (العناية)
 لا يتجزآن بالاتفاق، فكذلك الإعتاق. (السياسة) كالطلاق. في عدم التجزي. (العناية)
 إثبات العتق بإزالة الملك وهو الوصف الشرعي المطلق للتصرف، أو هو أي الإعتاق إزالة الملك،
 لا إثبات العتق بإزالة ضده الذي هو الرق، ولا هو إزالة الرق، ليلزم عدم التجزي. [العناية ٢٥٦/٤]

أو هو إرالة الملك؛ لأن الملك **حقه**، والرق **حق الشرع**، أو حق العامة، وحكم التصرف ما يدخل تحت ولاية المتصرف، وهو إزالة ^{معنى} حقه، لا حق غيره. والأصل: أن التصرف يقتصر على موضع الإضافة، والتعدي إلى ما وراءه ضرورة عدم التجزئ، والملك متجزئ، كما في البيع والهبة، فيبقى على الأصل. وتجب السعاية لاحتباس مالية البعض عند العبد والمستسعى بمنزلة المكاتب عنده؛ لأن الإضافة إلى البعض، ^{في حجة إضافة الإعتاق} توجب ثبوت المالكية في كله، وبقاء الملك في بعضه يمنعه، فعملنا بالدليلين بإنزاله مكاتباً؛ إذ هو مالك يداً لا رقبة. والسعاية كبذل الكتابة، فله أن يستسعيه، وله خيار أن يعتقه؛ ^{لعمول}

والرق حق الشرع لأن نكاحه استسكف أن يكون عند الله حراماً، فصوره عند عبده، أو حق العامة لأن لعاميين كما يقتسمون غير الرقيق يقتسمونه. [العناية ٤ ٢٥٦] **والملك محرى** وهذا كما ترى ساء لكلامه على أحد الأمرين كل منهما مستقل بإعادة المطبوع. وتقريره: الإعتاق إثبات اعتق براءة عبث، والملك متجزئ، فالإعتاق كدبث، وبما قضا: بأنه إثبات اعتق براءة الملك، لا إرالة لرق؛ لأن لإعتاق تصرف، وكل ما هو تصرف لا يتعدى ولاية المتصرف، فالإعتاق لا يتعدى، وولاية المتصرف إنما تكون على ما هو حقه، وحقه عبث، فولايته إنما تكون على الملك. وما أن عبث متجزئ، فعبث بالإجماع، تقريره الآخر: الإعتاق إرالة الملك، والملك متجزئ؛ فالإعتاق إرالة متجزئ، وإرالة متجزئ، فعبث بالإجماع، وتقرير الآخر: الإعتاق إرالة عبث، وملك متجزئ، فالإعتاق إرالة متجزئ، وإرالة لمتجزئ متجزئ. [العناية ٤ ٢٥٦]

كما في البيع إذ ناع نصيبه من العبد لمشتريه يرول ملكه عن البعض الذي ناعه. (الساية) **واهبه** كما إذ وهب نصيبه من العبد لمشتريه، يرول ملكه عن البعض **سقى على الأصل** وهو أن يقتصر تصرف على موضع لإضافة. (ساية) **يوجب ثبوت المالكية الخ** للعبد في كل باعتار اعتق؛ لأنه لا يتجزئ، وبقاء الملك في بعضه يمنعه عن ثبوت المالكية في الكل باعتار ارق؛ فإنه لا يتجزئ، فقد اجتمع في العبد ما يوجب ثبوت المالكية في الكل وما يوجب بقاء عبث في الكل، والعمل بالدليلين ممكن بإنزاه مكاتباً، فعملنا ههنا؛ لأن المكاتب ماثل يداً وممكوث رقه كاستسعى، ويحور أن يكون معاه إذ هو أي معتق لبعض مالك يداً لأجل السعاية، ممكوك رقة كالمكاتب. [العناية ٤ ٢٥٧]

لأن المكاتب قابل للإعتاق غير أنه إذا عجز، لا يُرَدُّ إلى الرق؛ لأنه إسقاط لا إلى أحد، فلا يقبل الفسخ، بخلاف الكتابة المقصودة؛ لأنه عقد، يقال: ويفسخ، وليس في الطلاق، والعفو عن القصاص حالة متوسطة، فأثبتناه في الكل؛ ترجيحاً للمحرّم، والاستيلاد متجزئ عنده، حتى لو استولد نصيبه من مدبرة، يُقتصر عليه، وفي القنّة لما ضمن نصيب صاحبه بالإفساد ملكه بالضمان، فكمّل الاستيلاد. وإذا كان العبد بين شركتين، فاعمل أحدهما نصيبه: عتق، فإن كان مؤسّر فشريكه حارياً: إن شاء أعتق، وإن شاء حبس شريكه فيه نصيبه، وإن شاء سعى العبد، فإن حبس رجع لمعتق على العبد، ولو لا لمعتق، وإن حبس أو سعى فالولاء بينهما. وإن كان معاً معسراً فشريكتا بالخيار: إن شاء أعتق، وإن شاء سعى العبد، ولو لا بينهما في الوجهين، وهذا عند أبي حنيفة ح.، وقالوا: يسره إلا لضمان مع السار، وإساعته مع الإعتار.

يسار المعتق

وليس في الخ جواب عن قوهم: وصار كالطلاق والعفو عن القصاص، ووجهه: أنا لم نثبت العتق في الكل لإمكان العمل بالدليلين؛ بوجود حالة متوسطة بين الحرية والرق، وهي الكتابة، يصار إليها، وليس في الطلاق والعفو ذلك، فأثبتناه في إجماع. [الغاية ٤ ٢٥٨] والاستيلاد وهذا جواب عن قوهم: والاستيلاد. (إساية) يقتصر عليه [أي على نصيب استولد] يعني إذا ولدت الأمة المدبرة بين رجلين ولداً، فادعاه أحدهما تصير نصف الحارية أم ولد، ونصمها مدبرة لشريكه، على أنهما لو ماتا يعتق نصف الشريك من الثلث، ونصف الآخر من الجملة، وولاء الولد بينهما. [البنية ٤٢/٨] فكمّل الاستيلاد. أي كمل استيلاد القبة بالصمان فصار كأنه استولد حارية عنه لا أن الاستيلاد عنده غير متجزئ. [السبة ٤٢/٨] فالولاء بينهما. يشير إلى أن الاختلاف في صفة السب بأن يكون إعتاق أحدهما بمال، وإعتاق الآخر بدونه لا ينافي ثبوت الولاء بينهما جميعاً. [الغاية ٤ ٢٥٩] الوجهين: أي في صورة الإعتاق وصورة السعاية. (البنية)

ولا يرجع المعتق على العبد، ولا على سعيه. وهذه المسألة تبني على حرفين: ^{أصلين دقيقتين} أحدهما: تجزي الإعتاق، وعدمه على ما بيناه: والثاني: أن يسار المعتق لا يمنع سعاية العبد عنده، وعندهما يمنع، لهما في الثاني قوله ^{في} في الرجل يعتق نصيبه: "إن كان غنياً ضمن وإن كان فقيراً سعى في حصة الآخر" ^{قَسَمَ}، والقسمة تنافي الشركة. وله: أنه احتسبت مالية نصيبه عند العبد، فله أن يضمه كما إذا هبت الريح بثوب إنسان، وألقته في صُبغ غيره، حتى انصبغ به، فعلى صاحب الثوب قيمة صبغ الآخر، موسراً كان أو معسراً؛ لما قلنا، فكذا ههنا، إلا أن العبد فقير، فيستسعيه. ثم المعتبر يسار ^{العبد} التيسير، وهو أن يملك من المال قدر قيمة نصيب الآخر، لا يسار الغنى؛ لأن به يعتدل ^{يسار التيسير} النظر من الجانبين بتحقيق ما قصده المعتق من القربة، وإيصال بدل حق الساكت إليه.

وهذه المسألة المذكورة أي رجوع المعتق على العبد، وعدمه الرجوع عند أداء الصمان. (الساية)
 على ما ساد أي عند قوله في أول الباب. وأصحه: أن الإعتاق يتجرأ عنده إلى آخره. (الباية)
 قسم النبي - الأمرين أعني خلاص العبد، وسعايته بين الخالين أعني يسار المعتق وإعساره، والقسمة تنافي الشركة، فلا يكون للشريك الساكت سعاية العبد مع يسار المعتق. [الساية ٤٥/٨] لما قلنا يريد به قوله: وله أنه احتسبت مالية نصيبه. (الساية) فكذا ههنا أي فكما انتفع رب الثوب بالصبغ، فكذا ههنا ينتفع العبد بالمعتق. (الساية) ثم المعتبر يسار ^{الح} الاعتبار في يسار المعتق الذي يجب به عليه الصمان هو يسار التيسير. (الساية)
 من أحاسين جانب المعتق والساكت. أي القربة أي التقرب إلى الله تعالى بالمعتق. (الساية)

* أخرجه الأئمة الستة عن سعيد بن أبي عروبة. [نصب الراية ٢٨٢/٣] أخرج البخاري في 'صحيحه' عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن شير بن هيثم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: من اعتق شقصاً له في عبد أعتق كله إن كان له مال لا يستسعى به. [رقم: ٢٥٠٤، باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد]

ثم التخريج على قولهما ظاهر، فعدم رجوع المعتق بما ضمن على العبد؛ لعدم السعاية في حالة اليسار، والولاء للمعتق؛ لأن العتق كله من جهته؛ لعدم التجزي. وأما التخريج على قوله: فخير الإعتاق لقيام ملكه في الباقي؛ إذ الإعتاق يتجزأ عنه، والتضمن لأن المعتق جان عليه بإفساد نصيبه حيث امتنع عليه البيع والهبة، ونحو ذلك مما سوى الإعتاق وتوابعه، والاستسعاء؛ لما بينا، ويرجع المعتق بما ضمن على العبد؛ لأنه قام مقام الساكت بأداء الضمان، وقد كان له ذلك بالاستسعاء، فكذلك للمعتق، ولأنه ملكه بأداء الضمان ضمناً، فيصير كأن الكل له، وقد أعتق بعضه، فله أن يعتق الباقي، أو يستسعي إن شاء، والولاء للمعتق في هذا الوجه؛ لأن العتق كله من جهته حيث ملكه بأداء الضمان، وفي حال إعسار المعتق إن شاء أعتق؛ لبقاء ملكه، وإن شاء استسعى؛ لما بينا.

ثم **التحريح** الخ يعني إذا علم أن هذه المسألة مبينة على حرفين أي أصليين، بقي الكلام في التحريح، وهو على قولهما ظاهر؛ لأن الإعتاق إذا لم يكن منحرفاً كان المعتق موقعاً للعق في الصبيين جميعاً، ويساره مانع عن السعاية، فوجب عليه الضمان، وانتفت السعاية، فلا يرجع المعتق بما ضمن على العبد؛ لعدم السعاية عليه في حال اليسار للأصل الثاني، فهو رجع، لكان عليه السعاية [العاية ٢٦٣/٤]

و**النص** بالرفع عطف على قوله. فحيار الإعتاق أي فحيار التصميم. (الساية) و**بواعد** أي تواعد الإعتاق كالتدبير، والكتابة، والاستيلاد. (الهباية) و**الاستسعاء** معصوف على قوله؛ والتصميم، وقوله: لما يما إشارة إلى قوله: أنه احتسنت مالية نصيبه عند العبد، وهو مبني على الأصل الثاني. (العاية)

و**قد كان له ذلك** أي أحد القيمة بالاستسعاء؛ بناء على الأصل الثاني، فكذا من قام مقامه كامدس. (العاية)

صفا جواب عما يقال: المكاتب لا يقبل النقل، والمستسعي كالمكاتب، فكيف قبل ذلك، وتقريره: أن ذلك ضمني، والضميات لا تغتبر. [العاية ٢٦٤/٤] **هذا الوجه** يعني إذا ضمن المعتق. (العاية)

ان شاء أي إن شاء الشريك الساكت. (الساية) لما **بما** إشارة إلى قوله: احتسنت مالية نصيبه. (الساية)

والولاء له في الوجهين؛ لأن العتق من جهته، ولا يرجع المستسعى على المعتق بما أدى للشريك الساكت
 بإجماع بيننا؛ لأنه يسعى لفكك رقبته، أو لا يقضي ديناً على المعتق؛ إذ لا شيء عليه
 لعسره، بخلاف المرهون إذا أعتقه الراهن المعسر؛ لأنه يسعى في رقبة قد فكّت، أو يقضي
 ديناً على الراهن، فلهذا يرجع عليه وقول الشافعي في الموسر كقولهما، وقال
 في المعسر: يبقى نصيب الساكت على ملكه يباع ويوهب؛ لأنه لا وجه إلى تضمين
 الشريك لإعساره، ولا إلى السعاية؛ لأن العبد ليس بجاني، ولا راضٍ به، ولا إلى إعتاق
 الكل للإضرار بالساكت، فتعين ما عينا، قلنا: إلى الاستسعاء سبيل؛ لأنه لا يفتقر إلى
 الجناية، بل تبنى السعاية على احتباس المالية، فلا يصار إلى الجمع بين القوة الموجبة
 للملكية والضعف السالب لها في شخص واحد. قال: ولو شهد كل واحد من
 مسيرين على صاحبه بالعتق سعى العبد لكل واحد منهما في نفسه، ومسيرين كان
 في معسر من حد أو حنيفة، وكذا إذا كان أحدهما موسراً، والآخر معسراً؛

في الوجهين أي في الإعتاق والاستسعاء في نصيبه. (الساية) بما أدى إلى الشريك الساكت.
 ولا راضٍ به أي بالإعتاق؛ لأن الرضا بما ينحقق بعد العزم، والمولى مفرد بالإعتاق، ولا يكون العبد عالماً
 به، فلا يكون راضياً. [العناية ٢٦٥/٤] ما عساه يعني عتق ما عتق، ورق ما رق. (العناية) الحاشية كما في
 إعتاق العبد امرهون إذا كان الراهن معسراً. (البنية) فلا يصار إلخ قال الكاكي. قوله: فلا يصار إلى
 الجمع إلخ يعني كونه حراً في نفسه، ورفيقاً في نصفه. (الساية) فلا يصار أي وإذا كان إلى الاستسعاء
 سبيل، فلا يصار إلخ. (البنية) الموجبة: الحاصلة من إعتاق البعض. (البنية)
 السالب له أي سمانكية بصحة البيع وأمثاله. (الساية) قال أي القدوري في مختصره. (الساية)
 ولو شهد أي أقر. قاله تاج الشريعة. (البنية) بالعتق أي بالإعتاق نصيبه. (الساية)

لأن كل واحد منهما يزعم أن صاحبه أعتق نصيبه، فصار مكاتباً في زعمه عنده،
وحرّم عليه الاسترقاق، فيصدق في حق نفسه، فيمنع من استرقاقه ويستسعيه؛ لأننا تيقناً
بحق الاستسعاء، كاذباً كان أو صادقاً؛ لأنه مكاتبه، أو مملوكه، فهذا يستسعيانه،
ولا يختلف ذلك باليسار والإعسار؛ لأن حقه في الحالين في أحد شيئين؛ لأن يسار المعتق
لا يمنع السعاية عنده، وقد تعذر التضمين؛ لإنكار الشريك، فتعين الآخر، وهو السعاية،
والولاء لهما؛ لأن كلاهما يقول: عتق نصيب صاحبي عليه بإعتاقه وولائه له، وعتق
نصيب السعاية وولائه لي. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: إن كانا موسرين، فلا سعاية
عليه؛ لأن كل واحد منهما يتبرأ عن سعائته بدعوى الضمان على صاحبه؛ لأن يسار
المعتق يمنع السعاية عندهما إلا أن الدعوى لم تثبت لإنكار الآخر، والبراءة عن السعاية
قد ثبتت لإقراره على نفسه. وإن كانا معسرين: سعى^{العبد} هما؛ لأن كل واحد منهما
يدّعي السعاية عليه، صادقاً كان أو كاذباً، على ما بيناه، إذ المعتق معسر.

لأنه مكانه أي لأن العبد مكاتبه على تقدير الصدق، أو مملوكه على تقدير الكذب، وكسب المملوك لمولاه،
وهذا لف وشر مشوش. [الساية ٥٠/٨ - ٥١] أو مملوكه لأن المولى إذا كان كادياً في قوله: أعتق شريكي
نصيبه يكون الكسب للمولى والمراد بالاستسعاء: هو أن يكون الكسب للمولى، وإذا كان صادقاً في قوله:
أعتق الشريك يكون مقراً بأن العبد صار مكاتباً باعتار تحري الاعتاق عبد أبي حنيفة رضي الله عنه، فكان الاستسعاء
حيثما مسزلة أحد بدل الكتابة، وذلك أيضاً حائز. [العناية ٢٦٦/٤] حقه أي حق الذي شهد. (العناية)
الحالين أي في حال يسار شريكه الذي أعتق نصيبه وحال إعساره. (البناية) أحد شيئين أي التضمين
أو الاستسعاء. (العناية) عندهما أي عند أبي يوسف ومحمد رحمهما (البناية) على ما بيناه يريد به قوله: لأننا
تيقناً بحق الاستسعاء، كادياً كان أو صادقاً، كذا في "النهاية"، وقيل: هو إشارة إلى قوله: لأنه مكانه
أو مملوكه. [العناية ٢٦٧/٤]

لا بعد بأن قال لعديبه: أحدهما حر، ولم يعينه، أو عينه أي لو قال: أحدهما حر، وعينه وسية، أي سبي الذي عينه، ومات قبل التذكر، أو البيان، فإنه يعتق من كل واحد منهما نصفه، ويسعى كل واحد منهما في نصفه، وعند الشافعي في قور: يفرع بينهما، وفي قور: الوارث يقام مقامه في البيان، وهو الأصح. [الباية ٥٤/٨]

على الاحتمال **الح** وهو أن اليسار لا يجمع السعاية عند أبي حنيفة . وعندهما يجمع. (الباية)

ولو حث **الح** يعني إذا كان لكل واحد منهما عند على حدة، فقال أحدهما: إن دخل فلان الدار عدأ، فعدي حر، وقال الآخر: إن لم يدخل، فعصى العبد، ولم يدر الدحول وعدمه. [الباية ٥٤/٨]

وفي العبد الواحد بين اثنين المقضي عليه معلوم، وكذا المقضي به، وهو عتق نصف العبد معلوم؛ لأن أحدهما حاث لا محالة فغلب المعلوم المجهول؛ لأن المعلوم أكثر من المجهول. [الباية ٥٤/٨]

ما مر في فصل من ملك دا رحم محرم. (الباية) وكذلك إذا ورثه **الح** يعني بالاتفاق، وصورته: امرأة اشترت ابن زوجها، فماتت عن أح وروج، كان النصف للزوج، ويعتق عيه، أو امرأة لها روج وأب، ولها غلام، وهو أبو زوجها، فماتت المرأة صار علامها ميراثاً بين زوجها وأبيها. [العناية ٢٦٩/٤]

في الشراء: أي لا في صورة الورثة.

لا بعد بأن قال لعديبه: أحدهما حر، ولم يعينه، أو عينه أي لو قال: أحدهما حر، وعينه وسية، أي سبي الذي عينه، ومات قبل التذكر، أو البيان، فإنه يعتق من كل واحد منهما نصفه، ويسعى كل واحد منهما في نصفه، وعند الشافعي في قور: يفرع بينهما، وفي قور: الوارث يقام مقامه في البيان، وهو الأصح. [الباية ٥٤/٨]

على الاحتمال **الح** وهو أن اليسار لا يجمع السعاية عند أبي حنيفة . وعندهما يجمع. (الباية)

ولو حث **الح** يعني إذا كان لكل واحد منهما عند على حدة، فقال أحدهما: إن دخل فلان الدار عدأ، فعدي حر، وقال الآخر: إن لم يدخل، فعصى العبد، ولم يدر الدحول وعدمه. [الباية ٥٤/٨]

وفي العبد الواحد بين اثنين المقضي عليه معلوم، وكذا المقضي به، وهو عتق نصف العبد معلوم؛ لأن أحدهما حاث لا محالة فغلب المعلوم المجهول؛ لأن المعلوم أكثر من المجهول. [الباية ٥٤/٨]

ما مر في فصل من ملك دا رحم محرم. (الباية) وكذلك إذا ورثه **الح** يعني بالاتفاق، وصورته: امرأة اشترت ابن زوجها، فماتت عن أح وروج، كان النصف للزوج، ويعتق عيه، أو امرأة لها روج وأب، ولها غلام، وهو أبو زوجها، فماتت المرأة صار علامها ميراثاً بين زوجها وأبيها. [العناية ٢٦٩/٤]

في الشراء: أي لا في صورة الورثة.

وعلى هذا الخلاف إذا ملكاه هبة، أو صدقة، أو وصية، وعلى هذا إذا اشتراه رجلان، وأحدهما قد حلف بعتقه إن اشترى نصفه. لهما: أنه أبطل نصيب صاحبه بالإعتاق؛ لأن شراء القريب إعتاق، وصار كما إذا كان العبد بين أجنبيين، فأعتق أحدهما نصيبه. وله: أنه رضي بإفساد نصيبه، فلا يضمه، كما إذا أذن له بإعتاق نصيبه صريحاً، ودلالة الشريك الآخر أحد الشريكين لشريكه ذلك أنه شاركه فيما هو علة العتق، وهو الشراء؛ لأن شراء القريب إعتاق، حتى يخرج به عن عهدة الكفارة عندنا، وهذا ضمان إفساد في ظاهر قولهما، حتى يختلف بالشراء والإعسار، فيسقط بالرضا، ولا يختلف الجواب بين العلم وعدمه، وهو ظاهر الرواية عنه؛ لأن الحكم يُدار على السبب، كما إذا قال لغيره: كُلْ هذا الطعام،

إذا ملكاه أي إذا ملك الأب، ولا حر له. (الساية) **له** أي بأن وهو هما رجل. أو صدقة بأن تصدق به شخص عليهما، أو وصية بأن أوصى به شخص لهما. (الساية) **إن اشترى نصفه** [العبد] بما قيد بالنصف؛ لأنه إذا حلف بعتقه، ثم اشتراه شركة الآخر لا يعتق عليه؛ لأن الشرط شراء كل العبد، وم يوجد. [العناية ٢٧٠/٤] فأعتق أحدهما لأن الإعتاق لا يتحرر عندهما، فيضمن لصاحبه قيمة نصيبه إن كان موسراً، وإلا فاعبد يسعى. بإعتاق نصيبه صريحاً: بأن قال له: أعتق نصيبك، فأعتقه لا يضمن. (البنية)

ذلك أي الدليل على رضاه بإفساد نصيبه. (العناية) **إن شاركه الخ** وإشاركة في عنة يعتق رضا باعتق لا محالة، والمراد بالعنة: عنة العنة؛ لأن اشتراء عنة المثلث، والتمسك في القريب عنة اعتق، وحكم يضاف إلى علة العنة، إذا لم تصلح العنة بالإضافة إليها، وهما كذلك؛ لأن التملك حكم شرعي، ثبت بعد مباشرة عنه غير احتبار، بخلاف الإرث، فإنه لا يعتق هناك، ولهذا لا يخرج به عن الكفارة [العناية ٢٧٠/٤]

الكفارة عندنا خلافاً للشافعي **٢٠** (الساية) **في ظاهر قولهما** وبما قيد بقوله: في ظاهر قولهما؛ لأنه روي عن أبي يوسف أن هذا ضمان تمت، فلا يختلف باليسار والإعسار، فلا يسقط به ضمان. [العناية ٢٧١/٤] وهو ظاهر الرواية وروي الحسن عن أبي حنيفة **٢١** أنه فصل بين ما إذا كان عالماً بالقراءة، وبين ما إذا لم يكن عالماً بها في حكم الضمان؛ لأن الرضا لا يتحقق إلا إذا كان عالماً بها (العناية)

على السبب: أي العلة، والسبب قد وجد. (العناية)

وهو مملوك للآمر، ولا يعلم الأمر بملكه. وإن بدأ الأحمى **فاشترى نصفه**، ثم اشترى
 الأب نصفه لآخر. وهو مؤسر. فالأحمى باختيار إن شاء صس الأب؛ لأنه ما رضي
 بإفساد نصيبه، وإن شاء سسعى الأس في نصف قيمته؛ لاحتباس ماليته عنده، وهذا عند
 أبي حنيفة **نصف**؛ لأن يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده، وقالوا: لا خيار له، ويضمن الأب
 نصف قيمته؛ لأن يسار المعتق يمنع السعاية عندهما. ومن اشترى نصف ابنه، وهو مؤسر؛
 ولا ضمان عليه عند أبي حنيفة **نصف**، وقالوا: **بصس** إذا كان مؤسراً، ومعناه: إذا اشترى
 نصفه ممن يملك كله، فلا يضمن لباثعه شيئاً عنده، والوجه قد ذكرناه. وإذا كان العبد
 من ثلاثة نفر، فمدر أحدهم، وهو مؤسر، ثم اعتقه الآخر، وهو مؤسر، فأرادوا الضمان:
 فيسألك أن تصس مدر نلت قيمته فثا، ولا يضمن المعنى، والمدر أن يضمن

فاشترى نصفه أي صف اس الرحن. (الساية) ومعناه **الخ** هذه المسألة من مسائل 'الجامع الصغير'،
 وأوصحها المصنف بقوله: ومعناه **الخ**. (الساية) **ممن يملك كله** لأنه إذا اشترى نصيب أحد الشريكين
 منه، يضمن للساكت بالإجماع. (العناية) **عنده** أي عند أبي حنيفة **نصف** لأنه رضي بإفساد نصيبه
 لمشاركته فيما هو علة العتق، وعندهما يضمن؛ لأنه أطل نصيب صاحبه بالإعتاق. [الساية ٨ ٥٧]
قد ذكرناه إشارة إلى قوله: لهما أنه أطل، وله أنه رضي. (العناية) **فأرادوا الضمان** أي أرادوا؛ لأن
 مرید الضمان إنما هو الساكت، والمدر دون المعتق، فكان إيراد بالجمع التثنية، أو أطلق الجمع بطريق
 التعليل. [العناية ٢٧٢/٤] **أن يصس الخ** ويان ذلك: أن قيمة العبد إن كانت سعة وعشرين ديناراً
 مثلاً، فإن الساكت يصس المدر تسعة، والمدر يضمن المعتق ستة وذلك؛ لأن قيمة المدر ثلثا قيمة القن؛ لما
 ذكره، فالمدر تلعت منه تسعة، فكان الإلتاف بالإعتاق واقعاً على قيمة المدر، وهي ثلثا قيمة القن،
 وهي ثمانية عشر، وثلث ثمانية عشر ستة، فيضمن المدر المعتق تلك الستة فقط، ولا يضمنه التسعة التي هي
 نصيب الساكت مع تلك الستة التي يضمنه إياها. [العناية ٢٧٢/٤]

الْمُعْتَقُ ثَلَاثُ قِيَمَتِهِ مَدِيرًا، وَلَا يَضْمَنُهُ ثَلَاثُ الَّذِي ضَمَّنَ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ^{لِلْمَالِكِ} ^{رَحِمَهُ} اللَّهُ.

وَقِيلَ إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَاعَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، وَتَقَدَّرَ عَلَيْهِ مَالٌ مِنْ مَالِهِ، فَهُوَ كَالْعَبْدِ الْوَاقِفِ ^{وَالْإِعْتِقَاقُ بَاطِلٌ}.

وَأَصْلُ هَذَا: أَنَّ التَّدْبِيرَ يَتَجَزَأُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - ... خِلَافًا لِهَٰمَا كَالْإِعْتِقَاقِ؛

لَأَنَّهُ شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبَةٍ، فَيَكُونُ مُعْتَبَرًا بِهِ، وَلَمَّا كَانَ مُتَجَزِّئًا عِنْدَهُ، اقْتَصَرَ عَلَى نَصِيْبِهِ،

وَقَدْ أَفْسَدَ بِالتَّدْبِيرِ نَصِيْبَ الْآخَرِينَ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُدَبِّرَ نَصِيْبَهُ، أَوْ يُعْتَقَ،

أَوْ يَكْتَابَ، أَوْ يُضَمَّنَ الْمُدَبِّرُ، أَوْ يَسْتَسْعَى الْعَبْدُ، أَوْ يَتْرَكَهُ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّ نَصِيْبَهُ بَاقٍ

عَلَى مَلِكِهِ فَاسِدًا بِإِفْسَادِ شَرِيكِهِ، حَيْثُ سَدَّ عَلَيْهِ طَرُقَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ بَيْعًا وَهَبَةً عَلَى

مَا مَرَّ. فَإِذَا اخْتَارَ أَحَدُهُمَا الْعَتَقَ تَعَيَّنَ حَقُّهُ فِيهِ، وَسَقَطَ اخْتِيَارُهُ غَيْرُهُ، فَتَوَجَّهَ لِلْمَالِكِ

سَبِيًّا ضَمَانُ تَدْبِيرِ الْمُدَبِّرِ، وَإِعْتِقَاقُ هَذَا الْمُعْتَقِ، غَيْرُ أَنْ لَهُ أَنْ يُضَمَّنَ الْمُدَبِّرُ؛ لِيَكُونَ

الضَّمَانُ ضَمَانًا مُعَاوِضَةً؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ حَتَّى جُعِلَ الْغَضَبُ ضَمَانًا مُعَاوِضَةً عَلَى أَصْلَانَا،

ضَمَانُ الْمُعَاوِضَةِ

كَالْإِعْتِقَاقِ فَإِنَّهُ يَتَجَزَأُ عِنْدَهُ خِلَافًا لِهَٰمَا. (السَّيَاقُ) لِأَنَّ نَصِيْبَهُ أَيُّ نَصِيْبٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخَرِينَ. (السَّيَاقُ)

شَرِيْكِهِ أَيُّ شَرِيْكٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَأَرَادَ بِالشَّرِيْكِ الْمُدَبِّرَ. (السَّيَاقُ) عِنْدَهُ أَيُّ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمَا. (السَّيَاقُ)

عَلَى مَا مَرَّ بِإِشَارَةِ إِي قَوْلِهِ: لِأَنَّ الْمُعْتَقَ جَاءَ عَلَيْهِ بِإِفْسَادِ نَصِيْبِهِ حَيْثُ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْبَيْعَ وَالْهَبَةَ. (الْعَنَاءَةُ)

سَبِيًّا نَحْنُ بَيَانُ حَصْرِ الضَّمَانِ عَلَى الْمُدَبِّرِ بَعْدَ مَا كَانَ الْإِعْتِقَاقُ أَيْضًا سَبَبَ ضَمَانٍ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ

ضَمَانَ الْمُدَبِّرِ ضَمَانُ مُعَاوِضَةٍ، وَضَمَانُ الْمُعْتَقِ ضَمَانُ حَيَاةٍ وَإِتْلَافٍ، وَالْأَصْلُ فِي الضَّمَانِ: هُوَ ضَمَانُ

الْمُعَاوِضَةِ، فَلَا يَدْعُو إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ. أَمَّا أَنَّ ضَمَانَ الْمُدَبِّرِ ضَمَانُ مُعَاوِضَةٍ، فَلَأَنَّهُ يَضْمَنُ مَا أَتْلَفَهُ

بِالتَّدْبِيرِ، وَهُوَ كَانَ قَائِلًا لِسَقْلِ، فَكَانَ ضَمَانُهُ مُقَابِلًا لِذَلِكَ، فَانْعَقَدَ سَبَبُ الضَّمَانِ مُوجِبًا لِمَثَلِ الْمَضْمُونِ،

خِلَافَ ضَمَانِ الْإِعْتِقَاقِ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مَا أَتْلَفَهُ، وَمَا أَتْلَفَهُ كَانَ بَعْدَ تَدْبِيرِ الْمُدَبِّرِ، وَذَلِكَ غَيْرُ قَابِلٍ لِسَقْلِ، فَكَانَ

ضَمَانُهُ ضَمَانًا مِنْ غَيْرِ مَثَلِ الْمَضْمُونِ، وَذَلِكَ حَالُ ضَمَانِ الْحَيَاةِ. [العَنَاءَةُ ٢٧٣/٤]

حَتَّى جُعِلَ الْغَضَبُ نَحْنُ وَقَالَ الْكَاسَانِيُّ. الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْغَضَبَ ضَمَانُ مُعَاوِضَةٍ مَسْأَلَةُ الْمَادُونِ، وَهِيَ أَنَّ

إِقْرَارَهُ بِالْغَضَبِ يَصْحُحُ أَيْضًا، مَعَ أَنَّ إِقْرَارَهُ بِضَمَانِ الْإِتْلَافِ مُؤَحَّرٌ إِلَى مَا بَعْدَ الْعَتَقِ. [الْبَيَانُ ٦٠/٨]

وأمكن ذلك في التدبير؛ لكونه قابلاً للنقل من ملك إلى ملك وقت التدبير، ولا يمكن ذلك في الإعتاق؛ لأنه عند ذلك مكاتب، أو حرٌّ على اختلاف الأصلين، ولا بد من رضا المكاتب بفسخه حتى يقبل الانتقال، فهذا يُضمَّن المدبِّر. ثم للمدبر أن يضمن المعتق ثلث قيمته مدبراً؛ لأنه أفسد عليه نصيبه مدبراً، والضمان يتقدر بقيمة المتلف بقيمة المدبر ثلثا قيمته قنّاً على ما قالوا، ولا يضمنه قيمة ما ملكه بالضمان من جهة الساكت؛ لأن ملكه ثبت مستنداً، ولهذا ثابت من وجه دون وجه، فلا يظهر في حق التضمين.

في التدبير أي في ضمان التدبير. (البابية) دلت أي النقل من ملك إلى ملك. (الساية)

على اختلاف الأصلين يعني أن العبد معتق البعض مكاتب عند أبي حنيفة . وعندهما حر عليه دين. وقال الإمام جلال الدين ابن المصنف: قوله: مكاتب أو حر على اختلاف الأصلين غير مستقيم، وكذا قوله: ولا بد من رضا المكاتب بفسخه حتى يقبل الانتقال؛ لأنه عند الإعتاق ليس بمكاتب، ولا حر، وإنما يصير كذلك بعد الإعتاق، واستسعى عند أبي حنيفة، وإن كان ممسرة المكاتب إلا أنه لا يفسح بالعمر، ولا بالتفاسح، وإنما الصحيح أن يقال: لأنه عند ذلك مدبر. [البابية ٦٠/٨]

على ما قالوا إشارة إلى أن فيه اختلافاً، قال بعضهم: بصف قيمة القر؛ لأن قبل التدبير كان له فيه نوع منفعة البيع وما شاكله، ومنفعة الإحارة وما شاكلها، وقد رآ أحدهما، وهو البيع، وبقي الآخر، وقال بعضهم: قيمته قيمة الخدمة، يطر بكم يستخدم هو مدة عمره من حيث احرر والطر. والأصح ما قاله في الكتاب؛ لأن منفعة الوعد والسعاية نافية، ومنفعة البيع راتبة، وقيل: الفتوى على الأول. [العناية ٢٧٤/٤]

ولا بضمة الح يعني أن المدبر لما أدى ضمان بضمة الساكت، وهو ثلث قيمته قنّاً، ملك المدبر بضمة الساكت، واجتمع في ملك المدبر ثلثا العبد، وله أن يضمن قيمة ما كان له في الأصل، وهو الثلث مدبراً؛ فإن بضمة بعد تدبيره كان متفعلاً به من الوجه الذي ذكرنا، وفسد بالإعتاق فيضمن، وليس له أن يضمن المعتق قيمة الثلث الذي تملك على الساكت بأداء الضمان. [العناية ٢٧٤/٤ - ٢٧٥]

تب إلى وقت التدبير. (الساية) من وجه أي بالنظر إلى حال أداء الضمان. (الساية)

دون وجه: أي ليس بثابت من وجه بالنظر إلى حال التدبير. (البابية)

والولاء بين المعتق والمدبر أثلاثاً، ثلثاه: للمدبر، والثلث: للمعتق؛ لأن العبد عتق على
 ملكهما على هذا المقدار. وإذا لم يكن التدبير متجزئاً عندهما، صار كله مدبراً
 للمدبر، وقد أفسد نصيب شريكه؛ لما بينا، فيضمنه، ولا يختلف باليسار والإعسار؛
 لأنه ضمان تملك، فأشبه الاستيلاد، بخلاف الإعتاق؛ لأنه ضمان جناية، والولاء
 كله للمدبر، وهذا ظاهر. قال: **هـ** إذا كانت حارية من رخص، رجع أحدهما فكما **هـ**
و إذا كان حراً، **هـ** أنكر ذلك الآخر فهي موقوفة يوماً. **هـ** ما إذا كان أسير غداً
 إلى حقه **هـ**. وقال: إن ساء المنكر سعى حارة في نصف قيمته، ثم يكون
 حراً، لا سبيل عليها. **لهما**: أنه لما لم يصدق صاحبه انقلب إقرار المقر عليه كأنه
 استولدها، فصار كما إذا أقر المشتري على البائع أنه أعتق المبيع قبل البيع،

للمدبر بكسر الميم أي لعصبة المدبر. (السياسة) **لما بينا** أراد به عند قوله: فيما مضى عن قريب: العبد كله
 لئدي دبره أول مرة، ويضمن ثلثي قيمته لشريكه، موسراً كان أو معسراً. [الباب ٨، ٦٢، ٨]
فخصمه أي فيضمن نصيب شريكه (السياسة) **لأنه ضمان تملك** أي لأن ضمان التدبير ضمان تملك؛
 لأنه يملك كسبه وخدمته، فلا يختلف باليسار والإعسار كضمان الاستيلاد. [العناية ٤/٢٧٦]
فأشبه الاستيلاد أي فأشبه هذا الضمان ضمان الاستيلاد فإن كانت حارية بين اثنين، فجاء بولد فدعاه
 أحدهما يثبت نسبه منه، ويضمن قيمتها لشريكه. [السياسة ٨، ٦٢، ٨] **خلاف الإعتاق** أي خلاف ضمان
 الإعتاق. (البناية) **ضمان جناية**: وهو يختلف باليسار والإعسار. (العناية)
فهي موقوفة يوماً أي ترفع عنها الخدمة يوماً. (العناية) **عليها** يعني للمقر بالاستسعاء. (العناية)
هـ ما أنه **الح** تقريره: أن المقر لو أقر على نفسه بالاستيلاد صح، وإذا صدق إلى من يملك، ولم يصدق
 ذلك انقلب إقراره عليه. [العناية ٤/٢٧٧]

يجعل كأنه أعتق، كذا هذا، فيمتنع الخدمة، ونصيب المنكر على ملكه في الحكم، فتخرج إلى الإعتاق بالسعاية كأم ولد النصراني إذا أسلمت. ولأبي حنيفة ^{٢٧٧} أن المقر لو صدق كانت الخدمة كلها للمنكر، ولو كذب كان له نصف الخدمة، فثبت ما هو المتيقن به، وهو النصف، ولا خدمة للشريك الشاهد ولا استسعاء؛ لأنه يتبرأ عن جميع ذلك بدعوى الاستيلاء والضمان، والإقرار بأمومية الولد يتضمن الإقرار بالنسب، وهذا أمر لازم، ولا يرتد بالرد، فلا يمكن أن يجعل المقر كالمستولد. ^{٢٧٨} وإن كان أم ولد بينهما، فعتقها أحدهما، وهو مفسر: ^{٢٧٩} فإن عتقها غيره، عتقها أم ولد بينهما، ^{٢٨٠} وقالوا: بفسخ نصف نفسها؛ لأن مالية أم الولد غير متقومة عنده، ومتقومة عندهما، وعلى هذا الأصل تبني عدة من المسائل أوردها في

فيمتنع الخدمة الخ أي إذا اقبل إقرار المقر على نفسه، امتنع الخدمة للمنكر؛ لأن المقر صار بإقراره كالمستولد لها، ولا يمكن للمنكر تصدير المقر؛ لأنه ما أقر على نفسه بالاستيلاء، فكان نصيب المنكر على ملكه في الحكم محتسباً عند الحارثية، فيخرج الخ. (العناية) **كأم ولد النصراني** الخ تخرج إلى العتق بالسعاية؛ لتعدد إقائنها في يد المولى، ومكة بعد إسلامها، وإصراره على الكفر. [العناية ٤ ٢٧٧]

للمنكر لأنها أم ولد له. (الساية) **نصف الخدمة** لأنها قسمة بينهما. (الساية) **وهو النصف** ويكون النصف الآخر مرفوقاً. (الساية) **بدعوى** الخ أي إما عن الخدمة: بدعوى الاستيلاء، وإما عن الاستسعاء: بدعوى الضمان، ففي كلامه لف وشر على ما ترى. (العناية) **والإقرار** الخ جواب عن قولهما: كأنه استولدها يعني أنه لما أقر بأمومية الولد والإقرار بها يتضمن الإقرار بالنسب، والإقرار بالنسب أمر لازم لا يرتد بالرد، حتى أن الرجل إذا أقر بسب صغير لرجل، فكده المقر له، ثم أقر المقر بسب ذلك الصغير لنفسه لم يصح؛ لأن السب لا يرتد بالرد، فلا يمكن أن يجعل المقر كالمستولد. [العناية ٤ ٢٧٨]

بينهما: بأن ولدت جارية بين الرجلين ولداً فادعياه. (العناية)

"كفاية المنتهي". وجه قولهما: أنها مستفَع بها وَطاً، وإجارة، واستخداماً، وهذا هو دلالة التقوم، وبامتناع بيعها لا يسقط تقومها، كما في المدبر، ألا ترى أن أم ولد النصراني إذا أسدمت عليها السعاية، وهذا آية التقوم غير أن قيمتها ثلث قيمتها قنّة على ما قالوا؛ لفوات منفعة البيع والسعاية بعد الموت، بخلاف المدبر؛ لأن الفاتت منفعة البيع، أما السعاية والاستخدام: فباقيان. ولأبي حنيفة ^{في المدبر} أن التقوم بالإحراز، وهي محرزة للنسب، لا للتقوم، والإحراز للتقوم تابع، ولهذا لا تسعى لغريم، ولا لوارث، بخلاف المدبر؛ وهذا لأن السبب فيها متحقق في الحال، ^{أم ولد}

كفاية المنتهي وكفاية المنتهي اليوم مفقود، ولكن لمساند التي نتي على الأصل مشهورة مذكورة في الكتب. منها: إذا مات أحدهم لا يسعى للأخر عده، وعدهما يسعى، ومنها: إذا ولدت بعد ذلك، فدعاه أحدهما بشب سبه منه، وعنف، ولا يضم من قيمته شيئاً لشريكه عده، وعدهما يضم شريكه نصف قيمته إن كان موسراً، أو يسعى الولد في النصف إذا كان معسراً، منها. لو عصها عاصب فماتت في يده لا يضمها عده، ويضمها عدهما. [أساية ٨ ٦٥] **قوله** في تقوم أم الولد. (العناية)

وبما **ساع** **ساعها** **الح** فإن عورص بأن بيعها ممتنع، وذلك دليل على عدم التقوم، فحاج قومه: وبامتناع **الح**. (العناية) **في مدبر** فإنه يمنع بيعه، وهو متقوم. (الساية) **ن** **سبها** بيان لمقدار القيمة. (العناية)

منعده السع ويبقى الاستخدام. **بعد مدبر** أي موت المول، فإنها لا تسعى للعمرء، ولا للورثة. (الساية)

بخلاف المدبر فإن قيمته ثلثا قيمته **فأ** **فأفان** فإنه يسعى للعمرء، ويخدم مولاه إن أن يموت. [أساية ٨ ٦٦]

أن التقوم الح يعني أن التقوم لا إحرار لنموم، ولا إحرار لنموم في أم الولد؛ لأنها محررة للنسب لا للنموم. وقوله: لا للتقوم معها: لنموم. وكذلك في قوله: الإحرار متقوم تابع أي ليس بمقصود؛ لأنه إذا حصلها، واستولدها ظهر أن إحرارها للاستمتاع بملك المعتقة، لا لقصد النموم. [العناية ٤/٢٧٩]

وهذا أي وكوفاها تحرر للنسب. (الساية) **بخلاف المدبر** جواب عن قولهما: كما في المدبر يعني بخلاف المدبر، فإنه ليس بمحرر للنسب، ولهذا يتعق به حق العمرء. [العناية ٤ ٢٨٠] **وهذا** إشارة إلى الفرق بين أم الولد وبين المدبر. (العناية)

وهو الجزئية الثابتة بواسطة الولد على ما عرف في حرمة المصاهرة، إلا أنه لم يظهر عمله في حق الملك ضرورة الانتفاع، فعمل السبب في إسقاط التقوم، وفي المدبر **ينعقد** السبب بعد الموت، وامتناع البيع فيه لتحقيق مقصوده، فافتراقاً، وفي أم ولد النصراني **قضينا بتكاتها عليه؛ دفعاً للضرر من الجانين**، وبدل الكتابة لا يفتقر وجوبه إلى التقوم. ^{إذا أسلمت}

وهو الحرمة **الثانية** بين المولى وأم الولد. (الساية) في حرمة المصاهرة لأنه لما حصل الولد من مائتين، ثبت لا يتمارح أحدهما عن الآخر صار أصوله وفروعه كأصولها وفروعها، وبالعكس. [الباية ٦٦/٨] في حق الملك أي في حق زوال الملك ضرورة الانتفاع. كما لم يظهر في روال ملث الكاح لذلك، ولا ضرورة في إسقاط التقوم، فعمل فيه السبب. (العناية) **سبب السح** لأن قوله. إن مت فأت حر تعليق محض، والمعلق بالشرط لا يعقد سباً عدواً قبل وجوده على ما عرف. [العناية ٢٨٠/٤] و**امسأح** جواب عن قوهما: وامتناع بيعها لا يسقط تقومها، وتقديره: كان القياس أن لا يتمتع بيع المدبر إلا أنه إما امتنع تحقيقاً لمقصوده؛ إذ لو جار البيع لامتنع مقصود المدبر، وهو العتق بعد موته. [العناية ٢٨١/٤] **منصوده** أي مقصود المولى من التدبير، وهو الحرية. (الساية) وفي **د ولد السح** جواب عما قاسا عليه. (العناية) **فصسا سكاستها عبه** ليس المراد به حقيقة التكاثر، ولكن لما حكمنا بأنها تخرج عن ملكه بأداء القيمة، كانت في معنى المكاتبة، وإما فعلاً هكذا؛ دفعاً للضرر من الجانين. أما في حق أم الولد: فلئلا تنقضي تحت نصراني، وهي مسومة، وأما في حق النصراني: فلئلا يبطل ملكه مجاناً، فلما كانت هي في معنى المكاتبة كان ما أدته في معنى بدل الكتابة، وبدل الكتابة لا يفتقر وجوبه إلى تقوم ما يقاسه؛ لأنه في الأصل مقابل بعت الحجر، وبت الحجر غير متقوم، فلذلك قلنا: إن تكاتها لم يقتض تقوم أم ولد النصراني، فاطرد ما قلنا. [العناية ٢٨١/٤]

باب عتق أحد العبدین

[illegible]

باب عتق لما فرغ من بيان عتق بعض العبد بين عتق أحد العديين، وقدم الأول؛ لأن الواحد قبل الاثنين. [العبادة ٤ ٢٨١] ثم مات الخ أي يؤمر مولى بالبيان ما دام حيًّا؛ لأنه هو المحصل، ويرجع في البيان إليه، ويعتق الذي عيبه، فإن بين الكلام الأول في إخراج عتق الإخراج، ويؤمر بالبيان في الكلام الثاني، ويعتق من عيبه، وأن بين كلام الأول في الثالث عتق ثلث، وبطل الكلام الثاني؛ لأنه صار حراً، فلا يستحق به اعتق، كما لو جمع بين حر وعبد، وقال: أحكما حر، لا يعتق العبد. وإن بدأ ببيان الكلام الثاني، وقال: عيب بالكلام الثاني الداخل عتق الداخل، ويؤمر ببيان الكلام الأول، وإن قال: عيب بالكلام الثاني اثنتان عتق اثنتان بالكلام الثاني، وتعين إخراج لكلام الأول، فاعتق إخراج أيضاً، وإن مات، ولم بين عتق الخ. [العبادة ٤ ٢٨٢] عليه القول أي قوله: أحكما حر. (العبادة)

كدلت يعني يعتق من اثنتان ثلاثه أربعه، ومن إخراج بصفه. (العبادة) سبهما أي بين اثنتان وأدخله عدم الأولوية. (البنية) لغا: لأن تحرير الحر محال. (البنية)

ولأنه لو أريد هو بالثاني يعتق نصفه، ولو أريد به الداخل لا يعتق هذا النصف،
 فيتنصف، فيعتق منه الربع بالثاني، والنصف بالأول، وأما الداخل: فمحمد ^{عليه السلام} يقول: ^{بالإيجاب الثاني}
 لما دار الإيجاب الثاني بينه وبين الثابت، وقد أصاب الثابت منه الربع، فكذا يصيب ^{النصف الباقي}
 الداخل. وهما يقولان: إنه دائر بينهما، وقضيته التنصيف، وإنما نزل إلى الربع في حق ^{يعني الربع}
 الثابت؛ لاستحقاقه النصف بالإيجاب الأول، كما ذكرنا، ولا استحقاق للداخل من ^{بالإيجاب الثاني الداحل الثابت}
 قبل، فثبت فيه النصف. قال: فإن كان القول ^{نحو} فيه في المرض: قسم لثالث على هذا،
 وشرح ذلك: أن يجمع بين سهام العتق، وهي سبعة على قولهما؛ لأننا نجعل كل رقبة
 على أربعة لحاجتنا إلى ثلاثة الأرباع فنقول: يعتق من الثابت ثلاثة أسهم، ومن الآخرين

هذا النصف: أي النصف اساقفي من الثالث. (الساية) وهما أي أبا حنيفة وأبا يوسف: (الساية)
 ذكرنا أي عند قوله: لأن الثاني إلخ. (الساية) قال أي محمد - في الجامع الصغير. (الساية)
 في المرض [ولا مال له سوى هذه العبيد] فإن كانوا يخرجون من الثلث، فأجواب كذلك، فإن
 لم يخرجوا كان الثلث، وهو عتق رقبة يقسم بينهم على قدر سهام وصاياهم؛ لأن العتق حينئذ وصية،
 والوصية تعد من الثلث، فيصرب كل بقدر وصيته، فيجعل أولاً كل رقبة على أربعة أسهم حاجتنا إلى
 ثلاثة الأرباع، فأخرج يضر ب نصف الرقبة، وهو سهمان. فكذا الداخل ويضر ب الثالث ثلاثة الأرباع،
 وهي ثلاثة أسهم، فمجموع سهام الوصايا سبعة، فإذا كان الثلث سبعة، كان الجميع أحداً وعشرين وثلاثة
 أربعة عشر لا محالة، فيعتق من الخارج سهمان، ويسعى في خمسة، وكذلك الداخل، يعتق من الثالث ثلاثة
 أسهم، ويسعى في الأربعة. وأما على قول محمد - فيصرب الخارج سهمين، والثالث ثلاثة أسهم،
 والداخل سهم، فكانت سهام الوصايا ستة، فإذا كان الثلث ستة، كان جميع المال ثمانية عشر، فأخرج يعتق
 منه سهمان، ويسعى في أربعة، وثابت يعتق منه ثلاثة، ويسعى في ثلاثة، والداخل يعتق منه سهم، ويسعى
 في خمسة، فكان نصيب السعاية، وهو نصيب الورثة اثني عشر، وسهام الوصايا ستة. [العبادة ٢٨٥/٤]
 الآخرين: أراد بهما الداخل والخارج. (البنية)

من كل واحد منهما سهمان، فيبلغ سهامُ العتق سبعةً، والعتقُ في مرض الموت وصية، ومحل نفاذها الثلث، فلا بد أن يُجعل سهامُ الورثة ضعفَ ذلك، فيجعل كل رقبة على سبعة، وجميعُ المال أحد وعشرون، فيعتق من الثابت ثلاثة، ويسعى في أربعة، ويعتق من الباقيين من كل واحد منهما سهمان، ويسعى في خمسة، فإذا تأملت وجمعت استقام الثلث والثلثان. وعند محمد ^{الخارج والداخل} يجعل كل رقبة على ستة؛ لأنه يعتق من الداخل عنده سهم، فنقصت سهام العتق بسهم، وصار جميعُ المال ثمانية عشر، وباقي الترخير ما هو. ولو كان هداً في عتق، وهنَّ عند مدحولات، وموت بوجه من مدحولات من مهر حرج، بعد، ومن مهر المدحولات، ومن مهر المدحولات، قيل: هذا قول محمد. وخاصة، وعندهما: يسقط ربعة، وقيل: هو قولهما أيضاً، وقد ذكرنا الفرق، ^{مهر الداخل}

من مر يعني يعلم مما مر. (الساية) ولو كان هداً [أي ولو كان هذا الكلام] أح وصورته: رجل له ثلاث نسوة، وهن غير مدحولات يعني لم يدخلهن، فقال لامرأتين مهر: إحداهما طالق، ثم حررت واحدة منهن، ودخلت الثالثة، فقال: إحداهما طالق.

الثاني الثمن في الصديق بمسئلة الربع من العتاق. (العاية) وهذا ذكر الفرق فلا بد من الفرق بين العتق والطلاق، وفرق بأن الثالث في العتق بمسئلة المكاتب؛ لأنه حين نكحه كان له حق البیان، وصرف العتق إلى أيهما شاء من الثالث والخارج، مما دام له حق البیان، كان كل واحد من العبدین حراً من وجه عتداً من وجه، فإن كان الثالث كالمكاتب كان الكلام الثاني صحيحاً من كل وجه؛ لأنه دائر بين المكاتب والعبد إلا أنه أصاب الثالث منه أربع، ولذا حل الصنف؛ لما قبلنا. فأما الثالثة في الطلاق: فمتردة بين أن تكون مكوَّحة، وبين أن تكون أحسية؛ لأن الخارجة إذا كانت مرادة بالإيجاب الأول، كانت الثالثة مكوَّحة، فيصح الإيجاب الثاني وإن كانت الثالثة هي المرادة بالإيجاب الأول، كانت أحسية، فيلغو الإيجاب الثاني، فجعلت أحسية من وجه دون وجه، فيصح الإيجاب الثاني من وجه دون وجه، فيسقط نصف النصف، وهو أربع مورعاً بين مهر الداحنة والثانية، فيصيب كل واحدة منهما الثمن. [العاية ٢٨٦/٤]

وقام تفريعهما في "الزيادات". ومن قال لعبدية: أحدكما حر، فباع أحدهما، أو مات، أو قال له: أنت حر بعد موبي، عتق لآخر؛ لأنه لم يبق محلاً للعتق أصلاً بالموت، وللعتق من جهته بالبيع، وللعتق من كل وجه بالتدبير، فتعين الآخر، ولأنه بالبيع قصد الوصول إلى الثمن، وبالتدبير إبقاء الانتفاع إلى موته، والمقصودان ينفيان العتق الملتزم، فتعين له الآخر دلالةً، وكذا إذا استولد أحدهما للمعنيين. ولا فرق بين البيع الصحيح والفاسد مع القبض وبدونه، والمطلق، وبشرط الخيار لأحد المتعاقدين؛ لإطلاق جواب الكتاب، والمعنى ما قلنا. والعرض على البيع ملحق به في المحفوظ عن أبي يوسف رحمته الله.

وغام بغيرها [أي هذه المسألة] ومنها أن ميراث النساء، وهو الربع، أو الثمن يقسم بين الداحلة والأوليين نصفين: نصفه للداحلة؛ لأنه لا يراحمها إلا إحدى الأوليين، والنصف الآخر بين الأوليين؛ لأن أحدهما ليست بأولى له. [العناية ٢٨٦/٤ - ٢٨٧] **الزيادات** أي في "شرح الزيادات". (النسابة) **حجبه** أي من جهة الذي قال. أحدكما حر، فتعين الآخر. (النسابة) **انقاء** أي قصد إبقاء الخ. وكذا [أي وكذا تتعين الأخرى]، إذا استولد الخ يعني إذا وطئ أحدهما، فعلت معه؛ لأنه صارت أم ولد له، ومن ضرورة صحة أمية الولد، واستحقاق العتق لها انشاء العتق المنجر عنها، وإذا انتهى عن أحدهما تعين في الأخرى لروال المراجعة. [العناية ٢٨٨/٤] **للمعنى** يعني عدم محمية العتق بالاستيلاء من كل وجه، وإبقاء الانتفاع إلى موته. (العناية)

لإطلاق جواب الكتاب يعني "الجامع الصغير"، حيث قال فيه: باع أحدهما، ولم يقيده بشيء، والمعنى ما قلنا، وهو أنه قصد الوصول إلى الثمن، والوصول إليه ينافي العتق، فتعين الآخر له. (العناية) في المحفوظ عن أبي يوسف روى ابن سماعة عن أبي يوسف - إذا ساوم أحدهما كان بياناً يعني التعيين العتق في الآخر، قيل: مثل هذه العبارة يستعمل فيما سمع وحفظ، ولم تثبت الرواية عنه مكتوبة. [العناية ٢٨٩/٤]

والهبة والتسليم والصدقة والتسليم بمنزلة البيع؛ لأنه تمليك. **وكذلك** قال لامرأته: **كما صدق**، ثم **مات أحدهما**، **لما قلنا**، وكذا لو وطئ إحدهما لما نبين. **ولو قال** ^{يعين الأخرى} **مات أحدهما حرّاً**، ثم **جمع أحدهما**، **عني لأخرى عند أبي حنيفة**، **فقال**: **عني**. لأن الوطء لا يحل إلا في الملك، وإحدهما حرّاً، فكان بالوطء مستقيماً الملك في الموطوءة، فتعينت الأخرى؛ لزواله بالعتق، كما في الطلاق. وله: أن الملك قائم في الموطوءة؛ لأن الإيقاع في المنكّرة، وهي معينة، فكان وطؤها حلالاً، فلا يجعل بياناً، ولهذا حلّ وطؤها على مذهبه إلا أنه لا يفتى به، ثم يقال: العتق غير نازل قبل البيان؛ ^{بحل وطئها}

والله والتسليم **أح** قيل: التسليم بيس شرص، وإنما ذكره تأكيداً؛ لأن محمداً ذكر في 'الإملاء' إذا وهب أحدهما وأقصه، أو تصدق وأقص عتق الآخر، ولأن سبيع الفاسد يعين الآخر لمعتق، وإن لم يكن قصص، فكذلك الهبة والصدقة؛ لأن كلا منهما لا يفيد ملك بدون القصص؛ وهذا لأن التعيين إنما يحصل بوحود تصرف يختص بالملك، وقد وجد. [العناية ٤/ ٢٨٩] **وكذلك** أي وكذلك تعين الأخرى لطلاق. (الساية) **لما قلنا** أن الميت لم يبق محلاً للعتق، فكذلك لم يبق محلاً لطلاق، فتعين الأخرى له. (العناية) **لما سئ** أي في المسألة التي بعد هذا. (الساية) **وأحدهما حرّاً** لا ملك فيها، فالوطء لا يحل فيها، فإذا وطئ إحدهما جعل مستقيماً لملك فيها؛ يقع الوطء حلالاً؛ حملاً لأمره على الصلاح، فإذا تعينت ملك الملك تعينت الأخرى لزواله بالعتق. [العناية ٤/ ٢٨٩ - ٢٩٠] **كما في الطلاق** بأن قال لامرأته: إحداكما طالق، ثم وطئ إحدهما كان بياناً. (البنابة)

في الموطوءة أي في التي بوطأ من كل منهما، وإذا كان منك قائماً كان وطؤها حلالاً. أما إن الملك قائم، فلا إن إيقاع العتق إنما هو في المنكّرة، وهي أي موطوءة غير منكّرة، بل هي معينة، فلا يكون الإيقاع فيها، وإذا لم يكن الإيقاع فيها، لا يكون ملك عنها ريثاً، وأما أن الملك إذا كان قائماً، كان الوطء حلالاً، فظاهر لا يحتاج إلى البيان، وإذا كان الوطء حلالاً لم يكن بياناً، لأن كل واحدة منهما على هذه الصفة، ولهذا حلّ وطؤها على مذهبه، وهذا على غاية الدقة، ويوضح منها سيماء التحقيق إلا أنه لا يفتى به. [العناية ٤/ ٢٩٠]

فلا يدل أي الوطاء في الأمة. الاستمدا، فلا يصير وطؤها يائاً ليعتق في الأخرى. (الساية) عني وقال شمس الأئمة السرحسي في "المسوط": وذكر محمد في "الكيسانيات" هذا الجواب الذي ذكره ليس جواب هذا الفصل، بل في هذا الفصل لا يحكم بعقوب واحد منهم، ولكن يخلف المولى بالله ما يعلم أنها ولدت الغلام أولاً، فإن نكل عن اليمين، فنكوله كإقراره، وإن حلف فهم أرقاء. قال صاحب "النهاية": وما ذكره في "الكيسانيات" هو الصحيح؛ لما أن الشرط الذي لم يتيقن بوجوده وهو ما إذا كان في طرف واحد كان القول فيه قول من ينكر وجوده باليمين. [العناية ٢٩٢/٤] **لكونها** أي في حق الصغيرة.

ذكره في كتاب العتاق. **وإن شهد أنه ضيق إحدى مسألة: حاد بـ** **سهادته**، **وأنشأ**
على أن ضيق أحدهما، وهذا بالإجماع. **وقال أبو يوسف ومحمد حمداً**.
سهادته على من ذلك، وأصل هذا: أن الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير
دعوى العبد عند أبي حنيفة. **وعندهما: تقبل، والشهادة على عتق الأمة،**
وطلاق المنكوحة مقبولة من غير دعوى بالاتفاق، والمسألة معروفة. وإذا كان
دعوى العبد شرطاً عنده، لا يتحقق في مسألة الكتاب؛ لأن الدعوى من المجهول
لا يتحقق، فلا تقبل الشهادة، وعندهما ليس بشرط، فتقبل الشهادة، وإن انعدم
الدعوى. أما في الطلاق: فعدم الدعوى لا يوجب خللاً في الشهادة؛ لأنها ليست
بشرط فيها، ولو شهد أنه أعتق إحدى أمتيه لا تقبل عند أبي حنيفة.
الشهادة

ذكر في العتق أي ذكر الاستحسان في عتاق الأصل، وقال: لو قال الشاهدان: إن كان هذا عبد الموت،
استحسن أن يعتق من كل واحد منهما نصفه. [أساية ٨١/٨] **ذلك** ويؤمر بأن يوقع العتق على
أحدهما. (الباية) **لا تقبل** **ح**. فإن العتق من حقوق العباد عنده، ومن حقوق الشرع عندهما، وجه قوهما: به
لا يحتاج فيه إلى قبول العبد، ولا يرد برده، وغور أن يخلف به، ويصح إنعائه في المجهول، وكل ذلك دليل على
كون العتق حق الشرع. ووجه قوله: إن الإعتاق إثبات قوة المالكية، وفيه انتفاء دل الرق والمملوكية، وكل
ذلك حق العبد لا محالة، هذا هو المشهود به، ولا معتبر بعيره؛ بكونه من ثمراته مما كان من حقوق العباد
لا تقبل الشهادة فيه بدون الدعوى، وما كان من حقوق الشرع تقبل بدونها. [العناية ٤: ٢٩٤]
لا يحق قيل: غيبه إذا ادعى ذلك وجب أن تقبل البينة؛ لأن الدعوى حصت من معين. وأجيب بأن
صاحب الحق أحدهما لا يعيه، فدعواهما دعوى غير صاحب الحق، وأن الدعوى حينئذ لا تكون مطابقة
لشهادة؛ لأن الشهادة على أحد العبدین، لا على العبدین. [العناية ٤: ٢٩٥] **فهي** أي في الشهادة في
الطلاق. (الباية) **ولو شهد** **ح**. كصورة نقص على أبي حنيفة. لأن الدعوى ليست بشرط في حق
الأمة، ولم تسمع البينة ههنا، ووجه دفعه ما ذكره نقوله: لأنه **ح** [العناية ٤: ٢٩٦]

وإن لم يكن الدعوى شرطاً فيه؛ لأنه إنما لا يُشترط الدعوى لما أنه يتضمن تحريم الفرج، فشابه الطلاق، والعتق المبهم لا يوجب تحريم الفرج عنده على ما ذكرناه، فصار كالشهادة على عتق أحد العبدین، وهذا كله إذا شهدا في صحته على أنه أعتق أحد عبديه. أما إذا شهدا أنه أعتق أحد عبديه في مرض موته، أو شهدا على تديره في صحته، أو في مرضه، وأداء الشهادة في مرض موته، أو بعد الوفاة: تقبل استحساناً؛ لأن التدبير حيثما وقع، وقع وصية، وكذا العتق في مرض الموت وصية، والخصم في الوصية إنما هو الموصي، وهو معلوم، وعنه خَلَفٌ، وهو الوصي، أو الوارث، ولأن العتق في مرض الموت يشيع بالموت فيهما، فصار كل واحد منهما خصماً متعيناً، ولو شهدا بعد موته أنه قال في صحته: أحدكما حر، قد قيل: لا تقبل؛ لأنه ليس بوصية، وقيل: تقبل للشيوع.

فـ أي في حق الأمة الواحدة. (الناية) مـ نه [العتق] سـ ح فإن العتق إذا حصل استبرأ أن يكون الوصاء بعده ربا. (الناية) فسـ أي في كونه تحريم الفرج. مـ ذكره يعي قوله: نه أن المثلث قائم في الموطوءة إلى قوله: ولهذا حل وطوهما. (العناية) مـ بيان قوله: إلا أن نكون في وصيته استحساناً. (العناية) تديره أي عني أنه تبرأ أحد عبديه. (الناية) اسـ فإن هذه الشهادة لا تقبل في القياس. (الناية) حيثما وقع: يعني سواء في حاله الصحة، أو في حال المرض. (الناية)

وهو معلوم [فتقبل الشهادة]: لأن تنفيذ الوصايا حق الميت، فكان لميت مدعياً تقديراً، وعنه حذف. (العناية) يشيع بمرتب فيهما [أي في العبدین] لأنه يوجب العتق في أحدهما في حال عجزه عن البين، فكان إيجاباً لهما، وهذا يعتق نصف كل واحد منهما، فصار كل واحد منهما خصماً متعيناً، ولم يذكر وجه القياس، وهو أن المقضي له مجهول، والدعوى من المجهول لا تتحقق؛ لظهوره مما تقدم. [العناية ٤/ ٢٩٧] قد قيل لا تقبل لأنه ليس بوصية حتى يكون الخصم هو الموصي، وهو معلوم، وقال بعضهم: تقبل لشيوع العتق فيهما، فكان كل واحد منهما خصماً متعيناً، فكان دعواهما صحيحة، وهي يقتضي قبول الشهادة. [العناية ٤/ ٢٩٧-٢٩٨]

باب الحلف بالعتق

ومن قال: إذا دخلت الدار، فكل مملوك من عتقت فيه حر، وليس له مملوك،
 وليس له مملوك، ثم دخل، عتق، لأن قوله: "يومئذ" تقديره: يوم إذ دخلت، إلا أنه أسقط
 الفعل، وعوضه بالتووين، فكان المعتبر قيام الملك وقت الدخول، وكذا لو كان في ملكه يوم
 حلف عبداً، فبقي على ملكه، حتى دخل: عتق؛ لما قلنا. ولو لم يكن من نفسه مملوك،
 لم يعنى: لأن قوله: "كل مملوك لي" للحال، والجزاء حرية المملوك في الحال، إلا أنه لما دخل
 الشرط على الجزاء تأخر إلى وجود الشرط، فيعتق إذا بقي على ملكه إلى وقت الدخول،
 ولا يتناول من اشتراه بعد اليمين. ومن قال: كل مملوك من عتقت فيه حر، ولو حر،
 حر، صواب. لم يعنى. وهذا إذا ولدت لستة أشهر فصاعداً ظاهراً؛ لأن اللفظ
 للحال، وفي قيام الحمل وقت اليمين احتمال لوجود أقل مدة الحمل بعده، وكذا إذا ولدت
 لأقل من ستة أشهر؛ لأن اللفظ يتناول المملوك المطلق والجنين مملوك تبعاً للأم، لا مقصوداً،
 من وقت القول

باب الحلف بالعتق الح الحلف بكسر اللام مصدر من حلف بالله يحلف حلفاً، والحلف أن يجعل العتق جزاء
 على الحلف بأن يعلق العتق بشيء، ولما كان المعلق قاصراً في السسية أحر التعليق عن التحجير. [البنية ٨/٨٤]
 لم يملك يعني زمان الحلف. (البنية) أسقط الفعل وهو قوله: دخلت. (البنية) لما قال يريد به قوله: فكان
 المعتبر قيام الملك وقت الدخول. (البنية) لم يعنى أي لم يعنى ما اشتراه بعد الحلف. [البنية ٨/٨٥]
 للحال قيل: لأن اللام للاحتصاص، والاحتصاص إما يكون مملوك له في الحال؛ إذ لو لم يكن الملك له
 في الحال، كان هو وغيره سواء. [البنية ٤/٣٠٠] لم يعنى لأن المملوك مطلق، والمطلق يصرف إلى
 الكامل، والجنين ليس بكامل. (البنية) احتمال يعني يحتمل أن يكون الحمل وقت اليمين، ويحتمل أن
 لا يكون. (البنية) لا قبل فحينئذ يتيقن بوجود الحمل وقت القول لكنه لا يعنى؛ لأن إلح.
 لا مقصوداً: ألا ترى أنه لو أعتقه عن كفارة يمينه لا يجوز. (البنية)

ولهما: أن هذا إيجاب عتق وإيصاء حتى اعتبر من الثلث. وفي الوصايا تعتبر الحالة المنتظرة، والحالة الراهنة، ألا ترى أنه يدحل في الوصية بالمال ما يستفيد به بعد الوصية، وفي الوصية لأولاد فلان من يولد له بعدها، والإيجاب إنما يصح مضافاً إلى الملك، أو إلى سببه، فمن حيث إنه إيجاب العتق يتناول العبد المملوك اعتباراً للحالة الراهنة، فيصير مديراً حتى لا يجوز بيعه، ومن حيث إنه إيصاء يتناول الذي يشتريه؛ اعتباراً للحالة المترتبة وهي حالة الموت، وقبل الموت حالة التملك استقبال محض، فلا يدحل تحت اللفظ، وعند الموت يصير كأنه قال: كل مملوك لي، أو كل مملوك أملكه، فهو حر، بخلاف قوله: بعد غد، على ما تقدم؛ لأنه تصرف واحد، وهو إيجاب العتق، وليس فيه إيصاء، والحالة محض استقبال فافترقا، ولا يقال: إنكم جمعتم بين الحال والاستقبال؛ لأننا نقول: نعم، لكن بسببين مختلفين: إيجاب عتق، ووصية، وإنما لا يجوز ذلك بسبب واحد.

حرف عتق وإيصاء: أما به إيجاب عتق، فقوله: كل مملوك أمك أو لي، فهو حر، وأما به إيصاء، فقوله: بعد موتي، وهذا اعتبر من ثلث، وإذا كان كذلك، ففي الوصايا إلح. (العبارة) من السبب أي ثلث ما الميت وخبره لرسمه أي احاصرة، سميت بالراهنة؛ لأن الرهن هو الحسن، والمرقن محوس فيها، لا فيما فيها ولا فيما بعدها، كذا في الشروح. [العناية ٤/٣٠٢] من يولد له أي إذا عثر إلى وقت موت الموصي. (العناية) إنه: أي قوله: كل مملوك أملكه. (البنية)

اعتباراً للحالة لرسمه [احاصرة] ليصير لإيجاب مضافاً إلى الميت. (العناية) مديراً قبل موت الموصي. يصير أي لكونه موجوداً عند الموت في ملكه. بعد غد أي خلاف قوله: كل مملوك أمك، أو لي حر بعد غد (السبب) ما تقدم عند قوله: وإن قال: كل مملوك أمك بعد غد لي حره. (السبب) لأنه قد نقول. وإحالة أي حالة التملك محض استقبل لا يشاهد لإيجاب لعدم الإضافة إلى الميت، وإن سبه. (العناية) ولا يقال: إشارة إلى جواب أي يوسف (العناية) بسببين مختلفين ولعله أراد بقوله: بسببين مختلفين: إيجاب عتق، ووصية، الألفاظ الدالة على ذلك في طريقي الكلام؛ لأن حقيقة إيجاب وصية من صفات اللفظ. [العناية ٤/٣٠٣] لا يجوز: أي الجمع بين الحال والاستقبال. (البنية)

باب العتق على جُعَلٍ

ومن جُعَلٍ على مال. **جُعَلٌ** عَس. وذلك مثل أن تقول: أنت حر على ألف درهم، أو بألف درهم، وإنما يعتق بقبوله؛ لأنه معاوضةُ المال بغير المال؛ إذ العبد لا يملك نفسه، ومن قضية المعاوضة ثبوتُ الحكم بقبول العوض للحال، كما في البيع، فإذا قيل صار حرًّا، وما شَرَطَ دين عليه حتى تصحَّ الكفالة به، بخلاف بدل الكتابة؛ لأنه ثبت مع المنافي، وهو قيام الرق على ما عرف. وإطلاق لفظ المال ينتظم أنواعه

عَسِي جعل بالصم ما جعل للإنسان من شيء على شيء يفعله، وكذلك الجعالة بالكسر، وإنما أحر هذا الباب لكون المال غير أصل في باب العتق. (العناية) **على** بدل أي مال كان من عروض، أو حيوان، أو غيرهما. (العناية) **عَسِي** [ساعة قوله] لا يقال: كلمة **عَسِي** للشرط، فيكون العتق معنًى بشرط أداء الألف كما لو قال: إن أديت إلي ألفاً لا؛ لما قيل: لأن الكلام فيما إذا كان مراده التحجير بعوض، لا التعليق، فكان الصارف عن الشرطية دلالة الحال. [العناية ٣٠٥/٤] **الف درهم** أو عَسِي أو عَسِيك ألفاً.

لا تمت خمسة يعني أن العبد لا يملك نفسه بهذا العقد؛ لكونه إسقاطاً، فلم يدخل به في يده شيء من مال غايه ما يقال: إنه ثبت له به قوة شرعية، وهي ليست بمال لا محالة، فكان ما بدله في مقابلة ما ليس بمال، بل بما هو قوة شرعية. [العناية ٣٠٥/٤-٣٠٦] **سَرِبَ حَكَمٌ** أراد به العتق هما. (السياسة)

كتب في أسع فإنه إذا قال: اشتريت بعد أن يقول البائع: بعت، يقع العقد. (السياسة)
قد قيل الخ وإن رد أو أعرض عن المجلس بالقيام، أو بالاشتغال بما يعين به قطع المجلس بصل. [العناية ٣٠٦/٤]
صح كذلك لأنه يسعى وهو حر (العناية) **بدل كَسَب** حيث لا تصح به الكفالة. (العناية)
مع مُدَافِي فكان ثبوته على خلاف القياس؛ إذ القياس ينفي أن يستوجب المولى الدين على عبده، فلما ثبت خلاف القياس ضرورة حصول الحرية للمكاتب، وحصول المال للمولى، اقتصر على موضع الضرورة، ولم يعد إلى الكفالة. [العناية ٣٠٦/٤] **مد غَرَفٌ** في كتاب المكاتب. (السياسة)

وإطلاق لفظ المال: يعني في قوله: ومن أعتق عبده على مال. (البنية)

ها يسيرة. قال: هـ خـ هـ
فكانت عفوا القلوري

ولا يصره جهالة الوصف بأن لم يقل: إنها جيدة، أو رديئة. ربعية، أو حريفية، فإن جهالة الوصف لا تمنع صحة التسمية؛ لكونها يسيرة. [العناية ٣٠٦/٤] **مثل أن يقول أن أدب الخ** وهذه صيغة التعليق، فيتعلق عقته بأداء المال كالتعليق بسائر الشروط، ولهذا لا يحتاج فيه إلى قبول العبد، ولا يرتد برده، وللمولى أن يبيعه قبل الأداء كما في التعليق بسائر الشروط. [العناية ٣٠٧/٤]

لا. أي لأد قول المولى: إن أديت إلي ألف درهم، فأنت حر. (البنية) على ما نس أي بعد خطوط عند قوله: ولما أنه تعليق نظراً إلى اللفظ، ومعاوضة نظراً إلى المقصود. (البنية)

حتى كان بائناً فجعلناه تعليقاً في الابتداء عملاً باللفظ، ودفعاً للضرر عن المولى، حتى لا يتمتع عليه ببيع^{لقد}ه، ولا يكون العبد أحق بمكاسبه، ولا يسري إلى الولد المولود قبل الأداء، وجعلناه معاوضة في الانتهاء عند الأداء؛ دفعاً للغرور عن العبد، حتى يُجبر المولى على القبول، فعلى هذا يدور الفقه، وتخرج المسائل، نظيره الهبة بشرط العوض. ولو أدى البعض يجبر على القبول إلا أنه لا يعتق ما لم يؤد الكل، لعدم الشرط، كما إذا حط

فجعلناه أي جعلناه قول المولى: إن أدبت إلى ألفاً؛ فأنت حر. (الساية ٩٥، ٨) أي قبل أداء المال بأد قال لأتمته: إن أدبت إلى ألفاً، فأنت حرة، ثم ولدت ثم أدت المال لم يعتق الولد معها. (الساية ٩٥، ٨) **دفع** دفعه من أنه ما تحمل المشقة في اكتساب المال إلا لئلا شرف الحرية. (الساية ٩٥، ٨) **حتى حر** أي فإن قيل: لا يمكن جعله معاوضة أصلاً؛ لأن اسدس والمبدل كلاهما عند الأداء منتهى بمولى؛ لأنه قبل الأداء عند، وهو وما في يده مولاة أحيت بأنه ما ثبت عند الأداء معنى الكتابة من الوجه الذي نبيأ، ثبت شرط صحته اقتضاء، وهو أن يصير العبد أحق بالموءدي، فثبت هذا سابقاً على الأداء، متى وجد الأداء وصار كما إذا كاتب عبده على نفسه وماله، وكان اكتسب مائلاً قبل الكتابة، فإنه يصير أحق بذلك المال، حتى لو أدى ذلك عتق، كذا في "النهاية". [العناية ٣٠٨/٤]

يعني أي على العمل بالشبهين. (العناية ٣٠٨/٤) يعني أن قوله: إن أدبت إلى ألف درهم، فأنت حر، ألحق في بعض الأحكام بمحض التعليق، وهي ما ذكرنا من مسائل القياس من تمكنه من البيع وغيره، وألحق في بعضها بالكتابة من جبر المولى على القبول؛ لأنه لما كان هذا اللفظ تعديلاً؛ بطراً إلى اللفظ، ومعاوضة بطراً إلى انقضاء عمسا بالشبهين. شبه التعليق في حالة الانتهاء، وشبه المعاوضة في حالة الانتهاء، كما في اهبة بشرط العوض، فإنها هبة انتهاء حتى لم تخز في انشاء، واشترط القصص في انقضاء، وبيع انتهاء حتى لم يتمكن الواهب من الرجوع، وجرت الشفعة في العقار، ويرد بالعتق. [العناية ٣٠٩/٤]

لسرط وهو أداء الكل. (النهاية) كما إذا حط المولى بعض الألف فيما إذا قال له: إن أدبت إلى ألفاً، فأنت حر، وأدى الباقي أي باقي الألف لا يعتق؛ لعدم الشرط؛ لأن الشرط أداء الألف ولم يوجد، كما إذا أدى الدباير مكان الدراهم، وقد فسر الحاكم في الكافي على هذا الحكم. [الساية ٩٨، ٨]

وإن قَبِلَ بعد الموت ما لم يعتقه الوارث؛ لأن الميت ليس بأهل للإعتاق، وهذا صحيح.
قال: ومن عتقه على خدمة أربع سنين، فعتق عبداً على أن يمات من ساعة الدل.
 فعتقه عبداً في مدة خدمته، وإن مات قبل أن يمتد بها، فعتقه عبداً، وإن لم يمات، فعتقه عبداً.
 أما العتق؛ فلأنه جعل الخدمة في مدة معلومة عوضاً، فيتعلق العتق بالقبول، وقد
 وجد، ولزمته خدمة أربع سنين؛ لأنه يصلح عوضاً، فصار كما إذا أعتقه على ألف
 درهم، ثم مات العبد، فالخلافية فيه بناء على خلافية أخرى، وهي أن من باع نفسه
 العبد منه بجزءية بعينها، ثم استحققت الجارية، أو هلك: يرجع المولى على العبد بقيمة
 نفسه عندهما، وبقيمة الجارية عنده، وهي معروفة. ووجه البناء: أنه كما يتعذر تسليم
 الجارية بالهلاك والاستحقاق، يتعذر الوصول إلى الخدمة بموت العبد، وكذا بموت المولى،

الوارث أو الوصي، أو القاضي. (العبارة) وهذا أي قول المشايخ صحيح: إنه لا يعتق ما لم يعتقه الوارث؛
 بناء على أنه إيجاب مضاف إلى ما بعد الموت، وأهلية الوجوب شرط عند الإيجاب، وقد عدت بالموت،
 بخلاف التدبير، فإنه إيجاب في الحال، والأهلية ثالثة، والموت شرط، والأهلية ليست بشرط عنده، كما لو قال:
 إن دحت اذار، فأنت حر، فوجد الشرط، وهو محمول. (الباب) قال أي محمد في الجامع الصغير. (الساية)
مات أي المولى أو العبد. (الساية) العمل لأنه الحكم في الأعواض كلها. (العبارة)
يصلح عوض لحدوث حكم المالية بالعقد. (العبارة) فالخلافية أي مسألة اخلافية في الإعتاق على
 الخدمة في المدة المعلومة بناء على خلافية أخرى. (الساية) نفس لعد فقل العبد، وعتق ثم استحققت
 إلخ. (الساية) عندهما أي عند أبي حبيبة وأبي يوسف. (الساية) عند أي عند محمد. (الساية)
 وهي أي مسألة بيع العبد منه تجارية إذا استحققت معروفة في طريقة الخلاف. (الباب)
 ووجد الساء أي بناء تلك الخلافية على هذه اخلافية. (الباب) وكذا ثوب المولى يعني أن موت المولى
 في هذه الصورة كموت العبد. (العبارة)

فما أصاب حصّة^{الأم} هذه ^{لا امرئ} ما أصاب من حصص^{الامر} غيره. لأنه لما قال: "عني"، تضمن الشراء اقتضاءً على ما عُرِفَ. وإذا كان كذلك، فقد قابل الألف بالرقبة شراءً، وبالبضع نكاحاً، فانقسم عليهما، ووجبت حصّة ما سلّم له، وهو الرقبة، وبطل عنه ما لم يسلم، وهو البضع، فلو زوجت نفسها منه لم يذكره، وجوابه: أن ما أصاب قيمتها، سقط في الوجه في المسألتين

الأول، وهي للمولى في الوجه الثاني، وما أصاب مهر مثلها، كان مهرًا لها في الوجهين.

حصّة القسمة
للأمة

أشبه كأنه قال: بع أمك مني، ثم أعتقها. (السياة) ما عرفت يعني في أصول الفقه. (العناية)
عليهما أي على الرقة والمصع. (السياة) لم يذكره أي هذا المثل محمد في الجامع الصغير (العناية)
في الواحد لأول وهو ما إذا لم يقل فيه. عني لعدم صحة اصحاب. (العناية) الواحد الذي أي الذي قال
فيه "عني". (العناية) الوجهين: أي فيما إذا قال: عني، أو لم يقل. (البناءة)

باب التدبير

لأن هذه الألفاظ صريح في التدبير، فإنه إثبات العتق عن
دبر، ^{مدبر} كما في الكتابة. وقال
الشافعي يجوز؛ لأنه تعليق العتق بالشرط، فلا يمتنع به البيع والهبة، كما في سائر
التعليقات، وكما في المدبر المقيد، ولأن التدبير وصية، وهي غير مانعة من ذلك. ولنا:
قوله "المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث"، ولأنه سبب الحرية؛
لأن الحرية تثبت بعد الموت، ولا سبب غيره، ثم جعله سبباً في الحال أوّلى لوجوده في الحال،

ذكر الإعتاق الواقع بعد موت عقيب الإعتاق في الحياة ظاهر المناسبة، والتدبير في البعثة: هو
الظن إلى عاقبة الأمر. وفي الشريعة: هو إيجاب العتق الحاصل بعد موت الإنسان بألفاظ تدل عليه صريحاً
كقوله: دبرتك، أو أنت مدبر، أو دلالة كقوله: إذا مت فانت حر. [العناية ٣١٦/٤]
حيث لا يجوز بيع المكاتب، ولا هبته، ولا إحراجه عن ملكه إلا إلى الحرية. (الساية)
يجوز: أي يبيعه وبه قال أحمد وأحمد وداود ^{رحمهم الله} وكذا هبته وصدقته وغيرهما. (البنية)
سبب يستند من دخول الدار، ومحى رأس الشهر وغيرهما. (العناية) مدبر ^{مستند} فإن ذلك حائر فيه
بلا خلاف. (العناية) ^{رحمهم الله} حتى يعتبر من ثلث المال، والوصية لا تمنع الموصي من التصرف بالبيع وغيره، كما
لو أوصى برفقته لاسنان. [العناية ٣١٩/٤] ^{رحمهم الله} فلا بد له من سبب. (العناية) ^{رحمهم الله} قال الأثراري:
وما قاله صاحب "أهداية" قبل باب عتق أحد العبدین بقوله: وفي المدبر يعقد السبب بعد الموت، فذاك منه
تأقضى لا محالة. وقال الأكمل: يحمل ما ذكر هناك على غير الأولى، فيندفع التأقضى، أو يكون قد اطلع على
رواية عن أصحابنا أنه يجوز، وأن يكون سبباً بعد الموت، أو اختار جوازه بالاكتفاء. [الساية ١١٠/٨]

أخرجه الدارقطني منقوص 'ولا يورث' من رواية عبيدة بن حسان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال
رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} قال الدارقطني: لم يستند غير عبيدة بن حسان
وهو ضعيف، وإنما هو عن ابن عمر من قوله. [٦٧/٤، كتاب المكاتب] [نصب الرأية ٢٨٤/٣ - ٢٨٥] =

وعدمه بعد الموت، ولأن ما بعد الموت حالٌ بطلانٍ أهلية التصرف، فلا يمكن تأخير السببية إلى زمان بطلان الأهلية، بخلاف سائر التعليقات؛ لأن المانع من السببية قائم قبل الشرط؛ لأنه يمين، واليمين مانع، والمانع هو المقصود، وأنه يضاد وقوع الطلاق والعناق، وأمكن تأخير السببية إلى زمان الشرط؛ لقيام الأهلية عنده فافتراقاً، ولأنه وصية، والوصية خلافة في الحال كالوراثه، وإبطال السبب لا يجوز، وفي البيع وما يضاهيه ذلك.

وعدمه بعد الموت لكونه كلاماً عرساً لا يبقى، فتعين أن يكون سبباً في الحال. (البناية) فلا يمكن فلا يتصور انعقاد السبب من غير الأهل. [البناية ١١٠/٨] لأن المانع الح واعم أن في كلام المصنف غموضاً لا ينكشف على وجه التحصيل إلا بريادة بيان، فلا بد منه، فنقول: المانع هو ما ينتمي به الشيء مع قيام مقتضيه، وكل ما ينافي اللارم ينافي الملزوم، وإذا طهر هذا، قلنا: القياس يقتضي أن تكون سائر التعليقات أساساً في الحال، لكن المانع عن السببية في الحال، وهو صفة كون تصرف التعليق يميناً قائم؛ لأن اليمين مانع عن تحقق الشرط اللازم للحكم، فإن المقصود من اليمين هو المانع عن تحقق الشرط، وما كان مانعاً عن تحقق اللارم الذي هو الشرط، كان مانعاً عن تحقق الملزوم الذي هو الحكم، وهو وقوع الطلاق، وإليه أشار بقوله: وأنه يضاد وقوع الطلاق والعناق، وما كان مانعاً للحكم لا يمكن أن يكون سبباً به. فصحة كون تصرف التعليق يميناً تجمع عن كونه سبباً للحكم، وهو الطلاق والعناق. [العناية ٣٢٠/٤]

وامكن تأخير الح فرق آخر بين التدبير، وسائر التعليقات، ووجهه: أن التدبير لا يمكن فيه تأخير السببية إلى ما بعد الموت؛ لما ذكرنا من انتفاء أهلية الإيجاب حينئذ، وأما سائر التعليقات: فتأخير السببية فيه إلى زمان الشرط ممكن؛ لقيام الأهلية عنده، فافتراقاً. [العناية ٣٢٠/٤] ولأنه وصية الح فرق آخر بينهما، وتقديره: أن التدبير المطلق وصية، والوصية سبب الخلافة في الحال؛ لأن الموصي يجعل الموصى له حلقاً في بعض ماله بعد موته كالوراثه، فإنها سبب خلافة في الحال. (العناية) وإبطال السبب الح تنمة الدليل متصل بقوله: ولأنه سبب الحرية، وما بينهما لإثبات هذه القضية، وتركيب المقدمتين هكذا، التدبير سبب الحرية، وسبب الحرية لا يجوز إبطاله، وفي البيع وما يشابهه من الهبة والصدقة، والأمهار ذلك أي إبطال سبب الحرية، فلا يجوز. [العناية ٣٢١/٤]

= وقال الأثراري: ولنا ما ذكر محمد في الأصل حديث أبي جعفر أن رسول الله ﷺ باع حذمة المدبر ولم يبع رفته، يعني آجر المدبر، وروى أصحابنا في "المسوط" وغيره عن ابن عمر المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من ثلث المال. [البناية ١٠٩/٨]

قال: **ويعتق أن يستعمل ويد حرره. ويد كذا وصية. ويد كذا وصية. ويد كذا وصية. لأن الملك**
فيه ثابت له، وبه تستفاد ولاية هذه التصرفات. **ويعتق أن يستعمل ويد كذا وصية. لأن الملك**
لما رويناه، ولأن التدبير وصية؛ لأنه تبرع مضاف إلى وقت الموت، والحكم غير
ثابت في الحال، فينفذ من الثلث، حتى لو لم يكن له مال غير يسعى في ثلثيه، وإن كان
على المولى دين، يسعى في كل قيمته؛ لتقدم الدين على الوصية، ولا يمكن نقض العتق،
فيجب رد قيمته، وعلى ذلك نُقِلَ إجماع الصحابة
التدبير بموته على صفة مثل أن يقول: إن مت من مرضى هذا، أو سفري هذا، أو من
الصفة، بخلاف المدير المطبق؛ لأنه تعلق عتقه بمطلق الموت، وهو كائن لا محالة.
من على صفة أن يستعمل ويد كذا وصية. لأن الملك
التدبير في آخر جزء من أجزاء حياته؛ لتحقيق تلك الصفة فيه، فلهذا يعتبر من الثلث، ومن
المقيد أن يقول: إن مت إلى سنة، أو عشر سنين؛ لما ذكرنا، بخلاف ما إذا قال: إلى مائة
سنة، ومثله لا يعيش إليه في الغالب؛ لأنه كالكائن لا محالة.

باب له فإن التدبير لا يشت الحرية في الحال، وإنما يشت استحقاق الحرية، فكان الملك فيه ثانياً. (العناية)
لما روي إشارة إلى حديث ابن عمر (الساية) **أن وفى لمير** ولا يعي بالوصية إلا ذلك. (العناية)
توب بيان للمدير المقيد. (العناية) **في سن لصحة** فرعاً يرجع من ذلك السهر، ويراً من ذلك
 المرص. (العناية) **معناه** أي معنى قول القدوري: عتق من الثلث. (الساية) **ما ذكرنا** يعني قوله: لتردد في
 تلك الصفات. (العناية) **كأنكس** فصار كأنه قال: إن مت فأنت حر. (العناية)

باب الاستيلاء

د. عبد الأمل من مولاتها: فقد صار له ولد، لا حور، ^{ولا منها} ~~بغها، ولا تمسكها~~؛ لقوله: "أعتقها ولدها"، ^{*} أخبر عن إعتاقها، فثبت بعض مواجبه، وهو حرمة البيع، ولأن الجزئية قد حصلت بين الواطئ والموطوءة بواسطة الولد؛ فإن المائتين قد اختلطا، بحيث لا يمكن الميز بينهما على ما عرف في حرمة المصاهرة، إلا أن بعد الانفصال تبقى الجزئية حكماً لا حقيقة، فضعف السبب، فأوجب حكماً مؤجلاً إلى ما بعد الموت، وبقاء الجزئية حكماً باعتبار النسب، وهو من جانب الرجال، فكذا الحرية تثبت في حقهم،

باب الاستيلاء لما فرغ من بيان التدبير، شرع في بيان الاستيلاء عقبه؛ لماسبة بينهما من حيث إن كل واحد منهما حق الحرية، لا حقيقتها، والاستيلاء طيب الولد، فأمر الولد من الأسماء الغالبة كالصغيرة في الصفات الغالبة. (العناية) **أحر** أي أحر البي (البنية) **فسب الخ** لأن الحديث وإن دل على تحيز الحرية، لكن عارضه ما روي عن ابن عباس ^{رضي الله عنه} أن رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} قال: 'أبما رجل ولدت أمة منه فهي معتقة عن دبر منه، فعملنا بما جميعاً، ومنعنا البيع بالحديث الأول، والتتحيز بالحديث الثاني. [العناية ٣٢٥/٤]

ولأن الحرية الخ وهي تمنع بيعها وهبتها؛ لأن بيع جزء الحر وهبته حرام. (العناية) **فإن المائتين** أي ماء الرجل والمرأة. **فكذا الحرية** صحت الراوية بالخاء، لا بالجيم، وهذا نتيجة ما تقدم، فلهذا ذكر بالفاء، يعني أن الحرية ما كانت باعتبار النسب أنتج أن الحرية وقعت في حقهم. [الساية ١١٩/٨]

قال ابن القطان في "كتابه" وقد روى بإسناد جيد قال قاسم بن أصعق في "كتابه": حدثنا محمد بن وضاح حدثنا مصعب بن سعيد أبو حيثمة المصيصي حدثنا عبيد الله بن عمر - هو الرقي - عن عبد الكريم الحرري عن عكرمة عن ابن عباس قال: لما ولدت مارية إبراهيم قال رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} **سب و...**

[نصب الراية ٢٨٧/٣] قال ابن حزم: هذا خبر جيد السند كل رواه ثقة، وقال في كتاب البيوع: صحيح السند. [إعلاء السنن ٢٩٩/١١]

لا بد منه يستفي بقوله: لأن فراشها ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج، بخلاف المنكوحة حيث لا ينتفي الولد بنفيه إلا باللعان؛ لتأكد الفراش حتى لا يملك إبطاله بالتزويج، وهذا الذي ذكرناه حكم، فأما الديانة: فإن كان وطئها وحصنها، ولم يعزل عنها: يلزمه أن يعترف به ويدعي؛ لأن الظاهر أن الولد منه، وإن عزل عنها، أو لم يحصنها: جاز له أن ينفيه؛ لأن هذا الظاهر يقابله ظاهر آخر، هكذا روي عن أبي حنيفة . وفيه روايتان أخريان عن أبي يوسف، وعن محمد . ذكرناهما في "كفاية المنتهي".

سقى [أي الولد الثاني] بقوله من غير لعان ما لم يقض القاصي به، أو لم تتناول امدة، فأما بعد قضاء القاصي: فقد أرمه به على وجه لا يملك إبطاله، وكذلك بعد التطاول؛ لأنه يوجد دليل الإقرار في هذه امدة من قول التهنة ونحوه، وذلك كالتصريح بالإقرار، واختلافهم في مدة التطاول قد سبق في اللعان. [العناية ٣٣١/٤] فراشها: أي فراش أم الولد. (البنية)

وهذا الذي ذكرناه أي عدم ثبوت نسب ولد الأمة بدون الدعوى حكم أي قضاء القاصي، فأما الديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى: فالاعتراف به والدعوى إن وصفتها وحصنها ولم يعزل عنها، والمراد بالتحصيل هو أن يحفظها عما يوجب رية الزنا. [العناية ٣٣٢/٤] لأن هذا الصاهر وهو أن الولد منه عند التحصيل، وعدم العزل يقابله أي يعارضه ظاهر آخر، وهو العزل، أو ترك التحصيل، فيتعارض الظاهران، فوقع الشك والاحتمال في كون الولد من المولى، فمم يلزمه الدعوة بالثبوت والاحتمال، فجاز بنيه. [السياسة ١٢٢/٨] هكذا أي لزوم الدعوة في الصورة الأولى، وجواز النفي في الصورة الثانية. (السياسة)

عن أبي يوسف الخ قيل: فائدة تكرار عن دفع وهم من يتوهم أن الروايتين عليهما باتفاقهما، فإنه ليس كذلك، وإنما عن كل واحد منهما رواية تخالف رواية الآخر. فأما رواية أبي يوسف فهي أنه إذا وطئها، ولم يستترئها بعد ذلك حتى جاءت بولد، فعليه أن يدعيه سواء عزر عنها أو لم يعزل، حصنها أو لم يحصنها؛ تحسباً للطن بها، وحملأ لأمرها على الصلاح ما لم يتبين خلافه. وأما رواية محمد: فهي أنه لا ينبغي له أن يدعيه إذا لم يعلم أنه منه، ولكن يسعي له أن يعتق الولد، ويستمتع بها، ويعتقها بعد موته؛ لأن استلحاق نسب ليس منه لا يحل شرعاً، فيحتاج من الحايين، وذلك في أن لا يدعي النسب، ولكن يعتق الولد، ويعتقها بعد موته؛ لاحتمال أن يكون منه. [العناية ٣٣٣/٤]

لأنه وصية بما هو من زوائد الحوائج. **ولا سعاية** ^{أم الولد} **في دين من الغرماء؛ لما روينا،**
ولأنها ليست بحال متقوم، حتى لا تُضمَّن بالغصب عند أبي حنيفة ^{أم الولد} **ع. فلا يتعلق بها**
حق الغرماء كالقصاص، بخلاف المدبر؛ لأنه مال متقوم. ود نسبت ^{أم الولد} **ع. د.**
فعلينا أن نسعى في قبضتها. وهي بمنزلة المكاتب لا تعتق حتى تؤدي
السعاية. وقال زفر **ع. تعتق في الحال، والسعاية دين عليها، وهذا الخلاف فيما إذا**
عُرِضَ على المولى الإسلام فأبى، فإن أسلم تبقى على حالها. ^{إليه} **له أن إزالة الذل عنها بعد**
ما أسلمت واجبة، وذلك بالبيع، أو الإعتاق، وقد تعذر البيع، فتعين الإعتاق. ولنا: أن
النظر من الجانبين في جعلها مكاتبه؛ لأنه يندفع الذل عنها؛ لصيرورتها حرة يداً، والضرر
عن الذمي لانبعاثها على الكسب نيلاً؛ لشرف الحرية، فيصل الذمي إلى بدل ملكه.

د ر يعني من حديث سعيد بن المسيب، ووجه ذلك أنه لما قال: "ولا يبيع" دل على انتهاء المالية،
وإذا عدت ماليتها لم يبق عليها سعاية. (العناية) **حتى لا يفسخ** ^ع **حتى لو عصبها رجل، ومات عنده**
لا يصحبها العاص عبد أبي حنيفة ^ع **لأن ماليتها غير متقومة عنده.** (العناية)
كالقصاص فإن من له القصاص إذا مات، وهو مديون، ليس لأرباب الديون أن يأخذوا من عبيه
القصاص بديهم، ويستوفوا منه ديونهم بمقابلة ما وجب عليه القصاص من مديونهم؛ لأن القصاص ليس بمال
متقوم. حتى يأخذوا منه بمقابلته شيئاً متقوماً. (العناية) **خلاف مدبر** فإنه إذا مات عبد العاص، فهو
ضامن بقيمته؛ لأن المدبر متقوم بالإجماع. **فعند أبي حنيفة** ^ع **واستشكل القول: بالسعاية عليها عند**
أبي حنيفة ^ع **مع أن مالية أم الولد غير متقومة عنده، فإن القول بالسعاية قول بالتقوم؛ إذ السعاية بدل ما**
ذهب من ماليتها، قوله: ومالية أم الولد إلخ: جواب عن هذا الإشكال. [العناية ٣٣٥/٤]
في فسبها وهي ثلث قيمتها قنة. (العناية) **وقد تعذر البيع** ^ع **لأن أم ولد لا يجوز بيعها.** (السياسة)
الجانبين: أي جانب أم الولد وجانب النصراني. (البنية)

أما لو أعتقت وهي مفلسة: **تتوانى في الكسب**، ومالية أم الولد يعتقدها الذمي متقومة، فيترك وما يعتقده، ولأنها إن لم تكن متقومة، فهي محترمة، وهذا يكفي لوجوب الضمان، كما في القصاص المشترك إذا عفا أحد الأولياء يجب المال للباقيين. **وهو الصراي** **مسألة** **لأنها أم ولد**، ولو عجزت في حياته، لا ترد قنّة؛ لأنها لو رُدّت قنّة أعيدت مكاتبته؛ لقيام الموجب. **مسألة** **وقال الشافعي** لا تصير أم ولد له، ولو استولدها بملك يمين، ثم استحققت، ثم ملكها: تصير أم ولد له عندنا، وله فيها قولان، وهو ولد المغرور. له: **أنها علقت** بريق، فلا تكون أم ولد له، كما إذا علقت من الزنا، ثم ملكها الزاني؛ وهذا لأن أمومية الولد باعتبار علوق الولد حرّاً؛ لأنه جزء الأم في تلك الحالة، والجزء لا يخالف الكل.

في **الكسب** وفيه الصرر على الصراي. **مسألة** **أخ** جواب عما يقال: كيف تسعى أم ولد اصصراي؟ والسعاية في القيمة دليل التقوم، وأم الولد ليست بمتقومة عند أبي حنيفة [الساية ١٢٧/٨] **مسألة** **لأنها أي** ولأن مالية أم الولد. (الساية) **كما في القصاص المسبوق** يعني إذا كان القصاص مشتركاً بين جماعة، وعفا أحدهم يجب المال للباقيين، وإن لم يكن القصاص مالاً متقوماً، لكنه حق محترم، فجار أن يكون موجباً للضمان؛ لاحتباس نصيب الآخرين عنده بعفو أحدهم. [العناية ٣٣٦/٤] **لأنها أم ولد**: وليس عليها سعاية. (البناءة)

لقد **مسألة** وهو إسلامها مع كفر مولاها. (العناية) **ولد** أي لشافعي فيه قولان: في قول: تصير أم ولد له، وفي قول: لا تصير. (الساية) **وهو ولد مغرور** من يطأ امرأة متعمداً على منك يمين، أو سكاح، فتد منه، ثم تستحق وده حر بالقيمة يوم الخصومة. [الساية ١٢٨/٨] **مكتب** **سراي** لا تصير أم ولد له. **بنت حاند** أي في حالة العوق (الساية) **لا حالف لكل** وفي صورة النزاع ليس كذلك؛ لأن الأم رقيقة لمولاها في تلك الحالة، فهو انعلق الولد حرّاً. كان الجزء مخالفاً للكل. (العناية)

ولذلك **السبب** أي سبب الاستيلاء، وهو الجزئية الحاصلة بين الوالدين على ما ذكرنا من قبل أول باب حيث قال: ولأن الجزئية قد حصلت بين الواطئ والموطوءة. (العناية) **سببها** أي بين الواطئ والموطوءة. (البنية) **سبب الحربية** وإذا ثبتت الجزئية، ثبتت أمومية الولد. (البنية) **خلاف الرأى** جواب عن قوله: كما إذا عنت بالزنا؛ لأنه لا سبب فيه أي في الزنا لولد إلى الراي، فلا تثبت الجزئية المعتبرة في الباب، وهو الجزئية الحكمية، فلا تثبت أمومية الولد. [العناية ٣٣٧/٤]

يعبر واسطد بخلاف أمومية الولد، فإنها تثبت بواسطة سبب الولد، والسبب عن الزاني مقطوعة، فكانت أمومية الولد بالزنا، نظيره من إلخ. [العناية ٣٣٧/٤ - ٣٣٨] **أحاد** والمراد بالأخ الأخ لأب، وأما الأخ لأم، فإنه يعتق عليه إذا ملكه، وإن كان من الزنا؛ لأن النسبة بينهما ثابتة. [العناية ٣٣٨/٤] **عقرها** أراد بالعقر مهر المثل. (البنية) **كتاب النكاح**: أي في آخر باب نكاح الرقيق. (البنية)

لاستاد الملك إلخ: فإن الملك انتقل إلى الأب قبيل الوطء. (البنية)

وإن ادعاه معه: ثبت نسبه منهما معناه: إذا حملت على ملكهما. وقال الشافعي ^{الشريكان} يرجع إلى قول القافة؛ لأن إثبات النسب من شخصين - مع علمنا أن الولد لا ينخلق من مائتين - متعذر، فعملنا بالشبه، وقد سرّ رسول الله ﷺ بقول القائف في أسامة ^{الشريكان} ولنا: كتاب عمر ^{الشريكان} إلى شريح في هذه الحادثة: لئسا، فلبس عليهما، ولو بينا لئيين لهما، وهو ابنهما يرثهما ويرثانه، وهو للباقي منهما، وكان ذلك بمحضر من الصحابة ^{الشريكان}.

وان هذا لفظ القدوري. (البنية) معناه أي معنى قول القدوري: ثبت نسبه منهما إذا حملت إلخ. (البنية) على ملكهما وإنما قيد بذلك؛ لأنه إذا كان الحمل على مدك أحدهما نكاحاً، ثم اشتراها هو وآخر، فهي أم ولد له؛ لأن نصيبه منها صار أم ولد له، والاستيلاء لا يتجزأ، فثبت في نصيب شريكه أيضاً. [العناية ٣٤١/٤] إلى قول القافة وهي جمع القائف كالباعة في جمع البائع، وهو الذي يتبع آثار الآباء في الأبناء، من قاف أثره إذا أتبعه. [العناية ٣٤١/٤] من مائتين: أي من ماء فحلين. (العناية) في هذه الحادثة وهي التي كانت فيها دعوى الشريكين معا للولد الذي ولدته الجارية امشركة بينهما. [البنية ١٤١/٨] وهو للباقي منهما أي الولد يكون للأب الباقي من الأبوين الذين كانا إذا مات أحدهما حتى يكون كل الميراث للأب الحي، دون أن يكون بصفه لورثة الأب الميت. [العناية ٣٤١/٤] وكان ذلك: أي حكم عمر ^{عليه السلام}.

أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الرية ٣٩٠/٣] أخرجه البحاري في "صحيحه" عن عائشة قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ ذات يوم وهو مسرور، فقال: 'يا عائشة! أم تري أن محزراً المدلحي' دخل عليّ فرأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسها وبدت أقدامهما، فقال ^{عليه السلام} بعض من بعض. [رقم: ٦٧٧١، باب القائف] [البنية ١٤١/٨]

والحديث رواه البيهقي بنقص يسر، ورواه عبد الرزاق في مصنفه. [نصب الرية ٢٩١/٣]، أخرج عبد الرزاق في "مصنفه" عن سفيان في الولد يدعيه الرجلان: يرث من كل واحد منهما نصيب ذكر تام وهما جميعاً يرثانه السدس، فإذا مات أحدهما فهو للباقي منهما، فإنه يرث إخوته من الميت ولا يرثونه، حجه أبوه هذا الحي عن أن يرثه الإخوة من الميت ويرثهم هو؛ لأنه أخوهم، ويكون ميراثه للباقي وعقله عليه، فإذا مات الآخر من الأبوين صار عقبه وميراثه لإخوته من الأبوين جميعاً. [٤٤٣/٧، باب الرجلان يدعيان الولد]

وعن علي **...** مثل ذلك. **ولأنهما استويا في سبب الاستحقاق**، فيستويان فيه،
والنسب وإن كان لا يتجزأ، ولكن تتعلق به أحكام متجزأة، ^{كالميراث} فما يقبل التجزئة يثبت في
حقهما على التجزئة، وما لا يقبلها يثبت في حق كل واحد منهما كمالاً كأن ليس
معه غيره، ^{لشريك} إلا إذا كان أحد الشريكين أباً للآخر، أو كان أحدهما مسلماً، والآخر
ذمياً؛ لوجود المرجح في حق المسلم، وهو الإسلام، وفي حق الأب، وهو ماله من الحق
في نصيب الابن. **وسرور النبي** فيما روي؛ لأن الكفار كانوا يطعنون في نسب
أسامة **...** وكان قول القائف مقطعاً لطعنهم، فسر به. **...** **اد ولد هما.**

في سبب الاستحقاق يعني الملك، وقيل: الدعوة. (العدة) **أحكام محرد** كالنقطة، وميراث الولد، وولاية
التصرف في ماله. (الساية) **وما لا يقبلها** أي لتجزئة تثبت كثرة النسب، وولاية الإكاح. [الساية ٨/١٤٢٨]
إلا إذا كان أح استثناء من قوله: وما لا يقبلها أي ما لا يقبل التجزئة كالنسب في حق كل واحد
منهما إلا إذا كان أحد الشريكين أباً للآخر، فادعيا معاً ولد جارياً بينهما، يكون الأب أولى لوجود
الترجيح، وعلى الأب نصف قيمة جارياً، وعلى كل واحد نصف العقر، فيتقاصان.
والآخر ذمياً فادعياه معاً، فانسبه أو. (الساية) **وهو ماله** أي للأب: بقوله 'أنت ومالك لأبيك'
وسرور النبي هذا جواب لاحتجاج الخصم بقوله: وقد سري **...** (الساية) **اد ولد هما** يعني خدم
كل واحد منهما يوماً، كما كانت تفعله قبل هذا؛ لأنه لا تأثير للاستيلاء في إبطال ملك الخدمة، وإذا مات
أحدهما عتقت، ولا ضمان للشريك في تركه الميت بالاتفاق؛ لوجود إرضاء منهما بعقدهما عند الموت،
ولا سعاية عليها في قول أبي حنيفة **...** وتسعى في نصف قيمتها لشريك أخى عدهما. وبو أعق أحدهما في
حال حياته عتقت، ولا ضمان على المتفق شريكه، ولا سعاية في قول أبي حنيفة **...** وعدهما بضمن المتفق
نصف قيمتها أم ولد لشريكه إن كان موسراً، وتسعى في نصف قيمتها إن كان معسراً. [الغاية ٤/٣٤٤٤]

أخرجه الطحاوي في 'شرح الآثار' وعن سماك مولى نبي مخزوم قال: وقع رجلان على جارياً في صهر
واحد، فعقت الجارية، فلم يدر من أيهما هو فأتى عتياً، فقال: **...**

مكم. [٢/٢٩٤، باب حكم الولد إذا ادعاه الرجلان] [نصب الرأية ٣/٢٩١]

وهو أنه كسبُ كسبه، فلم يَرُضَ برِّقَه، فيكون حرًّا بالقيمة ثابتَ النسب منه.
 ... لأنه لا ملكَ له فيها حقيقةً، كما في ولد المغرور. ...
 ... لما بينا أنه لا بد من تصديقه، **فلو ملكه** ...
 ... لقيام الموجب، وزوال حق المكاتب؛ إذ هو المانع. والله تعالى أعلم.

وهو أنه قيل: أي الولد يعني أن الولد حصل له من كسب كسبه، فإن المكاتب كسبه، وجارية المكاتب كسب كسبه، وفيه نوع تكلف، ويجوز أن يكون "أنه" الجارية كسب كسبه، وذكر الصمير نظراً إلى الخبر، وهو كسب. [العناية ٣٤٦/٤] **كسب في ولد المغرور** أي كما أن الجارية لا تصير أم ولد للمغرور؛ لعدم الملك فيها. (العناية) **فلو ملكه** يعني ولد الجارية الذي ادعاه، وكذبه المكاتب يوماً من الدهر، ثبت نسبه منه؛ لقيام الموجب، وهو الإقرار بالاستيلاء، وزوال المانع، وهو حق المكاتب. [العناية ٣٤٦/٤]

فهرس المجلد الثالث

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كتاب النكاح ٣		باب تفويض الطلاق..... ١٧٧	
فصل في بيان المحرمات..... ٨		فصل في الأمر باليد..... ١٨١	
باب في الأولياء والأكفاء..... ٢٧		فصل في المشيئة..... ١٨٦	
فصل في الكفاءة..... ٤٢		باب الأيمان في الطلاق..... ١٩٥	
فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها..... ٤٩		فصل في الاستثناء..... ٢٠٤	
باب المهر..... ٥٣		باب طلاق المريض..... ٢٠٧	
فصل..... ٩٠		باب الرجعة..... ٢١٥	
وإذا تزوج النصراني نصرانيةً على ميته..... ٩٠		فصل فيما تحل به المطلقة..... ٢٢٦	
باب نكاح الرقيق..... ٩٤		باب الإيلاء..... ٢٣١	
باب نكاح أهل الشرك..... ١٠٦		باب الخلع..... ٢٣٨	
باب القسم..... ١١٦		باب الظهار..... ٢٥٠	
كتاب الرضاع ١١٩		فصل في الكفارة..... ٢٥٤	
كتاب الطلاق ١٣٠		باب اللعان..... ٢٦٦	
باب طلاق السنة..... ١٣٠		باب العنين وغيره..... ٢٧٦	
ويقع طلاق كل زوج إذا كان عاقلاً..... ١٤٠		باب العدة..... ٢٨١	
باب إيقاع الطلاق..... ١٤٣		فصل..... ٢٩٣	
فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان..... ١٥٢		باب ثبوت النسب..... ٣٠١	
فصل..... ١٥٧		باب حضانة الولد ومن أحق به..... ٣١٠	
ومن قال لامرأته: أنا منك طالق..... ١٥٧		فصل..... ٣١٥	
فصل في تشبيه الطلاق ووصفه..... ١٦٢		وإذا أرادت المطلقة أن تخرج بولدها..... ٣١٥	
فصل في الطلاق قبل الدخول..... ١٦٧		باب النفقة..... ٣١٧	

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
فصل	٣٢٧	كتاب العتاق	٣٤٦
وعلى الزوج أن يُسْكِنَهَا فِي دَارٍ مَفْرُودَةٍ.....	٣٢٧	فصل	٣٥٧
فصل	٣٣١	وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ: عَتَقَ عَلَيْهِ..	٣٥٧
وإذا طلق الرجل امرأته: فلها النفقة.....	٣٣١	باب العبد يُعْتَقُ بَعْضُهُ.....	٣٦٣
فصل	٣٣٣	باب عتق أحد العبيدين.....	٣٨٠
ونفقة الأولاد الصغار على الأب.....	٣٣٣	باب الحلف بالعتق	٣٨٩
فصل	٣٣٦	باب العتق على جُعْل.....	٣٩٢
وعلى الرجل أن يُنْفِقَ عَلَى أَبَوَيْهِ.....	٣٣٦	باب التدبير.....	٤٠٠
فصل	٣٤٣	باب الاستيلاد.....	٤٠٣
وعلى المولى أن ينفق على أمته وعبيده.....	٣٤٣

من منشورات مكتبة البشري

الكتب العربية

المطبوع

الهداية	(ملون)	كامل ٨ مجلدات
هادي الأنام إلى احاديث الأحكام		مجلد
فتح المغطى شرح كتاب الموطا		مجلد
صلاة الرجل على طريق السنّة والآثار		التجليد بالبطاقة
صلاة المرأة على طريق السنّة والآثار		التجليد بالبطاقة
متن العقيدة الطحاوية	(ملون)	التجليد بالبطاقة
”هداية النحو“ مع الخلاصة والأسئلة والتمارين	(ملون)	التجليد بالبطاقة
”زاد الطالبين“ مع حاشيته مزاد الراغبين	(ملون)	التجليد بالبطاقة
أصول الشاشي	(ملون)	مجلد

سيطبع قريبا بعون الله تعالى

المرفقات (منطق)	(ملون)	كافية	(ملون)
نور الأنوار	(ملون)	”دروس البلاغة“ مع الأمثلة والتمارين	(ملون)
المقامات الحبرية	(ملون)	الصحيح لمسلم	(ملون)
قاموس البشري (عربي - اردو)	(ملون)	مشكوة المصاحب	(ملون)
السراجي في الميراث	(ملون)	مختصر المعاني	(ملون)
نفحة العرب	(ملون)	شرح التهذيب	(ملون)
مختصر القدوري	(ملون)	شرح الجامي	(ملون)
الحسامي	(ملون)		

مطبوعات مکتبۃ البشریٰ

اردو کتب (طبع شدہ)

اردو کتب (طبع شدہ)

لسان القرآن اول - ثانی	(تکمین) مجلد	عربی کا معلم (حصہ اول، دوم)	(تکمین) کارڈ کور
مفتاح لسان القرآن اول - ثانی	کارڈ کور	تہذیب المبتدی	(تکمین) کارڈ کور
الحزب الاعظم ایک مہینہ کی ترتیب پر مکمل	(تکمین) مجلد	تعلیم الاسلام مکمل	(تکمین) مجلد
الحزب الاعظم (مجبی) ایک مہینہ کی ترتیب پر مکمل	(تکمین) کارڈ کور	عربی کا آسان قاعدہ	(تکمین) کارڈ کور
الحجامة (جدید اشاعت)	(تکمین) کارڈ کور	فارسی کا آسان قاعدہ	(تکمین) کارڈ کور
تیسیر المنطق	(تکمین) کارڈ کور	فوائد مکبہ	(تکمین) کارڈ کور
علم الصرف (اولین و آخرین)	(تکمین) کارڈ کور	جمال القرآن	(تکمین) کارڈ کور
عربی صفوة المصادر	(تکمین) کارڈ کور	فضائل اعمال	مجلد
خیر الاصول فی حدیث الرسول	(تکمین) کارڈ کور	مختب احادیث	مجلد
علم النحو	(تکمین) کارڈ کور		

زیر طبع (ان شاء اللہ جلد دستیاب ہوگی)

تفسیر عثمانی	(تکمین) مجلد	بہشتی گوہر	(تکمین) مجلد
خصائل نبوی شرح شمائل الترمذی	(تکمین) مجلد	بہشتی زیور	(تکمین) مجلد
لسان القرآن	تالٹ	سیرۃ الصحابیات	(تکمین) مجلد
مفتاح لسان القرآن	تالٹ	تاریخ اسلام	(تکمین) مجلد

PUBLISHED

To be published Shortly Insha Allah

Tafsir-e-Uthmani	Vol.I & II	Tafsir-e-Uthmani	Vol.III
Lisaan-ul-Quran	Vol.I & II	Lisaan-ul-Quran	Vol.III & Key
Key Lisaan-ul-Quran	Vol.I & II	Talim-ul-Islam Complete (Coloured)	
Concise Guide to Hajj & Umrah		Cupping Sunnat and Treatment	
Al-Hizbul Azam			

OTHER LANGUAGES

OTHER LANGUAGES

Riyad Us Saliheen	(Spanish)	Al-Hizbul Azam	(French)
-------------------	-----------	----------------	----------